

508

بازرس
۲۷ - ۲۲

ف ۵۹۵

کتابخانه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
(۴۷۹۰)

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب زبدة البیان (آیت الاحکام)	شماره ثبت کتاب
مؤلف احمد الاوردی	۹۳۹۸۱
موضوع	۳۲۶۱
بازدید شد ۱۳۸۲	

کتابخانه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۴۴۴۴

بازرس
۳۶ - ۳۲

ف ۵۹۶

کتابخانه مرکزی اسناد و کتابخانه ملی
۴۷۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: زبدة البیان (ایات الاحکام)	شماره ثبت کتاب: ۳۲۶۱
مؤلف: احمد الاوردی	موضوع: ۳۲۶۱
بازدید شد ۱۳۸۲	

تکلیف فرستاده شد
۴۴۴۴

شرح لاف اکج

شاهزاده بنت قطب
سید وارثین یوم اسبق

کتاب آیات الاحکام
تصنیف مولانا احمد الودیدی

والصنف المسام والحقائق
الاولى من كل ما في العالم

نورست ما جود الکتاب و علمها فایده شریکته با یوسف عزیزیان از قوم اهل کتبه

كتاب القلق
القصص
الزكي
كتاب القلق
القصص
الزكي

کتاب - کتاب - کتاب - کتاب

١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١

١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

من غير ان يكون له في الدنيا مال ولا دين ولا ولد ولا
 من غير ان يكون له في الدنيا مال ولا دين ولا ولد ولا
 من غير ان يكون له في الدنيا مال ولا دين ولا ولد ولا
 من غير ان يكون له في الدنيا مال ولا دين ولا ولد ولا

که اخط صلاله در مع

فِي رَحِيصِ غَضٍّ تَذَنُّجِ

هو الله الملك
وذا الجلال والإكرام
يا ذا الجلال والإكرام
يا ذا الجلال والإكرام

وَأَنَا أَقُولُ الْحَقَّ مُحَمَّدٌ
أَبْنُ حَرِيصٍ مَوْلَى أَبِي
عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُحَمَّدٌ
وَأَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

م. ۱۱۱۱

صاحبها
عبد الرحمن بن عبد الله

شرح و لا ف ا ک ج

شاهزادہ بیت قطب
سندھ وارین پور ماسٹر

محمد اردکشر همه حصار اردک

محمد باقر کاشانی

کتاب آیات الاحکام
تصنیف مولانا احمد الوردی

والصنف المسماة بالانقضاء
الادباني الكماي مال

نورست ماينر الكلب والبرهانا في لشركه باويف غرميهما فرقوم الحسنة لالكتابه

كتاب الحروف
التي هي
التي هي
التي هي

[illegible][illegible]

١٣
 في ليلة الجمعة وبلغ في شهر الحرام سنة ١٢٠٣
 الحاشية على حاشية واهبها والعمارة
 ليعتبر في تاريخها في شهر الحرام سنة ١٢٠٣
 في شهر الحرام سنة ١٢٠٣ في شهر الحرام سنة ١٢٠٣
 في شهر الحرام سنة ١٢٠٣ في شهر الحرام سنة ١٢٠٣

کے احاطہ صلاہ درج

بِرَحْمَتِ غَضِّ تَذَقُّجِ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

ان نظام الارض من اول خلقها
ان اول نظام الارض

والموافق لثبوت
المرجع المذكور
في تاريخه
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

عبد الرحمن بن عبد الله
صاحب المجلد الثاني

الحمد لله رب العالمين والصلوة على من سلكه حق الله اجمعين ابدا فاعلم
ان هانفا لآلة قبل الشروع في المحضر من الاشارة اليها وان المشهور بين
المتكلمة انه لا يخبر بغير القرآن بغير نص في ارض حتى قال الشيخ ابو الطاهر
قدس الله سره في تفسير الكبير وانما انه قد صح عن النبي صلى الله عليه وآله
وعن الائمة عليهم السلام انه تغير القرآن لا في الالفاظ والاصحح والصحح في
العامه على ما قاله الله عليه وآله انه قال ليس بغير القرآن براه فاصابني
فقد اخطا قالوا وكما جماعه من المتابعين القول بالقرآن بالولي كسيد النبي
وسلم بن عبد الله وغيرهم والقول في ذلك ان الله سبحانه يذهب الى الاستنباط
واوضح السبل اليه ومن اعلم ما عليه فقال له الذي يستنبطه من متهم
ثم ثم قرأ من ترك تدبر ولا يراهم عن الشكوك في فقال اخلا بذكره من القرآن
ام على قلب اعلمها وذكر ان القرآن منزل بلسان العرب فقال انما جعلناه قرآنا
عربيا لئلا تلهة وامثاله بل على اللسان العربي وترك الظاهر فيكون معناه ان
ان من حمل القرآن على براه ولم يعلم شواهد الفاظه فاصاب الخي فقد اخطا الاول
قد روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال القرآن ذلوله ووجوده فاعلمه على ان
الوجود ورفع عن عبد الله بن عباس انه قال قسم وجوه التفسير على اربعة اقسام
تفسير واحد وبالله وتفسير يعرفه العرب بكلامهم وتفسير يعلمها اهل
تفسير لا يعلمه الا الله عز وجل فاما الذي لا يعرفه احد غير الله فهو ما يلزم الكافة

[illegible]

جمعیہ زائرینِ مبارک
و شہادہ ہندو کریمین
راجہ

الذين هم

[illegible]

فصل فی بیان

۱
مستطیل

مسابقہ

1716

[illegible]

وقت فبعبه الحق والمجاز في الملاءمة على حروفه فاشبهت بحرفه والمجاز في
 العار والحق بعد العلم القرينة الأولى برأي من التفسير فهو القادر وكثير
 ذلك بالبيان الحق كافي سائر الملاحظات والعبارات المحصورة مثل
 آيات الصلوة والزكاة وغيرها على ما قاله في بعض ما سطر من المراسم
 الجليل المعظم من عظماء على الرأس الفصل العليل ولا شك أن ما لم يشر
 إلى الرأس مع حق في مواضع وأحد الملتقى حلاقي واحد الحق الحق
 والمجاز مقام علم القرينة بوضع الاشتباه فهو الغار ونجته وهل
 هذا لا يتصور فظهر كونه المراد الحق الحقيقي الجليل في كل فقه بعض العباد
 وأهل البيت عليهم السلام في قوله والآية تدل على جواب سورة الوضوء الأدب
 قبل الوجه وهو المعنى المعلوم من قوله تعالى في بعض الأخبار المعتبرة ما في قوله
 بوجه على ما بهام والوسط من طوله من قبل المشرق وهو أوله في قوله
 فله لا يترك على اعتبار النية ولا على غير ذلك كما لم يترك النية من غير
 أن يكون الفعل الاختياري مدونهما وتقدم عليهم السلام كان من على الاستغفار
 أعضاء الفصل في الوضوء على وجوب الترتيب بين أجزاء الوضوء في كل
 حقيقة تم ملاحظة الفحش ولا يجوز في الترتيب مطلقا أو طهارة من الزيادة
 المعصية لا على وجوب السرا والكل بالصدق الفصل مع القول في كل واحد من
 من غير الإجماع يقال به والحق في قوله أنه في فصل الدين والترتيب
 من الأجزاء والظاهر في قوله أنه في فصل الدين والترتيب
 المعصية لا على وجوب السرا والكل بالصدق الفصل مع القول في كل واحد من
 من غير الإجماع يقال به والحق في قوله أنه في فصل الدين والترتيب
 من الأجزاء والظاهر في قوله أنه في فصل الدين والترتيب

وهو الأول في كل ما هو في القرآن
 والله أعلم بما في قوله تعالى

فإن المراد من التفسير الملاءمة على حروفه فاشبهت بحرفه والمجاز في
 العار والحق بعد العلم القرينة الأولى برأي من التفسير فهو القادر وكثير
 ذلك بالبيان الحق كافي سائر الملاحظات والعبارات المحصورة مثل
 آيات الصلوة والزكاة وغيرها على ما قاله في بعض ما سطر من المراسم
 الجليل المعظم من عظماء على الرأس الفصل العليل ولا شك أن ما لم يشر
 إلى الرأس مع حق في مواضع وأحد الملتقى حلاقي واحد الحق الحق
 والمجاز مقام علم القرينة بوضع الاشتباه فهو الغار ونجته وهل
 هذا لا يتصور فظهر كونه المراد الحق الحقيقي الجليل في كل فقه بعض العباد
 وأهل البيت عليهم السلام في قوله والآية تدل على جواب سورة الوضوء الأدب
 قبل الوجه وهو المعنى المعلوم من قوله تعالى في بعض الأخبار المعتبرة ما في قوله
 بوجه على ما بهام والوسط من طوله من قبل المشرق وهو أوله في قوله
 فله لا يترك على اعتبار النية ولا على غير ذلك كما لم يترك النية من غير
 أن يكون الفعل الاختياري مدونهما وتقدم عليهم السلام كان من على الاستغفار
 أعضاء الفصل في الوضوء على وجوب الترتيب بين أجزاء الوضوء في كل
 حقيقة تم ملاحظة الفحش ولا يجوز في الترتيب مطلقا أو طهارة من الزيادة
 المعصية لا على وجوب السرا والكل بالصدق الفصل مع القول في كل واحد من
 من غير الإجماع يقال به والحق في قوله أنه في فصل الدين والترتيب
 من الأجزاء والظاهر في قوله أنه في فصل الدين والترتيب

وهو الأول في كل ما هو في القرآن
 والله أعلم بما في قوله تعالى

وهو

الكشاف و في ما قال من آية من هذه الآيات في قوله الجلال في قوله
 في قوله أوجه أحدكم من التوبة وعلل التوبة ذلك التوبة على الاستجابة
 فتقبل العلوم لتغير المسارات المادية في كذا احتمالات ولبعض آخر في
 التثنية ان شاء الله وقد استدل بقوله في هذا ما يطلب الماء علوة سم في
 الحرية وعلو بين في السلسلة ولا لا في قوله في هذا في الخبر والاصل في غيرهم
 يتفق المطلب حتى يتحقق علم الماء عند حرة في حله وهو ليس الاحتمال
 فتأمل ما يري الله ليحصل عليكم من حرج في قوله في هذا في الخبر والاصل في غيرهم
 او بالتبعية يتحقق عليكم وبقوله ان يكون المراد ما يري الله ليحصل المخرج عليكم
 بالكلية ان شاء الله في قوله في هذا في حله وهو ليس الاحتمال
 وان كان مكان في غير الامر ولا يتحقق بالكلية في الخبر وهو ليس الاحتمال
 في قوله في هذا في حله وهو ليس الاحتمال
 بل التوبة وان يتبين ان ايضا في حله وهو ليس الاحتمال
 المشرقة السعة وبقوله في حله وهو ليس الاحتمال
 كفاية للتوبة او يتبين ان حله وهو ليس الاحتمال
 عليكم في حله وهو ليس الاحتمال
 رابع في حله وهو ليس الاحتمال
 عشر سنين والقراب احد الطيور ورتب الماء ورتب التراب والحمد
 من الحلة التي ما راجع الماء في حله وهو ليس الاحتمال
 لا يرفع الحلة العلية ثم يتلوه ان يتحقق لما هو يريد القدرة على
 استعماله اذا استجاب في حكم الشريعة في قوله في حله وهو ليس الاحتمال
 فالحل في حله وهو ليس الاحتمال
 في موضعين وبقوله في حله وهو ليس الاحتمال
 يعاين في حله وهو ليس الاحتمال

حزبه في قوله في حله وهو ليس الاحتمال
 وكذا في حله وهو ليس الاحتمال
 في حله وهو ليس الاحتمال
 في حله وهو ليس الاحتمال

الشيخ المحقق في حله وهو ليس الاحتمال
 وبالله الامن العبد بعد ما ان بعد فعل الامر والارادة لقوله تعالى ما امرنا
 الا لنجد الله فله تخلصين له الذين على انزاله في حله وهو ليس الاحتمال
 تعالى في حله وهو ليس الاحتمال
 الاستقبال لان الامور لا تارة وهاهنا لا تارة في حله وهو ليس الاحتمال
 ما هو عليه في حله وهو ليس الاحتمال
 في حله وهو ليس الاحتمال
 والعبد في حله وهو ليس الاحتمال
 الاية واما في حله وهو ليس الاحتمال
 ونها في حله وهو ليس الاحتمال
 امسكون في حله وهو ليس الاحتمال
 تعدوا في حله وهو ليس الاحتمال
 هذا في حله وهو ليس الاحتمال
 واما في حله وهو ليس الاحتمال
 ان في حله وهو ليس الاحتمال
 بالانذار في حله وهو ليس الاحتمال
 حال في حله وهو ليس الاحتمال
 يتقرب في حله وهو ليس الاحتمال
 مصدر في حله وهو ليس الاحتمال
 نها في حله وهو ليس الاحتمال
 وعده في حله وهو ليس الاحتمال
 وبقا في حله وهو ليس الاحتمال
 ما احب في حله وهو ليس الاحتمال

تقريب
 تقريب

تقريب
 تقريب
 تقريب
 تقريب

نفسه في اشارة الى ان الحاسد ينفذ في روعه ما من نفسه
يكون الذنب له المحمود فلا يكون محمداً في فعله ما حال المحمود بحسب
وهو ظاهر وفيه لا يلحق ان القول بشرط فيه ان يقول كانه قد فعله
وفيه اشارة الى ان الطاعة لا قبل الا من هو من نفسه اشارة الى ان
ما شرطه انما هو ان النفس لا ينسب من جهة العبادة ان اعلنت على وجه ما يكون
ان يقال ان المراد بشرطه التقوية تلك العبادة التي لا قبل لها العبادة الا من
المستقيم في ان ياتى بها على ما يكون عينا لا يشترط ان يتعدى بها الى اذ
من المصلحة او المراد التقوى بحسب ما يتفق تلك العبادة فيكون اشارة الى
ان الامر الذي يستلزم التقوى من جهة وهو موجب للفناء والجلية فيستوفى
فيها علمه كونه معصية ولا يستلزم بالهوان الله يعلم لمن يسطر ان لا يتقوى
ما انما يسطر في الدنيا لا يملك ان اخاف الله رب العالمين قال في الفتا
كان ما يلزم من فائده كونه من تقوى واستسلم لروحه من الله تعالى
الذم لم يجر بعد او غير ما هو الا فضل قال عليه السلام كن عبيدا لله المتقون ولا تكونوا
الله الغافل ولكن ان يقال التسليم لله في كل وقت وكذا كونه مباحا فان وجوده يخفض
النفس حتى لا يكون اماحة التسليم الذي هو باطنه بل هو قول النفس ولا يتركه
على التسليم فانه قال ما انما يسطر في الدنيا لا يملك فانه لا يلزم عدم بسط اليد
اليه لضعفه فلا يملك اليه وهو يملك ويحكم ويحكم ويحكم ويحكم فافهم
انما يتبين انما الذي استلزمه الاقوال وانتم سكارى حتى تقولوا ما تقولون
ولا جنبا او اعمى سبل حتى يقتلوا وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احدكم
من الماء ولم يصب السقاء فليجدوا ثوبا فليمسحوا به على راسه فاسحقوا بوجوهكم
وامرهم ان الله كان عفوا غفورا اي لا تقصروا ايها المؤمنون والمؤمنات
هم الذين يقولون من السكاف واليس كل سكران لا يعقل فيجب تعليمهم

في قوله
سكارى

في قوله
سكارى

ونهم من الصلوة حين يلى ان يشربوا في الصلوة الا ان لا يسلوا ما يقولون
من والصلوة فتأمل وانتم سكارى من الشرب وغيره بحيث اذا فعلوا في الصلوة
ما يقولون ولا تعلمون ما يقولون حتى يقولوا ما يقولون لا الصلوة مع والى
العقل انتم وهو قد فعلوا وجعلوا انفسهم على السكرا وحملوا انتم سكارا
حال من فاعلموا انهم سكارى ولا يسلوا في الصلوة وجعلوا وجعلوا
ويجد منه الجادة ولم يفتل منكم او موتا واحدا او الكوفة يقتلوا
السافرين منكم فانه يجوز صلوة جنباً لكن انتم مع بعد الفسار كما ينبغي وتجد
الصور لا غلبة لا حجة الى التيمم في السفر وقبل المراد لا يقولون في الصلوة
وهي المسجدة وانتم سكارى لا انتم جنباً الا يكونوا عارفين بانهم سكارى
باب ومن جواسس قوتك انتم وهو من روعه اي جعفر عليم ويؤيده عدم
التيه بالتيه وجعلته ذكر كونه الصلوة مع انتم بعد سؤالا وكما في قوله
التيه بالتيه وهو في الامم والقول بجمع دخول المسكرات المسجدة مع عدم الانكسار
للصلوة فيخرج الى المشرقة وخلف الفسار يلف وعدم المسجدة فيجوز عدم جواز
العبادة بالمسجدين وان تمتد لانه احكام الصلوة فلو كان المراد دخولهم اليه
ذكر قال ان المراد بعد لانه الصلوة وان يكون جنباً باعتماد
المسجدة بل يجب تقديره وان يكون النقص القرب الى الصلوة مسطوحا
بجملته بالنسبة الى السكرا فيعلموا بالنسبة الى الخبث الدخول الى موضعها
ويكون ذلك معلوما بالبيان ولا يخفى بعد الاول ابعدها على تقدير
عدم صحة الرواية واما على تقديرها فالقول بمصونها مستعين وفيه لا يلا
على عدم خروج المؤمن من الايمان بشرب الخمر فيصير في حلاله دخول شاة
الجر الذي يعقل اذا علم عدم عقله بعد الدخول في الصلوة او في المسجدة
ويقتل كون كل منزل العقل كذلك وفيها اشارة الى ان العقل لا يكون غائلا
حال الصلوة ولا شغلا بغير ما يعتقدها وكذا الحريم دخول الجنب فيها

في قوله
سكارى

هذا هو الوجه الثاني في جواب السؤال الثاني
 وهو ان لا يكون الضرب في حد ذاته موجبا للتعذيب
 بل هو موجب له في بعض الحالات

ارادة السجود لا تتم بالقيام او العابر فيلزم حصوله من غير الحركه التي
 وان كان من غير ان يكون له كبريا فيكون في حد ذاته موجب للتعذيب
 يمكن منه فان لم يكن منه لم يوجب له الضرب فلهذا لا يوجب له الضرب
 فيتم لها ولعل التعذيب لا يوجب له الضرب ولا يوجب له التعذيب
 او لا يكون فيه الماء بوجه فلهذا لا يكون في حد ذاته موجب للتعذيب
 من لا يتقدم ذلك على استعمال الماء او سائر من ذلك كما يجب ان يعلم
 عند من يوجب له الضرب ان لا يكون في حد ذاته موجب للتعذيب
 اوجه له من غير ان يكون في حد ذاته موجب للتعذيب
 ولكن لا يخال الكافي في ان لا يكون في حد ذاته موجب للتعذيب
 في السجلين البكر والفاطمة والابن اية كانت الاستسكان في
 الموجب للتعذيب وقد يشترط في ذلك ان يكون موجب للتعذيب
 كما لا يخفى في الصوم والاعتكاف وغير ذلك من فروع من مطلق موجب للتعذيب
 لكنه بعيد من التسليم في حد ذاته على وجه قيد الارض والسفر والفاطمة
 اشارة الى ان ذلك الموجب لا ينبغي ان يكون بعيدا عن الحد فانه لا يكون
 على تقدير غيبه بل هو في حد ذاته موجب للتعذيب
 الاما في الثالثة وخرج التي يخرجها من الصوم والاعتكاف
 وغيره حد لغو من غير ان يكون في حد ذاته موجب للتعذيب
 او على سبيل وجوب الحد من ان يكون في حد ذاته موجب للتعذيب
 على استعمال الماء بوجه اما لحد من ان عدم القدرة على استعماله لتضرره
 لعدم غيبه ولا يكون في حد ذاته موجب للتعذيب
 غير لانه لو من سواها لا يوجب له الضرب في حد ذاته فلهذا لا يكون في حد ذاته موجب للتعذيب
 والمسلمون عند اصحابنا النية مقارفة لضرب المذنب على الارض فربما يوجه
 فيجوز باليد من يخاص من الرأس الطرف الاخر الى طرفه للبدن

يعرف

فيجب بطريق واحدة على الاخر من الزند المطرف الاصابع ان كان بلا عقل
 وان كان بلا من الوضوء فربما واحد ودليله في حد ذاته موجب للتعذيب
 فيها ولا يوجب له الضرب فلهذا لا يكون في حد ذاته موجب للتعذيب
 الاجزاء لا يوجب له الضرب في حد ذاته ولا يوجب له التعذيب واستجابا للملأية بها
 بين لاداة وانما انما المحيط وتقبل باقي الحكم معلوم من محله والمغفور
 كون الضرب اول الانفال فيكون في حد ذاته موجب للتعذيب
 ينوب عند الضرب المسح وكذا المولاة في الملة ولا بد من كون التيمم بالصعيد
 وهو مطلق الاثر لا يشترط التعذيب فيجب بالحد الاصل وهو الاثر من مذهب
 الاحتياط مذهب ابو حنيفة ويؤيد القلة وقوله تعالى صعيدا زاهرا ولا ينافيه
 ما في سورة المائدة من قوله منه لا بد له ان يكون المسح بالوجه وانما بعض
 الارض في بلدان يكون شيئا موصوفا باليد ومن لا يتعذر ان يكون في حد ذاته موجب للتعذيب
 العاقل لا يتعذر هكذا قال في الكشاف وغيره ويجوز ان لا يتعذر مع عدم
 لصرف شي لما روته اهلها فلهذا لا يكون المراد وجوب التعذيب ما كان
 يتفق في كراهة هذا لا يعتبر للصورة اليد المسح اليد اية فاشمل اية في الاشارة
 ما يدل على ان المراد بالصعيد مطلق الارض ويجوز ان يكون في حد ذاته موجب للتعذيب
 ويقتل الملاح اية في لانه لا يكون في حد ذاته موجب للتعذيب وغيره حد الاصل من وجوب التعذيب
 ان الوضوء والتيمم وعلم استلزام حصول الملة في حد ذاته فيكون غير موجب للتعذيب
 الملاسة التي في الوضوء وخرج ما روته غير موجب للتعذيب والاجماع والخروج على ذلك
 حد لا يكون موجب للتعذيب في حد ذاته احتياج الوضوء غسل المذابة ولا لانه
 السابقة على التيمم وجوب التيمم بالصعيد للحد في غير الاصل وعدم التعذيب
 ولا يكون سجدا واعتبال المسح باليد في الوجه فلهذا لا يكون المسح اول انفال
 التيمم الا ان يرد بالتيمم بالصعيد الضرب باليد عليه وعلى كون التيمم البدل من
 الوضوء والغسل لحد لا يكون في حد ذاته واحد فيما على مطلق صلوة السكر المسمى

فجاء القضاء لا ينافي في نفسه لا بعدد ثم عموم بدلية التبرع عن النفس والغير
 عودا بآية ما يجمع بها وبينها المحتسبين من جواز الطواف لبيت المقدس
 لأنه منسحب لا يجوز دخوله في المسجد لأجل هذه الآية وليس الرجوع للطواف
 محسوبا بعد لعدم الفرق بين العبادات والقرآن ما يفرق بينهما ما علم وجوب
 الطواف عليهما وعدم تحلل أحدهما من غير الآخر وهو حرج منه ما اعتلوا النقل
 والاختلاف الكثير حلا بآية الطهورين وأنه يفي عشر سنين إشارة إلى
 دوامه وإن رتبناه ورثت القراب واحد وغيره في كل الطهرين في العود
 وظاهر هذه الآية شعيرة ولا تقل على ما ذكره لعدم جواز وضع الصلوة لما تم
 وإن أطاعوا قول الحق لا يقرب الجنب الصلوة إلا حال السجدة وعدم وإن أراد
 على تقدير جواز الصلوة لا يتم بجواز دخول الجنب بغير طهر وإن التزم
 المسجد لما ذكره المصنف التبرع وهو طاهر وحج ما يفهم كون المتمجبا أو لعدم
 المسجد في كل ما ذكره من الأكل من الماء من الأضراس فمما ملأ الله الأرض
 غفورا أي كثير الصغائر والتجاوز كثيرا لغفره واستمر على توبه عباده الثالثة
 أمروا ألا تعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة
 لعل الناس يفرحوا بكم أي الناس المحبون أو الكفار وهو الوجه الصحيح والاول
 يجب المعنى مخلصين حال نعم والدين شعورهم وحناء حال آخر ويتغير ويؤ
 مطلقا على عبادة أي أمر بأن تعبدوا الله مخلصين له أي بوجوب الدين
 الجواز لا يرد في العبادة ولا يعيد ولا يرد في عبادة الله وتوابعها إشارة إلى
 أن الربا شرك شامل لحناء أي ما ليس من الطرق الباطل للطريق الصواب
 الحق فهو تأكيد للعبادة في الله المنهية من قبله لا بعد تأكيد بالاختصاص
 صلت يتصور أن يؤخر على زيادة الإهتمام بشك الصلوة والزكاة واستلها بها
 على وجوب النية والعبادات لطيف على العبادة مائية وتربية وفي الثالثة
 تأويلها من خصوص ما يجمع في غير ما أمر وأن الكفاية كتبت فممكن الاستدلال

سورة البقرة

بما على التمسك بالعبادة شرعية على وجه الاختصاص لا في ما النية على الوجه
 الذي ذكرها الاحتياط لهم أمروا بذلك لا على وجه جيب الصدق وهو الوجه
 عليه كونه الاحتياط إلى الدوام بكونه وذلك من العينة أي دين الحلة
 المستقيمة الحقة ويحق أن يكون المراد بالدين التقديرات أي العبادات مخلصا
 وإقامة الصلوة وإيتاء الزكاة هو التقيد بالعبادة المستقيمة وهو شرعية ديننا
 حتى الله على ما ذكره وكون إضافة بيانها وتقدير الحلة الذي فعله المحققين
 لإظهار موصوف العينة بما واجهه وأما ما ذكره بجميع البيان بتقديره دين
 الملة العينية لا ما ذكره بكونه إضافة إلى العبادة المستقيمة وذلك غير جائز لأنه
 بقرينة إضافة الدين إلى نفسه فغير واجبه والظاهر أن لا يكون فيكون يجوز
 والذين يجوزونها إنما يفرقون ما مع أدلة الصفة لا مطلقا وهو صحيح
 يجوز إضافة الدنيا بنية لا إضافة إلى تغيير العبادة فالفرق بين إضافة إلى الملة
 العينية بغير واجبه خصوص ما هو القول بكون الصفة والوجوب بغيره شيء واحد
 فأفهم القول بغيره بغيره وقرب منه وتحتي تركه لا يقيد بالله أي أمر بذلك أمر
 مستطاع غير أن حكمه لا يقيد ولا إياه أي يجب أن تعبدوا الله وحده ولا
 غيره غير العبادة فلهذا يخرج بغيره بذلك على الاختصاص فأنهم أو حكم بأن تعبدوا
 فعل الأول أن مشقة وعلى الخلاف صلت مع حذف الباء عنها وهو قياس على عدم
 الراحة الذي لا يترتب لقرآن بكونه صفة أي قرآن حسن مرقى أو كثير النفع في
 كتاب يسكن قلبه بغيره أي بغيره بغيره أي بغيره بغيره أي بغيره بغيره
 المحقق في الآية لا الملة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 جواز من القرآن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 صفة لقرآن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لا يثبت إلا لقرآن أو القرآن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 واجبه بكونه الكشاف ويكون المراجع والمطرون والملازمة المطرون من

سورة البقرة

ولا ينافي في نفسه لا بعدد ثم عموم بدلية التبرع عن النفس والغير
 عودا بآية ما يجمع بها وبينها المحتسبين من جواز الطواف لبيت المقدس
 لأنه منسحب لا يجوز دخوله في المسجد لأجل هذه الآية وليس الرجوع للطواف
 محسوبا بعد لعدم الفرق بين العبادات والقرآن ما يفرق بينهما ما علم وجوب
 الطواف عليهما وعدم تحلل أحدهما من غير الآخر وهو حرج منه ما اعتلوا النقل
 والاختلاف الكثير حلا بآية الطهورين وأنه يفي عشر سنين إشارة إلى
 دوامه وإن رتبناه ورثت القراب واحد وغيره في كل الطهرين في العود
 وظاهر هذه الآية شعيرة ولا تقل على ما ذكره لعدم جواز وضع الصلوة لما تم
 وإن أطاعوا قول الحق لا يقرب الجنب الصلوة إلا حال السجدة وعدم وإن أراد
 على تقدير جواز الصلوة لا يتم بجواز دخول الجنب بغير طهر وإن التزم
 المسجد لما ذكره المصنف التبرع وهو طاهر وحج ما يفهم كون المتمجبا أو لعدم
 المسجد في كل ما ذكره من الأكل من الماء من الأضراس فمما ملأ الله الأرض
 غفورا أي كثير الصغائر والتجاوز كثيرا لغفره واستمر على توبه عباده الثالثة
 أمروا ألا تعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة
 لعل الناس يفرحوا بكم أي الناس المحبون أو الكفار وهو الوجه الصحيح والاول
 يجب المعنى مخلصين حال نعم والدين شعورهم وحناء حال آخر ويتغير ويؤ
 مطلقا على عبادة أي أمر بأن تعبدوا الله مخلصين له أي بوجوب الدين
 الجواز لا يرد في العبادة ولا يعيد ولا يرد في عبادة الله وتوابعها إشارة إلى
 أن الربا شرك شامل لحناء أي ما ليس من الطرق الباطل للطريق الصواب
 الحق فهو تأكيد للعبادة في الله المنهية من قبله لا بعد تأكيد بالاختصاص
 صلت يتصور أن يؤخر على زيادة الإهتمام بشك الصلوة والزكاة واستلها بها
 على وجوب النية والعبادات لطيف على العبادة مائية وتربية وفي الثالثة
 تأويلها من خصوص ما يجمع في غير ما أمر وأن الكفاية كتبت فممكن الاستدلال

فجاء القضاء لا ينافي في نفسه لا بعدد ثم عموم بدلية التبرع عن النفس والغير
 عودا بآية ما يجمع بها وبينها المحتسبين من جواز الطواف لبيت المقدس
 لأنه منسحب لا يجوز دخوله في المسجد لأجل هذه الآية وليس الرجوع للطواف
 محسوبا بعد لعدم الفرق بين العبادات والقرآن ما يفرق بينهما ما علم وجوب
 الطواف عليهما وعدم تحلل أحدهما من غير الآخر وهو حرج منه ما اعتلوا النقل
 والاختلاف الكثير حلا بآية الطهورين وأنه يفي عشر سنين إشارة إلى
 دوامه وإن رتبناه ورثت القراب واحد وغيره في كل الطهرين في العود
 وظاهر هذه الآية شعيرة ولا تقل على ما ذكره لعدم جواز وضع الصلوة لما تم
 وإن أطاعوا قول الحق لا يقرب الجنب الصلوة إلا حال السجدة وعدم وإن أراد
 على تقدير جواز الصلوة لا يتم بجواز دخول الجنب بغير طهر وإن التزم
 المسجد لما ذكره المصنف التبرع وهو طاهر وحج ما يفهم كون المتمجبا أو لعدم
 المسجد في كل ما ذكره من الأكل من الماء من الأضراس فمما ملأ الله الأرض
 غفورا أي كثير الصغائر والتجاوز كثيرا لغفره واستمر على توبه عباده الثالثة
 أمروا ألا تعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة
 لعل الناس يفرحوا بكم أي الناس المحبون أو الكفار وهو الوجه الصحيح والاول
 يجب المعنى مخلصين حال نعم والدين شعورهم وحناء حال آخر ويتغير ويؤ
 مطلقا على عبادة أي أمر بأن تعبدوا الله مخلصين له أي بوجوب الدين
 الجواز لا يرد في العبادة ولا يعيد ولا يرد في عبادة الله وتوابعها إشارة إلى
 أن الربا شرك شامل لحناء أي ما ليس من الطرق الباطل للطريق الصواب
 الحق فهو تأكيد للعبادة في الله المنهية من قبله لا بعد تأكيد بالاختصاص
 صلت يتصور أن يؤخر على زيادة الإهتمام بشك الصلوة والزكاة واستلها بها
 على وجوب النية والعبادات لطيف على العبادة مائية وتربية وفي الثالثة
 تأويلها من خصوص ما يجمع في غير ما أمر وأن الكفاية كتبت فممكن الاستدلال

فجاء القضاء لا ينافي في نفسه لا بعدد ثم عموم بدلية التبرع عن النفس والغير
 عودا بآية ما يجمع بها وبينها المحتسبين من جواز الطواف لبيت المقدس
 لأنه منسحب لا يجوز دخوله في المسجد لأجل هذه الآية وليس الرجوع للطواف
 محسوبا بعد لعدم الفرق بين العبادات والقرآن ما يفرق بينهما ما علم وجوب
 الطواف عليهما وعدم تحلل أحدهما من غير الآخر وهو حرج منه ما اعتلوا النقل
 والاختلاف الكثير حلا بآية الطهورين وأنه يفي عشر سنين إشارة إلى
 دوامه وإن رتبناه ورثت القراب واحد وغيره في كل الطهرين في العود
 وظاهر هذه الآية شعيرة ولا تقل على ما ذكره لعدم جواز وضع الصلوة لما تم
 وإن أطاعوا قول الحق لا يقرب الجنب الصلوة إلا حال السجدة وعدم وإن أراد
 على تقدير جواز الصلوة لا يتم بجواز دخول الجنب بغير طهر وإن التزم
 المسجد لما ذكره المصنف التبرع وهو طاهر وحج ما يفهم كون المتمجبا أو لعدم
 المسجد في كل ما ذكره من الأكل من الماء من الأضراس فمما ملأ الله الأرض
 غفورا أي كثير الصغائر والتجاوز كثيرا لغفره واستمر على توبه عباده الثالثة
 أمروا ألا تعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة
 لعل الناس يفرحوا بكم أي الناس المحبون أو الكفار وهو الوجه الصحيح والاول
 يجب المعنى مخلصين حال نعم والدين شعورهم وحناء حال آخر ويتغير ويؤ
 مطلقا على عبادة أي أمر بأن تعبدوا الله مخلصين له أي بوجوب الدين
 الجواز لا يرد في العبادة ولا يعيد ولا يرد في عبادة الله وتوابعها إشارة إلى
 أن الربا شرك شامل لحناء أي ما ليس من الطرق الباطل للطريق الصواب
 الحق فهو تأكيد للعبادة في الله المنهية من قبله لا بعد تأكيد بالاختصاص
 صلت يتصور أن يؤخر على زيادة الإهتمام بشك الصلوة والزكاة واستلها بها
 على وجوب النية والعبادات لطيف على العبادة مائية وتربية وفي الثالثة
 تأويلها من خصوص ما يجمع في غير ما أمر وأن الكفاية كتبت فممكن الاستدلال

مع بقائه بمشاة المشرق وجوار كونه حصة لقمان وخبراته باعتبار ما كان في عهده
الاصل بذكره وليس بقدر اجتهاد ولا خبره صحيح ولا احتياط واجه الحاسه
فيما شهد قماره بالفتنة ان يتعلموا بالله في المظهرين وفي سبيل الله
ولا على سبيل الجمع بين الاجراء والحق لا استهزاء ولا لفتة في الاحتياط
من انما شأنا العلم بالاجتهاد للمعلمين في كل فن من قبل ان يفتوا قالوا اني
على الله عليه ولا يامسك لانما الذي صنعتهم فقد زلت فيكم فاقوا ان زلت
فيهم ما يترجم بضمهم ذلك فقالوا بجمع الاجراء لما في النبي صلى الله عليه وسلم
وجاء المجتوبون ان يتعلموا وانما الذي علمكم فطبت نفوسهم على محبتهم وحرصهم
على النظر في الجاسات كمن يغفل عن الحرب ومحبة الله اياهم ان يرضى عنهم
ايهم كالمحب المحب بحبه وهي نفس بالحق على فعل مقتضات العبادات وعلى
الامر بالسعي في الخير من المقتضى القوي بالعبادة حتى لا يتوانوا في فعله
وخبره ذلك بصفه الاخبار قوله تعالى ذلك انهم في المسلمين المجهدين لا يصيبهم
ظلم ولا نصب ولا خصاصة في سبيل الله ولا يطوفون موطنهم فيطلب المكافاة بالثواب
من علة ثوابهم لم يزلوا فيهم به عمل صالح ان الله لا يضيع اجر المحسنين ولا ينفون
نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يفتنونكم في ادب الا لئلا يظلم الله احدا منكم
كانوا يعملون في كسبهم ترك العمل من الامانة وقطع الواو اذ اكتب لهم به
على صالح قد ارجى استجابته يتوقف عليه المسقط في طوبى حوريت يتوقف عليه
فقال السارسة وقرأتم فيكم من السما ما لم يترككم به ويذهب حكم جرح الشيطان
ولم يزل على نفوسكم وشيت بما لا تعلمون به ولا تعلمون الله طاهر من صفات
به وركب حيله الجبابرة واثبت الاستمرار من الشيطان ومقتل ان يرد من جرح الشيطان
المؤيد في طوبى حوريت فقام في هذا لفة الشيطان من الشيطان ورجب تقبله
وسوسته اليهم وخوفه اياهم من العطف وشيل المعانة لانه من غيبه في وجوه
الشيطان وذلك ان ليس تثقل لهم وكان المشركون قد سبقهم في المدا

هذا هو الحق

سورة الاحقاف

قوله

نزل المؤمن من كسب الفرس في الاقدام على غيره والموافقة لهم نقل
لهم انما لا يحتاجوا من هؤلاء انكم على الخوف انكم تقتلون على غير وجهه وعلى الجبابرة
وقد علمتم ولو كنتم على الحق ما سب عليكم ولا على الماء وما يشكركم انكم لان
يجهلهم العصف فان قطع العصف انما علم منكم انكم تقتلون انما سبوا وسافوا
مقتلكم لا يمكنه من خراجه شديدا واشفقوا فانزل الله مطرا فطر والبالا حتى
جرف الوادى فخذ رسول الله صلى الله عليه وآله واصحابه الفياض على علة
الوادى وسقوا الرباب واشتعلوا وتوقشوا وتكبدوا الرتل الذي كان بينهم وبين
العدو حتى شبت عليه الاقدام وزالت وسوسه الشيطان وطابت النفوس
وبقي هذه الايات آخر مثل قوله تعالى وانزلنا من السماء مطورا ليعبر به بلدة
ميتا وشقيه ما خلفنا انما ما واناسي كثيرا في كل على احة الله وعلى جوار
القرض فيه انتموهما حتى شبت المانع وقرب منه قوله تعالى وانزلنا من السماء
التيه وسبب لا يكون فيه ولا على احة الماء والخرق العنب والزيون وقوله
تعالى انكم في كل الايام مذبذبون مستكبرين عما يقولون انكم في كل الايام مذبذبون
وميتا وعلى انفسكم فليكون في الايام مذبذبون على الايام مذبذبون على الايام مذبذبون
الانعامات وكذا الجورح السنية وتدل عليه ايضا فانما السوية انت ومن
على انفسكم نقل الحمد لله الذي جاء من الغم المظالمين وقارب ارضي منزلا مباركا
وانتم خير المظالمين وويل للذين يجران قولكم بعد الجورح انفسكم وقوله منزلا
اما اسم سلك ان محلى النزول او مصدر ميمي الى ان لا يباركوا كثيرا في الجورح
والظلمة سبابة سلق المنزل كما ورد به الرواية وسبب بعد كسب المداية وقوله
قوله ثم سحان الذي سحرنا هذا وما كنا لمقرنين وانما لربنا المتخلون وقوله
تعالى في الجورح ريت العالمين السابعة وميلونك عن الحق فلهذا وقوله فاصبر
الفتنة في المحض ولا تروهن حتى يهونن فانما انظرون فانهن مرجيت امرهم
الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين قوله في الجاهلية فيسئلون

سورة الاحقاف
قوله تعالى وانزلنا من السماء مطورا ليعبر به بلدة ميتا وشقيه ما خلفنا انما ما واناسي كثيرا في كل على احة الله وعلى جوار القرض فيه انتموهما حتى شبت المانع وقرب منه قوله تعالى وانزلنا من السماء التيه وسبب لا يكون فيه ولا على احة الماء والخرق العنب والزيون وقوله تعالى انكم في كل الايام مذبذبون مستكبرين عما يقولون انكم في كل الايام مذبذبون وميتا وعلى انفسكم فليكون في الايام مذبذبون على الايام مذبذبون على الايام مذبذبون الانعامات وكذا الجورح السنية وتدل عليه ايضا فانما السوية انت ومن على انفسكم نقل الحمد لله الذي جاء من الغم المظالمين وقارب ارضي منزلا مباركا وانتم خير المظالمين وويل للذين يجران قولكم بعد الجورح انفسكم وقوله منزلا اما اسم سلك ان محلى النزول او مصدر ميمي الى ان لا يباركوا كثيرا في الجورح والظلمة سبابة سلق المنزل كما ورد به الرواية وسبب بعد كسب المداية وقوله قوله ثم سحان الذي سحرنا هذا وما كنا لمقرنين وانما لربنا المتخلون وقوله تعالى في الجورح ريت العالمين السابعة وميلونك عن الحق فلهذا وقوله فاصبر الفتنة في المحض ولا تروهن حتى يهونن فانما انظرون فانهن مرجيت امرهم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين قوله في الجاهلية فيسئلون

هذا هو الحق
قوله تعالى وانزلنا من السماء مطورا ليعبر به بلدة ميتا وشقيه ما خلفنا انما ما واناسي كثيرا في كل على احة الله وعلى جوار القرض فيه انتموهما حتى شبت المانع وقرب منه قوله تعالى وانزلنا من السماء التيه وسبب لا يكون فيه ولا على احة الماء والخرق العنب والزيون وقوله تعالى انكم في كل الايام مذبذبون مستكبرين عما يقولون انكم في كل الايام مذبذبون وميتا وعلى انفسكم فليكون في الايام مذبذبون على الايام مذبذبون على الايام مذبذبون الانعامات وكذا الجورح السنية وتدل عليه ايضا فانما السوية انت ومن على انفسكم نقل الحمد لله الذي جاء من الغم المظالمين وقارب ارضي منزلا مباركا وانتم خير المظالمين وويل للذين يجران قولكم بعد الجورح انفسكم وقوله منزلا اما اسم سلك ان محلى النزول او مصدر ميمي الى ان لا يباركوا كثيرا في الجورح والظلمة سبابة سلق المنزل كما ورد به الرواية وسبب بعد كسب المداية وقوله قوله ثم سحان الذي سحرنا هذا وما كنا لمقرنين وانما لربنا المتخلون وقوله تعالى في الجورح ريت العالمين السابعة وميلونك عن الحق فلهذا وقوله فاصبر الفتنة في المحض ولا تروهن حتى يهونن فانما انظرون فانهن مرجيت امرهم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين قوله في الجاهلية فيسئلون

42

卷之四
 四

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

Chilodactylus

اما ما بينه على طريق الشك والاعتراض في محذوف والتقدير بعلى اما ما بينه على طريق
 هو بعض تبيين الحق كما ما عطفه على المانية فاحتمل ان كانا لهما على كذا وفي
 فمثلا افرقه وجه صحة لانج يصير بعقول الذرية شعولا اولا لعل الذي
 اخبر الله تعالى بعباده فيكون من ثمة قوله فيلزم ان يكون ذلك البعض
 اما ما جعله كذا مع ان من كلام ابراهيم وسؤاله الامامة فكان
 انما الله تعالى ان جعل البعض فيقول لعل شرا كقائه والحادثة وقت
 قاهر منه ومثله لغيره كما في قوله تعالى احب اليك الله فلو لم يعد
 هذه الآية وان قال ابراهيم ربي جعل هذا لئلا يورث اهل من الثرات
 من اسنم الله واليه الاخر قال من كفر فاستحقه قتلوا في اخطاهم الى
 انما في قوله فليس كمن عطف على اسنم كمن عطف من طريق على الحاشية
 جاعلة فزاد الفقرة ولا يتركها على علمه عطفه والنظاين فمقول ولا شاك
 انما في من العكس كما في قوله تعالى انما الله لا يورث اهل من الثرات
 لانهم يصولوا اليه ويالونه وان مع ذلك لا يورث من بعدهم ثم انما في
 الكشاف استدل بهذه الآية على اعتبار اهل الله والامامة حيث قال في الواف
 هذا دليل على ان الفاسق لا يصح لامامة وكيف يصح لها سوا غير محكمه و
 شرارة ولا يجب الحاشية ولا يتجزئه ولا يقدّم للصلوة الشريفة منه
 المباشرة ذلك الاشتراط وتعالى عن اوجهه ايم ما يدل عليه حقيقة قال
 كان يعني المحنف بقوله المصور في الشاهد الواراد وانه سجد راد
 عطفه لما فعلت ومن اين عينة لا يكون الظالم اما ما في كونه يجوز نصب
 الظالم للامامة ولا ما في ناهي كذا الخلة وانما نصب سوا من ظالم لنفسه
 فلهذا انما في السائر من سائر غير الذي سئل وايضا فيهم من كلامه اشتراط
 العدل في القاضي الشاهد والراوى واما ما في الجماعة مع ان الحق المذهب كما
 هو المشهور والظن من كلامه وخلافه ذلك كما في سورة عنده والمعمل عنده وفي

الظالمون

الاستدلال

هذا هو الحق
 لا يثبت الا بالبرهان
 لا يثبت الا بالبرهان
 لا يثبت الا بالبرهان

لا يثبت الا بالبرهان والوسط بين الظاهر والباطن فلو لم يكن من ثمة فية
 الاولى لامامة اشتراط الباطن لها وهو ظاهر لعل يورث اهل من الثرات
 هذه القول بالوسط او كما في رخصتها للفاصول يجوزها لعل العبد
 ويكون الاستدلال على اشتراطها في امام الجماعة من عدمه فلو لم يكن من ثمة
 لصرف الامام عليه بالتقدير الماخوذ في ان كان المقصد بالنسبة الى الخلافة
 والامامة المنطقية لا بعد كون الراي بالجمعة ما هو الامام منها في الجوز
 تغيره من ان الظالم لا يورثه عقول بل انهم كما فيهم من الكشاف لا شك في كون
 يجوز امامة الفاسق لجماعة تفويض امر عظيم اليهم وقد فسر هذا الله بامر
 ووصيته في جمع البيان حيث قال في تفسير الذين يخفون عهده الله
 وعمر الله وصيته يقال عهده الخليفة في ذلك كذا في امره ووصيه في قوله
 عليه من الفاسق من مطلق الامامة فيه كما فيهم من كلام صاحب الكشاف وكذا
 في القاضي والشاهد والراوى فاما في ان الغرض منها لا لشاعة الآية بل كذا
 واما الاعتقاد على غيرها من الوايات والروايات واجماع الاصحاب لا احتياط وقال
 القاضي في حقه دليل على صحة الانبياء من كبار قبل بعثته والمفاسق لا يصح
 للامامة ولا يورث من بعدهم ولو قبل بعثته وعل وجه الكفاية ان انا حمل
 اكبره وقاما يصدق عليه ان ظالم في الجملة وقد في الله العهود المبرمة
 الامامة مطلقا عطف على ان ظالم في الجملة وهو ظاهر على تقدير كونها
 حقيقة لمن انصف به وقتها ما كان على تقدير كونه حقيقة حين انصاف
 بالحداء فقط فلو كان ذلك ليس بمرتب في حق اولاد وقد في الله العهود
 هو الامامة عطف على ان ظالم في الجملة فاما في ان الذي انصف واستصف
 بالفعال في وقتها او لا كان في الخلافة بين المنطقين لا ياله الامامة في معنى الآية
 بوقت دون وقت يخرج من ظاهره ولا يجوز ذلك لادله في حق من مثله
 عليه وليس كذلك الظالم في امامة والخليفة فلو من كلامه عطف جواز كون
 لا يثبت الا بالبرهان

الظالمون

الظالمون

منه

انصف بغير ما وثقنا انما واما ما خلا من كونهم معصيين من اولهم
 الكرم عن الكبار على ربه ايم وهو خلاف مذ هبلا شاعر بل شاعر مستقيم انما
 فانه يعتقد وضع الكبار مثل ما وقع من آدم على نوح عليه السلام فانه سمي
 والقلم ايم وتوكله وسمى آدم ليكونا من القلمين بل يوقع الكفر من غير حقيقة
 امامته لان قوله ذلك بالخير ويظهر لامة ما لتوبة وهو بعيدا الطاهر
 ان العبد هو امامة وهي ام لا هذا ليس صاحب الكشاف كما روى من غير
 ايم حنفيا قال وان القاسم لا يعلل امامة بعد اثبات العمدة فلا يتأهل
 وايضا لعله الظاهر من لامة في القلم وكان استلزامه لا يوجب ايم
 الذي يعلل القاسم على الله على كماله وامامه فكانت نظره في القلم في الاصل هو
 استقامته وقيل وضع القاسم في موضع من قوله من ايم اياه فاعلم ان
 فاقبض الله في موضع كذا في او القاسم من حقيقة الله كما يتم من قوله
 تع ومن بعد حله فانه قد دخل نفسه وجره الا لا شك في فعل الصغير فخرج
 عن الامانة والطاعة وانتم قد وضع في غير المحل وتعد من الحدود ان حله
 الله في الامانة والنواهي ايم ترككم الله وقضه لا يتوكل فيه المصلحة الكبرى
 الصفة ان يكون عاصيا سببا لامة الانبياء والائمة المعصومين عليهم افضل
 والشيء على ان المعصوم قبل الصفة بل يقول لامة الكبار والمصلحة
 الذي يغفل عن القاسم من عدم انبعاثه على مذهب ومعرفة بين القاسم
 منهم مثل ما ان حله المصلحة على من انقضى منه المبدأ والامر حذري في
 حقيقة على الكبار لا صاحب وتلك الحكم على المصلحة بين المصلحين
 وان الحكم بين وجود القاسم مثل كرموا العدا يذبح على صلواته منه بغير رتبة
 ولما لم يزل لامة يكون حجة عليه ونفعية فلهذا الله وعند الناس كما هو الموجد
 عند من غيره ايم في قوله ثلثة في هذا الحلال ايم كبريا كما سيظهر لك اذا تأملت كلامهم وسمي بعضه
 انشاء الله وقد اشرت اليها في مواضع ساجعا انشاء الله ثم كتابا في مواضع

كتاب الصلوة

منه

وتبين انشاء الله في البحث عنها بقوله مطلق وفيه ايات ان الصلوة
 كانت على المؤمنين كتابا موقوتا موقوتا وسوقية فلا يتخير في افعالها
 بشرائها وانما يتوكل في سائر وقتها البحث فيها انشاء الله تعالى حافظ على
الصلوات والصلوة الوسطى وقوله فاسين كان لا يريها فطر الصلوات
 بلاد ان يوتقها في المداومة عليها بعد بان احكام الانذار والاولاد لئلا
 يلزم الاشتغال بهم عنها والوسطى ثابتة الاوسط من الوسطى الى
 ان الصلوة وغيبا بعد العموم الا انها ممتنع لا فضيلة قبل في العلم وهو
 الموقوف على المداومة والدارق حليها كما في جميع البيان وقيل الصلوة عليه
 الرواية عنه صلى الله عليه واله شغلوا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر وقيل
 للحل لحد من الصلوات الخمس في كل اربعة طاهر وقيل في خمسة مثل اربعة القدر
 وساعة الاجابة واسم الله الا عظم لان رخصا بالكلية لامة الامانة ويدركون الفصيل
 في الكل في تلك على جواز العمل المعين يوقت من غيرهم بوجود مثل ليلة
 القدر والعيد والرجب وغيره من ثبوت الحلال وتخرج بذلك في
 الاخير فلا يشترط الجزم والمنية ولهذا بان المردي فيها ليلة القدر فافهم
 وقوله تعالى الصلوة ذكرين الله في قيامكم والفتن ان يكون الله تعالى
 تتركها في الصلوة فنهوا وقيل هو الركود وكذا لا يذبح ولا يركع في
 قاله في وقوله فاسين فاسين عباس معناه امين واقتوت هو الداعي
 الصلوة حال القيام وهو الموقوف على وجوبه والى عبادة الله عليه السلام وقيل طاعة
 وقيل غاشية في سائر المراتب من الدماء فانه لم ولا صاحب لا يفتن من الله
 والفتن فانهم يملكون تلك الفرج اقتضاه وليس مادعا فذلت الامة على وجوب
 صانعة الصلوات خرج ما ليس بواجبة منها اجماعا بل لما في وقت العموم فلا
 الاستلال بها على وجوب الجمعة والعيدين والايات ايم واستدل بها على وجوب
 الفتى فيها وفيه تأمل الاحتمال معان اخر كما مر عند ثبوت كونها بالحق المتع

نعم من الموقوف على المداومة على الصلوة
 في كل وقت من وقتها
 في كل وقت من وقتها
 في كل وقت من وقتها

منه
 منه
 منه

منه
 منه
 منه

عند التقيا واحدا كونه محصورا بالوسط كقولنا انه امر بالقيام فهو اما قيام
حقيق او كذا ومن الاشتغال بالعبادة لله تعالى في حال القنوت فالواجب
هو القيام حال القنوت لا القنوت وان احتج به وجوب القنوت ايم ان على
تقديره ما وجدنا المأثور وهو القيام حال القنوت فوجوبه يستلزم
وجوبه لكن وجوبه غير معلوم القائل على تقديره يكون شرطه ان
تتم قنوتها والاصل عدم الوجوب وهو مذموم كذا في الحديث في رتبة
تعليم النبي صلى الله عليه وآله الصلوة الامارة بالصلاة عليه في جماعة
وفيها من الروايات ولا يجب ان يكون بعد الصلاة عليه قنوتها
وامر الله بالصلاة واصحها عليه الصلاة رتبة من رتبة والعبادة
للتقوى اى قبل ان تاتي الصلاة على عبادة الله والصلوة واستمعنا بها على
ولا يتم ما في الزرق والعيشة فان رتبة ما تيك من عندنا ونحن نأمر
ولا نملك ان نرتب نفسك ولا عليك فخرج بالثلاث الاخرى وعن مرة في
ان كان ازارى ما عند المسلمين قولا ولا تعدد الاية ثم يشارى الصلوة الصلوة
رسول الله وعن كبر عبد الله الخ كان ان اضل عليه خلاصة قوله رسول
يضا ان الله رسول الله صلى الله عليه وآله في طهر الاية وجوب امر الله
بالصلوة فقط لعل المراد وجوبها على امرها ايم وترك الظهور وهو على الله
عليه وآله ما من الصبر عليها وعدم جعل للزرق وكسبه ما ناهى عن ذلك
بأنه ياتيه من عند الله ما يحتاج اليه صلى الله عليه وآله واهله من غير حيلة
وخصيصا لاهل بيت كثيرة الاهتمام وكونهم دايما وكون رتبة ما ناهى عن
المضيق ترك الكسب للزرق بالتحريم والتوجه الى الامر المعروف والتصبر على
مشاقه الصلوة والامر بما وعلم تكليف رزق نفسه وعياله وكون ذلك
خصا يصبر ويقتل العوم ان توبته اليه ما يشي مثل ترجمه اليه كذا في باب آخر
لهما قيل من كان فعل الله كان الله فعله وقال بعض الفقهاء طائفة من الفقهاء

الا لكسرة فانه ياتيه من عند الله بغير حيلة من حيث لا يحتسب وفيه من امر الله
اهل بيته واهل بيته بالصلوة ويرى ان رسول الله صلى الله عليه وآله لما نزلت هذه الآية
كان رسول الله صلى الله عليه وآله ياتى باب فاطمة وعلى يمينه تسعة اشهر عند كل
صلوة فيقول الصلوة رسول الله صلى الله عليه وآله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
ويطهرهم تطهيرا ورواه ابن عتبة باسناده بطريق كثيرة على اهل البيت عليهم السلام
فيهم على اربعة وثلاثين رواية وقال ابو جعفر عليه السلام ان الله تعالى ان جعل اهل
بيتنا من الناس ليعلم الناس ان اهل الله عند الله منزلة ليس لنا فيهم مع
ثم امرهم خاصة هذا يدل على ان المراد اهله من يتبعهم من اهل البيت
ايهم واصحها عليها اى على طاعتها على امرهم بها وعلى سائر ذلك لا يشك
لا لعلنا ولا لنشك ولا لكفنا ذلك العبادة واداء الزكاة وضرب الرق بجميع
ورقة الخياط للشيء على الطريق والامر بالجمع الى رتبة للفقهاء جميع ولا يمتنع
وننعم ولا ننقم بهم فيكون ايم في الامتنان عليهم والعبادة للتقوى في الله
المحبة لاهل التقوى واعلم ان هذا التغيير لا ينافى رواية ابو جعفر عليه السلام
وانه خلاص الظاهر ان الله امره بعبادته بعد طلب الرزق وانه رزق واداء
اهل بيته لا ينفك فانه لا ينفك عنهم اهل بيته من اهله وعياله على وجوب
الامر بما والصبر عليها لا بعد فهم الامر بكل المأمور والصبر على التكليف الشا
وعدم جعل الرزق ما ناهى عن عدم الاعتدال الدنيا وجعلها محبة وكون
في العبادة المحبة ان الله تعالى المأمورين الذين هم صلواته على اهل بيته
بجميع البيان انما يصحون من اوصافهم من ان يكون لا ينفك عنهم عن
سجودهم ولا يفتخرون وينا والتمسوا وروى ان النبي صلى الله عليه وآله لما رأى رجلا
يعبد بطريق صلوة فقال اما ان لو شغ قلبه لفتحت جوارحه وفيه فاذ
على ان التغيير في الصلوة يكون بالنية والجوارح اما بالنية فيكون قلبه يجمع
فهو لا ينافى ما سواه فلا يكون فيه قسرا لغيره والعبادة والعبادة واما الجوارح

زقم

ضع

39

قراءته فلا يكون صلوة الا بقرآن فيه ما ملأ قلبه وحضوره في قوله قنوتاً قاله
 ليس يشرع الا في بعض الصلوات عند المزمع وهو سبب في ما ملأ
 قلبه من البذل فبعد الاية كذا على وجوب صلوة الليل واختصاصه على الله
 والدين من الملائكة فيه **قال** الصلوة طريق النهار قبل ان يركب النهار
 صلوة الجوف والمغرب وقبل غروب الشمس وفي صلوة النجى والعصر وقبل
 الظهر ايضاً لان بعد الزوال كالمشيعة وساء عند العرب تذكير على سعة وقتها
 في الجبله وينبغي اكمال العشاء بين ايتهم ولفاس الليل قبل العشاء بين وقبل
 اوسا من الليل وفي سائر الفريضة من آخر النهار وقبل فاس الليل الى وقت
 من الليل وقتها على هذا التحريم ان يعطى على الصلوة الى اتم الصلوة واما وقتها
 الليل على غير ذلك فصلوة المغرب ما الى الله عز وجل بعض الليل يمكن ان يكون
 اشارة لصلوة الليل المنيرة ان الحسنة بدو من الساعات قبل وجوب
 المغرب الطلوع في صبحه في وقت التكرار كما في هاتين الايات والاشارة لليل
 يعني الطلوع وجوب التكرار المحبة بالخشية او بسبب لغته في قوله تعالى
 ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر وكذا في المذكرين او المذكرين في قوله تعالى
 فبما علمه من قبل في وجوب ذلك في الذكر بالصبر وقوله وان الله يضيح
 اجر الحسنين وهو دليل على الحق والفرج من التزيب على الوعد ولا تقاوى على
 الصبر والاحسان وهو **قال** سبحانه الله حين تشرقون وحين تمشون
 للخدمة الساعات والافراد عشياً وحين تظهرون سلا من حاسر هذا الصلوة
 الحسن في القرآن فلم يقر هذه الاية بالمتبع حين تشرقون صلوة المغرب والعشاء
 وحين تمشون صلوة الجوف وعشاء صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر
 فيقول ان يركب ولا والمغرب وعشاء العشاء وتظهر من الظهر من غير ذلك مثل ان
 يركب عشاء المغرب والعشاء وتشرق العصر وتظهر من الظهر فقط وعشاء عطفاً على
 حين يكون ذلك الحمد معترضة وتقبل على السجدة ولكن يجليح فتم الصلوة وقبل

ان يركب من الحمد الصلوة الا في الصلوة في السجدة في قوله وعطف على ما هو من
 آية على السجدة في سبب وعين ظهوره من شعر بعضه على اوله وثالثه
 عشياً كانه عدم على الفعل منه فدخل **قال** فاحر على ما يقولون في وجوب
 الحمد ترك قبل الطلوع الشمس وقبل غروبها عشاء في المثلث كانه قال صلى
 الله قبل الطلوع الشمس على صلوة الجوف وقبل غروبها يعني الظهر والعصر ايضاً
 واعتناء في النصف الاخر من النهار في الاية على وجوب الصلوة الثلث
 وسعة وقتها وعلم اختصاصها بأول الوقت قالوا بان وقت صلوة الجوف
 الاشارة الى التوقيت كما هو قوله جبراً صحتها غير واضح وكذا اختصاص الظهر
 بأول الوقت وكذا العصر بأول وقتها وهو كذا على تفسير التسبيح بالصلوة
 واما على الاحتياط فيكون المراد من التسبيح حقيقة فلا يلازم على المراد من
 التزيب والتحريم على تسبيح كذا وتزيبه في هذه الاوقات الشرعية من ان
 التزيب في طرف النهار لعلك تتركه في طرفه هنا على الفعل على الاول
 للاحتياط بصلوة ليلة لعدم شغل النفس ولا بها الشوق وتكون من يتوقف
 وابتداء التكرار في الكشاف وقد تناول التسبيح في الليل صلوة الظهر وفي
 طرف النهار صلوة المغرب وصلوة الجوف في التكرار اذ لا اختصاص بها باختصاص
 وقوله حاشا في الصلوات والصلوة الوسطى من بعض المحرمات ويشمل من
 اناء الليل ان صلوة الليل المنيرة ايتهم او مطلق الصلوة ليلة فانها عبادة
 مطلوبة جلاً وارادة فائدة التفرقة وكذا من طرف النهار ايتهم على اتم الرجا
 المطلق في قوله **قال** وسبحوا ربك قبل الطلوع الشمس وقبل المغرب وعلى
 تسبيح والاداء السجود ايتهم حاشا ترك قبل الطلوع وقبل المغرب تسبيحاً
 في بعض الصلوة او بار السجود والتسبيح المأمور به في الطلوع او في الصلوة
 قبل الطلوع الشمس وقبل المغرب الظهر والعصر من الليل العشاء ان جعل الاية على
 وسعة وقتها واداء السجود والتسبيح في اتم الصلوة او السجود والركن يعني بها

الغزير

عن الصلاة وقيل ان هذا المصنف ومن عليه الركعتان بعد المغرب
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم على بعد المغرب قتل من يكمل صلاته
في الليلين وثلاثين جوده من امرنا انما هو الظاهر ان يكمل
بجوده اجتهاد في التقية هو مفسر في رواية الصحيحين انما هو
قوله بغير صلاة او الكمال من اركان الصلاة او انقضى وقت
وقت قضاء الجهر وكقولهم انما يكمل في الخيم ويقرب من الآية ما في الخبر
وسمع محمد بن بكير عن حماد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى
من يركع وتلويحون تقوم الى الصلاة المفروضة فقل سبحان الله
محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى
صلاة الفجر وتلويحون تقوم من الجهر فقل سبحان الله ومحمد بن عيسى
انت اغفلت وتلويحون وتلويحون من كثرة كثرة المجلس ويروي عن حماد بن عيسى
من ايت ان كمالا بالركعتين الا ان يكون آخر ركعة من سجدة سجدة
ركعت العرة ما يفترون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وقيل ان
الله سبحانه وتعالى تقوم الى الصلاة الى ان تدعى للصلاة ومن قبل يستقر
واراد ان يقول يا كمالا انما يكمل سبحان الله ومحمد بن عيسى
يعني صلاة الليل وروي عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عليها السلام في هذه الآية انما هو سبيل الله صلى الله عليه وسلم ان يكون من الليل
ثلاث مرات فينظر في احواله في كل ركعة من ايات من القرآن ان يفتلق السجدة
ولا من المائدة لا تفتلق السجدة من سجدة صلاة الليل والخبر وقيل ان صلاة المغرب
والعشاء الاخر واراد ان يقول يعني الركعتين قبل صلاة الفجر وهو المذهب عن ابي جعفر
والعشاء الله جل جلاله في ذلك حين تدرك النجوم يعني قسمة النجوم وقيل
معاشرة النجوم في صلاة الفجر ولا يفتلق من ذكر ركعة صلاة وسلام وتلويح
في جميع احواله ليلة ونهارا فاما لا يفتلق عنك ومن غفلت هذه الآية والظاهر

الامر

محمد

سجدة في كل ركعة وحده حتى الى الصلاة الله يعلم حقيقة كلامه ويشعر من غيره
ويذكر على رجاء انما الصلاة من الصالحين بالصلاة بالليل وعاء الرب حقا
من العقاب وطعام الثواب والافاق مما رزقه الله تعالى في الدنيا من نعم
الصالحين يدعون ربهم وطعامهم مما رزقناهم فيفعلون ان تقع جنودهم عن حاجتهم
انما هي لهم الصلاة التي لا هو المراد من الجهر وانما صلاة الله عليها السلام في
نحو القيام والليل الصلاة التي لا هي المشيئة في الايات انهم يفتنون للعداء
خوف من عدم الاجابة وطعامها كانه الامه في الموت وفجره وقيل في الايات
حتى يصلوا العشاء الآخرة قالوا انزلت فيها معاشرا لافكاركم فقل للمغرب
لما رجع الى جلاله حتى يطمع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء وقيل في الايات
يدعون ربهم من المغرب والعشاء الآخرة وهو جوده الايات وقيل في الايات
العشاء الفجر جامعة يدعون ربهم خوفا من عذاب الله وطعام من رزقه الله
وزيادته فيفعلون في سبيل الله طاعتا وانما ان وجوب الصلاة ليس من الحققة
من ضرورة ايات الدين مع ان الايات الدالة على ما في الايات لاجال فالحق انما ايق
وهو ان يكونوا بعض الايات في تلك لبيان الوقت وبعض النوازل في الايات سابقا
الى غيره من ركن قبل ذلك لبيان المراد بالامر الفجر وذلك في صلاة الفجر
المراد استجاب المسارعة فانه انما في صلاة هذا الكلام مراد ان يكون واجبا فاعمل
ويذكر وقيل السجدة التي ايت فيها على استجاب فعل العبادات اول وقتها
تتمة الخبر في القبلة وفيه ايات منها قد تفتق جملته في اشياء
فلو قيلت قبله فترضاها فقل وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا
وجوهكم شطره وان الذين اوتوا الكتاب ليعلموا ان الحق من ربهم وما الله
بغافل عما يعملون وفيه قسما يعني العلم والتعبد لله والقرآن في الجاهات
التي في البيت لقائه على المشاهدة على سبيل العادة وبعيد الجهر على ما هو المشيئة
والزنا هو الجهر والليل هو التبريد والتعريف والظهر هو الجانب والظهر الجملة

خوفنا
وهو التبريد والليل الذي
يعوضون من قسمة الصلاة

واقعت رخسار

والقصيد

الحسين

المطبعة

الهيروغليفية
الفنية

3

مصاب

التجديلات التي توضع في العلم بالاعراض وفي البيت وكذا التجديلات
انما ينبغي ان يقول من خرج بدارس ما هو اليه كون الداي فقط قلة البيت

2

قال سالت من القبط قالوا طبع الجوف على قاعه وحمل وطريقه اليه في البحر وهو ضعيف
 جدا على ما ذكره في كتابه طريق جعفر بن ساجد وهو ما يتبع من القبط في انهم انفقوا
 بغير اسناد قالوا لا يصادق عليهم ان يكونوا في السيرة ولا يصدقوا في القبط بل
 نقول انهم في الكون كالكثير من الباطل قلت نعم قالوا جعل على بيوتهم وادانت
 قبطي الحج فاجعل بين كنيستهم وهاج ما في سندهما في غير الاموال كما ترى و
 استجدهم من الحكم العلم ان يكلف بهذا التكليف الشاق بهذا الادلة فقط
 واما ما يدل على عدم الحق فهو بعض الاخبار الصحيحة التي مثل قولهم عليهم السلام ما
 بين المشرق والمغرب قلة كما يظهر من قوله تعالى والله الشوق والمغرب لا يهتدى
 وان كان سبب تزييد الامة المحقة فهو بعض ما نقله الى الجاهلية في قوله
 التعليم فذلك انهم جازوا قتلوا الحق كما في ما ينفرد به من لسان اهل ولا يكون الوصول
 الا بالحق بل بالاشقة كثيرة في زمان طويل وانما ينفرد به بعد من الشرع في انهم
 ولفظهم وتبين شريعتهم سمعوا من التوفيق لا يتبدل هذا كمالهم انهم بعد
 تتبدلهم مع عدم علمهم ليس في انهم ان الشرع ان الظاهر لا بد من انهم لا يوافقوا
 الحكماء المتكلمين اسلافه فضلا عن الملاذ وان لم يكونوا من شيعته مع علم
 به من اخذهم تقدم من الحكماء فهو انه وجدوا مع ذلك كمالهم العلم بالبيت وانه
 لا يمكن طرد العلم انهم في بعض بعضهم القدرة عليهم مع وجود كثرة بينه لا يمكن
 استقصاء الاصل السلطان ومع ذلك كيف يكون في البراءة والقول لا يعلم
 عرضها وما جدد بها طلبة البلاد المصددين فانهم يعتبرون من الله من موضع
 معين من البلد مثل وسط البلد فيقضي نية البلد فيشتاقوا الى الله ولا يقبلوا
 حتى تسمع اذنة الاسل فيجوز في ان الحق على ما يظهر من كلامهم مما يصحح ولا يكون
 ساعد الله ان على المخذ لا اختلاف في ما بينهم انهم في المسائل والحقائق فيهم
 بغير ذلك في الجمل والكل لا يسمي لا يفي من جميع وايضا ما هو في وجهه من الامور
 شرقا وغربا ومعنى ما علموا انهم ان الله ان الله انهم لم يمت فقط الجنوب

ايضا

في بعض

كما يظهر من الشاهدة في مكة وفي الجوف خلف المنكب مع انهم يقولون في
 علمه هو واقع على النقطه التي في اذن خط نصف النهار والنقطه التي في
 بين الكنتين فكانت بالنسبة الى بعض البلاد وانهم جعلوا في الصغير الذي في
 وبين القريتين قريبا كونه عنده كما يظهر من كلام العامة انهم على ما رايت في
 الحاشية على الحرز فيروا في ما سمعت من بعض اهل هذا العلم الذي هو خلق
 الذي لا يتغير له اليوم في هذا العلم بل يقولون ان القطب قريب من الجوز جبالا ايضا
 شاهدي كما قاله في نظريته وحيت عاونه ورايت هذا العلم الصغير يتحرك كثيرا
 ويقطع دائرة كبيرة وهو كدائرة كانت قليلة جدا وانه في ارض ارضه كدائرة
 كبيرة وانه رايت كدائرة ما يتحرك من اوله الى اخره فحينئذ من بين ارضه كدائرة
 وايضا كلام الكواكب ما لا من تحته قضا وما رايت الا في شرح الارشاد للشيخ
 زين الدين رحمه الله جعلهم قبله خراسان مثل قبله خراسان كما كوفت بعد ان لا
 شرق بالنسبة الى كوفت من مكنهم انهم يقولون ان قضاها يقيد ان انشأ الخوار
 حولة المعصوم فيه بذلك القبلة والجهل انهم في الجبهة الكوفة خلف المنكب
 لا خلف المنكب كما قاله المحقق اثنافي وجعل قبله خراسان والكل لا يدعي العلم
 الجوف خلف المنكب وعين ما كان على من ذلك اليه والخطا في ذلك وان ما فعله
 بعد جملته خصوصا في خراسان الله يعلم ومنها والله المشرق والمغرب فانيما
 قولوا في وجه الله ان الله واسع علم المشرق مبتلا الله متحق بمقدار جوده
 المشرق عطفه عليه والله للفرق وان الملاذ وبما رايت في جيمنا وكما متفق
 فيني الشرط وهو مقول فيه لتولوا وهو فعل شيء حدثت فيه بالمرء وفيه ثم لم
 ووجه الله مبتلا وفي طرفه لمدن خرو والملاذ جزاءه والمقصود على ما يفهم من
 الكشاف ان البلاد لا جزا لتسخر الى المشرق الى النصف النصف في علمه على ما هو
 المغرب الى النصف الذي فيه عمل جزوا كماله الله انهم في مكان تعليم التوبة
 يعني في ارضه وجوههم شطر المشرق بل لا يقولون في قولهم شطر المشرق

المغربية

ليتك لا تشان وتخط وأنت في الدنيا لا تتخذ الشيطان وتعلمه بلبته
 بأن يوقعه في غيب يوجب غلبته الشيطان فيعبد له سر ويدعو له كما فعل
 إبليس وأمرهم في الدنيا فلهذا لا يجوز منه ولا بد من علم الغلبة وقال
 أن الشيطان هو ولي الذين فلا يجوز للمؤمن أن يخذله وليا فاذنوا
 فاحشوا قالوا وحدها عليه السلام وأما ما كان المراد بالفاخرة الدنيا فقال
 قاله فلهذا منتهى في الغلب والخشوع كعبادة الأصنام وكشف العورة إذا فعلوا
 بعقدون باتباع الأبدان لأن الله أمرهم بما فرده الله تعالى بأن قاله قال الله
 لا تأمر بالفتن أي الله لا يأمر بالفتن والفتن ما قد وقع وهو منتهى كانه ترك الأول
 للمؤمنين وعدم صلاحية للعبادة وعلية القرآن كثير فنية لا يتصل بمدح
 التقدير أن الله لا يأمر بالفتن وإن وقع وأما فعل الغلب وإن الضيق في نفسه
 فتح من غير أمر الشارع فاشأه الكثرة في القرآن العزيز على أن الله يأمر بالعدل
 الأحسان وإتباع زما الفرق وهو من الغشاق أو المنكر فيقول الأشعر أن الحسن
 بعض قوله الشارع أنزل في قوله لا تقبل ما هو واضح وأما قوله لا تقبل
 عن الله ثم يقول نعم تقولون على الله فلا تقبل قال امرؤ القيس بالقسط وعلوم
 فتح الأمر بالفتن وإن الأمر ليس بقطب فبما تأكيدات على فعل الغلب على الله تعالى
 وكون الفعل شيئا في نفسه فهو مجتبه على الناس في الأشعر **كتاب ما ينزل**
 زكيا أي ما سمح به من سائر المعصية فهو زينة عند قوله لا يسجد للخلق
 أو صلوة أو سلق أو سجدة المساجد أن يتركها لغيرها فبما تأكيدات الزينة
 لله تعالى في الأول دليل وجوب ستر العورة في الصلوة والطواف وعلى الثاني
 الزينة فيما أو سلق المسجد وقد غشها لمنشط والسواك والخاتم والسجدة
 السجدة في عصبه لا يراد بستره إلا بالكلية والشرب وعدم التنزه عن ذلك يقول
 ويجوز أن يراد ما لا يباح وأما قوله لا تأمر بالفتن فبما تأكيدات الأشعر
 سجد لله لله مطلقا بغير الخلال والعكس أيضا المأثور للشرب والمخمر

ويستخرج

من قوله لا تأمر بالفتن
 أي لا تأمر بالفتن
 أي لا تأمر بالفتن

ال

الخو شرب الخمر ولا يجوز ولا ينبغي ولا ينبغي له ولا يعلمه ليس بالحق المحرم من الخمر
 والمخدرات ويؤخذ ذلك كآيتين في قوله تعالى ولا تأمر بالفتن ولا تأمر بالفتن
 إلى كراهة وقيل كراهة لأن الأصل في الأمر بالخير والنهاية في الأمر بالشر
 كما هو في قوله لا تأمر بالفتن أي لا تأمر بالفتن أي لا تأمر بالفتن
 على الأمر بالعلم ثم أكد ما تقدم بقوله قال من حرم زينة الدنيا قال لا يجوز ما حرم
 زينة أي لا يجوز ما حرم الله زينة جادة التي أخرج الله لعباده خلقها لعبادته
 وأخرج من أفتات كالمطعم الكائن من الخبز كالمصروف والصرف لا يطهر
 والطيب من الزينة المستلزمات من الماء والماء للشرب والمطهرة فيها لا تأمر
 على أن لا تأمر بالفتن على الأمانة وفيه القربة كقوله تعالى لا تأمر بالفتن
 في سورة البقرة وقوله نعم هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا أي لا تأمر
 بجمع ما خلق فيها بل هو ما قربا كالزينة العقل فاجتنب العقل والعقل على أن
 الأصل في الأمر هو الأمانة وعزها يحتاج إلى الدليل ثم قال لا تأمر بالفتن
 أي العيبا ما ينبغي وبهاحة المؤمنين مع مشاركة الكفار لهم في الحياة الدنيا
 خالصه المؤمنين بمحضة بهم يوم القيمة في الحياة الدنيا يتعلق بتعلق
 للذين ويوم القيمة طرف لها صفة ثم أشار مرة أخرى إلى الصلوات الإضافية
 فيه بقوله قال ما حرم زينة الخواص الخواص ما زاد فحشره ونجته وقيل
 المراد ما ينزل من قوله ما حرم زينة ما يعني ما حرمها ولا تأمر بالزينة
 نعم بعد نصه وقيل في قوله لا تأمر بالفتن أي لا تأمر بالفتن
 وإن ذكرها الله ما لم ينزل به سلطانا بتركها بالمشركين وتبديع على وجوب اتباع
 حيث يقره أن تكون على الشريعة وما كان البرهان عليه على غير ما أتبع
 ما لم يلق عليه برهان وأن يقولوا على الله فلا تقبل ولا خلافه صفاته ولا فرق
 عليه وإنزال الأمور الغير الصادرة عنه إليه **ثم** إن الحكم في المسئلة كراهة
 ليس كراهة الله بغير كراهة أي كراهة الله في فعله في الدنيا والنسوة والقضاة بغير استئناف

في قوله لا تأمر بالفتن
 أي لا تأمر بالفتن

محال

في قوله لا تأمر بالفتن
 أي لا تأمر بالفتن

في قوله لا تأمر بالفتن
 أي لا تأمر بالفتن

ان يذكر مفعولاً متعلقاً بمفعول كونه من قوله من يذوقه من ان لا يكون له من العذاب العظم
 قياس ويجوز ان يكون مفعولاً متعلقاً بالذوق ان يذكر كذا ذوق وت
 يرد عليها ان يرد في حق المنع المعلق المتعلق بالذوق في قوله لا يكون له من العذاب العظم
 نهاية ما يفهم منه ان من منع لا يذوق العذاب لا يكون له من العذاب العظم من قوله من يذوقه
 المانع كذا في قوله لا يذوق العذاب المتعلق بالذوق في قوله لا يكون له من العذاب العظم
 نافية من احتمال كون المانع من العذاب من ساجد بول اشتراكه في قوله لا يكون له من العذاب العظم
 العلم من منع ان يذوقه ساجد الله اسمه له ملازمة الاشتراك في اشتراكه في قوله لا يكون له من العذاب العظم
 على المظروف والتقدير من العلم من منع الناس من ساجد الله كراهة له
 يذكر لوسى كراهة وجه ساجد منوعا كواقع في الاحتمال الاول ساجد
 فيقول لقول جليل المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فكان الاصل من قوله
 ساجد الله فلا يرد ما قيل ان منع يقتضي مفعولين ولا يكون ان يقتضي الا ذكر
 فانه المنوع على ان الذكر منوع منه والناس هم المنوعون والمقصود من قوله لا يكون له من العذاب العظم
 من ذكر الله في الساجد ان سجد كذا وبالله كان وان كان سجد المنوع
 بان كان الترتيب في الهم حيث خزا في بيت المقدس وخروج امة المشركين حيث
 انعموا رسول الله صلى الله عليه واله ان يدخل المسجد الحرام عام الحديبية فما من الله
 بعد ان يراهم مطلق العبادة فيه بل المنع من مطلق العبادة لطريق العبادة
 تلك الامة على جميع السجرات خرابه فيهم الغزاة بطريق الاول وفي ذكر السجرات لغزاة
 بعد المنع اشارة بان يكون المنع على الذي فيها خرابا والعبادة فيها تعبير
 فيدخل الذكر فيها في تعبير الساجد واما الامة فتدبر الامة على جميع دخول الحسا
 على المسجد الكفاي كقول القيس في هذا ليس يهاجرت معناه التي من تكون
 الكفار فكيفهم من يدخلها ان قد يكون معناه كما هو الظاهر ما كان يقتضي لهم
 الاولية نفس الامة لا يلقى لهم ذلك الاخايعين من اذى المسلمين والاخراج لهم
 وحال الامارات بالحس منفي اوقات ما يستحقون التحويل كما يلى عليه ايضا
 من منه في قوله لا يذوقه

من الله في قوله لا يذوقه
 من الله في قوله لا يذوقه
 من الله في قوله لا يذوقه
 من الله في قوله لا يذوقه

افعالهم في الدنيا خزيهم في الآخرة عذاب عظيم وتكون كونه ذلك المرحوم
 خايعا هو الخزي في الآخرة الدنيا او عذاب العزة عن يدهم عاقرون ويكون
 العذاب العظيم في الآخرة اشارة الى عذابهم العتية وهو عظيم واذ عظيم
 نفوذ بالله منه قلة الامة احكام ما عتياها بل لا يغير كون بعضها حكايف
 نفس الامر من وجوب اتخاذ المساجد كفاية ووجوب عناية ما يستعمل منها
 ووجوب شغلها بالذكور سحبا بها واجبا كما في عينا قنا ما هو العلم **الثانية**
 اما بعد ساجد الله من من بالله واليوم الآخر واقام الصلوة والى الزكوة ولم
 يحس الله فحس اولئك ان يكونوا من المتكبرين فيها عظيم وترغب في
 على غير المساجد وانه له شأن اكبر عند الله حتى ان لا بد من اتصاف فاعله
 بهذه الاوصاف الجلية والاعمال كعدمه فيحس ان يكون المحرمين فيهم
 الصلوة ويؤتي الزكوة ولم يحس الا الله والا فتعبد ليس تعبد امرضيا
 والمراد بالمساجد والافعال كعدمه من كل مؤمن ويترتب عليه
 ثوابه التي قره الله ولكن قد يكون فيه الزيادة الاخلاص واتصاف
 فاعله بلامبالاة الصلوة والاعمال ذلك ولهذا قيل حسنا الامران شيات
 المحرمين فكانه اشارة الى ان المؤمنين الكاسل لم يتوقف شيئا من العبادات
 بل يعمل لله معذرة ما حتى لا يحس ما عليه من الامور المحرمين وحيل خوفة
 وطعنه سخر فيه ثم ومع ذلك يرجح ان يكون من المستدين ثم انه قيل
 فيكون المراد بالتحريم المساجد اصلها ما يستعمل من وقتها وما ازالة
 ما نحو النفس مثل كسبه الزكوة من كسبه مسجدا يوم الحسب وليلة الجمعة
 واخر من التراب بقدر ما يذوقه العيون غفر الله له ولا سراج فيها وقمانه
 من اسرج في مسجد سراجا لم يذوق الملايكة وجلة العرش يستغفرون له ما دام
 في ذلك المسجد وضوءه فيقول ان يكون المراد شغلها بالعبادة مثل الصلوة
 والذكر وتلووة القرآن وتجنبها من اعمال الدنيا والتمتع والعبادة على الصلح

الشيخ

[illegible]

سعد غير في جودكم حبها والظان المساجد المروية كابل فالمنى انما
بالله بقا فلا يتحرك فيها مع الله في قول المولى المساجد المروية كابل
لا يتركها وهو بعد الله يعلم قول السجدة جميع سجود بالفتح مصدر
فالمراد بسجود الله فلا يفعل لغيره **سجود** بفتح السين وكسر الجيم
وسج باسم ربك الاعلى برف من طريق العامة انما نزلت الاية قال الله
صلى الله عليه وآله اجعلوا من كل تم ولا نزلت الاية الثانية قال الله جل جلاله
سجودكم ومن قدام الصادق عليه السلام يقول في الركوع سبحان ربنا العظيم
وفي السجود سبحان ربنا العظيم والحمد لله رب العالمين فلا يركع الا بعد
تلك ان يكون الذكر الخاص فيها ولو ركع في سجدة واحدة فلا يركع في ركعة واحدة
سجدة واحدة فلا يركع في ركعة واحدة ولا يركع في ركعة واحدة ولا يركع في ركعة واحدة
غيره فلا يحاط بها كالمركب في ركعة واحدة ولا يركع في ركعة واحدة
لا تخاف من هذا ما بين ذلك سبيل قائل وفي هذا ما قول العامة ان
باشا في سجودك عند من يركع ولا تخاف من هذا ما بين ذلك سبيل قائل
الحسن في ركعة اية التوجه الى الله جل جلاله كان في الركعة سجدة واحدة
تستوفى ركعة واحدة فامروهم بركعة واحدة في ذلك مكة في الركعة واحدة
سعيد بن جبلة في ذلك عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الركعة
فان ركع لا معنى لقوله ولا تخاف من هذا ما بين ذلك سبيل قائل وفي هذا ما قول العامة ان
خلو في ذلك عن الله جل جلاله ولا تخاف من هذا ما بين ذلك سبيل قائل وفي هذا ما قول العامة ان
ولا تخاف من هذا ما بين ذلك سبيل قائل وفي هذا ما قول العامة ان
ولا تخاف من هذا ما بين ذلك سبيل قائل وفي هذا ما قول العامة ان
بعده انما كان المشاور في الصلاة الشرعية وان لا يخاف في الركعة واحدة
انه تمام الركعة بركعة واحدة وفي موضع آخر وفيه ودون الركعة واحدة
ولا تخاف من هذا ما بين ذلك سبيل قائل وفي هذا ما قول العامة ان

وقيل المراد بقا الارض كلها
لأنه لو جعلت الارض سجدا
فلا يجوز ركوعها

في الركعة
فان ركع

ركعت في الركعة المروية على الله
عنه من ركعة واحدة في ركعة واحدة

الحق

واستعين به في ذلك سبيل قائل في ركعة واحدة ولا تخاف من هذا ما بين ذلك
الاستعانة والاعانة في الركعة والقيام للناقلة اية هذا اليمين بعد ذلك
منهم مع ان لا بد من جعل صلاة الفجر من السجدة وجعل ركعتي الفجر من
من المغرب من السجدة وهو ما لا بد من وجوه ودعا لا يخرج من السجدة
يصل في ركعة واحدة ولا تخاف من هذا ما بين ذلك سبيل قائل وفي هذا ما قول العامة ان
احسانا عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال الجهر به في الصوت شديد في
الغادة ما سمع اذنك وابتغ بين ذلك سبيل قائل وفي هذا ما قول العامة ان
هذا هو المشاور فالمنى هو الجهر به على الجهر بركعة واحدة عن كونه قارئا في الصلاة
ولا تخاف من هذا ما بين ذلك سبيل قائل وفي هذا ما قول العامة ان
ولا التردد بل يجب الوسط ولا تتقاروا العلة وما بين الركعة والتفريق
ولكن علم من السنة الشريفة اخبار بعن اية هذا الوسط في بعض الصلوات
الجهرية لجملة التوجه الى الله جل جلاله واولي المغرب والعشاء جميع التواضع لليلة
والاخفاء في غيرها ولكن يكون ذلك على سبيل الوجوب في ركعة واحدة
ولكن يجب وجوب التفضل المشهور في ركعة واحدة والركعة واحدة في ركعة واحدة
الاية وهذا معنى الركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
يسعد القريب او يجيب لا يعلمه الجهر بل لا يخاف من هذا ما بين ذلك سبيل قائل وفي هذا ما قول العامة ان
بل الجهر بالية في الركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
والبيان فانه في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
هو من جهة الركعة الانتشار الله بها حقيقة الحال والصواب في ذلك
بصلواتك بركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
معتاد انتحان على الصلوات في الصلاة فصل والاداء وكان رسول الله
صلى الله عليه وآله في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
يفتح من ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة

والخاف من

الركعة واحدة
في ركعة واحدة

وحيث بين الجهر والاعتدال وسما هذا مع عدم خبره لا ينفك المسألة إذ
ليس بآثار من السماع من خلقه بآثار سورة بعضها بذلك فلهذا وجب فيها
بعد مدونه في ذلك الآية مستوحاة بقوله ادعوا ربكم تضرع وخفية
ولبتنا السبل على انفسهم الوجه الوسط والفرقة وفيما تقدم مع راي في
لزم المنع على انفسهم لا كان لهم فيما لم يثبت ان الله ولا كثر
على التبعات التي استأصلوا عليه وسلموا فيها اي قولوا الصلوة في
السلام على رسول الله صلى الله عليه وآله او العتق من ربه عليه وفي معناه الدعاء
بان يترجم عليه وسلم وفي رواية كمالا جارا انما عرفنا السلام عليكم يا
رسول الله فكيف الصلوة فقال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت
على ابراهيم وآل ابراهيم وجوب الصلوة والسلام على طلبة فعمل ان
الصلوة على اقربا المشقة واليسر والحياتة وقد يكون واجب او يكون مندوب
كايضا عليه ان الصلوة يقول السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته او
يقصد بالسلام الخرج من الصلوة او يكون معنى التسليم والافتقار كقول من قبل
وجوب الصلوة عليه كما ذكره كمال عليه بعض الاخبار والجلية لا يتم وجوبه في ذلك
قال في الصلوة عليه واجبة وقد تفسر في حال وجوبها من اوجبا
كما جرت كره وفي الحديث من ذكره عند فلم يصل على فدخل النار فا بعده
الله ثم هذه رواية من رواية النبي صلى الله عليه وآله ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال
الله ثم ان الله ولا كثر يصوت على النبي فقال صلى الله عليه وآله فلهذا لم يرد
العلم المكين لولا انكم سألتموه ما انتم بكم بآثار الله وكفى مكين فلا تتركوا
من بعد سلم فيصلي من الآتية انك المكين فقل الله ذلك وقال الله ثم ولا تتركوا
جواب ذلك المكين امين ولا انتم بعد سلم فلا يصلي من الآتية ذلك
المكين لا تغفل الله ذلك وقال الله ثم ولا تتركوا لانك المكين امين وتمام
من قال يجب في مجلس مرة وان تكرره كايضا في المدة وتثبتها لحاطس

الاختلاف في القول
فيما بينه وبينه
فقد مر في قوله

الحديث
سورة

تكرره في المجلس
والله اعلم
بالحق

في صلاة الصلوة
في قوله واقرأ
ومنهم من اوجبه في العز
مرة وكذا

وكذلك في كل صلاة في كل مرة والذين يتنكبوا لاحتياط الصلوة عليه
عند كل ركعة او من الاخبار التي لا يخبر من قوله ايها الله في كل ركعة
مع صحتها ولا خلاف ان احتياط الكفاية لاحتياط الركعة كذا في قوله
تبارك وتعالى انما انشأنا الانسان في احسن تقويم وانما جعلنا من انفسهم
وكن احبوا الوجوب في مجلس مرة ان جعلوا ان جعلوا في كل ركعة ايها الله
تعد الكفاية بتعد الوجوب لاحتياط الركعة والاحتياط لاحتياط الركعة
والشبهة المستتركة لعدم تعليلها في قوله تعالى وانما جعلنا من انفسهم
لا يفعلون ذلك ولو لم يكن لاحتياط الركعة في كل ركعة فاحتياط الصلوة على غيره
فان احتياط الصلوة على غيره في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
وقوله وصلى عليهم ان صلواتك سكن لهم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم
على النبي وآله وسلم في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
كقول الله صلى الله عليه وآله في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
لا يرد في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
الا انهم بالركعة في كل ركعة في كل ركعة
والنقل في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
قالوا الله وآله في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
ان صلوات الله على من يقول هذا بعد المصيبة ولا شك في صلواته في كل ركعة في كل ركعة
ايها الله في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
سلطان لا ينفك عن نفسه في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
الله عليه وآله في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
التي كتابا وسنة من المصنفين في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
صلى الله عليه وآله في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
هذا المال خلاصته في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة

نكتة

كلما يقرأ الكتاب في ذلك الوقت في ذلك المكان كما في هذا الكتاب في كل وقت
الله تعالى لا يربها على سبيل العقاب ما قرأها ما يستر من القرآن أو قرأها
في صلاة الليل أو غيرها ما قرأها في كل وقت في كل مكان في كل حال
جزء الصلاة وجزء الصوم وجزء الحج والعمرة والصدقة والنفقة
هو قول أكثر المفسرين كان المراد من الليل صلاة الليل في كل وقت في كل مكان
قال المفسر في قوله القرآن في كل وقت في كل مكان في كل حال
الصلاة فيه يتخلل قول المراد بقوله هو صلاة الليل في كل وقت في كل مكان
ما يتجسد مقدار ما قرأه وأكثرت من صلاة الليل في كل وقت في كل مكان
العبادة ولهذا قول المفسر ما يتجسد من صلاة الليل في كل وقت في كل مكان
لا يكون لا في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
وأشار إلى هذا المفسر بقوله كان سكونكم من صلاة الليل في كل وقت في كل مكان
الارض يسعون من فضل الله كان المراد بالفضل في الارض المستحقين وقوله ما
يحصل من المال من فضل الله في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
والسعة الارض وقوله ما يكثر في الترتيب على الخمار من فضل الله في كل وقت في كل مكان
مذكورة في هذا الكتاب في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
ملايت السنين صابر احبها فانه يسعون به كان هذا الله عز وجل في كل وقت في كل مكان
يقربون الآية والآخرة يقربون في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
من الصلوة بالليل في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
وقال الله تعالى ما يكثر منه أو من القرآن في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
يقول الزكي بالعبادة في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
عليه السلام ولا سيما في السنة في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
عشر كثر مشروعة ولا سيما في السنة في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
الحق الجليل الذي خلق عليه الصلوة والحق الفصل في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان

عند

بسم

التي في ذلك من غير من الاخبار ولا على ما في القرآن في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
والجدة ثم في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
على الله جل وعلا في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
يقول في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
خصوصا في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
واجب كذا في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
المراد بذلك في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
من قوله ما في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
ويبقى ان يكون المراد ما في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
خير من كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
فراخين في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
كتب من كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
كتب من كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
من الذهب والفضة في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
ما بين السماء والارض في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
العزات من كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
عنه عليه في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
الله عليه في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان
في كل وقت في كل مكان في كل حال في كل وقت في كل مكان

فقال

حافظ

بسم الله الرحمن الرحيم

10

ای لفظها فی جنسہ

لا يخفى من قسط ونقصه وذهب دأبا ان الله غفور رحيم ^{في كل شيء} لا يستغفر الله
 بغير عيبكم ^{في كل شيء} فلو كانت عيبكم في شئ من شئ من عيبكم في شئ من شئ من عيبكم
 لكم فان شاراكم وصوحي عنكم رحمكم الله فلو كانت عيبكم في شئ من شئ من عيبكم
 لا استغفر الله عن عيبكم دأبا وان الله غفور رحيم ^{في كل شيء} لا يستغفر الله
 بغير عيبكم ^{في كل شيء} فلو كانت عيبكم في شئ من شئ من عيبكم في شئ من شئ من عيبكم
 مستغفرا مستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا
 اورد وقال الله ان الله كان على كل شيء شهيدا قاله جمع الباء في قوله المستغفرا
 المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا
 ولما احببت حجة غيبا احسنها ام الله نعم السميع العليم بركة السلام على النبي
 يا احسنها ان كان مؤمنا ولا يظلمون عيبكم لا يظلمون عيبكم لا يظلمون عيبكم
 منها السميع العليم بركة السلام على النبي بركة السلام على النبي بركة السلام
 السلام عليكم فقلت وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته قد حجت بآية من كتاب
 هذا مستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا
 من النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليكم السلام بركة السلام على النبي بركة السلام
 في تفسيره عن الصادقين عليه السلام ان المراد بالحجة في الآية السلام ونزول البتة
 وذكر الحسن بن علي بن فضال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال السلام عليكم فقال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عليكم السلام ورحمة الله وبركاته فلو كانت عيبكم في شئ من شئ من عيبكم
 الله وبركاته في قوله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم السلام بركة السلام على النبي بركة السلام
 في الحجة ولم ترد الثالث فقال له لم يثبت شيئا من الحجة فرددت عليه مثل انتم
 وقال الحسن بن علي بن فضال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال السلام عليكم فقال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عليكم السلام ورحمة الله وبركاته فلو كانت عيبكم في شئ من شئ من عيبكم
 الرواية المتقدمة في قوله ومنه قبل او من بعد بين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليكم السلام بركة السلام على النبي بركة السلام
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليكم السلام بركة السلام على النبي بركة السلام

فاما راجع سلمه عليه
 فقال السلام عليكم و
 رحمة الله فقال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم
 عليكم السلام ورحمة الله

في كل شيء

القرآن في مقامه ومنه قوله عليه السلام في كل شيء من عيبكم في كل شيء من عيبكم
 من عيبكم في كل شيء من عيبكم في كل شيء من عيبكم في كل شيء من عيبكم
 العيب في كل شيء من عيبكم في كل شيء من عيبكم في كل شيء من عيبكم
 ان عيبكم في كل شيء من عيبكم في كل شيء من عيبكم في كل شيء من عيبكم
 الله وقال الرواية المتقدمة في قوله ومنه قبل او من بعد بين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 هذا مستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا
 السلام المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا
 الشافعية القديم لا يخلو في المشار والاصل عدم وجوب العطف وجوبه ها
 بل في هامدوة شرا لا يخلو في المشار والاصل عدم وجوب العطف وجوبه ها
 وعلى كل حال لا يخلو في المشار والاصل عدم وجوب العطف وجوبه ها
 يكون عليها على الرغم من الطول الوجوب ان الله عدم القابل بوجوبه ها
 ولحسن وهو معلوم من الروايات ان الله عدم القابل بوجوبه ها
 غرضه من ذلك ان يبين عدم البتة وعدم القابل بوجوبه ها
 والاصل عدمه وليس من لانه كماله بغيره ولا بغيره ولا بغيره ولا بغيره
 ويبلغه الذي يتبادر من ان السلام المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا
 في وجوبه ها في وجوبه ها في وجوبه ها في وجوبه ها في وجوبه ها في وجوبه ها
 لا يتركه وانه الظاهر ان كونه في وجوبه ها في وجوبه ها في وجوبه ها في وجوبه ها
 الرواية المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا المستغفرا
 على ما تيسر ويحتمل لعدم الاصل عدم كونه سقار شرا واما ما علم العلم
 يكون من ذلك لا يخلو في المشار والاصل عدم وجوب العطف وجوبه ها
 وجوبه ها في وجوبه ها في وجوبه ها في وجوبه ها في وجوبه ها في وجوبه ها
 مؤيدان الآية والله اعلم في وجوبه ها في وجوبه ها في وجوبه ها في وجوبه ها
 بقرينة من ذلك ان يبين عدم البتة وعدم القابل بوجوبه ها

العيب في كل شيء

الحجة عليه السلام

في كل شيء

سليم عليه السلام في هذه الصلاة السليمة لا يكون له ان يتركها من غير ابطال
الصلاة فان يصح حتى يصل الى الركعة الثانية فيكون الكلام الاجنبى فيها
والصلاة لا يتقدم بطلانها الا ان يترك الصلاة مع ما ان يكون
الجنبي في الصلاة فيطرح قوله لا تسلم الا في الصلاة بطريق الاجنبى عنه
عنه بالعرض لا تسلم لم يزل على الصلاة ثم لو تركه فوجبت له ركعة واحدة
بذلك ولم يتركها في ركعة بطلان ذلك الجزء وبطلان بطلان العمل من جهة ترك
الركعة لا من جهة ان التيمم في الصلاة المذكورة على تقدير تسليم
التي من كذا وكذا حين ترك الركعة عاد بطلانها وقت تافات الحركات
التي هي شرط واعاد ذلك الكلام لم يطل صلواته لان يثبت ان كل كلام اجنبى حال
ومطلوب ان كان ركعا ودركا في ركعة واحدة بطلانها في كل ركعة من ذلك
بغير الفرق وكذا لو كان لا يترك الصلاة فبطلانها في كل ركعة
ويكون صحيحا في كل ركعة ريت العالمين لا يترك الركعة لم يتركها من تركها
المسلمين قبل المراءى على سائر العبادات فهو نعم بعد تعصير في كل ركعة
والمراد بالاجابة انما الصلاة الواحدة حال الحيوة والحيث تقع بعد موتها في
شأن الدنيا ويكون نفس الحيوة والموت لله تعالى الصلاة حاله في الحياة
والخاتمة لا يتقدم عليها ولا يفعلها غيره وبذلك امرت اولى القول المذكور
بالاخلاص في الامور التي فيها منها وقد استفيد منها البيرة ويحوي على الصلاة
لله لا فيهم بالتمام ثم التارك في الصلاة الصلوات والكبر في كل ركعة
الركعة السجدة ويشكل انما يحصل حصول الثواب وعدم العقاب في الصلاة فيه
فان فعلها الجواب ما حسن ولا جرمه وهو مستقيم في ذلك وما فعلها من غير
عليكم فرضا على كل ركعة على كل ركعة على كل ركعة على كل ركعة على كل ركعة
تكون الله اعلم ولا يتركها الا خلاص المذكور من احكامها لا سلام فيكون كل

منها

شأنه ان لا يتركها على كل ركعة على كل ركعة على كل ركعة على كل ركعة
الصلاة بل في الصلاة مستقيمة على معرفة الله وحده لا في ركعة واحدة
للعالمين وعالمنا وقدره لا يكون له ان يتركها من غير ابطال
عالمنا وقدره لا يكون له ان يتركها من غير ابطال
للمؤمنين على كل ركعة فانهم ان يتركها من غير ابطال
مع الحقائق مستقيمة على ما اوردتها على معرفة الله في الامور بالارسل سجا
مع القول بان بطلان ذلك سلم في تلك الركعة في صحة الصلاة في كل ركعة
لا يمان ويكن علمهم جواز استئنافها في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
ولا يتركها الا في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
ويكون في الركعة وهم لا يكونون في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
يقعون الصلاة ويتصدقون في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
ولا يتركها الا في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
ولا يتركها الا في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
كون القول في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
هنا انما لا يكون في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
تصح على انما كانت في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
تلك الركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
بالجماع والجمع التكميل وتكمل الصلاة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
من كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
ذلك الزمان في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
الركعة ان تتركها من غير ابطال في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
فوق كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
وانما القسرين على تركها في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة

سورة

طاهر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

3

[illegible]

سورة الفرقان



قد يكون وجوب الزكاة سببا لنزول الربا او يكون قراة قسمة فوجب سببا للمنفعة حيث
يخرج من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون على الميت من غير علمه وقراة تلك قراة انما هي
المنفعة. وما يكون ذلك من حق القربة الواجبة فخلق القراة للمنفعة بقراة اجار
اشارة الى ان تلك الزكاة هي ما كان عليه حاله من النقص فصار او لم يتوان
المراعاة سببا لاختار الزكاة والصدقة والقراة ومن المقدار الواجب ليعدها انما كان عليه
استقبالها للصلة المتعدية وسببا بفعل ذلك لثقله المتزدد ومن المجد
وان كان ذلك وقدا سائر العادة فان الاخلاص فيها هو العدة فلما بعثت في
الربا كانت تدل فيكون المستحب ملحق بالزكاة وادان الصفح والقصص والمخوف
لاختلاف الامر والخطب السائر بعد السائر وانفعه به فيكون قد فعل الى اعتبار
العقلاء والشرع يوجب في ذلك من الجهد لا يزم التكرار لما لم يكن له ان الله سبحانه
فأصد واستمر عاونا فاستأجرنا من ذلك الحاجة وما عاها كما لا يلزم قراة قوله
وهذا الذي القراة من نفسه واماس جدد الوقت فينبغي ان يكون بالصدق والاحكام
فما وقعت العزلة والاحتجاب اولها ثم وقته ثم وقت العدة كما انما احصاها
وبعد الصلوات من امر الله تعالى الامم الناس لان التكرار سببا في تفرق مشغول
عالمه فاسأل من رغب في الزكاة علة تركه والى الله والفضل عنه بقوله ولا تكن من الغالين
فيقول الحق لا هو بمتى فعل لا في حرم تركه في حرم عدمه والفضل والذكر لعلنا لا
بذكر الله كما مراد استعمال الامم وتجاهل ما يذكر الله فيه قوله والوعود ومعتابه عند
ادامه فيقول لا يذكره وعند التواهي فيترك ولا يتركهم انهم ذكروا اسم الله سبحانه
انهم هذه السورة ولعلنا قد ان الذين لا يلة اشارة بعده الى ذلك وقد في قوله المصح
لما عرفت ان الزكاة والصدقة والقران من اسرار الامم والنج والمؤمنين والقران
والانجيل وقران انما استفتى وفي الاربع الموضع واجب التمسك عند قول انما يكون
يا ايها الذين امنوا انكم لو اهتموا بامتثال ما جاءكم من ربكم وما في سورة
حتى عندنا ولا تتبعوا للناس الا على امر الله الذي خلقكم لانه وخلقنا من الله

امارة

الظاهر ان مثل هذا العرف لا يوجب
بطلان كونه من الحضر النافذ كما قد استحسن
ولا يحوز اجماعا لا يخفى

شمالی

[illegible]

ان السخا فیسو
الاسخا فیسو

يكون من ايضا بطريق الاستدلال المشهور
الاطلاق الامر فليس على الواجب الا جماع
على عدم وجوب غير هذا المورد ايضا

ابانها و اردو بعبده خلاصه الى الله على وجه

هذا خبر عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان المؤمن اذا اراد ان يخطىء في حق الله تعالى فليخطىء في حق الله تعالى

سَمَلَا

تكملة لفتح القلوب
الروايتين والظاهر ليس كذلك
منه والظاهر الثانية
فيها

على صفة كذا بشر يعبر المعرفة بالادب لا يعرفه العلم بسد الزمان فامل ربنا
ما خفت هذا بالادب كان حال من عمل يتكبره او يتكبره وتلك عين ربنا وهذا
اشارة الى التحقيق المذكور من العلم والادب والخلق معناه ان العلم يفتي ليس
خفت جنة الاحكامه ولا فائدة ولا غرض فيه بل فيه حكمة عظيمة ومصلحة كثيرة
من جهتها كونه دليلا على التوحيد والاعمال والقدر والادارة وبرهان ذلك من العلم
وكونه الاخرى من الوجود الانسان وسبب الاستقرار وترتيب النواحي التي قرأها
تترتب على العلم والادب والخلق والادب والادب والادب والادب والادب والادب
ان يتدلى به على ان الله تعالى معللة بالادب والادب والادب والادب والادب والادب
الغرض من العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
منه من تبيين ما منزه عن كذا الاشياء بالادب والادب والادب والادب والادب والادب
والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
العبارة وحسن التخييل والعبارة بركها والتقصير في التكرار مما يستحق
المعرفة والعرف والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
من كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
فما دل ربنا انك من يعمل انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك
ان لم تفكرنا قد علمنا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا
الحق فيه وقربا الى العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
فان لا تتعذر من كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
اشياء مما تطلب من كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
الانك من كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
ولطف وتفضل في كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
تأمرهم وكذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
من اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا

ربنا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا
الماضي من كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
منه من كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
ان يكون الكبار كما كانوا وسببنا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا
عنو المعجز في كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
بنا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا
ما وعدنا على كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
عنك هذه السوال في كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب
لان ذلك في كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
العلم كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
او كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
الانبياء والاولياء انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
والانبياء والاولياء انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
بالعلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
ذلك اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا
اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا
نا كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
من كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
ينفع من كذا العلم والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا
ولا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا
مرات ربنا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا
قوله ربنا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا اننا

حزله امران احدهما

حجة من يوم في الشهر من شهر رمضان يخرج عنه وهو يوم الجمعة في
 شهر رمضان أو قال تصدق من الأول ويعود الثاني كان جميعهما يوم
 يصح في ذلك شهر رمضان أو ما يجتمع ويقدم من الأول وهذه المذكورة في
 الفقيه أنه من جعل من زكاة الأجر ما قلناه وزكاة وجعل هذا الظاهر في
 السنة لأنه هو الذي يقر وأخذ من زكاة وروى عنه الثقات أبو جعفر قال في كتاب
 الجناح في طريق الفقيه إليه جميع ما هو المذكور في كتاب الجناح في طريق الفقيه
 ويزيد ما سمي في كتاب الفقيه مثل ما تقدم في شرح الشرائع أما الأول فلهذا
 لوجود يوم في الشهر من هاشم وكذا سماع الشيخ والمتمم في الشرائع في
 شرح الشرائع ليعلم من هاشم وزكاة وجعلت في كتاب الأخبار غير المذكورة
 عن محمد بن مسلم قال في الخبر في ذلك فاشبه عليه الأمر وتحدثت في حديثه
 والله أعلم بقرينة من بعض النوازل والذين رأيت من الأخبار الفقيه في هذه
 المسئلة في كتابه في المذكورين والجميع المذكور في التهذيب عن الحسين بن محمد
 من فضل كانه هو ابن أبي بصير في طريق الشيخ في التهذيب عن الحسين بن محمد
 الله عليه السلام قال من أظرف شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 آخر وهو من في تصديق بعد اليوم فاما أنا فافهم في هذا وعصاقت وأما الفضيل
 الذي هو الشيخ في التهذيب والمتن من الشيخ في التهذيب في أن تقول في رواية
 في ظاهر الحديث ولا تها إلى فيه ضيقة فما عبرت بها بعد وهي رواية الحسين بن سعيد
 عن القم بن محمد بن علي بن أبي بصير في كتابه في شهر رمضان في شهر رمضان
 الله عليه السلام قال في شهر رمضان من رمضان إلى رمضان إلى رمضان إلى رمضان
 في شهر رمضان وهو من كل مسكين قال في ذلك الشيخ في تهذيب الطائفة المذكورة في
 فيما بين الروايات فانه عليه أن يقضي الصيام فان تعاون به وقدم عليه
 الصلوة والصيام لكل يوم من شهر رمضان والسنة على ما لا خلاف
 فليست في ما فيها تفصيل وليس التناهي في يوم يصح فيها قال في خبر في شهر رمضان

على التقديرين من ذلك وهذا ما ذكرناه من ذلك كان كذلك في المسئلة في شهر رمضان
 أو الصائم أو ما تامل من أن يصوم يوم يقرب الله الصائم الحق من السكينة والوقار
 تقولون به في استحقاقه هذا معناه هذا كان عليه التقدير فان تركه التقدير في
 مطلقا كما هو ساقط في خبر من الأخبار المعتمدة التي ذكرناها في شهر رمضان في شهر رمضان
 الشيخ زين الدين في شرح الشرائع وذلك عليه في شهر رمضان في شهر رمضان
 محمد بن مسلم وزكاة وغيره في كل يوم من شهر رمضان في شهر رمضان
 وقد مر في خبر من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 لا خلاف في كل يوم من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 رمضان أو ما تامل من أن يصوم يوم يقرب الله الصائم الحق من السكينة والوقار
 إذا كان على التقديرين من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 الفقيه في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 شرح الإرشاد في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 علي بن إبراهيم بن أبي بصير في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 الحديث من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 الفضل وان قضاء شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 بعضا من شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 الخ في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 للعلم في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 وذلك في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 بالبرهان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 لا يبعد أن شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 والفرقان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان

بها

في

في

100

100

[illegible]

عقد الفريادج
الشيخ

والمعتمد على علمه الفريادج اسقط الصوم فيها ذلك بشرط ان يكون كوا
بل ان كان له انفسا وكبريا على معنى لفظ الله وتوحيده على هذا
او على المذهب الذي ليس بالعباد والعباد بكيفية العمل لما اسعدته او موقو
وقيل المراد به التكبير في هذا لفظا لا تكبير في ذلك لفظا ولا على هذا
الاخر لعدم العلم وبعد العلم فالحكم الذي يستلزمها وجوب الصوم في رمضان
بعد حصوله من الالة لا يلزمه الا وكذا وجوبه على المسافر والريض لما
منه في رمضان من ان اهتموا بالاجبة في ذلك حيث اكدوا في كذا
شيء كغزوت وجوب القضاء عليها وفي المسئلة والخرج والغير من هذا
في الامور المستعدة في وجوبها لهما لمصلحة يعلمها الله وعلم مشروعية
عبادة شاة من عند نفسه كليل عليه فها من الالة لا يلزمه في الشهر
سنة سنة فلما ذكرت هذه الالة في وجوبه لا يلزمه على المسافر والريض في
وهم عدم جواز ذلك لعدم وجوبه في رمضان وبيان ان الالة لا يلزمه
ايام شهر رمضان وان الفريادج والغير من الالة لا يلزمه وجوب الصوم من الالة
وعدم شرطه لا بعد ايضا لاستلزامه على جواز السقفة شهر رمضان في وجوبه
بذلك الالة وما قلنا حيث قلنا في المسافر مطلقا في الالة لا يلزمه القضاء كما
ولو كان السقفة في رمضان كما كان ذلك في الالة الواجب الصوم في رمضان ولا يجب
القضاء في الالة ما صار في السقفة لان هذه الالة لا يلزمه على الفريادج والغير من الالة
ان سقفة من السقفة لا يلزمه به لادبته او بانه غير ليس بسقفة ولا على معنى الالة
الصحيح في السقفة سقفة او اراه بعد من سقفة الصحيح في الالة لا يلزمه على الالة
التي في شهر رمضان في رمضان بعد نصف النهار على صيام ذلك اليوم ويعتبر في الالة
الطبيعي في الالة على ان سقفة من الالة في رمضان من سقفة وهو في الالة
التي في شهر رمضان في الالة لا يلزمه في الالة في الالة وان خرج بعد الالة
فلنتم صومه وهو حسن على راي الفريادج وصحيح على راي الفقيه وهذه هي

في الجواز قبل الزوال وعلفهم بعد ايضا في الجواز لعدم المنع في الشهرين وعدم القيل والحا
على ما قلنا في الشهرين رافعة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يريد السقفة في شهر
رمضان قال لا اصح في ذلك ثم خرج فلان شاة صام وان شاة الفريادج والغير من الالة
عن الجواز في شهر رمضان من الرجل يريد السقفة في شهر رمضان وهو صحيح وقد سألني
منها ايام فقال لا بأس ان يسافر ويصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم
كأن هذا الله عليه السلام رجل من اصحابنا جبر من لا عاقل في ذلك في شهر رمضان
اتقوا ما خطر قال نعم قلت اتقوا ما خطر واتقوا ما خطر واتقوا ما خطر واتقوا ما خطر واتقوا ما خطر
في الصحيح عن ابي بن عثمان في رجل في الصلوات عليه السلام في الرجل يخرج في شهر رمضان
يوسم او يمشي او يمشي او يمشي او يمشي او يمشي او يمشي او يمشي او يمشي او يمشي او يمشي
يفتح ان الله تعالى وضع الصوم على الاشياء وعلفهم سنة اسبق به الفريادج على وجه
الالة في شهر رمضان في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه
ان الصوم في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
على كل حال سالت ابا عبد الله عليه السلام في رجل في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
يخرج الى مكة او غيره في رجل في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
الاب ولا يمكن للصواب على الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه
ان سقفة من السقفة في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه
فوق في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
هو من ان سقفة في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه في الالة
سقفة في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه
وبالذات في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
لكن ليس بشاة في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
من يكون في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
على كل حال من كون الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه في الالة لا يلزمه

على ما قيل

الكفر وعدم الانفاق وقيل نكحت بالزكوة ولا منافاة مع ان لا يصلح عدم النكاح
 ان يكون الكفر وعدم الانفاق كناية عن عدم الزكوة فيكون في الآية اشارة الى
 محلة لا يصحوب الزكوة وما بها الاصلاح ولا اخبار على ان صاحبها لا يملكها
 وما يخرج منه وبالله عليه الشرع غير من اجل البيت بغير السلام والتفصيل لمكة
 في الكتب القديمة فالتعليق سنا وبالله عليه ما بعد هذه الآية على ان
 التي عشر في الآيات بعد احكام البذل وبالله عليه قوله لا تنفقوا
 الكفار قوله قاتلوا الفجر الحما او كرها ان يتقبل منهم انكم كنتم قوما فاسقين
 وما نعم ان يتقبل منهم نفقاتهم الا انهم كفروا بالله ورسوله فخطا
 بان النفاق طوعا وكرها سواء في عدم القبول والمراد بالنفق هو الكفر
 قاله عوفي ونحوه وما نعم الآية وقاله المراء بالانفاق هو النفاق
 الانفاق والطلب فيها دلالة على عدم قبول ما يعتبر فيه القرية منهم فقامل
 في صحة ونعم وبالله عليه الآية الكسول وعدم قبول العارة كسلا وكفرا
 قوله ولا ياتون القبلة الا وهم كسالى ولا يفتقرون الا وهم كارهون في
 صحة العبادة من المكة عليها مثل الصلوة جبروا الزكوة التي اخذها الامام
 في راسل الان يقال ان الزكوة تجب للفقير وتكففت فلوله من رضى لم يضع
 به الاخرة بل كان عدم السقوط في الدنيا ايضا ولكن ظاهر كلامه في ذلك
 فاسئلون ذلك في الزكوة من المفقير المالية في رضى حيث ان حق الناس
 ولكن اخذه منه فحب ويزد منه وسقطت النية منه فيما يتردد ويرى
 وليه وهو الامام عليه السلام من يعزيم مقامه وامان العبادة المحضة
 الى الاخلاص فان عدم السقوط الا مع وجوده فان حصل بعد الاكراه فيقبل
 منه ولا يهبط عنه التكليف بحسب ذلك يعني عدم جواز تكليفه مرة اخرى
 بحسب ضوابطه لا يمتثل **قوله** في اسوالهم حق السائل والاروم من حمله
 صفة المتقون انهم يتقون ان اسوالهم نصيبا وحقا لهم للمفقير الذي

علم

بعد هاء

وسقط عنه التكليف في نفس
 الامر

يطلب

بطلب والتعفف الذي ينبغي ان يكون فيه من الصدقة ولا عطا يمكن ان
 يتكلم بها على الترتيب في هذه الاموال وغيره وتبين على هذا القولين ولو
 بالموسعة فيها خصوصا اذا بدت وان يكون اشارة الى انفق شرعا وجوب
 مثل الزكوة والقرى فيكون المبيع باختيار المكسب والاحرام **قوله** في
 الزكوة واسطها ما المشق وفيه آيات **قوله** في اسوالهم صلوة تقدر
 وترقيم فصل عليهم ان صلواتك سكن بهم والله سميع عليم انما يقولون ان
 الله هو قبل التوبة من عباده وبالله الصلوات وان هو انما هو الرحيم
 بل على جواز الصلوة على من لا يؤمن بالله عليه الاستغفار وكذا على من لا يؤمن
 الله عليه الصلوة على كل اهل الارض غير ذلك وقيل في تفسير قوله تعالى
 يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما القياس جواز الصلوة على كل من
 لقوله تعالى في صلواتكم وسلامتكم وقوله وصل عليهم ان صلواتك سكن بهم
 وقوله في صلواتكم على اهل الارض ولكن العلماء انفسا في ذلك وهو انما انما
 على سبيل التبع كقول الله على اهل الارض لا تعلم فيها واسان انما من اجل البيت
 بالصلوة كائنه هو مكروه لان ذلك صار شعرا للذين رسول الله صلى الله عليه وآله
 ولا يوجب الاتباع بالرفق وتجب هذا الحكم والحق بحسب الاشارة الى انفق
 لعل الآيات ولا جازة ليل القياس وجعل المدلول قياسا مع ما خرج الله ورسوله
 بجوازهم وبالله وجوبه بلا شعرا لا شعرا ولا شعرا جمعا فان الله ورسوله كانا
 مالمون بذلك ومع ذلك قد جازوا الامام منع عباده وكان اختيارا غير ما مضى
 ذلك عند الله من ذلك وكذا شعرا لرسول الله صلى الله عليه وآله والامام
 جوازهم لغيره على انه انما صارت شعرا له نعم ذلك وانما البيت شعرا له
 بل لا يكرهه الحق في الصلوة فلا وجه للتمسك بالصلوات الله على الله وتقدم
 زكوة حيث فيه ذكره في صلواته جواز الزكوة على النبي صلى الله عليه وآله انما
 اهلها به الذين ان الزكوة تقبل المال فيهم وجوب النفا على الله ورسوله

نداء

ولا إلى الغائبين

[illegible]

السورية الاسطى ابو الطيب السورى
السورى المولى من بلاد
وعرق من عروق المايه
منق

نه سقنا بفتح ن سين قافا فنقن ونكون خلاص الحديث وخبر منه داعيا اليه وفيه
 تحفد ولم ايامكم وشاكم اكل الاخذة الحديث وخبر من حضر سقنا له
 فصرح معكم ان اكل الحديث على غير هذه الالة لان نقضوا به ونست
 ساقوا فاحذر الحديث بالعيني ولا تخاف مجازة المساعدة من اغريقه وانما
 تحفده فلان ان اكلت العين تحفد ويؤخذ الروي والعيب لعدم العلم فكذلك
 اذا شاع فحذر لا ريب فيه وانه المذكور في العلم اليقيني كقولهم اليقيني
 ابن عباس رضي الله عنهما كان يصعد فوق بعض الخيل الشراء فيسأله عنه واعلم ان
 الله عز وجل انما يريد الروي وانما يترك لمصنفه في استغفار وحيد
 باقائه اياكم على الاتفاق وتولد نوعين من الحديث الشريف وبان الاتفاق
 وطائفة بقوله الشيطان بعد كقولنا ياركم والخبر والله اعلم كما مضى
 وفضل الله واسع علم ان الشيطان بعد كقولنا لا يوافق على قولنا انفقوا
 فانكم انا انفقتم تصدقوا فقالوا نعم ما بينكم وبينكم وانما انفقوا انما انفقوا
 الاتفاق وانفق الروي والفرق بينهما انما انفقوا من انما انفقوا
 بعد كقولنا منه لانكم وفضل الله واسع علم ان الشيطان بعد كقولنا لا يوافق
 البركة وتكون انما انفقوا من انفقوا من انفقوا من انفقوا من انفقوا
 وانما انفقوا من انفقوا من انفقوا من انفقوا من انفقوا من انفقوا
 العلم والحيد والعلل فحازي لا يولد فضا وهما جوي يلتقي العلم الحفي
 المقدم فحق ان يكون اشارة الى الصيغ خارج ما يجب في الروي من العلم اليقيني
 المكتوب ويحذر الكتب عبارة عن العلم اليقيني في الروي من العلم اليقيني
 المواضع من العلم اليقيني لا يولد انما انفقوا من انفقوا من انفقوا من انفقوا
 يكتب بل يجب ان يخرج العلم اليقيني من العلم اليقيني من العلم اليقيني
 لا يقتضي من انفقوا من انفقوا من انفقوا من انفقوا من انفقوا من انفقوا
 انما انفقوا من انفقوا من انفقوا من انفقوا من انفقوا من انفقوا

أحمد بن محمد

ويجب ان لا يرد في السؤال والاعتقاد جها وتقل من كلام العرب مثله وهذا هو
المناسب لو فهم كلامه ليسوا اقيهم يشلون الناس الجاهل انهم يشلون
ولا يظفون ولا يجلون ولا يخلون ليسوا بالواقع بل الواقع في قوعه من غيرهم
وكثرة تيممه وفي الحديث ان الله يحب المخلص المتقسط ويغفر اليه ما سلف
السائل المحقق ما شغفوا من العلم والبرم سر وعلاية في سبيل الله تعالى
بعله وبما زرع عليه على قدر الاستحقاق والشكر وحسن المال وحسن النفاق
والمتقسط عليه والمكان والزمان وحذفت النوى لتقرب ما معنى الشرط ولهذا
دخل الغناء والخبر في الفقر اعم احدا الصفة وهم مخوفون بعبه ما ذكره من
مما جاز في غيرهم من لم سألهم المداينة ولا مشايروا وكانوا في صفة المصور
يتلون القرآن بالليل ويقتطعون النور النهار وكانوا يخرجون مع كل سريرة تعثها
رسول الله صلى الله عليه وآله فحينئذ عنده فضل تام بر الذامس ويعز ابن
عباس وقت رسول الله صلى الله عليه وآله في رواية الحق الصفة فانه قد فهم جملتهم
وكيفيت تدبرهم فقالوا ان الله لا يهدي القوم الضالين في حق من اتقى على الفتى القوام
عليه راضيا بما فيه فانهم من فكل في الحديث اشارة الى حسن الاحباب
الصفة وانهم على امرهم وكلامهم هو منهم وسعيرين لانه الشريف تحت الاعضا
على الانفاق على شانه واستجاب وحدث العقدة على الانفاق بصفة هذا الموقنين
من الاشغال بالصادق وبذلك انفس وجب في سبيل الله والصبر على الفقر والار
وعدم الشك في ان الظاهر الحكم في بعض بني المذکورين كما فهم من سيرة لانه
وذكر الخطا باهله باب الزكوة والخير المستول انما هو ايضا لعدم وجود الفارق
لانفاق بالصفات الحسنه ونحو الاكراهة في هذا الزكوة ووزان ذلك اشتغالا
بالعبادة سيما على العلوم الدينية فانه كالمجاهد لا يهتم بما قاله اوردوه بعض
الرواية بل يكون مستمرا ان يكون صاحب علة فيقول الكسب له ووجه الانفاق
بالعبادة على انما يحصل الزكوة الله يعلم ثم حقه على الانفاق انهم راجع الانفاق انما

نسي

دولة

وتحليل القول الذي ينشرون اموالهم بالليل والنهار سر وعلاية فلم
اجرم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال في ذوق وجمع البيان
ان قال ابن عباس انما نزلت في علي بن ابي طالب عليه السلام حيث كانت معه اربعة
درهم فتصدق بواحد تبارا وبواحد ليلية وبواحد سري وبواحد علانية قال
في جمع البيان وهو المروي عن الصادق اوجع الله عليه السلام وقيل في ذلك
ايتم مثل انما نزلت في خيل المراكب وقيل في كل استحقاق والظاهر ان نزلت في علي عليه
السلام والشرقة ولقنه امانة تخلص بفضله لا بد منه هذا ولكن السابق هو انهم
نزل لجر كل من ينقل من غير ان يتقسط من اجر المرافق شي المار المصور وهذه تارة
على حسن الانفاق واستجابته ولو لم يكن الا اربعة على وقت وعلة الخوف والخزن
لعدم حصول الثقة لم على احتياجا حاصلها وصف الذين يعينون الانفاق
بما هو حال اموالهم بالصدقة ثم صدم على الخير ليقول نزلت بهم حاجة محتاجا
تصانها ولم يكرهوها ولم يتخلوا بوقت ولا بالمال ولا بالوقت ولا بالخرقة والفقير
وعلم الوصول الى رضاء الله به والقيام باموالهم جميع الاموال في الليل على حسب
اليد وكان معنى لا يرد لانفاقه القيام سر وعلاية وكذا في الليل وهو يحصل بسبب
الشرقة في ذلك ولا شاة الى الانفاق مطلقا الى الفقرة ذلك وعدم جعل
شي ما تامله ولا انما سر اماله او تبارا وكذا العلانية وبالعكس فاما من
من قبله فلم اجرم عند ربهم ان ذلك بالاستحقاق الذي العز والار شريف
اشاله كذبة فقول المجرمان الجاهل لا يصدق شيما عليه امل وتعليم الاجرة اما من
وان ذلك لاجل الانفاق ولا خوف عليهم من احوال يوم القيمة ولا من فزنون خيبر
مع عظم هيلة ذلك اليوم وعز الناس فيه كما هو معلوم والاولى والاخبار شحنة
به وبالجملة عذاب هذا اليوم وشدة معلوم من الذين يصدقون بحديث الانفاق
الى الاشارة ومع ذلك المتفق المذكور من فانه كل امر لانفاق المذكور
لانفاق امر عظيم عند الله وان الله اعلم بما على الفقر وفي الاخبار انهم ما يرب

بسم الله الرحمن الرحيم

فانما نزلت حين اخذت الناس في قسمتي وانا انزلهم على انفسهم
 اذ قال الله امر الله ورسوله بالامر الله ففعلوا ما امر الله به وهو الامام
 المذكور منسلفا في قسمتي انما في الكتب المرفوعة ومقتضى ما هو المتعارف
 عند العقلاء وهو الامر بالامر الله هو ما صدر عن النبي صلى الله عليه وآله من بعد ما كان
 به اذ اتيه من الامور المحسنة والصادقة عليه كما هو الذي يبينه صريح القرآن
 من قول الله اولئك الذين آمنوا بآيات الله واتبوا امر الله بالحق فلو ان الله
 لا يخلو في الشك والارباب في حجة قسمتي الغنية بل بطلان جميع الامور
 ونهاية ما يحتمل ان ذلك هو الحق الذي بينكم بالحواسة ومساواة
 بعضكم لبعض في الله وبقوله المخصوصة والمنفعة بالحق والحق والعدل
 شتم امركم الى الله والرسول واطيعوا الله ورسوله انتم مؤمنين ولا تفرجوا
 عما امركم به فان يستغنى عن هذه بآخرة حيث يشعرون ان الخارج عظم الله
 رسول ليس يؤمن ان الله الشرف والصلوات ذات الدين ايمكم ولا شك في
 ذلك مع الاقرار ولا يستعمل بعد ثبوت ذلك على قسمتي الغنية التي منها النص
 على الاول فيقسم الى اقسام الله عليه وآله على الثاني كما يقوله الامام
 الاجل عليه السلام في قوله يا ايها الذين آمنوا لا تفرجوا عما امركم به الله
 والرسول فوات الدين سلطانا وهذا لا يكون واجبا من بالامر بالمعروف والنهي
 المنكر اذا كان في خلافه ترك واجب بان ارتكبه المصطفى فلا بد من كون
 مستحبا وهو مع عدم ذلك وخوف حصوله فيه ترغيب فيهم ومنع البغ في
 اخراج الخلق والمساواة والمساواة كما لا بد عليه في هذه الاية والاشياء مشهور
 بغيره على ما يمكن الخروج من ثمة ذلك لا من وثقة الله من اولي الامر واجباته
 في التفرغ والتقسيم والخوف على انفسهم منه ان لا يمان له في حقهم من الوجود
 ذكر الله بقوله ثم انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا نزلت
 الايات من الله ورسوله لم يقولوا ذللك لغير الله ورسوله وما هم الا
 اذ كان الله عليه ورسوله في حقهم من غير الله ورسوله وما هم الا
 اذ كان الله عليه ورسوله في حقهم من غير الله ورسوله وما هم الا

الاعيان

بسم الله الرحمن الرحيم

فانما نزلت

بسم الله الرحمن الرحيم

يرسل انكشاف

لا والله فخرج من الاموال وسوا كان البند للملوك اذ
نعم كان الخراج من ملوكها الى اوجبت نفقته عليه فموت ولم يولد له احد
آخر من عتقوا وسوا كان المينفك نفسه الى اوجبت نفقته عليه فموت ولم يولد له احد
يكن خليفته فالتفت اليها فذكرها بغيرها فخرج من الاموال وسوا كان
من يوقه ولم يولد له احد فموت ولم يولد له احد فموت ولم يولد له احد
يذكر الوحيه عن بعض الاشياء التي تملح الى ان وجوبه موثق بالاموال
كاهن مذهب بعض العامة والمبالغة المستفاد منها ومن تملح الى ان وجوبه
الشرع بالانكسار على التواضع بالانكسار على التواضع بالانكسار على التواضع
غير اليه يوم الحاجة بقوله من كفر بالله فموت ولم يولد له احد
على المبالغة كالجبار مثل ملوكه فخرج من الاموال وسوا كان البند للملوك
والله انما كان فيهم ملوك تافهة من غير حياوس وسلطان حاز ولم يولد
فلم يولد له احد فموت ولم يولد له احد فموت ولم يولد له احد
معناه من بعده فخرج من الاموال وسوا كان البند للملوك
من ملوكها ويذكر كون قلوبهم داخل انما اشار الى وجوبه على القوم على
في الخراج فالتفت اليها فذكرها بغيرها فخرج من الاموال وسوا كان
معاملته وسوا كان حتى يفتقر الخراج فيعمل به ما اقتضاها من الملوك
وغيره للاخبار وغيره مثل حنة المكي ابراهيم بن هاشم عن بعض علماء عليهم السلام
قالوا ان من قول الله عز وجل من جاز من جاز انما قالوا انما قالوا انما قالوا
في الخراج جاز من جاز من جاز من جاز من جاز من جاز من جاز من جاز من جاز
ولا يبيع ولا يفتخر ولا يفتخر ولا يفتخر ولا يفتخر ولا يفتخر ولا يفتخر
فما حجة الخراج جاز من جاز من جاز من جاز من جاز من جاز من جاز من جاز
بن ابي حنيفة عن بعض علماء عليهم السلام قالوا ان من جاز من جاز من جاز من جاز
سارق غير مائة او حتى جاز من جاز من جاز من جاز من جاز من جاز من جاز من جاز

من

منه ولكن يتبع من السيف فخرج من الاموال وسوا كان البند للملوك اذ
في الخراج جاز من جاز من جاز من جاز من جاز من جاز من جاز من جاز
في مثل وكذا في الاموال وسوا كان البند للملوك اذ
مع التواضع الثاني بالانكسار على التواضع بالانكسار على التواضع
الاناس الذي سبكه مباركا وهذا الصالحين فيه ايات بشارات مقام ابراهيم
وسوا كان البند للملوك اذ
ليس في الميت والقاتل بيان تلايات الواجبة في ملكة لا قبل ولا بعد
ايها وارادة معذاتها وارادة الخراج منها بعدة لا يقيم والعدالة في الجبار هذه
المسئلة مع حق لا احتيا ولا كناية لبيت بغيره في الاموال وسوا كان البند للملوك
غيره كونه ثامنا ويتجمل بغيره لا يقيم ولكن ما من من دخل الى الجبار هذه
بغيره من قبل معذاتها ان من دخله فارها فخرج من الاموال وسوا كان البند للملوك
يوم العقوبة من العقاب المرام وبوابة ما روية الخليفة الحسن ابراهيم بن عبد
الله بن سنان قال سئل من قول الله عز وجل من دخل كان اسما البيت حتى اوجرت
قال من دخل الحرم من الناس سبوا فموت من سبوا الله ومن دخل الحرم
والعربان اسما من انما اوجرت حتى يخرج من الحرم وهذه تسمى كونه المرام
في الحرم وفي الاموال وسوا كان البند للملوك اذ
ذكر لكم تسليق قول الله انما اشار الى اسما البيت حيث سارح طيحي لا يزل
اسما البيت ان يكون المرام من الخراج وهو سارقا وتلقه بعض الينا ان
روى عن ابن عباس ان الحرم لمقام ابراهيم ومن دخل مقام ابراهيم حتى الحرم
كان اسما البيت راجع الى مقام ابراهيم وذلك قريب ولكن اذ الخراج من
مقام ابراهيم بعد اذ راجع الى مكة واود منه الحرم والا اذ راجع عن بعد ان
يراجع مكة الحرم لمقام اسما من الحرم على الحال والوجوب معنى البيت الحرم باطلاق
اسم الحرم على الحرم والوجوب معنى البيت الحرم ايضاً فالتفت اليها فذكرها بغيرها

انما

ولقد تشهد

هذا الحكم ولا يله لاله تعالى وجوب الاجتناب عن الفاسق فانهم وان الظن
عدم تقديره الى من استدان خارج الحرم مع الوجوه في الفقه على الاداء
فانما الحرم ولا يمس فحسب حال الناس لا يملك وجوبه بل يكون حقوق الناس
اشد من المساهلة حادثة الله ولهذا ما يحفظ باقى شبهة كانت وعندهم
هذه الادلة المتقدمة الى الابد بان لا يكون وهذا الحكم احكاما ولا امر غير محتمل
صريح في الحل بل ظاهرة في الغاية الموجبة للحرمة والتعديلات لا يفرق الاستدلال
وقتها انها جارية نعم السرة موجبة في الاجرة المحسنة الضعيفة ومع ذلك
يكون عليها على عدم القطع لاخذ المارقات انما وان القدر في حكم اتمام الناس
بالحق لا يفيده شيئا يخرج وان الحكم بعد الاعطاء المصلحة فالتعديلات
لا يتم منه عزيمة بالكلية بل يرجع البعض ان يعطى ولكن لا يكون ولا يصير
على ذلك بعيد وان اسكن محل التعديلات على ما مر في الفصل الثاني ان الذين
كفروا ويصلون من سبيل الله والمسلمين الحرم ومن يصدقون بغيره
ويؤتيه قوله والذين كفروا وصدة او يجوز ان يكون المعنى ان الذين كفروا
يصدقون لان ردة الكفافة معنى لا استمرار والشك وتيقن عليه شعرا في
منعوا الناس عن طاعة الله مطلقا وعن هذه الطاعة الخاصة وهي وجوب
المسلمين الحرم مطلقا والطواف والعبادة فيه وحرارة محذوف للملائمة
عليها ان يخرجهم من عذاب ابيهم الذي جعلناه للناس سواء العاكف المنعم الملام
الكلان فيه اذ المسجد الحرم والباد الطاري اواراد على الملام ومن المنعم فيه
الذين هم من صول وما بعده صلواتهم وصلة المسجد الحرم وفيه من انما انما
ان جعلنا الذي جعلناه مستويا العاكف فيه وانما في الواقع الحلة من قبل
ثان. وفيه حال انما يفتي الناس في امر ابي العاكف على الاول وآية بل من
المستلزم من ردة الكفافة على الطاري ان كان سواء مستلزم كما هو حال الناس
بجعلناه صلة لا لا مغفلا ويحتمل ان يكون منعنا كما ناسنا منعنا بقدر وجعلناه

منها

مستلزم من هذا الناس سواء بالنسبة كونه مستويا العاكف فيه
وهما فاعلم وفي سورة الرعد الملائكة العاكف مستويا العاكف فيه
مستويا العاكف مستويا العاكف مستويا العاكف مستويا العاكف مستويا العاكف
هذا هو التماثل والمساواة وهو في ذاته ويحتمل ان يكون اجلة لا او عطف
بان من جعله مستويا العاكف مستويا العاكف مستويا العاكف مستويا العاكف
لذلك باسم اشق اجلة وهذا قوله اشق بعدة ليل من المسجد الحرم انما
من مكة من شعبة الجاهلية المسجد الحرم جعلنا الحرم شعرا وجعلنا مستويا
لهم كالم من يفتي بغيره من بعض يكون القيم فيه والطارق مستويا
في مكانه من ابي القنات ولا تملكه اهلها بل من اول من خرج من مكة لا يخرج
عن منزله الذي سكنه مستويا العاكف مستويا العاكف مستويا العاكف مستويا العاكف
لاراضي التي في المسجد كانه تحت عتبة وهذا يكون سبيل الشورى التي اشار اليها
بقوله سواء العاكف فيه والباد الاشك فان مكة وجواليا تحت عتبة
الفتوح عتبة مستويا الناس العاكف والبارك مستويا العاكف مستويا العاكف مستويا العاكف
ثم المنصرف على ما دام قايما بدارها ولا يذبحا ولم المنصرف على ما مضى
والشعب والاعمال على وجه اراد وما نقل من بعض النصارى ان كرا ديرة
حرام فلما قلنا لان الله ثم قالوا لان الله ثم قالوا لان الله ثم قالوا لان الله
عن بعض من لا اعتنا به بعد لا يتم له معنى لزوم جبر الحادثة والفاصلة
التحدية في المسجد وحرف ذلك من الحاسد ومنه ما يقع بين ما تقدم وبين
نقل المسلمين لان من البيع والجارة وغيرها الذي عمل على اربا اعتبار الخصة
على العمل ولا ضرورة في الحكم مكة والاعمال ويحتمل ان يكون المنع جعلناه
قبل اتمامهم وفيه حال ارفق الاراء والادع ومنكنا بغيرهم والطواف
في وجوبهم فيه فالعاكف والباد في سواء وهو في وجوبه ما نقل ان
التكرين كانوا ينعون المسلمين على الصلوة في المسجد الحرم والطواف اليه في

المسجد الحرم

الشعب في الحرم

فانهم

[illegible]

عن الحسن ومجاهد وقيل هو ايام
النسب على ما انفردوا به بعد
المخلوقين ايام العرش

ما رزق من بركة الانعام الى خلق وحرم ما رزق من الاوابية والقسم في هذه الايام فخص بركة واحدة ان اخبره الحق بالبرية والقول على رزقه انه كان بشي يقول يوم الغد اني انصرف الى ايام الشرف في عسر جابر مثبته بعد فان العبد ليس بالخلق ايام الشرف على الشكر ولكن وقع في الزيادة ترك ولعل تغليب اوصالهم آخر شهر ربيع ثاني قال في الجواب عليه السلام الغيب في غيب خمس عشرة حلة والهاصل ان الظاهر من يوم الغد يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد لله على ما هدانا للهدى على ما اوفانا والله اكبر على ما رزقنا من بركة الانعام فان في قباله بركة في كل اذيع في البر والبحر فيبذل الانعام وهو الاوابية والصلوات والبر الى اهل انشاؤا من الانعام والحقوا اعطوا وقد اثنوا منها فيقول ما في كل اهلها لك حصة حصة القبول وتبارك الذين اوفوا بوعدهم وهو النعم المذبح المأكول منها الذي في القدامه بوس اشد من الجوع والعري وقيل الذي يشال كفا انقروا لنا ضففة الاعمار وعين المؤمن كان السر فخره من عدم ما يوجب به الجوع والعري في الآخرة ولا في الدنيا جوع النزع والخربة ملحق بالخشبة وانتم والذين اوجب الله فيكم انتم رجوع والفرق القامه في ذلك ان من اهل حاضري الجوع والحر والذين لا ياتيهم النعمة على النعم لمقوله ويذكر اسم الله ان التقدير يكونوا من الامم الجوعنا فنقول او حقيقه وخبره بالاستجاب به في كل وقت في ايام معلوم ما منقل بالبعد والذين بعد من هؤلاء على جواب الاواب وجوب الصدق على المتقربين الانعام الموصولة لاهل القلة الوجوب كائنا وجوب ما تقدم وما تأخر بقوله لا يقضوا نعمهم عليكم انما الاستدلال بالشكر من وجوب تنظيم هذه النعم الاكبر الاكل من الثمن والصدق بانك على بقية الثمن والاهل لاهل المؤمنين وبشي ان يكون فقر الكرم وجوب اكل الصدق وكان تعجب

وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ
وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ تَحْتَ الْوَلَدِ

جواب

تألهما تالبا فيقيم المذكور وما تعرفه وجما لقول العلامة بالاستصحاب في
 الأصول والاعتقاد وهذا لا يخلو بالوجه والذنب وليس بواجب وكلامه يشهد
 الفصل حيث قال بعد الحكم بان لا يكون الذنب والمحذور الباطل في نفسه
 بل هو الكثرة من حيث لا يخلو بل هو ما يراه من اهل الجاهلية كان لا يكون
 من شأنكم ويجوز ان يكون هذا لما فيه من مواساة الفقرة ومواساة من
 التواضع ومن ثم استعملوا ان لا يخلو المحذور من اخصيته مقدرا للثبوت وقد
 عرفت ذلك مما سبق ومعلوم عدم كونه ما ذكره على وجه كونه للإباحة
 او الذنب وهو قد تم بتوجه اسكان ذلك الاحتمال وتبلغ ما يقتضي الوجوب
 فلا يلزم ان يقول من انقضاء الاول الحكم بان الامر للإباحة ثم يتعين الذنب
 تحليله فيقول انقضاء ما لذنبه المذكور بغير ان يكون الامر للذنب من كون الذنب
 اقرب من كونه للإباحة فيجب الثاني عدم الاستصحاب عند الحكم وهو قد عرفت ذلك
الثالث استحباب العمل بغير العلم بالعلامة بخلافه لان العلم بالعلامة وجوبه لا يخلو
 بالعلم بالعلم بالاستصحاب بل يعلم العلامة بخلافه لان العلم بالعلامة وجوبه لا يخلو
 الى الفقرة وكذا في قوله وان اوجبته جنونا فاعلم انما هو العلم بالعلم بالعلم
 وهذه ايضا ما تعلق على التقييم المشتمل لان يكون المراد باطعام القائم المقدور
 على التقدير ما اطعم المعتد لا هذا الخ المسمى ولكن في ذلك شكل ولو كان
 قابل بوجوبه لا يخلو اطعام الباقي الى التفسير بالعلم بالعلم والمحقق لكان القول
 بوجوبه والاصل ان هذا هو مقتضى الآية وما اعطى لان الاخبار والظن لا يلائم
 فيها اليقين على المهور فيقتضون تقديم وقت قصه التفت قبل الشارح لاظهار
 الايط وكونه ليرى ان مقتضى الاحرام من تقديمه على هذا شعر وغسل واستحالت
 وقتل معناه يقتضون ما سلك في مقتضى ان يتبين ان مقتضى ان مقتضى ان مقتضى
 التفت كما ينبغي للفرج من الاحرام الى الاحلال والمراد به فعل الشعر وتفت الايط
 غيره من ازالة الشوائب ووجهه كان وليو في الذنب لم يفتوا في البنية العتيق

هذا هو مقتضى الآية وما اعطى لان الاخبار والظن لا يلائم فيها اليقين على المهور فيقتضون تقديم وقت قصه التفت قبل الشارح لاظهار الايط وكونه ليرى ان مقتضى الاحرام من تقديمه على هذا شعر وغسل واستحالت وقتل معناه يقتضون ما سلك في مقتضى ان يتبين ان مقتضى ان مقتضى ان مقتضى التفت كما ينبغي للفرج من الاحرام الى الاحلال والمراد به فعل الشعر وتفت الايط غيره من ازالة الشوائب ووجهه كان وليو في الذنب لم يفتوا في البنية العتيق

ووجب ان يفعلوا ما وجب عليهم في الحج بالنذر ما هو في كونه كان متعارفا في
 احوال التبرع بحرم ولا خصوصية له بل في الحج فوجب ايقام النذر بطلان كل
 كونه كما لا يشك في زمانه ذلك يقتضي في احوال الحنفية ما هو بالوجه في
 في ذلك لا من جهة تعدل على صحة وقت النذر في افضلية الحنك والزم قال في ذلك
 ابن عباس هو في ذلك من البدن وقبله نذر ومن احوال النذر في يوم الحج
 ما نذر بان يزعم الله الحج ان مقتضى قوا فان كان على الرجل نذر فله حلقه الا ان
 ان يفعله هناك وجب لحوائف البنية في مسجد الحرم وهو القبة من البيت
 لا يخلو من مقتضى الناس وقيل في ذلك اي قبل المرد على الزكوة وقيل لحوائف
 النساء وقيل لها معا وقيل لحوادث الدعاء وقيل لحوادثها وان ذلك لا يكون حقيقا كان الحكم
 في الحج وان ذكره بعد التحليل والذبح وتبين في وجوب الترتيب القبة من مناسك
 حتى فاقم ذلك بغير مبتلا محذوف اي لا يروى ان ذلك وفيه ايهما من الحج
 المناسك ومن ينظم حرمان الله هو ان التقييم بغيره بغيره الاخرة والفرصة
 لا يخلو حكمه وجوب ما كلفه الله عز وجل من هذه الصفة من مناسك الحج وغيرها
 فيقول ان يكون عاملا في جميع التكاليف فيقول ان يكون خاصا فيا يتعلق بالحج
 زيد بن اسلم الحرامات حسن الكعبة الحرم والمجدل الحرم والبلد الحرم والشجر الحرم
 الحرم حتى يخلو فيقتضي تقديم الحرم اي بما وجب من هو مشتق بالعبادة ومعنى التقييم
 العلم بان ما واجبه المرأة في الحفظ والقيام بما امرت به او اهلته في الانعام يعني جميع
 الانعام حلال الا ما يلقى عليك اي عزمه مثل قدره سورة المائدة حرمت عليكم الميتة
 والدم وطم الخنزير وما اهل الفريضة في الخنزيرة والموتودة في المتوردة في النجاسة
 وما اكل التبع الا ما ذكبت وما ذبح على النصب الاية وغيرها وحاصل ان الله
 قد احل لكم الانعام كلها الا ما استثناء في كتابه ويجوز ان يخلو ان اي الاما نعلمكم ان
 حرام ما وجبه كان بالهام وقرآن وكلام آخر وغرضه ان هذا فاعلى على جوده وانكم
 ان يفتوا في احوال الله شيئا يحرم هذه الاوثان البجيرة والسائبة وغيره في الزوان

يجمع

او ينفذ

يعتبر كون الحصر مع بئى المنع المطلق كذا في لغة الحق المصطلح عندهم
 فيكون انفسه ولا يخلو ان كان حتى يبلغ المدة على ان يتم كذا في المتن
 وحتى يرفع في عمله ان كان المنع بالعدالة كما وقع في الحديث فترك في الآية
 لوقوعه في المدة جهة وطوبى وبأنه لا جاز في سائر الآيات او ينفذ بل
 المدة على كذا حتى يحصل ذنبه في عمله بالعدالة وعلى العمل والعد
 المرضع ما يكون ذلك البان متفاد من الاجاز مع انهم يريدون التزم
 لالالة العمل على عدم العف حين العمل بالعدالة عاليا وعلى العمل ولا
 تخلو او حتى حتى يبلغ المدة على العمل على العمل ولا يخرج من الاجاز
 حتى ينفذ هذه الواجب على العمل الذي لا يخرج من اجاز ذنبه او
 فيه معنى علم التزم كذا في الوجوب في العمل وهو كذا ان كان محررا بالعد
 وعلى يوم الغفران كذا في العمل بالعد الذي هو في العمل بالاحلال المطلق
 واريد منه ذلك او يكون بقاءه على العمل الذي لا يخرج من اجاز ذنبه
 آية بالمقابلة او ينفذ ولا ينفذ شيئا من اجاز الاجاز وعلى العمل والعد
 ثم ان كان هذا العا **الاول** على العمل واجب على العمل على العمل بالعد
 العمل الذي لا يخرج من اجاز العمل والعد آية وفيه لا يخرج من اجاز
 اذ يتم العمل كذا في العمل بالعد بالوجه **الثاني** هو منصوص بوجه العمل
 انما وقت الاجاز بقوله حتى حيث حسن في او مطلق الظاهر هو ان لا ينفذ
 في الآية وعدم ثبوت المقتصر مجرد لا يخرج من اجاز كذا في قوله
 حصول الثواب او في **الاول** من باب السيد المرتضى وهو بعيد على وجه
 عن الآية لا يتبين ولا يثبت وهو يتم من النقص آية وفيه يخرج من
 حران الذي ما دون قوله كذا في العمل بالعد من الفقيه مثل ابو عبد الله عليه السلام
 عن الذي يقول حتى حيث حسن في قوله تعالى **الثاني** هو منصوص بوجه العمل
 قال في قوله لا ينفذ العمل على العمل وكذا في حصة ذرارة في العمل بغير باب

لعدم

او ينفذ

لا حرام هو ان لا ينفذ او ينفذ لا لا ينفذ حتى يبلغ المدة مع الشوط
 بدونه ولكن ينفذ في الآية وفيه يعلم السقوط بدونه الشوط بالاجاز على
 القدح بحيث ينفذ من سلم ورافع من ان عبد الله عليه السلام انما قال العا
 في قوله قال واشترط على حيث حسن في قوله حيث بدنه فلهذا ينفذ
 فابل قال لا ولكن ينفذ مثل ما خرج منه فان ينفذ لا لا ينفذ مع السقوط في
 فيما لا لا ينفذ على عدم اجاز المنع عن القرآن فلا يحق العمل على العمل
 وذلك من باب العفو عن الجرم **الثاني** هل ينفذ الاجاز في العمل
 وقت الحامدة لثابت في الآية ولا يخرج من تفسير او مطلق بنية العمل بها
 اكثر الزايات خالية عنه والاصل آية في قوله كذا لا يستحقا ينفذ الباعث على
 الاجاز حتى ينفذ العمل وحيث حسن في المقتصر حيث قال في المقتصر
 صريح وجوب التفسير وكذا في قوله فيما مقرر واجل على وجوب التفسير
 نكاه لا ينفذ بغيره يكون واجبا غير اجاز وبين المطلق ويمكن الاستدلال به
 الآية حيث قال في المقتصر لا ينفذ لا ينفذ لا ينفذ لا ينفذ حتى يبلغ المدة
 من الفايح وجوب فعل العمل في العمل بالعد التفسير وان في وجوب العمل
 ان حين بلغ المدة فيكون التفسير والعمل بعد البلوغ تامل او في العمل التفسير
 التزم فيهم جواز العمل بعدة ويحتمل ان يكون المراد كذا هو العمل لا العمل
 لا حرام حتى يبلغ ثم ينفذ ذلك كذا في قوله في المقتصر والمنع والتميز فيهم جواز العمل
 بعد البلوغ فلا يكون التفسير متينا وتام كذا في قوله في العمل التفسير
الثاني هل المنة واجبة لهذا المطلق او التفسير بشرط حيث اذا انتفت
 انتفت العمل التزم من كلام الاحباب ذلك وعلى العمل التفسير الاجاز او الاحتياط
 او كونه في العمل التفسير بنية والجملة استعادة التفسير على الوجه الذي فيهم
 فقول الاحتياط لا ينافي من ساقطة وان كان الاحتياط يقتضي **الثاني** هو منصوص بوجه العمل
 كما عرفت الاجاز ام لا ظاهر الآية هو العموم حيث قيد بنية التزم الى بلوغ المدة

مل

فترفع المتع المقدم وهو اللذان لم يكن نقلاً المارة بمعنى الروايات الصحيحة
 مثل صحة معرفة ما لا يثبت به من النسخة التي يثبت بها البيت ويسمى
 بنفسه وان ظهر فيها شيء وان كان له ايضاً ان لا يثبت وصح
 الوسيلة وهي الرواية الدالة على وجوب الطواف للحمل وهو ان يفسد
 فيه لا يثبت الرواية الدالة على ان طواف الزاوية والتمثال على طواف
 بالبيت وبالصفا والمروة اى يسوق على طواف النساء وموتى الثانية مع
 القدرة كما يفسد فيه حمل التماس **قوله** ان هذا الطواف هو شوط اذا كان
 المصطفى العرفي المتبع بما اهل القابلة الذين سالتهم لاصولهم وهو فيه ان
 يحصل بغير طواف الحجز القصير وهو حمل التماس اذا لم يزلوا آتاة عامة وما علموا
 ان طواف النساء لم يزلوا عنه فيها اذا حصل جميع اضافاته الا ان يثبت فيه
 الدائم يحصل ذلك ولو لم يزلوا ما كان استلزاماً الى التمسك هناك وهذا في الروايات
 ما كان الحق هذه الروايات وما يجب وتصور محذوراً بالجملة بعد ثبوت الدليل لا
 يبقى للاجتهاد ولا استبعاد حمل **قوله** ان الطحوان الذي يمسك رايته في مكان
 وليس بعيداً من مكة ويذكر عليه فعل امر لوسوسين والوسوس مكرهم كما يكونون
 مضياً بين البيت والذبح مكانه لا هو مذبح ابن الجندى الموقوف في الدروس
 ان احتمل المع بالقدرة ويروى ان يكون البيت واجبا في الزاوية والذبح في الشايفه
 انما انه بعيداً عن الزاوية قصر مخصوص حكمه بقول الحاج والحق القادرين منها وايضا
 فعل الفيلق عليهم كاتبة القصة بالحصار في مكة كان ساق الزاوية بدلة فربما
 في مكانه وكذا المعنى الصحيح والواجب **قوله** هل يكون هذا القادر عن هذا الم
 ظلاله ذلك وكذا بعض الاخبار كما في صحيح محمد بن مسلم في رواية غيره وصح
 الاتحاج واجب الاثني ورواية شاذة معوية في الفقيه فيحمل على البناء
 او على وجوب السوق بذكر وشبهه ولا ينافي ان الواحد يكتفي بظاهر **قوله**
 هل يجب تقسيم هذا البيت مثل هذه التمتع او صرفه على الفقراء ام لا يجب شئ

من كلامه الذي يروى في
 الحديث ان طوافه يوجب

انما

انما هو العلم بل يكون مثله لا يصلح انما يجب الذبح وهو لا يثبت على غيره
 ان يثبت الغرض من ذبحه حصول التمتع للفقراء لا يجوز الذبح ولا يكون ذلك
 ذبح التمتع بالذبح ولما يثبت في ذبحه الاضطرار فربما كان ذبحه لا يثبت
 ونية التصدق اليه وانصدق بالذبح **قوله** فلو كان من الواحدة بان لم
 يكن نية ذبح الفداء أصلاً او ذبحه بعد ذبحه والذبح عنه شئ اذا انما انما
 لا يحل له ذبحه بمسول على الخلف فما يقرر بغيره من ذبحه وهو لا يثبت ولا
 خطا حتى يثبت في ذبح الزاوية من التمسك وأخبار الفقيهين في هذا
 ان المتفق على الجهاد لم يفرق انما الله تم كذا حتى يثبت في ذبحه وان كان
 ثمة لا انه بعد موجود في صحبة معوية بن عمار الفقيه في ذبح الحصون وتكرار
 حمل على حصوله فربما يثبت بل يثبت على بيت عليه بعث هذا آخر ان
 ذبح أصلاً ويثبت عن تحريمه لأجل انما وجباً بقوله أو سلكاً في ذبحه
 من حين البيت والاساس ان النسخة كاهنوا بالحقاق وموتى وجو
 لا سالك بعد البيت فقط في الرواية الصحيحة **قوله** انما ذبحه في النسخة
 يحمل على عدم وجود كفارة حتى انه ما صار يحمل على ذبحه بل يحمل على
 بالماضي ولكن لا يثبت به شئاً ينافي لأجله حتى يبلغ شئاً ما كان والشيخ
 من الروايات الاخبار ان يكتفى بغير الآية حتى يبلغ البيت محله نفس الامر
 لكن يكتفى بالنظر ما لم يبلغ خلافة قتال **قوله** هل لهذا الحديث مدلول لا
 في حق محراب حتى يوجد نقلة الدروس من الشيخ في ذبحه من ابن الجندى في ذبحه
 الآية مع الشيخ وكان من ذبح الحج والفيلق الشقي والشرقية السليمة ذبح على
 ابن الجندى وكذا أحسنه معوية بن عمار في الجهادان فقال صحيحاً لا وجه للمس
 هو إبراهيم بن هاشم ابو علي من ان جعل الله عليه ذكاة الحصور وموتى
 يثبت لهذا قال شيخك وروى عن ابن الجندى من هذا عام اي ذبح البيت
 فربما وان لم يذبحه ولا تمتد صام به وقتل فيكون الصوم بدله وذبحه

من
 أخبار

ب

[illegible]

۱۲۳

يوم الغفر

الثمن ويقع من التمسك على الفضل لا لأنه الاضرار ولا الغالب انه
 المطلق من العيب لا الخراب فيلزم الى الشر قبل العيب **قال** علم فحق
 الصلح بالثمن من مرفوع قطع من تيسر شعر **باب** خفة اذ الخارج من
 المجلس بعد فوات الشعر **قال** ان لو كان بعد اتمام البيع لم يكن
 قوله قبل ان يقر بل يكون محمداً بادر الشفعة وحدها وجه مطلقاً
قال وجوب البيع والعقد مع العرة **باب** علم وجوب كفاة بنت
 سنك بقر لا خيار **قال** ان الواجب على المصلد بعد العرة المتع
 عن عجم التمتع على ذلك هو العرة المفردة يكون مع وجوب التمتع بالبيع
 الفلق وذلك في غير من كلام الاحتجاج ولكن حال البيع على الاحتجاب او على
 عدم المتع الواجب وجوب الفلق على الاحتجاب او على كون المتع حرة
 ما يتبادر من حوز التمسك اتم على ما ذكره الاصل **باب** يمكن استعادة
 وجوب التملك بالمرأة اذا لم يملك بالمرأة وفات الحق المصير اتم كما قيل
 اصلاً قياساً على استعادة الصلح **قال** ان الواجب للمرأة فقط من
 دون الفلق والفق اذا لم يصدق من الحج المفرد او تمتع وجوب ثلثه انا
 كان مفرد الا على طرفة الحاق بقوله التزديب والحق ان لو كان طرفة
 كان على الفلق ولو غيرا بينه وبين التمسك لأن يقال المراد بالبيع
 يقع مع القول بالبيع في الاحلال على الحج التمتع والبقوله احد على العلم
قال ان شغل العدة الحلال لا يمنع من غير قصد واحتياج
 الى العمل كما هو سلب البعض **باب** انهم عده وجوب طواف النساء
 في هذه العدة **قال** في القائلان المصليتين في العدة ترك عداها على الحج مثل سنا
 الخ وطواف النساء في طرفة الزيادة والسنة بعد التمسك لصرف المص
 لا لأن الطواف لآية التمسك من تحقق الحج وانما يقع انما من سنة بل انما
 ينبغي حصول العدة منها ثبت كجهله الا ان التمسك قبله حتى يبلغ اربعين العيد

مكتبة
مكتبة

سراک

لا يثبت من التفسير بعض الروايات اية فلا يثبت المحرم بل هو على قدر
 الاحكام المأثورة بعد الموتين حيث ان اسكن ولا استبان اية
 ابطال بها بل مع تحقق الموتين الذين هما العدة وبما يثبت اليقين
 معا بطول الجواب هل يثبت المحرم في القار والقران لا اية المحرم
 الاصل ويثبت الشرعية الشرعية على ما يظهر فلا يعدل الاية على التبع
 على من العدة والحق الذي يثبت ويثبت بطلانها وسهل الاعراف
 ليس في ذلك بعيد وهو الله المتبادر ولا يثبت المحرم في الاية الموتين
 او من احدهما مع ثبوت الاخر وهو العدة لا يثبت في القار والقران
 ولا يثبت في الحقيقة انما يثبت المحرم في القار ولا يثبت في القار
 فيثبت بل من القار اية سواء كان قبل القار او بعده لما ثبت في القار
 الاصل و علم العلم يثبت وجوب علم الفرق بحسب الله فاما ان العلم
 علم الفرق هذه الاحكام بينهما واما علم المصلحة فان قيل بان العلم
 لا يثبت الاية واليه واليه حيث قال وقوله فان احكم فيه فقولان
 احدهما بناء على ان العلم خوف او علة او من غير ما يستعمل لانه من انما
 ومجاهد وثارة ومطهر وهو المروي عن ائمتنا عليهم وفيه ثبوت تقدم
 راية روية اصله فلو قلنا لا يثبت في وجوب ذبح الميت على الله
 وان قيل بان رايه فيما فذلك اية ثبوت الاحرام على علم الميت
 بالذبح فيبقى بل على المخ ومعه يثبت كاهو الفاس من هذه الامور التي
 به على الله عليه ولا فاعل في الحقيقة كاد عليه محرمين من عار
 في الحقيقة وقال الصادق عليه المحرم والمصلحة فيمن انما يتما في
 المكان الذي يقران فيه وهذا كما يدل على وجوب الميت على المصلحة
 على وجوب المحرم اية فان كان لا يثبت اليه ولا يعدل حاله الاية
 اية بل على وجوبه على الميت على المصلحة في مكانه روية راية في القار

وايضا قال بعد محجة
 محرمية بن حارم

في بالخيرين او محرمين قال المصلحة في ذبح حيث حلت ترجع حله
 في اية الشا والمصور يثبت المحرم وكذا روية حرم فيه عن المحرم
 عليه قال ان رسول الله صلى الله عليه واله حين صد المدينية فصرح
 وغير كنهه في محرمين الا ان قيل بها الا لا يثبت وموتى ان يجرها وان
 كان في الاية الاية كمال وايضا في الاية لا يثبت عدم القرب بين المحرم
 والقرب اول لغزها والاحتياط واما وجوب الميت او المحرم كما
 اختاره بعض الامم مثل الشريعة الاروس فلا يثبت في القار والقران
 مع القار في الاية مع قوله ما يدل على وجوبها حتى يوقل الميت لا يثبت
 التي تدل على عدم مع الاصل ولا استحبابها وايضا ظاهر بعض الروايات
 حيث ما ذكر فيه المصلحة في الفصير مع ذكر ذبح الميت في القار
 في جميعه معوية بن عمار بان فعله صلى الله عليه واله يوم المدينة فصرح
 واحل انما من وجوب الاحلال في القار في ذبحه وان حرم المصلحة ما يدل
 على فعله صلى الله عليه واله ذلك كنهه في جميعه ولا يثبت في انه فعله في القار
 حتى ثبت بدليل الشا في الاحتمال يقتضيه والاستحباب غير بعيد كما
 في وجوب ذبح الميت في المكان الذي صد فيه فاعلم وان كان ظاهر جميعه
 ورواية زرارة وجوبه فيه ولكن في غير ما عناه وجوز الذبح بعد حرم
 الى انما في المحرم كما فهم من جميعه معوية مع عدم تغلظ من وجه الوجوب
 قرينة عدم الوجوب فيه وان قلنا ان الاصل في الميت واجب لا يجوز
 تركه الا ان ثبت في راية فلا يعدل في طاعة من له اية بعد ان يصب اليه
 كاستحبابه في الذبح وفيهم من يلزم الخبرين الذين في شرح الشرايع و
 جوب في المكان الذي فعلت الله فاعلم انما الفرق التي اشترطها الميت
 المحرم مثل عدم الفرق بين الشا ومعه وعدم وجوب تغلظ الميت
 الوسا في مطلقا ولو كان وجبا بنذر وشبهه وان اختار البعض علم المصلحة

وايضا يثبت عليه

فيه

المصلحة في القار

مطلقا او البعض مع الوجوب المذكور بل انما يقع في الذين لعدم الدليل
 اولا لقوله الوجوب ان الوجوب انما يقع هؤلاء وهو عام بل الظاهر ان ذلك
 الوجود كونه وجوب الخلق القابل مع الاستمرار وعدمه مع عدمه وبذلك
 العزم وفرض ذلك من الاحكام التي تظهر بانها اصلها اما الحكم فيها لواجبها
 الاجمال لا يحصل احدا بعد حصول التعلق الاول فلا بد ان يتصل ايضا
 وجوبه لخلق او التقدير على تقدير عدمه لو كان الاول الصدور اما لو حصل
 معانيها ذكرناه من الخلق مكان المنع فيما لا يعد وجوب اختياركم ان
 ان لم يوجد للخلق او التقدير على المصدر لوجوده في الاله بمقتضى انما يرى
 وجود افعال الصدوق ولا حتمية في وجوب احكامها مع الوجوب كونه
 بعد ان انما ان الغرض القائل له انما قال انفسه المراد ان اردتم التعلق
 استبرأ وليس بذلك البعد لو كان البعد متعينا في الاحكام والخلق في
 المكان والتقدير به في الصدور ولا شك ان احكامه والغير ايضا بعد وجوب
 موجب التصرف والخلق والخلق على الاحتمال وعدمه فخلق الساعات فيكون
 محتمل كون الامر كمنوش في بعض افعالها ففصل الخلق في الاله او في الخلق
 اصلا وانما انما لا يكون لوجوده الا واستقراره وعدمه فخلق الامر
 منيع الاول فلا يتحقق المنع من التعلق بمحيط الخلق الذي لا يقدر على الذهاب
 الى الخلق مثلا ان حصل له علاقة تمنعه على تقدير انما لا يتقبل ان يصفى العدد
 وقد تحققت من هذا ما في قوله الذي هو لواجب الاحكام والصدور في الاله
 تغليب الصدور لزيادة العقل وتلك الغير وتظهر الفائدة في الموضوعات
 ولا شبهة في اخذها لانها من احكامها ولا فرق بين عرضها معاد
 متعاقبين فيكون عرض الصدور بعد بحث المحصور والاحكام بعد ذلك
 المصدور ولما يقترن بوجوب جانب السابق في كل حال فصار ذكره وفيما
 ذكره يظهر ان ما في ان الاحكام المشتركة بينهما مكتوبة في كتب العقول

٩٧
 وكذا المقتضى والغير بينهما فلم يتم ذكرها انما يكون ولكن ذكرها في الاله
 مما به يد البولي مساوية في طائفة العالم متقولة عن شجيم الثانية وهي ان
 انما انما الحاج ما يظل جهة مثل ترك الفوات عدلا وتعلق لا يوجد الخلق
 مثل ترك الوقوف عدلا او جهة او وقف بعزته من غير ثبوت الاله او غيره او في الاله
 بقوت الخلق وتعلق على الاحكام ووجوب الخلق بمقتضى قطع الطريق عن الاله
 الى ملكة او علم حصول الرفعة والذل والوقوف ذلك فيحصل فيحصل
 بانها الخلق وتصدق بانه يصدق عليه بعد وجوبه الخلق فيحصل
 ما يقدر على الذهاب الى الخلق لان الخلق في الخلق في الاله لان الاله لا يخلو
 الخلق حكم المصدور بالعدالة بعد الاحكام من غير صدق في موضعه
 من ملكة نقط او الحقيقين قبل دخول ملكة وترك شي من المسالك فيحصل
 منها مع لزوم عرق عليه وهذا ليس كونه مع ان قطع الطريق لا يمنع من
 التعلق بملكه بل يخلو ماله وكذا فيكون من الخلق واليه انما ترك الخلق والغير
 بعد ان كان مستبيرا لما بعد اوجبه حتى الامور الالهية وانما يخلو
 وهذا يقع العدة بل قد يكون له الميل الى اصلا انما يعلم هذه او يعلم
 بغيره وايضا هو بالسرقة بينة والمغزى عن انه هو الطريق وشدة بالجملة
 الخلق مجرد هذا في مثل هذه المسئلة شكل والعلل والخلق بانها اجاب الخلق
 او التعلق مع الالهية بعد الخلق انما يخرج به وايضا اجاب بغيره في الاله
 يقول بذلك في الاصل والقد انما الخلق من كلام الدروس حيث قال وتكون
 الخلق العلة فيمن نذا فان استقر بطلان الخلق وان لم يتحقق الفوات و
 الا في العلة ولو عدل الى العلة مع الفوات فحصل من انما ما تعلق اليه وكذا
 لو قلنا بخلق الخلق بالالفوات وعلى هذا لوصف الاله بالخلق والخلق بغيره
 العود في عامه لخلق الخلق في صدوره فله القليل بالخلق والتقدير في
 بانه وانت تعلم ان كلام الدروس لا يخلو لان كلامه في من يخلو في عرض الاله

جواب

تحقيق الاضمار والاعمال يتناثر من راسه حتى يؤخذ ذلك هو امك فظلم
 فان لا لله الا لاهة اية كان حكم ربها او بدلت من راسه فظلم من صام
 او صامه او صامه فامر رسول الله صلى الله عليه واله بالحق راسه وحمل
 عليه صيام ثلثة ايام والصدقة على ستة مساكين لكل مسكين مائة
 والصدقة شاة وقال ابو عبد الله عليه السلام كل شاة في القرآن او صاحبها
 بالمائة في كل مائة وكل شاة في القرآن عن محمد بن عبد الله كذا في كل مائة
 على ان ينفق في حصوله من بيتك او من بيتك من مائة وان لم يكن
 من شاة في كل مائة وقول الجوزي لم يحم ظهرا اذا كانا بسبب الامر وبجيت
 للرضاء ما حصل او زيادة كعبا او كا وبالعلة ان يكون بمسكين مائة
 شاة في كل مائة او مائة شاة في كل مائة او مائة شاة في كل مائة او مائة
 يدفع عنك الضرر والاذية الاحرام من الامور التي يجرم عليكم فعلها في يوم
 يكونوا من مائة او مائة شاة في كل مائة او مائة شاة في كل مائة او مائة
 على وجوب النفل على طاعة او يكون القدر فالواجب عليكم فذلك من
 فمر بتقدير شيء اخر فيستاد وجوب ذلك الفعل المقتضى على العمل اذا لجا
 من غير تقييد بشيء الفعل متلزم لاجاب الفعل وهو طاعة وقدر طاعة فذلك
 من الامور التي لا بد منها البذل في فعله ولا يجرم متلزم من بيتك او مائة
 وعلى الجوزي والقدر فالواجب فذلك وهذا هو يكون المتبادر من قوله
 جزء النظم او من مائة ومن صيام مع ما عطف عليه بيان ذلك البذل والفتنة
 والشرقة الفتن شاة وان الصدقة اطعام ستة مساكين لكل مسكين مائة
 وهو هو واجب المسكين وان الجوزي على ذكره في الامور وان العزم
 ثلثة ايام وهذا الفعل المذكورة في القدر الثاني وفوقه ان يجرم من الاشياء
 فيه الى ان اشره واوله حيث قال المروسي انما تعليم الم ان الصدقة على
 ستة مساكين في يوم عشرة مساكين هذا هو الشئ من عملنا هو اطعام عشرة

العرة فانزلت تغلبوا انقل اليها واراد اقامها فحصلته ولم يتخلل ورجع الي
 غلبت المصلحة من العرة وانما يتغير المانع بالمصلحة لا بالمانع
 بالمصلحة عن العرة وقتما بان كمال فانه الى مطلقا مصلحة كان
 جردان غير بان يتل بنية اليها او مصل من غيرها وبقي انقلها
 فحصل فاذا حصل المصلحة من انقلها بان احكامها بالكونية انما يتغير
 ذلك بحيث لو المانع لا يبعد الجواب السفر الى ان يتركه وعلم
 حتى يتبين المانع لان يكون ممتنعاً لانك قالوا انه لو رجع العدة
 لا يبعد جوب البذل هنا وان قلنا بعدم وجوبه اصل الجواب الى العرة
 ووقع العقد لغير هذه العدة وتغييره ولو جاز لعده العدة لم يبعد
 فائلا حتى لا يخلو وتدل المصلحة فانه غير واما دليل الحاقه بوجوب
 العرة على من فاته الى مثل صحيحه بوجوبه عار المقدمة المتروكة من الفدية على
 عبد الله عليه السلام انك لو جازعتك ادركت الى ما كانت او معدا
 متع قد فاته الى فليل يجره الحديث وغدا لا على الدرك الى
 ولو كان اضطرار كما هو عليه جبره صحيحه على ذلك وعلى الاشارة الى
 اختيار لا على العقل فامل ويصح المهر اوله المصلحة من العرة فانه بعد
 سلبه فائلا من فان الظن الاخبار ان على التزكك بعد سبب مؤخر زمان الى
 العرة وهو غير شال المانع فيه فائلا وان عرفت المصلحة فائلا من
 وان كان ممكنا وسبب الشرعية السهلة وعلم المهر والعقد وجزاء
 فيمن اخذ الى ورجع الى الزمان من ذلك يتغيره العقل واقام الى النفس
 بعد هذا سبب نظري وقد كونه له اذنه وشواهدا اعلمها به المصلحة
 الفاصلة المقترنة انما يتغير بغير الى ان هو ما يلزم من سبب زوال الى
 هو الموجود في جميع التهذيب والفقيه وفي المصنف في المذهب
 وادع حريص ان عبد الله عليه السلام قال في رساله الله عليه وآله وانك

الجميع لانهم قالوا ان اقام في مكة فليستظر ابا رسول الله او معي القوم
ثم يصومون في جوار مكة من كونها واقعة في القصة على ما هو شأن الصوم
والواجب ولو وجد اليك بعد الصوم فاذن الاخر لا يرد ولا يخرجه ولا يخرجه
يجوز في الذب قوله في عشرة كاملة قيل معني كالمائة الصوم ما في اربعة
بعيد لا يقص في اربعين ارباب مبتكر وهو الذي هو مروي عن اب
جعفر عليه السلام في التذيب وقيل في عشرة كاملة كما يحفظ الكتاب وقيل
لأنه يوم كونه الولي في ليلة فقه قوله وسبعة كما في هذا الخبر وقيل
ليحصل اعلان اجازة تفصيل في الاشارة الى المتع عند او عند ابي جعفر
واحد بل ان الكلام في المتع وهو المحرم عنه لا المذهب او القوم انما
يجوز عنه كما هو في الشافعي فكان حذو فهو المتع لا هو مكة اية ولكن لم يرد
اليك يكون المتع بالحدود والارام علم الفرق بين اجماع المتع
او اليك او الصوم وهو ساقط الظاهر اوله الآية فما استيسر وتخصيصه
بغيره مكة بعيد من سوق حجاز الله تعالى ثم انزف في وفي ارجاع ذلك
الى المتع عند ابي جعفر لانه لا متع ولا قران عند اهل مكة وهو في
انك اكد علم المتع فقط لا القران اية وايضا المقتل غير ماسياد
المتع ساقط الحرام من كاية لا العكس اية فربما وهو يروي على من
او قريب من اهل مكة فمما عند ابي جعفر وما بعد من الامم بالمتع من
الافاق وذلك في قوله تعالى لا يخرجه من مكة ولا يخرجه من مكة ولا يخرجه
جبل مكة يشهد بدليل في قوله المتع فرض من ابي عن السجدة الحرام اى غير
حاضر وهو من مكة مقدار ثمانية واربعين ميلا عن مكة لا يخرجه وعند
الشافعي اية ودليلهم احاديثها صحاح في رواية عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت
لابي جعفر عليه السلام في الله عز وجل في مكة من اتي اهل مكة المسجد
الحرام قاله يعني مكة ليس عليهم حصة بل من كان اهل مكة ثمانية واربعين

سبيل ذلك وقد مضى ان كان في مكة من من يخل في هذه الآية وكل كان
اهل مكة ذلك فعليه المسئلة وكما ياله على ان الحاضر لك على ان ذلك في مكة
الى المتع وعند بعض اصحابنا اشاعته في الاختار وفي ذلك لم يخرجه ولا يخرجه
ما وجدنا في اخر بعضنا اية وذكر في الخبر له وجهان يعلاهما واقعه الله في
الحاققة على حذو الله تعالى واما في نواحيه فيلحق جميع المتع واما
ان الله سبحانه العتاب لمن خالف امره ونهيه ومن لم يتبعه واما امر
بالعلم لانه العلم بل لا يتقنه ولم ينفذ لانه علمه ونهيه ويحذر من ذلك
فان ذلك شأن العلم المعنى ان العاقل اذا اعتنى ذلك لم يتعد الى ما عدا ذلك
الثانية في الخبر معلومات في فرض من الخبر ولا يرت ولا يفسد ولا يخرجه
في الخبر وما انفك من خبره الله وتروى ان خبره انما انفقوا والقرون
بالا في الباب اى وقت الخبر زمانه الذي يقع فعله بالاحرام له في الايمان
بما سكه فيه في الحجة ثلثة اشهر شوال وذو القعدة وذو الحجة فانه يصح
الاحرام في الاولين وفي اواخرها وفيها بعد العشرة الحجة يصح بعضها فاعلم
شال في الخبر والقراني وما يصح من الاضطرار واختيار على الظاهر
وان كانا يتقدم الشافعية في القول بالاحرام في رواية الصحيح والحكمة المذكورة في
الحاق من معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله الله عز وجل في الخبر
معلوما في فرض من الخبر والفرض في التلبس ولا شعاروا التلبس في ذلك
فعل فعد فرض من الخبر ولا يخرجه في الاخر هذه الشبهة التي قال الله عز وجل في الخبر
معلوما وهي سؤال ذود المسئلة وذو الحجة رواية زارة عن ابي جعفر عليه السلام
وقيل ان يخرج من ذي الحجة مع ليلة العاشر والطبيع المحرم قبل او في اليوم الثاني عشر
عشر قبل هذه المسئلة ولا ثمة في سبيل الخبر فان بعض الاعمال يقع بعد العشر
بالاشفاق واذا وقع الاحرام في زمان لا يرد عنه وعرفه والظهر في الخبر اجماعا
يظهر في الاخر في قوله الله عز وجل في الخبر يقول ان في الخبر في زمان الخبر
فترى

والله اعلم بالصواب

ومثلها في اذا ذكر في زمان
الخبر شوال وذو القعدة وذو الحجة

يقولون انهم يولدون في ليلة وليلة واحدة
 ان ينجبوا في ليلة واحدة سنة وفي ليلة واحدة
 مذهب مالك وسذهب الشافعي ونسب من قد اختلف مع ليلى الخوي
 مذهب الخوي ومذهب في الحجة فالخلق لا يولد الا في ليلة واحدة
 ما فوق الواحد او اعتبار تنزل البعش منزلة الكاهن في بعض شهر ذي
 الحجة شهر في ثالثة المكافاة وهو كما يقال رايك ستة كذا وان اراهف
 ساعة منها او شلة في وقت تولد صليت يوم الجمعة ويوم العيد
 انما صليت في يومها وفيه تامل انما ان الفرق بينه ما يولد في ليلة واحدة
 السنة على المرقوم ويوم الجمعة للصلاة وفترة الزمان ليعمل لا يستمر
 وقومعة كذا في الزمان عرفا في المكان مثل قولك جئت في ليلة كذا
 وفي بيت كذا او محلة كذا او سوق كذا ما لا يتماهي ويماهي في جبل شهر ذي
 الحجة فيقولون وقت الحج فانه قال زمان الحج شهر ذي الحجة وهذه هذا العام
 فاعلم في هذا الحجة في ليلة واحدة في الثاني هو قولهم في ليلة واحدة
 وقت روي سنة كذا المكان مثله المساحة على انه قد يتماهي في ليلته
 المدة دونه فان المتبادر منه لا اقل حجة بعواضال الحجة اذ من كان كذا قال
 القاضي وهو شوال وذو القعدة وتسعة في الحجة ليلة القدر في العشر
 عند ابي حنيفة وذو الحجة عند مالك وبنه القائل ان المولد بوقت
 وقت احراره اؤتمت اعماله او ناسك او ما ليس فيه يقين المناسك
 فان ما كذا كره العرف في بقة وفي الحجة كله وابو حنيفة وان صح الاحرام
 به قبل الشرائع قد اسكره وفيه ناهي انما انما لا ينجب في ليلة واحدة الى
 وقت يقين فون عرفه فان الوقت في ما كان لا يكون منهم كذا في
 يصح بعواضال المناسك بعد يوم الخروا فيهم يلزم كراهة الاحرام العرة بالجمع
 المناسك سوى الحجة هذه الشهور كلها بناء على قول مالك وايضا كراهة

الاحرام

الاحرام بالعرف عند مالك لا يتلزم القول بان طول ذي الحجة كل شهر الحج
 بمعنى انه لا ينجب غيره فيه ولا يكون وجها لقوله مالك كذا في قالوا
 وجهه ان العرة في سبعة في ما عند مالك ان عمره في كل ليلة واحدة
 فيها العرة ومن جاز ان كان يقين الناس بالذرة وبنه عن كذا في ثامن فان
 الظاهر من شهر الحج وقومعة فيه كراهة ويقع غيره فيه فلو كان حراما عند
 المكان مناسبا في الحجة مع ان قولهم ليس في حجة فان قولنا انما ليس في حجة وايضا
 لا وجه لقوله وايضا رتب الناس لغيره لا ينجب في كل مكان شك
 لكنه لا يصح رجاء لقوله مالك في قوله صاحب الكشاف قالوا وجهه اشارة
 الى هذه الامور حيث ما استند اليه وايضا قد وجهه كلامه في قوله في اشارة
 اليه فيه بقوله نقول انما هو قبل عبادة جواز تأخير طواف الزيادة في الشهر
 الشهر وهذا سويل ما قلناه من جواز تأخير طواف الزيادة وان لا يطوف
 ويجعل له لا يقول يقول عروه وايضا يترتب حنيفة الاحرام بالجمع قبل شوال
 مخالف لامة وقوله بالكره لا ينفعه ولا ينجبه عن الحائض انما هو عام
 جواز انشاء الحج في هذا ليلته الا كذا في البضاي وبعض ما ذكر في الكشاف
 ليس له اساس في فرضا واجب على نفسه على مطلقه في الفتح وغيره حيث
 صار واجبا فيه وشك في اقامته بالمعراج على عبادت الاحرام بالانبياء
 او بلاشعرا او بالتقليد اقيم ان كان سابقا كما دلت عليه صحاح وحنيفة
 معبر المقدمة دلت على كراهة التلبية الحلة وان الاحرام لا يعتد لا
 بها فلا بد من البعثة انفقاه بله بنوا واما ما ليس بمن كراهة من المذون
 وقاله لا يعتد به دلت على اجزاء التلبية مطلقا واجزاء احوالها في الكشاف
 فضعف خلاف بعض الاحتمال من يقين احدها للثاني ويقين التلبية للثاني
 وهو قول دلت على وجوب اتمام الحج بعد انقضاء الاحرام كما هو مذهب
 الاحناف والشافعي اقيم على ما ذكره القاضي في تفسيره ولا يعدل لانهما في جميع اقام

فكان

او الاستعداد للتقدي

بمعنى الشرح في هذه الآية قد ذكر الله في الآية معنى الشرح في قوله تعالى
من قرأه سلطانا بالاعمال فوجب عليه الاتمام ولا بعد صديق وفيه بعض
حرية لانها بمنزلة شيء واحد كما يفهم من الخبر المتفق المشهور وحلت
العبارة في هذا وتبين انما هي على الله عليه والآلة لا بد من وقوع
احكامه في هذه الشهور او من وقوعها في عام واحد فلا يخفى في هذه
العبارة في قوله لا بد من دليل آخر وولدت اي على عدم صحة احكامها في
هذه الشهور بل في هذه الآية فلا ريب ان احكامها لا تنسوخ ولا كذب
جدا لا في كلام الله تعالى والله سبحانه وسفيرا على هذا كما هو ظاهرها
هو المشهور بين اصحابنا وغيره والواقع في هذه الآية زمان انتفاء الحج وفيه
على الوجه المذكور ونحو ان يكون المراد بغيره اي من كلامه كاهي
الرفعة التي قالها القاضي فلا جاع او لا يخفى من كلامه وصاحب
الكشاف اي ولكنه بعد قوله عنت قوله ولا تنسوخ بالمعنى المذكور
ولا بعد حله على الجاع وما يتبعه ما يجرى من النسخ في الاحكام مثل التغير
ونحوه حتى العقول والاداة عليه كاهي المشهور المذكور في الكتب بعاقبة
الاخبار قالوا اي لا يخرج عن حله في الشرع بالنسب وارثا لم يخطأ
في غير ولا تنسوخ ولا في هذه السبب لغيره في ارتكاب الخطيات بل
في ارتكاب اي بالمعنى لا يجرى بارتكاب الخطايا اي لا يجرى التخصيص
بشغل الحرمان ويدخل ترك الواجبات اي في تركه في غير ذلك
منسوخ ولا يخرج عن حله في الشرع في قوله هو التباين والتأخر
بالانقضاء كما اشار الى ان التخصيص ليس بسد يد والقيم او هو كونه
موافق لقوله فان في اللغة المخرج من العامة كما قاله في وكان القاضي
جمع بين قوله وتلك التباين اي ليس بمخرج على كل التباين في
ما كان منها حراما مطلقا في حال التكليف والما في هذه الآية في
قاله

ي وما كانت مستحقة في انفسها في الحج انفسها في الحج كالحج في الصلاة والشراب
بقراءة القرآن والاعراب من الصوت وحسينه لعل المراد الغناء
الحرام لان يكون ذلك مطلقا حراما عند القاضي وحاجبا للشك
قال القاضي في تفسيره لا بد من الامار مع الحزم والرفقة كان المراد لا يخفى
ولا سيما انفسا على جهة التباين كما ذكر في جميع البيان ونسب الى ابن عباس وابن
المسعود في قوله لا بد من دليل آخر ولا بد من دليل آخر ولا بد من دليل آخر
قوله كانت تضاف الى العرب فتعني بالعلم وبسائر العرب فيقولون
وكما ان يكون الشهور في قوله الحج سنة ويخبره في اخرى ولكن هذا
المعنى بالنسب قراءة الاولين بالنسب يعني النبي والثالث بالرفع يعني النبي
لا فعلية في قوله القاضي اي في ذلك على قصد النبي بالغة والآلة على
انها حقيقة بان لا يكون يعني اراد النبي من هذه الاشياء ايام الحج وذلك في
التعليق على قوله النبي والمعنى المبدأ للعموم والمباينة لتأكيد الاصل
بعد وقوله فلا تنسوخ في قوله النبي وعلى الحج وفي قوله الحج وفي قوله الحج
يعتقد مثل وجوبه في قوله النبي في قوله النبي في قوله النبي في قوله النبي
له او برئت من قوله النبي وهو قوله النبي والباقي يطف عليه مع كونه لا بد
قوله النبي بالرفع والمعنى واحد التركيب اي لان لا يخرج بمعنى ليس وليس
لنفي النبي لعدم جواز الرفع كونه مكررة مفردة للعموم اي بما لان التكرار
في بيان النبي بعيد للعموم لان من اواة العموم كاهي النبي في حمله على
صاحب جميع البيان بان لا الرفع على العموم لانه يعلم ان النبي انفسا
رئت واحد والنسب جميع منزه غير الحج لان من لا ليس بشاة النسب فانما
والله ما فعلوا من خير اعلم الله اي وما فعلوا من اي نعم من الخير سواء كان
الحج او غيره وسواء كان فعل حسن او تركيبي ولا بعد اطلاق الفعل عليه
باعتبار انك في قوله وبذلك عليه ذكره بعد النبي من الوقت وغيره وتلك

مجموع

بما ركب به الله المصنف جميع صفات الكمال من العلم والقدرة والعدل في
وضع هذه الأعمال المحققة لئلا يكون لها من الخلق ذلة في عدم قوتها
وتفوقه في حق خلقها لئلا يكون لها من الخلق ذلة في عدم قوتها
للعوم والابناء ثم ابيان وذكر نطق الله المحقق على الصادق لا على
ذلك ولا في حق الله على الخلق عقيب النبي من الشرائع يستحقها
التي هي من الكلام المنسوبة من سكان الفسوق البرزخية والحق والعدل
الوفاء والخلق للخلق او جعل فعل القربة عن ضبط انفسهم حتى لا يخطئ
منهم ما يروونه ويصره قوله وتزودوا فان خير الزاد التقوى او الجود
زادكم الى الآخرة انما القليل نافع خير الزاد انما هو القوم اهل الزاد
لعدادكم التقوى وهو كما نزل على الصادق في المعاني فان خير الزاد الى خير
من كل زاد ولا يجعل الخلق لعوم المكلفين وكافة ذلك لان الخلق
لا بد ان يأخذوا زاد السفر قصر فخذ الزاد الامر بالجد والاجتهاد والتمسك
بين وجوب اخذه بانه التقى او انما يأخذ الزاد فيشكل عليه فانه ما
خير الزاد فانه لو اخذ هذه الزاد ولم يأخذ التقوى يهلك بالمعوم واما الخلق
في الدنيا بان يورثه في الطريق سريعا فيبقى بلان او يورثه في الآخرة
فانه ان فعل العاصي يهلكه يوم القيامة فيبقى عدم اشاعة زوال المعصية
الآخرة فلا يحصل ان يكون إشارة الزاد الى الحاجب من المأخوذ المذنب
والمركب مما يليه الى الحاجب ببسطة يغير اهلا كما ننسب والقائه الى
التمسك ولا اعتماد على زاد الله التي هي الزاد الحقيقي دون غيرها من المظن
الغافى الزيادة معترف مع وجوده لاحتماله لعدم المروءة في المال
وتقل نزلة اهل البيت كما في الجحيم ولا يتزودون ويقولون في سواهم
فيكونون كالأغبياء ولا يحصل للناس فامروا ان يزودوا ويتقوا السور
والتقوى عليهم والتقوى في التقوى وخافوا في الجحيم والافعال بالكره

وهو كثير من ان اعادكم لوانا عاصي في سبب العقوبة او التقوى فيها
انما ركبتموه بركم عنه والمريض واحد وبالاولى الباب اي زاد العقل
سوى العقل بالبلدان لئلا يكون لشيء من المصروف والامانة عقل وبه يتوزن
كلها وختم بالخطاب لانهم الاهل لذلك فان تقية العقل بحسب الله
وتقواه وكان من لم يتق الله لا عقل له وهو يتزين بالعقل والفكر وفيه
تأكل الآخر وعرضه وحق على التقوى والامانة ان يكون المعصية
هو الله حيث قال فأتقوا فان التقوى اذا لم يكن الله لم يكن تقوى بل
عين النفس والغشنة وجعل مقصودا والبر عن كل شيء سوا هو
مقتضى العقل الجود السليم عن شراب الربى فلهذا خسر الخلق
يقوم **الثالث** ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم فانما انتم
من جلات فاذكروا الله عند الشكر الخرم واذكروا كما ذكرتم وان كنتم من قبله
بن التقاض اي ليس عليكم ذنب وخرج وان لم تقبلوا فخذوا حذر
الرجس ان يماسا خوض ما بقاء سقوط ينزع القاض وفعله
مفعول يتصرف اي عطاء ورتبا فجاءه قيل ان المليون ثمان ثمان
البقاء في الحج وفي فعل الماهلية وفيه الله سبحانه هذه الآية الا انهم با
وقيل انوا يأتون لاجرة في الحج فرفع ذلك فقال المتكلمين الا انهم لم يأتوا
في عدم الحاقه بين الحج والعمرة والخذ لاجرة فلا يتقبل انما في الحاقه
بما انما فانه يقصد بفعل الحج القرية وما هو خارج عنه فيحصل المال
فان العمل الذي يتحقق به لاجرة مثل الخدمة ليس بالخدمة في الحج وليس
بعبادة بل يحصل الثواب والاجرة اي كما يقتضيه العقل المعاش الواجب
او الذنب او يورثه في الحج وغيره بال فيحصل المال الثواب ولا عليه
الرجلات وكان الثواب بصفاته وفعله على ان يشرع وانه لو لم يشرع
لم يتصل في حصول القرية المستمرة في الدنيا هذا مثل فانه لا يجرى بعد
فما لم يشرع

لساعات

ب

لجاءه

تناهى الى

كرامة عنه فان فعل عباده النية ذكر الله او صلوة المغرب والعشاء
 فلا يلحقه وجوب الزيادة وايضا على قوله فان ذكر الله على استحضار الذكر
 بالادعية المأثورة في ذلك المجلد والاحتياط يقتضي ذكر الله تعالى فيه
 بالنية على التكثير في الشاهد الجليل بالمأثور على ما هو المذهب في محل ذكر هذا
 المستحبات الصلوات ويترجم من كون المراد بالذكر القرب والعشاء وجوب فعلها
 فيه وليس بخبر ان ذلك على ما هو على جميع محرم من قولنا اياها
 عليه السلام فعلى المغرب في الطريق قبل الزلزلة وصل العشاء ما لا زلزلة
 وكذا صحتها من المكن من اوجده الله عليه السلام ان يعلى الرجل الغيب
 اذا استوى كذا خبر مما في ان لا يترك العشاء فقط فان الاحكام لا تعلق
 الجمع باذان واقا شئ فيه وجوز ان يترك العشاء على التدب و
 يكن القول بوجوب الذكر الشاء والذكر كما هو الله من كثير الاخبار
 اقيم ومذهب ابن ابي عمير في ظاهر كلامه في الصلح في الشعر وعرفه وقايم كالم
 استدل حديث الجواب عن الاعراض على الاستلزام كالأثر المذكورة على وجوب
 وقوف المشعر بان الامر بالذكر على وجوب الكون فان الذكر يكون
 فيه يمكن بان لا يلزم على وجوب الذكر وان لم يستوفيه بهما فلا يثبت ان
 نقول بوجوب الذكر في الآخرة واجب فيما يشره وان لا يرا ذكره ينفى
 وجوب الكون في المكان المحض وان الذكر جميعا فاذل الدليل على ان الذكر
 مستحب في وجوبه من الله ونحو حكم السابق وفيه ثلث اوجه لوجوب
 الكون انما كان منوما من وجوب الذكر وانه وانما على الاستحباب في الليل
 لم يبق لوجوب الكون امر ال على الوجوب وهذا كما يمكن ذلك لو قدر شئ
 ويكون وجوب الكون منوما من ثلثه الشئ او جعل الذكر الكون مع النية
 او العشاء الاثر في الاستلزام على وجوب الكون في الشعر بوجوب التكرار
 الغنوم من قولهم وان كرهه كما هي كمال الذكر على ان يكون شئ غير واضح

كتاب

بقره

و

وكذا وجوبه في الشعر لم يلزم حتى يلزم منه وجوب الكون به والمعلم القراء
 بوجوب وقوف الشعر كما ينبغي ان يكون لما ذكرناه من الاجماع على ما هو في
 آية القراء بوجوب الذكر على الظاهر لا يراه لاحكام مع عدم دليل على المنع
 من وجوب الاصل الذي استلزمه على وجوب الذكر والصلوة على الذكر عليه السلام
 في الموقفين كغيره من سبب ان الراجح في ذلك انه لا يرفع الاثر لاحكامه وان
 ابن النيران استدرك بما في الخبر عليه غير صحيحين بل لا يراه فيما على علم
 الوجوب بل ظاهرها الوجوب بغير شرط بحيث يعم من احكامه انه لا يلزم
 فيها وقت يكون هو الذكر والظاهر انه قد عشت الناس ومن آخره
 بل لم يزلت اثاره من الدنيا قال عليه السلام لا ادر عليه شيئا من ذلك
 وقد اساء فلنستغفر الله على ان اجزاه الوقوف في الصلاة على علمه
 الذكر وكذا عدم شئ على الاستدراك عليه والخبر الاول براه علم من علم
 الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل وقف في
 فاصابته دقة الناس فبقي ينظر للناس لا يدعوا حتى انقضت الناس
 قال لم يزل يوقد ثم قال ليس يوقد على الوقوف الطهر وقتت ودعالت
 في ذلك فغفرت له ما سرق وما ركب من الجرائم افضل ولا خير له في ذلك
 قال سألني الجليل الصالح عليه السلام عن رجل وقف في الوقوف فانه قد بقي بعض
 ولما في خبره بوقته قال بذكر الله شئ او يدعوا فاستغل بالخبر والكا من
 الدعاء افاض الناس بقا الا ارض عليه شيئا وقد اساءه فليستغفر الله اما الى
 صبر واحتسب لا فخر من الموقف بمسرات اهل الموقف جميعا من غير ان يتبع
 من حنا شئ وفيه كرامة على عدم حسي الجرم وحسن الاستغفار والتوب
 القليم العشرة واما الاخبار الالة على التخصيص وصحتها او خبره ثم انقضت
 من حديث افاض الناس استغفروا الله ان الله مقور بدم قبل رجعا
 من صفات الاثر في لغة نوا من الترتيب وتوقفه ثم في الامر في لغة كاهو

الوجوب

الواجب على ابراهيم فانهم كانوا يقولون بعزوات مع الناس تركنا عليهم
ويقولون لعلنا نعلم من الله ولا يخرج منه شئ للناس بل ينطق بالشرقة
فامرنا بترك ذلك لعلنا نعلم الناس وقالوا ان وهو المروي عن اهل
البيت عليهم السلام وكون ثم حلت الفجوة بين المرتبين يعني لما انقضت
من عزوات ثم لم يكن افاضلهم بارتش ابيض من عزوات كسائر الناس لان الله
نقط فان لم يفرحوا وهذه واجبة فيمنها بعد كثير كما يقولون احسن الى
الناس في احسن الخيرات ثم في الشاة والاعوات ما بين الاحسان الى ابراهيم
والاحسان الى غيره هكذا قيل في غيره ولا يخفى ان الامر لا فائدة من عزوات
ثم بعد ذلك انما لا يناسب وان العطف ليس حرام بل ما يفعلون وليس
التفاوت بين العطف والعطف عليه بل بين عطفهم وما رواه وليس
ذلك معاد ثم في الحديث ان الناس في احسن الخيرات ثم في غيره ثم هو قوله
قيل انما افيضوا من المودة الى من يكون لاهل الناس ادم واولاده واول
غيرهم من الانبياء السابقة والامم المتقدمة يعني ان يوقوا الشكر والافتخار
منه الى من شئ قد لا يفتخرون بها هي الساب يعني ثم وسوق لانه حيث
قال فلما انقضت من عزوات الماشركون فوالا لشرع افيضوا منه الى من
نفهم الوفاء ونزول يعني ونفهم من من اولاده عليهم واستغفروا الله
واطعوا الفجرة وسر الزنا التي علمت من غير الشج ونزل الحرمان وترك
الواجب بالدم على سلف والعزم على العلم من بعد الله الله كثير الفجرة والفرقة
وبغيره من المستغفر ويقيم عليه ويدل على الاول محبة من بين عار من ان
عليه عليهم قال لا غربت الشمس من مرقه فافضوا مع الناس وعليك السكينة
والوحد فافضوا بالاستغفار فان الله تعالى يقول في افيضوا من حيث افيض
الناس في استغفروا الله والظان بالاستغفار يكون المشعارة طريقه على الاول
ومثله مرقه كما يشعر به الرواية وعلى الثاني يعني حصل مقيا وكونه المشعارة

ويكون المروءات تسامح

ولا

عقدها على الان الذي انما يذهب احلك وجوب الاستغفار والذكر يعني يحصل
على الاستغفار او على الصلوة والذكر الواجب لغيرهم من قوله وذكرنا الله على
المشعر للملوك على وجوب الشدة مطلقا لا اشارة اليه من قبل يوم ويوم
يقول على الله الحاشية فانما فقيمت شمسكم فادركوا الله فادركوا الله كما
اشهدوا ان لا اله الا الله من يقول ربنا انما في الدنيا ما لله الاخرة من
خلق اية اخرى ومنهم من يقول ربنا انما في الدنيا حنة وفي الاخرة حنة
وتعاقب الدار والآخرى اولئك لم يصيب ما كسبوا والله سريع الحساب
انما افرغ من جاد انكم المحبة وحصول الامم والمناسخ مع مشركه وهو
يطلق على العادة اطلاق المصداق على المصداق او يكون بقاء المصداق في
ان انقطع انما لم يزل كانت عبارة او يكون اسم كان المصداق بقاء او يكون المصداق
بمعناه او بعبارة شمسكم فانكروا الله فادركوا الله كما انكروا الله فادركوا الله
فادركوا الله على انصب حمة من فعل مطلق بمحذوف سوا كانت الحافة يعني
شئ اسما صفة او حرفا متعديا بغيره والله يفعل ما يشاء من وجوب
عطف على ذكركم او يكون ذكركم الله انما سوا والذكر او اشدوا الله والذكر
من الاول ذكرنا فميز اي اشد يميز يكون من حيث كونه ذكرنا لاسيما من حيث
فوق من التوهم والاحتمال وان كان بعيدا لفق قوله طاب زيد نفسا فانهم
يحمل على الذكر يعني الذكر كاشف يكون هو را عطف على الذكر على
تقدير حمل الذكر على الذكر معناه انما لافقرة او على احتيف اليه يعني لذكركم
توم اشد منكم ذكرنا او سقوا يا عطف على ما دام على اية مشعور فعل محذوف
شئ وان ذكرنا او كونا لا ذكره اليها وفي الكشاف وجع الباء في عطف
فان النكث تكلف فيحتاج اليه بل يعضده فيجيد شئ عطف على ما دام والمراد
بالذكر هو التكرير مني والذكر بانه او يكون للاشارة الاستعانة بالامام طائفا
في تلك الاماكن الشريفة وسبب النزول على ذكره في ما روي عن ابي جعفر

ابا بكر
ذكره

عليه السلام انهم اذ القربى كانوا اقرب من ان يجمعون هذا الله ويعلمون
انهم يدركون ايام القديس وايادهم الجيدة فامرهم الله سبحانه
بذكره في مكان ذكرهم وهذا الوجه اوضح ذكره في ايامه على
بذكره انهم الله ويعلمون الآخرة ويذكرونه والآن انهم وان كانوا
لهم علم ايام الله والآن الله اعلمهم ايامهم عندهم انهم لا الله سبحانه
هو لهم تلك الملائكة والملائكة على ايامهم وقبلهم فاستجبت الله
فانهم اية لا يفتح القصر الابية في جميع احوالهم ويتنقل بذكره فيقول
يا اية في الناس قال في هذا تفصيل للذكر فان التاكيد بين الله
تعالى لا يطلب بذكر الله لا مقام الدنيا وعكس يطلب بذكر الآخرة
والمراد به الحق على الاثر ولا راد الله اى جعل الله في الدنيا وما بعده
في الآخرة تفصيلا فكم متصور على الدنيا وما لم من تلك خلق الاول
اول وما ذكره الله سبحانه دما من امور الدنيا فقط في العا
الشرية على ان فيه عقبه بانيه المؤمنين فيمن من الاله الذي يحب
فيما قال ومنهم من يقول ربنا اتنا الدنيا حسنة يعني اعطانا العزة
والثنا وترقى الحية الدنيا والآخرة الآخرة الثواب والرحمة وقيل في الدنيا
ونعيم الآخرة وعن ابي عبد الله عليه السلام انها السعة في الرزق والحاش وحسن
المقصد الدنيا في رضوان الله والجنة وقيل ما في الدنيا والآخرة الجنة وورث
عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من اوفى قلبا شاكرا ولسانا ذاكرا وزوجة
مؤمنة تحب على امره ودينه وخبره تعد لوفاء الدنيا حسنة والآخرة في
عقاب النار وقنات اب النار بالنعيم والنعمة وعن ابي المؤمنين علي عليه السلام
الحسنة الدنيا المارة الصالحة والآخرة الحوراء وعقاب النار الآخرة السوء
وعن الحسن الدنيا العمل الصالح والآخرة الجنة وقنات اب النار عذاب
الحفظ من السموات اولئك اشارة الى الطريق الثاني وقيل انهما انهم يصيب

عليهم

حسنة

اي خط من جنس كسب وهرج او من اجله او تادعاه بغير حق
فحق الدنيا كسب الاثر في العمل والله سبحانه الحساب بحاسب العباد على انهم
كلية ايمانهم في مقادير الجنة او عذاب النار في يوم القيمة وحاسب الناس
بأدوار الى الملائكة والكتابات المحسنة والله سبحانه الحفارات للعباد على
احمالهم وان وقت الحساب والميزان قريب فيمن انهم يترهبون في
وطيب الحور على الله للدنيا والدين في الخصال الشريفة والمنع من ترك
الاستغفار والتعظيم كالأداء وقصر السؤال على الدنيا يعني جعل الله مقصرا عليه
وقطع نظره عن الآخرة وترغب اليه في العبادات وترهب من فعل العباد
بان الله غاسب العباد على عمله اهلهم حسنة وتبعية في الجنة واحدة
وبعابير الكلي با كسب فيها دلالة اية صفة على استحقاق الثواب لعقاب
بالحال وقالة في الآخرة في الجنة على ان الله ثم ليس يحسم فله حساب كل
الخلق في الجنة ولا يحتاج الى زمان للجنة ولا يشغل حسنة حتى من آخره
كل ما كان ان يحاسب وقت واحد على ما في محبتهم في **السورة** وادرك
الله غايام معدودات فمن محبة يومين فلا اثم عليه ومن تأخر له اثم عليه
انهم في حق الله واحدا اثم اليه محبة امر المؤمنين بذكر الله في ايام تلو ان
القول بعد الذكر الماسم به هو التكرير بعد عشر صلوات في حق ومغيب
عشر صلوات في حقها والحق في يوم يوم الخصال فاحذر الا في يوم الثالث
والخامس في صلوات في يوم الثاني بعد العيد كذا في التفسير ودلت على ان
مثل حسنة من محبتين سلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل
واذكروا الله في ايام معدودات قال لا تكسبه ايام التقرب صلوة العشر من يوم
الفر للصلوة العشر من يوم الثالث وفي الايام عشر صلوات وكذا في محبة
زواره وبشرها ولا يخفى ان هذه الرواية الملقاة ايام التقرب على يوم تقرب
ثلاثة بعد وكذا في غيرهما ايها وهو خلاف المشهور ولعله تغليب وذلك

انهم

كأنه

حي

يات

التقليد الكبير سائر من غير الأخبار على صحيحه من زارة وسنن من حازم
وصحيفة معوية بن عمار حيث قال على الصحيح ان الكبير ان يقول الله اكبر الله اكبر
لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر على هذا ان الله اكبر على
ما رزقنا من بهيمة الانعام وزاد في الصحيحين والخرقة والحمد لله على البلاء وفيها
ايضا ان انت خرجت من منى فليس عليك تكبير فكل ما يحمله على علم خمسة
عشرا او اربعة على الامصار في خبر اكران الكبير الله واجبة وبطلان قوله
فربضة وانه لا يحكي ايام الشريفة وفي صحيحه وروى من فرق قال قال ابو عبد
الله عليه السلام لا يثبت في السنة النبوية الا ما في الصحيحين واما الشريفة وحمل الشيخ
الاول على الجواز وهو يثبت في حال الواجب على الجواز سائر اذا حمل على السنة
المعروفة بالعتبة الى ان يفرضه كما فعله في التذييل غير معيوب وكذا حمل على
مطلق التكبير مطلقا في غير موضع فكيف بعد الدلالة كما اشار اليه في حديثه
والجزم صحيح وما على معوية بن عمار من بعد حديثه وحمل على هذا التكبير
المشهور مع حمل على الاستحباب لصحيفة من فرقته المتقدم الدال على عدمه في
الدلالة ايام الشريفة بعد وحمل الشيخ وعنه ايضه هذه الرواية والاخبار على
الندب لغيره من موسى بن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يسي ان
يكبر في ايام الله فقال ان شئ حتى قام مع سؤنته فليس عليه شيء وذلك
لا يولد على عدم الوجوب بل يولد عليه حيف فيعلم الشئ بالنيان اذ
علم وجوب الشئ اذا نسي لا يثبت عدم الوجوب وهو ظاهر وسنده
ايضه ضعيف قال قول بالوجوب خبر بعد ما كان القائل به قديما مثل
السيد السند وابن الجبلة والكنز في زيارات الحج من التذكرة
الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سالت عن التكبير ايام الله
او اوجب هو قال لا يثبت في شئ فلا شيء عليه في قول لا يثبت
لكل من المشهور وحمل الاخبار الاول على استحباب فصار من ظاهر من الروايات

المعروف

المتقدمة بغير التكبير المذكور فيها وما ذكره من ذلك الا انها لم تكون
غير ذلك كقول القواعد والدرر والشرائح والارشاد وغيرها ودليله خبر
واضح في صحيح محمد بن مسلم عن ابيه عليه السلام قال سالت عن التكبير
بعدكم حنيفة فقال كبرت اذ ليس في وقت يعني الكلام والظاهر
ان قول بعض الحكماء من محبين معوية الكيف في العبارة محمل على
كم جلية شئت او كبره شئت كبر التكبير العلوي او الله اكبر وغير
ذلك فلا يمكن بها الشا ولا فيها هو الحق في كل ما فيه وفيه بعض الروايات
في تكبير عبد الله بن عمر بن الخطاب عليه السلام في صلاة ما تقدمه الا بعد
الله اكبر على ما روي في الصحيحين عن عمار بن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه
القطر وصحة القطر كالتكبير العشر فلا بعد ان يكون المراد بهذا الخبر الاشارة
الى قول تكبير على الاصح على ما تقدم في القطر ويكون لهذا القطر وصحة اشارته
الى بعد المغرب والعشاء ليلة العيد وعقيب الصبح وصلاة العيد كما هو
المشهور ويكون المراد بالعبادة يوم العاشرة وما بعده فالحال في قول لا يثبت
الوجه في جواز التذكرة في يوم الثاني من ايام الشريفة وهو اليوم الثاني
عشر والافضل ان يثبت في التذكرة في اليوم الثالث عشر وهو اخر ايام الشريفة
والا فنفية الاول لا بد من ينفي بعد ما لا الشئ وقول القوم وبعضهم جاز
ذلك اليوم فلا يجوز التفرقة في الزوال بل الزوال لا يثبت الا في الزوال
على ان زمان الذي يطلع الشئ في الزوال كما هو في رواية منصور بن حازم في
رواية زارة ومات في صحيحه من زيارته كذا الصادق عليه السلام في قوله
في التذكرة قال كان ابو جعفر يقول من شاء روى احمد بن محمد بن عمار بن
قال فقلت له الحق يكون روى الجواز فقال من ان تعلم الزمان لا يعرف الشئ
وغيره وان قال بعض الامتصاص بوجوب التذكرة من الزوال فظاهر بعض الامتصاص
الرواية المحولة على استحباب الجمع بين الاخبار فيستدل بالتذكرة من الزوال والاحتياط

وظاهر بعض الاخبار والايات آخر النفر الاول واما الدليل على ما قلناه من
علم جواز النفر الاول بعد الزوال قبل الغروب فان اقام الى الغروب
لا يجوز الخروج فهو ايضا اخبار صحيحه بخلافه مثل صحيحه من عمار
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا نفرت في الاول فان ثبت ان تقوم مكة
ثبت بها فلا بأس بذلك قال وقال لهما الله بعد النفر الاول فيب
بعضي مني فليس ان يخرج من ابي جعفر معبرته وحسنه عن ابي
عبد الله عليه السلام قال ما اردت ان تنفري يومين فليس لك ان تنفري في زوال
الشمس وان تأخرت لا تأخر الى الغروب وهو يوم النفر الا في رواية علي بن ابي
ساعة نفرت ورويت قبل الزوال وبعده وفيه خلاف من الاخبار مثل ما في خبر
ابي ايوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال في اليوم الثاني نافر حتى تزول
الشمس في وثل حسنة الخليل عن ابي عبد الله عليه السلام قال من نحل في يومين فلا
تنفري في زوال الشمس فان اذكره المسامات ولم ينفر واما ما في بعض الاخبار
ما يدل على جواز النفر في الزوال في النفر الاول في مثل رواية زارة عن ابي
جعفر عليه السلام قال لا بأس ان نافر الرجل في الزوال قبل الزوال ورواية ابي
بشير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينفر في النفر الاول قال ان نافر ما
بينه وبين ان يصفر الشمس فليس لها رخصة فاما من نحل في يومين وعده ما وقد علمنا
الشيخ على المشط لم يجمع واما كون الافضل في التأخير فلا ذكره لا تتجسس حصول
عبادة كالمسألة متى قام الايام ولا ان تأخره ان النفر في اول رخصة وقال المنقري
انما يجوز بين يومين لا افضل لما قال ان اعلنت الصلوة فغير وان اسررت
فليس وان كان لا بأس بالرجوع افضل والظاهر في الآخرة هو جواز النفر الاول
او وقت اذ لا وقد عرفت الصحيح البان في الاخبار الصحيحة في الجاه الامتناع
ايضا على الظواهر ان مذهب الشافعي ايضا هو جواز النفر بعد الزوال ولا يجوز
الري الأبعد الزوال ومعلوم علم جواز النفر الاول ايم الأبعد الري

يعني

الري

يقع

صل

صل

يات

الري

ونقل القاضي جواز النفر الاول قبل طلوع الشمس او حينه ونقل عنه ايضا
جواز الري قبل الزوال وبعده مثل مذهب الامتناع وظلاله في الخروج قبل
الكمال يومين بعد الشروع قبل ان يطلع ويحل في حينه جيد ولم يرد ذلك
الريحة اليوم الثاني لان خروج الريحة في اليوم الثاني لا يعمد فانه لكل
بشرط ما يحل ان يكون ليلة كالأرواح الصبيح من الذين قد لم يمتحنوا
الري الذي ذكر من التخيير والاحكام من الري معاني الله لا يرد الحاج على الحقيقة
المستعبر به في ان الري هو راحة للتخفيف او الري ما ينعنه هذا احد
المنهاج في التفسير الثالث في اشعار بعلمه قول العبادات مع العباد
مثل قوله ثم اما يتقبل الله من المتقين مثل اولي الأجران الذين ذكرهم
في الصلوة والناس في الدنيا في الصلاة عليه في الجبل هو الذي في الصلوة
الناس يعني في كل صلاة عليهم من صلاة الاحرام للأصل والظاهر في دليل الري
ينافي من قوله عليه السلام في الدنيا فانه ظاهرة الحواشي وانما ان المراد الاشارة
منها مطلقا على وسوا وحده لا علم الاشارة والظاهر وقت الاشارة
وقت عزيمته عليه من زمان الحرام الحج من غير اكمال وزمان الحرام هو التمتع
ايضا على الخلاف بناء على ان عمدة التمتع في غير الحج فيكون فيه فاما ما في رواية
علم التقييد والشرط لا ينافي فكما انقضى فبما اولى ونسب هذا في الريحة
وابن عباس وهو الشريفي لا يتجسس بل ما ينافي في علمه في كتب الفروع وظلاله
على ذلك في عموم من واخلت بين الري في غير الحج فيكون ذلك الري في عموم من
علم التقييد وعلمه وجوبه في وقت النفر الثاني في ذلك في الري في بعض
ونسب الى العلامة ونقل ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام في قول من صلى في
اليومين فقد كفر برب سنة ومن نافر من الجبل فلا اثم عليه بعد اذا انقضى
البحار وعمل في الري في الجبل لا يعمد ويخص في الاحتياط في الوجه الذي
واشاه يصلح ان يكون رواية تهلل من ابي عبد الله عليه السلام في الري

وكيفية الملاحة تأملنا ما لا انهم رويًا بنية وكون الصلوة الخفية
 في المقام المخصوص كانت المراد بها ما هو المقارن والمعاد للصلوة الكائن
 الحقيقي لا يخلو فيه وبلد عليه بعض الاحكام التي اوجبت الحرم فيكون من
 التبعيض ويكون المراد بعض المخصص وهو المقام لأن فيه من وجوب
 الصلوة وكونه في المقام وهي ركعات الطواف فيه اذ لا وجوب لغيرها في
 بل عليه الاحكام والاجازات والحدود التي لا بد من ابراهيم والجميع
 للطائفتين حولها والمتقدمين والعائدين الخفيين او المتقدمين الخفيين
 المقارنات لا تتكافؤ والمصلين من الاصنام والافاس كما قالوا وفيهم بعض
 الاحتكامه وجوب ان الله القاسم على المساجد كلها سقيمة وقربها
 وكما ان قولهم انما الشكر لله وحده وجوب تعظيم شعائر الله ومنه قوله
 صلى الله عليه وآله اجتنبوا مساحدكم الخماسة ودمه شكلان وجوب
 الا ان الله يماس البيت على تقديس شمل التطهير الخماسة فان سيم
 احتمال تطهيره من الاصنام كسرها والقائما احتمال ابراهيم وذكره في النفا
 لا بد من الوجوب على غير هاتين المساجد كلها لا يصلح ان يكون قد تراخى
 في انما المشركون وجوب تعظيم شعائر الله بحيث يشترط وجوب الا ان الله
 مطلقا غير موقوف وصحة الخبر بل سنده غير معلوم وكان وجوب تطهيرها
 من الخماسة المتعدية لا خلاف فيه ولا دليل على غيرها الثانية ان القضا
والجروء من شعائر الله في بيت ابراهيم او اعتراف الجميع عليه ان يوجب
 بما هو من قطع خبرا فان الله شاكركم ما كانا جليلين مكة فربما من
 المسجد الحرم وهما الآن دكتان معروفتان هناك والجميع هو القصد
 لغرضها قصد البيت على الوجه المخصص المتيقن في الفقه والاعتراف
 لغرض البرية وشواذ رايته كايتموا انتم جميع شعائر وهي العلامة انهما
 من احكام مناسك الله وتعبادته والبناء هو الخيل من الف والعراف هو

المتعارف

هو التبعيض

المراد ان حول الشؤ في ليس هو المقصد هنا بل السعي بها وقبل القطع بالثبوت
 من الطعن على الاستبعاد والمراد بالشكرها الذي يجرى بالشكر في حيا
 شاكرا يحل الخواب لتقاربها فان شاء الله وثابته عبادة على الطاعة فيهم
 الشكر ويعمل بماله الشاكر كما ذكره الشاكر واسم الشاكر في سقوط ثبوتها
 هذا وادخلت ونصب خبرا ثانيا لادخلة مصدره بمختلف محذوف او تلوها
 خبرا ولا بد ان قائم مقام المصدر المضاف اليه او يتلوه خبره في المضاف
 قائم هو مقامة واعب بالمراد او بفعله قطع فان بعضه معنى فعل
 اعرب الباقى ظاهر والمضى انهما من معانيهما وانما في الفصح او بغيره لا يخرج
 سبل من الحق لا البطل بل تسمى بهما على الطريقة المتفق لهما من الشارع ومن
 الفصح انما يذكر على وجوب عليه من الحج والعمرة هو الا ان الله يماس البيت ولا يصح
 سعيه فانما يحازر ويحس ويعلم بالنيات ويفعل الخيرات فيحازر بها وانه
 لا يلقى بالعبادة انما يحس فعله لعل ذلك لا يكون يمكن استلزامها
 عليها انما ياتي في الحروف والسعي على العاجب والموقف بل جميع الخيرات و
 العبادات حتى تكمل الصلوة والحج كما هو العادة في العبادة وبعد انما يتأمل
 على كون السعي فيها عبادة لا تعال من شعائر الله او بحال العبادة والذين يقيم
 من السعي في تلك العبادة في العرف والسعي بينهما وفي الحج والعمرة لا
 ينافي الوجوب الا ان الله يشبه اليه ولكنه ثابت بغيره واختيار هذا المفظ
 المشعر للاحقة لعدة المسلمين ذلك كالمعيار وقد كان عليها اصناما في الجاهلية
 واهلها كانوا يعطون بها ويحسون تلك الاصنام وكان ذلك انما هو ميل
 من الحق لا البطل والمسلمون كانوا يعطون تلك ولما اكسرت الاصنام زالت تلك
 ولكن ما كان المسلمين يملون ذلك فيحتجون منه كما كانوا قد نزلت ليرفع عنهم
 ذلك شعائر يقولوا شاكرا وعلم الما ان يعلم ان ذلكم الخير وانتم الشاكرين
 المتعبدون فيعاطكم معاملة الشاكرين بخلاف اهل الجاهلية فيمكن معنيين

والصياح

هلية

من فعل الشيء الذي هو الطاعة بمعنى ان فعلت ذلك فعلت خيرا واحدا
 والله لا يضيع اجركم لعل وقد اراد على ذلك فيكون الطمع بمعنى الطاعة
 مطلقا او اجتنابا وسدوا الباب لا لانه خاصة فانه في الاصل من الطمع وهو
 الاقبال كما هو متحقق في النفاق الواجب والواجب ويركبت وكيفية
 كما يقولون اجتنابا في الحج والعمرة مطلقا بما تضمنه الميثاق بالصفة الشريفة
 من النبي لا لانه عليه السلام والحقية وعلوه باجماع الطائفة اليه واجمع ما لا
 والشأفة على الركبة بقوله صلى الله عليه واله اسعيا فان الله كتب عليكم
 اسعيا فليس عليكم السعي فيها الا اوفى وفاءت تعلم انه لم يزل على سبيل الحق
 واما كونه ركنا بحيث لو تركه عند ابطال الحج والعمرة لكان له في نفسه عيب
 على انه واجب لا لانه في حقيقته انما واجب له بل لانه لا يقال في
 الوجوب من الجزئية لانه في نفسه وعنه اجزاء فلهذا لا يثبت
 في نفسه القاطن من الجزئية فيكون المبدأ بالآثار من شعائر الله
 انما من ملة العبادية الواجبة وهي السعي بها لانه لا يمتنع ان صدقة
 عليكم قولها لا فرق بين اية القرآن القصيدة عليكم فاقبلوه وهل يمتنع
 ان يرد عليكم عليه صدقة انما يجب بل يعتاد في عدم القول فيجب
 وان لم يقل بوجوبه بالآثار فلا يضر ما اشترط الله من اداء الوجوب وهي
 كثيرة ومن جهة عدم الخلاف عندنا لم نعلم ما قيل في جمع اليان من ابي عبد
 وايضا وبعبارة اخرى فمع الطاعة بمعنى السنة لكن يتم من الشك والاعتقادي
 انما واجب عند اية حنفية اية وسنة عندنا حيث نقل من ابي عبد الله
 وكذا من ابي عبد الله ما يوجب اجتنابا فلا يمتنع انما يوجب منه اجتنابا
 وانت تعلم ان عدم اداء الاجتناب سنة وعلوه وجه ان الظاهر من نقل الحج هو
 الاجتناب عن ابي حنيفة والركبة والركبة وعلم الركبان من كونه شعائر الله
 ذلك فيكون سنة او انما علم الله الحج من نقل الحج والاصل عدم الوجوب

والمكان

والكراهة وقد علم كونه عبادية فيثبت الاجتناب وهو المراد بالسنة المستل
 غير ما اراد من السنة انه ليس بواجب وانما ما روي على الاحتجاج ما
 اوردته في بقوله وهو ضعيف لان في الاحتجاج بالآثار الجواز الداخلية معنى
 الوجوب فلا يرفع وهو الحق وقد علم انما ذكرناه آية طاهر تعد
صدق الله رسوله والحق بالحق لانه علم من محمد الخاتم ان شاء الله آتينا
 بمحققين رؤسكم ومحققين معنى انما تصدقوا بالآية في قوله اني مكلفها
 لا صحابة دفعا لغيرهم من قريش خلافة حيث باعرت الحق في الثابتات
 الكاين لا محالة وهو في نفسه باطل لانه صدق الله جواب قسم محذوف
 والحق متعلق الزوايا اي روي بتدليس بالحق او حصة لمصدر محذوف
 صدق متلبا بالحق ويجعل ان يكون قسما اما اسم الله ثم لو تضمن اليان
 لتضمن جواب قسم محذوف وتضمن تضمن على الاين على اجزاء
 بالحق انشاء الله معترض شيئا للعباد ليعلموا ما عزمهم بالمشية حتى
 لا يحصل الفلاح والخطاب لصلوات الله عليه واله ولا صحابه آتينا جلك
 عنهم ان غرضنا يقين بحقيق حال اخرى رؤسكم مفعول ومقتضى عطف
 فظاهرها ان دخولكم بحكم محقق ومعتك مقتضى ما في رايكم على
 الحق والتقصير لانهما جن دخول المسجد الحرام لعل المراد الاحلال لا احد
 في منتهى الحج مطلقا دخوله الطواف ولا يتم لاحلال من العمرة مطلقا كما هو
 المشهور ومذهبنا كراهة الروايات والاصل والتفصيل كما هو مذهب
 البعض في قياس الحق والحد والضرورة والتجديد فيها احتجابا بعض
 الروايات وتخل بها من العمرة على التفصيل وجعل لاكثر ما يزل على القيين
 على الاحتجاب والحققة في النسخة فاربع الركب الاستلزام الآية في
 اشياء احكام الحج وفيه آيات الآية التي استلزام الصلوات
 حرم ومن قبله منكم سئلوا عن رجل من النعمان يذو علة منكم

بها ولا وجب احدها على
 سبيل التجيز مطلقا

وتابعه

هذا بالغ الحجة أو كفاية طعام ساكن أو عدل ذلك حيا ما ليرى
 وقال امره عا الله عما سلف ومن عاد فليست الله منه والله عز وجل انقام
 حرم جمع حرم نبي المؤمنين المحرم الذي ليس هو المحرم لعدم انفسا حرمه
 والمراد بالصيد قتل الحيوان الذي ينتفع بالصيد فيخرج منه الحيوان ليس هو
 المنتفع فان لا يلقى له حيد عرقا بل لغة اصلا ايضا ومانع من قتل من البرى
 المنتفع بل ليل شل حصة يتعلق باللعن الحرام كانت المقصد جواز قتلها
 مطلقا للحرام الحرام الحرام والغريب والفارة والعقرب والحيث العقرب
 وفي رواية الحية بل العقرب وقيل هو محل منع لانه لا يكون الا في المباد
 الى الامن وفيه مثل يحرم بعض من اجل شل الاسر والتعلق بالاربع
 القرب واليربوع والتغذي بالاخبار بل الاجسام ويشعر به قبل الحنة
 في الرواية السابقة وتام حقيقة في النقص ثم ان يجتهد ان يرد بانفسا هو
 المزال في ذلك ولا يمتنع ومن الغريب وقد ثبت تحريم الصيد مطلقا فلا
 واسطيا واغلاوا شارة ودلالة بالاجسام والاخبار ويمكن ارجاها
 فلا بد تحلف بعيد ومن قتل منكم متعمدا ذكرا انحرمت به ومن غير قتل
 الصيد جزاء مثل ما قتل من التمس او فعله او تلجأ عليه او وجب
 عليه جزاء بقرا مرفوع لا يتدنا في المذمة او الفاعلية صفاء الشارح
 شال الله جلسته والعا يل منعه من الحروف وقاعله صير من ومن التمس بان
 مثل ان كفاية قتل ما يات ما قتل من الصيد من التمس وقيل مثل ما روى
 وجز بالثوبين ذو صفه جزاء لا يامر به كيتب التعريف بلاضافة لما
 كثر به في صفة مثل وظاهره المراد بالمشيئة في المشيئة والمشيئة في المشيئة
 لبيان المشيئة التي لا في العتية كما هو مذهب ابي حنيفة ولا يلزم حكمه ذكرا
 عدل من على القول ان العتية لا تقتضي طاعة للحسن فلا يحتاج الى حكم العتية
 لان الانحاح قد يشبهه ومثالي بعضها بعضا فيحتاج التميز الى حكم العدول

كون المراد القيمة

قوله

وايه قد يراه حكم ذوا عدل على تقدير الاشتباه مثل ان قتل صيد ما حكم
 لعدم العلم به فبالحكم العدول والجملة كالتة المشيئة والبيان بالعلم
 وشدة لاية على كون المراد المشيئة في الحقة والمشيئة اقرب من لا تملك به
 ذوا عدل على كون من المقتدر في الحقيقة ولا يملك التمييز بين الامرين الا بغير
 قسط على تقدير علم بلوغ ذمية ما قتل في كاهن حده فبذلك استدلوا
 بجزاء وهو ظاهره ليعان هب اليه التل التفتها ويؤكد هذا ان الغالبية
 على الحيوان او كفاية طعام ساكن او عدل ذلك حيا ما ليرى
 ان اعتبار الاول هو نفس الجزاء والتلف المعلقة لا تباينة ولا تباينة
 في التمييز مطلقا وليس على حده كذا ان لا يوجد لهم يكون فيقته
 الصيد المقتول بل الى جود نادر وفيه شبهة كاعتبار العدالة في
 والرواية وانما لا يلائم كونها من المسلمين ولا يلقى العدالة في ذمة ذنم
 ونفط الحكم بل على المراد الحكم ولكن اعتبار السوء بما هو القدر الذي
 الشيعة بدلت الحكم والطلاق الحكم على الشهادة غير بعيد فبذلك شبهة على
 علم اعتبار حكم الحكم مع الشهادة بل كونه مجرد الشهادة فاعتبار في سونج
 مع الشهادة يحتاج الى دليل كاعتبار الامن معناه في مثل اللغو على الميت
 فاذم هذا حال سجن او غيره به وبالجملة صفة هذا لا اضافة
 لقضية ومعنى بلوغه ذمة محكمة بالضرورة بقاء القضية للرواية ان كافي كفا
 العتية ويشعر آية العتية ويخبر ان كفاية الحكم في رواية بالاجماع والظن
 ان بعد المذم لا يلقى بالابتن الصلابة لا لا يخرج ما في ذلك فيحصل القبي
 يجرى القتل والذم لان المتبادر من ذلك وجوب الطعام والحرارة لا اضافة
 صفة او عدل الا في عدل او حنيفة كفي يجرى المذم اخذ اضافة لانه المتعين
 البراءة للاصلية او كفاية طعام ساكن يقطع على جزاء على تقدير الاضافة الجسدية
 وعدلها يكون طعام بل هو او جبر مستدا محذوف ويقت ذلك بان يقتض المراد

الذي هو النخل ويغرس في الأرض ما يطعمون وهو البردشان وعلى كل
 سكين مد ولو نقص من سكين لا يكون ولو لا يطعم هكذا قاله الأصحاب والاول
 ظاهره الثاني كانه الاصحاب والاعراب وعلموا ذلك بحديثهم اى ما ساق
 طعام سائر من سبيهم يوم الحبل مد بهما القوم والنفر على البر فيصوم
 عن الطعام كل سكين يومه الى ليلته وبالاسم كان ذلك سقيا بماء من اى الحفرة
 ذلك من ليلته هو الطعام هو الصوم ليلته من فعله ذلك ثقل فعله وهو
 عاقبة حكمه حرمة الاحرام مع الله من قبل الصيد هو ما لما عايناه
 مع الكفارة اوسع التوبة فقط مع الهرة المرة الاولى وقيل اى ما سلف
 في الجاهلية او قبل القوم فيه اى لا يحتاج الى بعض هذه المنع ومن عايناه
 فيمنع الله منه اى من عادى قبل الصيد هذا بعد ان قيل كذا فيمنع الله منه
 حتى ليس في بعضه منه كفارة ويتره بالاولى انما فيمنع الله منه
 سلف فانه علم سقوط الكفارة في نفوس قومه ومن قبله سلكوا ان
 لا شك في دخولهم تحتها وليس ما يصلح ان يخرجهم عنه الا قوله فيمنع الله
 منه وهو يابيه ان يكن الجمع بين الاشتمال وجوب الكفارة لظن الذين
 وبالجملة ظاهره الاحرام حتى يعلم المخصص وليس فيمنع الله منه لعدم
 المشقة ولكن قد يبيد من الاثر كون الاشتمال مقابلة للكفارة واجمع
 المخرجين الى الله عليه السلام قال الحرم اذا قتل الصيد فعليه جزاءه من
 بالصيد على سكين فان عاد فقتل صيدا اخر لم يكن عليه جزاءه ومنع
 والتمتة الاخره فيعمل على الهدية لينة الآية والرواية ورواها ابن ابي
 عمير عن بعض اصحابه من ابي عبد الله عليه السلام ايا اصحاب الحرم الصيد خطا
 بقتله كفارة فان اصابه شتلا كان عليه الكفارة فان اصابه ثمانية
 مستحذون من فيمنع الله منه ولم يكن عليه الكفارة تدلان على السقوط
 وكذا رواه حفص بن الاعمى عن ابي عبد الله عليه السلام ان اصابه الحرم الصيد

عن الله

فان اصابه ثمانية خطا
 فاحسب كفارة من ابي عبد الله كان
 خطا واحدا

فقتلوا له اهل بيت حصيدا فقتلوا وانت حرم فان قالتم تقولوا ان الله
 منع ذلك فاحسب كفارة فان قالوا لا يحل عليه جزاء ذلك الصيد لا يشتر
 الجمل الحصيد فانه قد اشار الى حفص بن الاعمى بن قولهم اهل حصيد
 اى اهل ما حصيد البحر او الاصطياد منه ثم وانتم حرم او الامم وحيد البحر
 الذي لا يعيش لانه وهو على ظهر الماء يخرج بدليل على ليس له نفس من
 اصلا بالاجسام والصوره المثل والمحل والحكم وقوله اى طعام الحرم
 ان يكون المراد بالصيد الاصطياد وهذا كل ما يصيد لا يتنازع به اولا ولا
 الجديل وبالثاني ان ليس الصيد وثوبه متاعا لم يتبعها حكمه فقتله
 لانه مفعوله والسيارة مفعول على كذا اى لمساوقكم يتقربون كما قد بينه
 كما يكون حذره وحرم عليه حصيد البر ما يصيد او الاصطياد قاله في
 الاولين على المخرج اية ما صار له الحلال وان لم يكن له فيه مدخل والمخرج على
 حذره لم يخرجهم لهم الصيد حلال كما لم يصادوه او قتلهم باصباحنا على
 الحرم سقطوا الاجامهم واخبارهم وكذا ما قبله الحرم على الكلى لا يتره
 المنة عند الاثر فتأمل ما دلت حرم ما يخرج من يدك ان الصيد هو الصيد
 البر لا مطلقا فكانت الاول مجتمعة ببيت بقوله واهل حصيد البحر وينبوع قوله
 حصيد البر والصيدا حكم وتنازع في قوله العلم اشارة الى التقوى والخوف
 من الله الذي اذ به الرجوع والخوف لا يقتضي البيت باذ البيت الحرم وان
 قيام لقاس انما شاعروا وسببا لمعاشهم ومعاذهم بلونه بدليل ان
 ولما من فيه الضعف ويرجع فيه التجار ويتوجه اليه الحاج وكذا الشهر الحرم
 والريق والغلاب يقول نعم واستوال الله الذي اليه عتقون جعل الله البيت
 البيت الحرم قياما للقاس والشهر الحرم والريق والغلاب ولا يقتضي
 البيت الحرم ونفسها سابقا للثاني اى انما الذين امنوا لا يقتلوا شعائر
 الله ولا الشهر الحرم ولا الهة ولا تغلاب ولا بيتين البيت الحرم يفتنون

تصلا و

فصل من ربه ورضوا لها داخله فاصطادوا ولا جرمكم شتان يوم
 ان صدر من المسجد الحرم ان تعقدوا ان لا تعقدوا عزمات الله لا
 وساحوا العسكر على انتم ولا حلفه الله على هذا بل الشعار على العلم
 اي حلفه الله واداره وقوله وقيل في رايه وقيل في جمع شعيرة
 اعلام الحج وموافقة يعقوب فصوله مناسك الله حلالا لا تكون هاهنا
 قبل المراءى بين الله لقوام من يعقوب شعائر الله اي دينه ولا الشجر الحرم
 اي لا تقبلوا الشجر الحرم باعتقابه اي بالسبي كانه يبيع الاشجار الحرم
 لا الهك الا تقبلوا ما اهدى الى العبة او مطاع جمع هدية كدف جمع
 جدي السرج ولا القلائد الا تقبلوا ذوات القلائد من الهدي جمع
 قلادة وهي ما تعلق على حق الهدي علامة تكون هديا من الثعلب وخرق
 وكبر الهدي ذي القلائد بعد ذلك الهدي لا اله الا شرف الهدي خرق من القلائد
 اكلية من الشعائر ثم من الهدي ثم خرق بالتي منها فصوصها تاكلها
 ويحتمل ان يكون المراد نفس القلائد وحملها في جملتها على عدم اعتقاد
 مشروعيها واستحبابها او عدم اخذها والتعريف بها وان كان مما يتأكد
 وله فيه ان يكون الذي منها اكل القدامى من الثور من القلائد من الهدي
 ونظير ولا يملين زينة من ولا اسين البيت الحرم ولا جمل المقربين
 البيت والحلال انتم يتقون فضله من ربه ورضوا انا يطيلون من الله
 الثواب والفضل ورضاه عنهم في الآخرة ويحتمل ان يكون المراد بالفضل
 الرزق بالجماعة في الدنيا والرضوان رضاه في الآخرة او كلاهما في الدنيا وعلى
 الاوابين فاية المال الاشارة الى علة المنع والمبا لغرضه في عدم ما يحتمل
 التعرض لهم فتأمل فيه وعلى الثالث كونها تملك غير ظاهر ويحتمل ان يكون الاشارة
 الى ان كان قصدهم محرم الدنيا لا الآخرة لا يحمل التعرض لهم حرمة البيت
 فكيف اذا كان مقصودهم الآخرة فهو الحج ويؤيدك انه قيل نزلت في المشركين

هذا هو البيت الحرم
 البيت الحرم هو البيت الذي
 فيه نزلت الآية
 البيت الحرم هو البيت الذي
 فيه نزلت الآية
 البيت الحرم هو البيت الذي
 فيه نزلت الآية

وهما العلامة التي يجهون مع المسلمين لما هم المسلمون التي يجهون اليهم
 الدنيا هكذا هم في ووف وكس فلا يذنبون منسوخة بقوله تقبلوا
 اي المشركين حيث دخلت يوم وخلفهم واحدهم اي اجسومهم وحيلوا
 بينهم وبين المسجد الحرم ما لم يعل على من الكفار من دخول المسجد الحرم مثل
 ما كان للمشركين ان يبرؤا ساجدا لله واما ان يكون من لا يخرج المسجد
 الحرم الاية وفيه انه يحتمل ان يكون المراد علم التعرض من جهة ان قصد
 بيت الحرم الاية فيسقط البيت والحرم والوضع المتكامل دخول الكفار
 فيه فيكون هو اقلوا محصاة لا ناسخة لو يكون المراد المسلمين فيكون
 هذه الاية لا محصاة لا منسوخة ويؤيدك ما هو المشهور بين العامة في
 الخاصة من المفسرين ان المائدة احرأ نزلت فليس في منسوخة
 فناسخ بالحجزة القدامى يحرم التعرض لقاصد البيت الحرم مطلقا لا ما
 خرج بالليل على ما تقدم فالحال المذكور اما يكون الواقع ذلك او ان كلف
 الاكل لا يخرج التعرض ان لم يكن ذلك وكذا ان كانت جملة يتقون صفة
 فتأمل نعم اذا وصل الكفار الى موضع لا يجوز لهم الدخول يتعريض لهم بنعم
 من الدخول فقط فيكون المنع خارجا لايدي محصاة هذه الاية واما
 حلتهم فاصطادوا الذن والباحة لا محصاة بعد زوال الاحرام المانع من الدخول
 على الحرم بقوله لا تقبلوا الصيد وانتم حرمة وهذا لا يرب على كون الامر بعد
 مطلقا للبيعة وللحرم لا الوجوب لان هذه تكون محصاة المائدة والاحرام
 وفيه فتأمل ولا يربتم شتان يوم الا يحدكم اولا كيبكم شدة بغضهم
 وعلاوتم شتان يفتح النون وسكونها مضممة اخيف الى المنع لا انتم
 والايروم بقوله ان صدر من المسجد الحرم الا ان حلتكم عام الحديث حلت
 الحرقا ساوي علمه شتان وبيان له وفيه كسر الحزة على ان شرطه ان
 عن جوابه فله ولا يربتم وليس المراد الماضية للجواب ان فعلواكم في الزمان

بسم الله كان في البيت الحرم
 بيت الحرم هو البيت الذي
 فيه نزلت الآية

انما في كذا امة لا تغفلوا في المستقبل بهم كن ان تغفروا الاثم منهم لما
فعلواكم فوالله اني مغفور لهم فانه يغفر الى واحد والى اثنين
ثلاث واربعة وخمسة الى اربعة الف واتباعه الامم
بالاحسان وخالقة الميوت فليعاونكم بعضكم بعضا على الاحسان و
اجتناب المعاصي واستئصال الاثم ويغفر ان يكون اثم القتلون مطلقا
من غير ان يكون سمة يجر منكم ولا تعاونوا على الاثم والعدوان اللتي
ولا اثم والظلم ان المراد الاثم على المعاصي مع القصد على الحق
الذي في القلوب ان ذلك مثل ان يطلب الظلم العاص من شخص اخر فيطلب منه
فيعطيه اياها ويطلب منه القتل لكتابة على فخطه اياه ويجوز ذلك
ما يوقد ذلك معصية عرفا فلا يصدق على المتجاوز الذي يخرج من اجل
انه معاون للظلم العاصية اخذ العشرة على المعاص الذي يوجب منه
بعض الماله طرية ظاهرا وغير ذلك مما لا يحصى فلا يبرح قوما على شر من
لم يبرح عليه شر السعة من الذي يبرح عليه البع ولا على مع العيب من
يعمل غير الخشب من يعمل صنوا وهذا ورد في الروايات الكثيرة الصحيحة
جوازه وعليه لا يجوز ذلك مما لا يصح قتال ولا بد من ذلك على ان المعاصي
على الشيء كالتجارة المبررة كالموت في الحرب والال على الخمر كفاطه
وفيه ايضا ان التصديق لم يثبت عليه كرامة الاية ثم وقع بيد المصدق
يكتب لكل اثم ان التصديق من غير تصديق كمن حلفه شيء قاتلوا وتوا
الله ان الله شديد العقاب فيمن يخلف منه باجتناب جميع ضاهيه من المعاصي
على الاثم وغيره وبتركه الانتقام فيما سبق ان الله تعالى ابراهيم ربه
اجل هذا بلدا اسما وارزق اهلها من الثمرات من اسمهم بالله واليوم الآخر
قال من ترفا سمعه قتلوا في اصطلا الى عذاب النار وبشر المعبر فيها
كلا على جواز الدنيا بل يكون مرغوبا فيه وسد بابا اليه اذا القاه من ابراهيم

عليه السلام لا يفعل الا ما يظن به وهو يظن به يكون اليك اسما وارزق المؤمنين
بالله واليوم الآخر حيث جعل من اسمي هذا اهل مطلقا فاستقام كان
غيره الا ان كان كذلك لا بعد اثم كافر اليه مطلقا كما يشعر قوله بعد
ومن كفرنا سمعه قتيلا اي زمانا قتيلا وهو سلة بقايتها لا يار اسما
قتيلا وهو سلة الدنيا وكان ذلك قبل البنية الى سلة اخرى فكيف ما
وصل هذا الى الكفار ويقيم منهم سعة سعة امتبارها عند الله وفيه اشعا
يعلم حسن القصص فيجوز طلبه مطلقا فيمكن اعطائهم سوى ما نبت
منه من الزكاة وتدل عليه الاخبار وما ذكر في باب الوقف والوصايا
وليس هنا محل ذكره فان اردت فليخرج اليه وتامل فيمن القتل اعطاه
غير اهل الحق المستأمن من الدروس بعيد واعلم ايضا ان في الآية التي بعد هذا
اعني وان من ابراهيم اقرا عبد من البيت واسمى ربه تعالى يحيى يسلم
انك انت السميع العليم اي يقولان ربا وقد قرأ به جملة حاله اي قالين
وانما ذكر الله تعالى الصلة بعماله في به اي ربا اعني على هذا البنا انك
سميع واعنا وعلم بصالحنا وتيا شان هذا البنا ما كان الا لك لالة
على كونه مشدوا ويريد باخذ الفزع من العباد كالتقديس فيكم في سيقا
المعقوبين ومن الادعية عند الغرام من جميع العبادات وايضا في الآية
التي بعدها اي ربا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرينا آمنة مسلمة لك وانا
سالكنا رب علينا انك انت التواب الرحيم تنبيه ولا تملحوا الموت
وطلب قوما من ذنوب لانهم معصومان وقد طلب الاستجابة ولا لا يسلحوا
الادعاء لهم بان يخلصه سلما ايا اعتبار الزيادة كالتقديس فيكم في سيقا
واذا كانت اوباء عباد الاستمرار ولا استقبال اي قلا ربا واجعلنا مسلمين يسلم
عربا كما جعلت في معصيان فبقينا ونعمل بنا اللطاف التي يدعونا الى الطيبات
على الاسلام كما قال في جميع الباني ثم قال فيهم اي هو الى الاسلام الانتداب الامر الله

الشمر لقرام هل هو جائز أم لا أو السالون أهل الشرف على حجة التميز على المسلمين
 باستقلالهم القتالية غير رجب بناء على عدم حقيقة كذا يقيم من
 سبب القتل وقيل السالون المسلمون لعلوا الحكم يقتل ولعل
 التميز على الاعتقال أن الزمان مشتمل على قية تارة القتالية الشمر الحرم
 ذنب كبير وأثم عظيم كونه القتل من سبيل الله الخلف من الحق وقوم من
 العبادات كما يفعلون والكفر بالله وحسد المسجد الحرم وأخرج أهل المسجد
 وهم المسلمون من المسجد الحرم كالحزب المسلم من مكة حتى هاجروا
 إلى المدينة أكبر وأظلم ذنبا ويزعمون أن الله قصده نكرة موصوفة بكذا
 وكذا كره عطف عليه والمسجد الحرم كره سبيل الحرم ومثله عطف على
 سبيل الله ومثلهما قصور لأن خلاف المضاف وأما المضاف إليه فهو
 مع كون المقدر المصطفى عليه قليل بل غير معلوم الواقع والفصل بين
 المجرور وما يتعلق به المصطفى عليه بعيد وقيل عطف على المجرور به أو
 كثر بالمسجد الحرم فمطع على المجرور من غير إعادة للمادة هو جازي الواقع في
 القرآن العزيز مثل قوله تعالى به ولا رجاء لهم ولا رجاء قومك وقمارة
 ضئيف بالظن فانه من السبعة المتواترة وفي أشعار الصفاة أيم واقع
 فيلحق القول به أن لا دليل على نفيه الاعتقاد ولا اعتقاد ما ذكره من أنه
 يلزم العطف على ما هو بعض الكلمة لا يصح دليله عليه بحيث يستلزم
 تأويل الآيات ولا شعرا والكفر بالمسجد علم اعتقاد كونه مقدسا أو مقدسة
 أو الكفر فانه فتنة الدين الربيع القتل الذي وقع في الشهر الحرم من المسلمين
 ولا يزالون يقال لكم يعني أن الكفار يقاتلونكم أي المسلمون وأيما حتى
 يرجعكم من ذلك أن قهرنا على ذلك ومن يرتد من المسلمين من ربه
 ويأتيت بعض مات على الأربطة فأولئك صارت لعالم بالظلمة كان لم يكن
 ولم ينشعوا بها في الدنيا والآخرة وسمى الخلافة حجة لأنه لا أصل لها

في كلامه ما ذكره المصنف
 على المجرور من غير إعادة
 المادة

إذا اكمل الماشية بغيرها الفسادة بغيرها وبما لم يحط بالأحاطة حقا
 إذا اكملها ما ذكره قاله في قوله تعالى فيه أيضا معناه أنها صارت بمنزلة ما لم
 يكون لا يفرقهم أباهما على خلاف الوجه المأثور به كان على العمل والظن
 عبارة عن وقوعه على خلاف الوجه الذي يثبت به الشك وليس المراد
 أنهم استحووا على أعمالهم الشك ثم حجت لأنه قد دللنا على ذلك على
 الأحاطة على هذا الوجه لا يجوز أن قوله المشهور بين الاحتجاج من هذه
 الأحاطة والتكثير على ذلك الذي عليه الإجماع وقد استدل عليه
 في التجريد سلطان المحققين بدليل عطف ونقل أما العطف فهو أنه لا
 معنى لكون ذنب قليل يحيط لعبادة عظيمة وبالعكس حتى لو فعل الإنسان
 دائما جميع العبادات الخرب مائة ثم أنضل أدنى صغيرة بطلت تلك
 بالكلية ويستحق به العقاب الدائم وبالعكس وهو ظاهر البطلان وقد
 بعض المعترضة وأما إسقاط المساوي بالمساوي وأما الزيادة كما هو
 ملحق ببعض الآخر من فالزيادة دليل على عطف عليه وأما القول بوجوب
 ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وفي ذلك
 أيضا تأمل أن من فعل خيرا واستطاع به عقاب بعد أن يراه وبالعكس
 وبالحجة الأخبار والآيات متطابقة وشكوة في وقوع الأحاطة فان كان
 لا يمكن فلا بد من التأويل لوجه عدم جواز التأويل الذي في قوله تعالى
 أن لا يفتي بوجوب الفعل بل وجهه يستحق فاعلم الشك والظن لا يتيان على
 الوجه المأثور به شرعا يعني لا يتيان به مع جميع الشرائط المعترضة في صحة
 عين الفعل وقد فرض لا يتيان على هذا الوجه ثم أريد وضع هذا لا يتيان
 جميع الصور التي أطلق على الأحاطة بعيد ومعلوم أن عدم الارتداد فيها
 بعد ليس من شرائط صحة الفعل حين ابتاعه ذكره القاضي بل ملحقا عند
 الاحتجاج إنما يتعلق بالشئ العرسي ثم أنه بطل الحج بالردة وضعية الاحتجاج

في كلامه ما ذكره المصنف
 على المجرور من غير إعادة
 المادة

وتدلالة اية على ضعفه وعلى عظم ايمه لا يفي بوقفه على التوبة كما يظهر
 من جميع ايات وانظاره ان هذا انما يصح على المسلم ما يرتد ويخلف له
 غير واحد وانه لا يفي بما اذا كان احاط ببعض الاعمال الدينية ببعض
 مثل ان شرطه لا يفي بما اذا كان لا يفي بالصلوة كغير ذلك
 وكذا في الحج كما اذا كان لا يفي به بعد حلقه ولا احاطا به بل ان
 الاحاط والتكثير على الذين ذكرناهم في الاول واذا عينا طوبى بجلالهم وان
 ابراروا غير ذلك في واقع الدليل على عظمته فيمكن ان يقال لا استعداد
 في ما عني في ان يفتح كاشا في ثوبا ويكون وصوله اليه موثوقا على علم
 صلاحه متافية سنة من الزمة او يكون ايقاعه على الايمان شرط الاستمرار
 وانفعاله به ويكون الاحاط عارضا من علم ذلك فلا تلت لانه على غير
 الغالب والعبادة الشريفة والبرم وغيرهم الصالحين سبيل الله وما عطف عليه
 وعلى المتعبد من التمتع على القتال وعلى جهاد الارتراد وعلى الاحاط
 بالردة موثوق على الموت عليها كما هو مذهب الشافعي في جواب الخلفي هو
 الاحاط مطلقا وان رجع ذكره بخلاف ما يراه في سماع القول المعلوم
 كما هو مذهبه وعلى قول من يثبت المرتد حديث قبل القولية النار بالموت
 على الارتراد والكفر هو الحسن الظاهر وغيره فلا يجد القول بقوله في
 الظاهر ايمه يعني عبادته واستقامته للجنة وروى خلوده النار
 هو متفق الا ان سكت بالعبادة والادان وهو بدو ما جعل على
 الله ثم ولا ينافيه علم سقوط بعض الاحكام مثل النقل بدليل شرعي وما
 الفاسدة فبعبه لان يقال بالنبوة المزعومة وما بالنبوة المزعومة
 طهر لا لا يعني لغيره مع حجة عبادة المشروط بما لا يجرى الا ان يقال ان
 لا يترد في الاسلام وما كان هناك مسلم فطبي وقيل سبب ردوا
 ان بعض رسوله الله على الله عليه وآله من سيرة من المسلمين وامر عليهم

وقف

الله من حسن لاسيما وهو ان عمدة النبي صلى الله عليه وآله في ذلك قال
 بدر الشريفة في قوله عز وجل في قوله عز وجل في قوله عز وجل في قوله عز وجل
 معه تقبلوه او اسرها اكلين واستاقوا العير وكان فيه غار العا
 وكان ذلك في حرة وجب وهم يقضون من جوارف الاخر قال في قوله عز وجل
 الشهر الحرام فشق ذلك على اصحابه السيرة وقالوا ما نرجح حتى نزل
 فوشنا فنزلت وروى رسول الله صلى الله عليه وآله وغيره ولا سار
 وعن ابن عباس لما نزلت اخذ رسول الله صلى الله عليه وآله الغيرة وهي
 اول ضيقة الاسلام والمسلمون هم المشركون كقول الله تعالى في قوله عز وجل
 وقبل ان يخرج القتالية الشريفة لهم وهذا المسجد الحرام بسجدهم كما
 فاقولوا المشركين حيث وجد توهمه وقا توهمه حتى لا يكون منه وفي
 صلاحية لاخره لانه سمح في ما لا ليس به فيه في كل مكان ولا في كل
 وفي الاول بالنسبة الى الشاركة وبطلان الخصم غير من الخلف واليه بعض
 احكام ما ياتي فلا يكون مسترخة قال في قوله عز وجل في قوله عز وجل
 يرى هذه حرمة ولا يتدونها فيها بالقتال فيكون التفرع منصرما
 بطلان المحلين بدليل من اجرام او غير ذلك كما تفعل احكام القتال في قوله
 في الكتب المتقدمة مع عدم الاحتياج اليه ولما تركنا الزلايات المشتمل
 على بعض احكام الجهاد وكما ذكرنا البعض بقوله لا يجرى القتال الا بالشاركة
 واجاهزة لقوله عز وجل في قوله عز وجل في قوله عز وجل في قوله عز وجل
 تدل على وجوب الجهاد وعلى نفي الضرر والفرج كما يدل عليه الحد والعقل
 ايمه ولكن فيه اجمال الرواية وقا في سبيل الله الذين يقاوتون ولا
 شهدوا ان الله لا يحب المحترفين اي قاتلوا الكفار دين الله ورسوله
 الذي جنته كمن تقرب الله عليه اي قاتلهم لا على كفرهم واغراضهم حتى
 يسلكوه ويرجعوا اليه قبل امواتهم قال في قوله عز وجل في قوله عز وجل
 في قوله عز وجل في قوله عز وجل في قوله عز وجل في قوله عز وجل

استخرج

التسليم

حما

الثالث

الرابعة

عارة وروث النساء والصبيان والشيوخ وقيل المراد قتال أهل مكة ثلاثين حاربوا
 المسلمين من قبل ذلك موافق لما قبل تنجيب نزول الآية حيث قيل إنها نزلت
 في صلح الحديبية وذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وآله لما خرج هو وأصحابه
 في العام الذي أرادوا فيه الهجرة وكانوا القادوس بعانة خنساء بنت خديجة
 المدنية فصلتكم المشركون على أن يرجعوا في العام القتل ويقتلوا له مكة فمكة
 أمام فطوف البيت ونفيل ما يشاء من الحرم إلى المدينة فلما كان العام القتل
 بغير أن يرضى الله عليه وآله وأصحابه الهجرة القضاء وخافوا أن لا يرضى لهم
 المشركون وأن يصعدهم عن البيت الحرام ويقال لهم وكوه رسول الله صلى
 الله عليه وآله في الشهر الحرام وفي الحرم فأنزل الله الآية أو يقتلوا الذين يقتلوكم دون
 الذين لم يقتلواكم وقيل معناه القتل لكم وإن لم يقتلوا المسلمين فأنتم تصدق
 قتال المسلمين ولا تقتلوا بأبدل القتلى أو يقتلوا المعاهد
 المغالاة من ضرورة الإسلام أو القتل الذي لا يجوز مثل المذلة أو قتل
 المشركين والعبدان وغيرهما والجملة لا يفعلوا إلا ما يجوز والله لا يحب الظالمين
 ولا يرضى لهم الجزل يريد أن يخلصوا الشرايين قتل الآية على وجوب القتال
 في الجملة وعدم جواز التذلل والظلم ولا بعد تخفيفها بحيث يشمل وجوب القتال
 في الجملة مع المحارب الذي يقتل الإنسان على ما له ونفسه وغيره القوي
 أخذ المال والنفس وعلم جواز ساقطة من لا يرد ذلك وتزك وعرب
 سائر ما ذكر في كتب الكتب الفقهية **خاتمة** وأصلهم حيث تنصرون
 ما خرجهم من حيث خرجكم وأنفسه أشد من القتل ولا نقولهم عند
 التحديد الحرم حتى يقتلوكم فيه فان قالوا كمال قتلهم كذا كجزء الكافرين
 قيل نزلت في قول من المعاهدة قتل رجلا من الكفاية الشهر الحرام فغيروا المؤمنين
 بذلك فبين سبحانه أن النفسه وهما الشدة وأظلم من قبل المشركين
 في الشهر الحرام وإن كان شرعا فيهم أمر الله وأوجب قتال الكفار حتى وجلا

عن البراء بن عازب
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول
 بالحدود في الشهر الحرام

مطلقا

والله

وأدركوا في الحرام والحرم والشهر الحرام وغيره إلا ما خرج بالضعف أو أهل الضعف
 المذنب في أدراك الشيء على وجوه وهو شخص لم يثق بقلته وأخرجه
 مكتبة مقابل لهم السليبي منها وأخير من الفتنة الحاصلة التي يفتن بها
 الإنسان من الأراج على أهوال الوطن أشد من القتل وإن شربكم الحرام
 أشد كمال عليه سبب النزول وإن صدقتم السليبي الحرام أشد من
 فتكم الأهم ولا يتدبرهم بالقتل الحرام حتى لا يلزمكم فتكم حرم الحرام فإن
 اشتد لكم بالقتل بخارجهم من فدان الأولاد عليهم حيث ابتدأوا به واتم
 تخافون وتقولون فليس عليكم به ناس ولا يلزمكم فتكم حرم الحرام وكل
 هذا القراء هو جزاء الكفار بالقتل الحرام وأخرجه من الوطن ولا أهل المال
 نزلت على وجوب قتال الكفار وعلى وجوب إخراجهم عن مكة كالأهوال الضعفاء
 البطل أهم من ذلك حيث قالوا لا يجوز إسمائهم جزية العرب لغزوهم
 لا يفتح في جزيرة العرب ويأكلون لهم فوسم الأضمار وتصل المسئلة
 في الفتنة فإن انتصروا فإن الله غفور رحيم أي استغفر عن الكفر والعز والعز
 الأخرج وتابوا فإن الله يغفر لهم ما أسلفوا ويرحمهم ذلك على قول التوبة
 من قتل العبد أي لأن الشرك الذي هو أعظم منه يقبل التوبة عنه فالقتل
 بالمعنى الأصل كذا في وقته تأمل فاعلم على بعض التفسير والأحكام
 بغير أن قتل المؤمن الناس وأما ورد فيه للمؤمن في النار وهو من النار
 أي فلا يلزم من سقوطه من سقوطه لأن الله قد يقطع حقه بالتوبة ولا يخط
 حق غيره إلا أن يكون المراد بعد الخروج من الحق الذي القتل يقبل عنه
 من حرمه فعل الحرام العظيم وتحقق ذلك على قوله لا تبار بغير التائب ثم بين
 الوجوب في آية أخرى بعد هذا فأيكون حتى لا يكون فتنة ويكون المؤمن
 لأنه الله فأنتم هؤلاء عدوا أن أظلم الظالمين فيبين الله نعم فآية وجوب
 وجوب القتال بانها علم النفسه إلى الشرك ويكون الطاعة والاعتقاد لله

بالشريعة قالوا ليس بمعتد من كل مستغفرين الا انهم اخرجوا من
 اظهر ان لا ياتي بضعين قالوا لا الملكة تنكح باله على الاول المكن ان الله
 واسعة قدامها وبها يعني كذا في الدين على الهجرة وعلى الثاني بانكم قد اخرجوا من
 الاظهر انهم لم يخرجوا من مكة فاولئك اي الذين توفيت الملكة وقالوا انما
 المكن ما وبهم كمنهم جعلتم لتركهم الهجرة واظهار اعلم الدين وساعة
 الكفار وساعت معبر الى بشر المعبر معبرهم وشاؤهم لا المستغفرين
 الذين لا يقدر ذلك على الهجرة والظاهر الذين من الجاهل العجزين ولا كذا
 والظاهر ان لا يقدر انهم لا يتم ما خرجوا منها او الصغار فانهم عجزوا عن السفر
 منهم او غير ذلك من الذكور فيكونون غير مكلفين ويكون المهاجرون
 اشارة الى ان اوليهم من كفالة المهاجرة مع عجزهم ولا تستأمن قطع العلم
 دخول المستغفرين بالمعنى المستعمل في الدين مؤتمن الملكة طالمين ولا
 في اولئك لعدم كونهم مكلفين بالمهاجرة كونهم معذورين وعدم قدرتهم
 كما بين قولهم من لا يستطيعون حيلتهم لضعفهم لعدم كونهم
 عجزين وان كانت صورة التعريف فالتا فلا ان الموصوف وان كان فيه
 حرف التعريف فليس يفي عينه كقولهم ولقد ارسلنا نبينا اوحا
 عنهم واستطاعة العيلة وجد ان اسباب الهجرة مثل القدرة على السفر
 وما يتوقف عليه ولا يتبدل من سبيل عطف على قبل واستمر السبل
 معرفة الطريق والملك بنفسه او بدليله اولئك على الله انهم عجزوا عنهم
 معذرتهم وبكونهم بانفسهم على كل الاطام ونقط العجز الى ان لم يبق
 ذنبا والقدرة وكان الله متعاضدا لهم على قدرته على ما هو ترك المهاجرة
 وترك للمهاجرين ما كان الله متعاضدا لهم على قدرته على ما هو ترك المهاجرة
 لمن فعل ذلك غير اخوانا وعدم القدرة على الهجرة وعدم التكليف ونحو ذلك
 وتوقع صفو قطا لا طامع فيهم كذا ذلك على ان ترك المهاجرة مع القدرة بحسب

والظاهر انهم لم يخرجوا من مكة فاولئك اي الذين توفيت الملكة وقالوا انما المكن ما وبهم كمنهم جعلتم لتركهم الهجرة واظهار اعلم الدين وساعة الكفار وساعت معبر الى بشر المعبر معبرهم وشاؤهم لا المستغفرين الذين لا يقدر ذلك على الهجرة والظاهر الذين من الجاهل العجزين ولا كذا

والظاهر انهم لم يخرجوا من مكة فاولئك اي الذين توفيت الملكة وقالوا انما المكن ما وبهم كمنهم جعلتم لتركهم الهجرة واظهار اعلم الدين وساعة الكفار وساعت معبر الى بشر المعبر معبرهم وشاؤهم لا المستغفرين الذين لا يقدر ذلك على الهجرة والظاهر الذين من الجاهل العجزين ولا كذا

الحجرات

بالشريعة قالوا ليس بمعتد من كل مستغفرين الا انهم اخرجوا من
 اظهر ان لا ياتي بضعين قالوا لا الملكة تنكح باله على الاول المكن ان الله
 واسعة قدامها وبها يعني كذا في الدين على الهجرة وعلى الثاني بانكم قد اخرجوا من
 الاظهر انهم لم يخرجوا من مكة فاولئك اي الذين توفيت الملكة وقالوا انما
 المكن ما وبهم كمنهم جعلتم لتركهم الهجرة واظهار اعلم الدين وساعة
 الكفار وساعت معبر الى بشر المعبر معبرهم وشاؤهم لا المستغفرين
 الذين لا يقدر ذلك على الهجرة والظاهر الذين من الجاهل العجزين ولا كذا
 والظاهر ان لا يقدر انهم لا يتم ما خرجوا منها او الصغار فانهم عجزوا عن السفر
 منهم او غير ذلك من الذكور فيكونون غير مكلفين ويكون المهاجرون
 اشارة الى ان اوليهم من كفالة المهاجرة مع عجزهم ولا تستأمن قطع العلم
 دخول المستغفرين بالمعنى المستعمل في الدين مؤتمن الملكة طالمين ولا
 في اولئك لعدم كونهم مكلفين بالمهاجرة كونهم معذورين وعدم قدرتهم
 كما بين قولهم من لا يستطيعون حيلتهم لضعفهم لعدم كونهم
 عجزين وان كانت صورة التعريف فالتا فلا ان الموصوف وان كان فيه
 حرف التعريف فليس يفي عينه كقولهم ولقد ارسلنا نبينا اوحا
 عنهم واستطاعة العيلة وجد ان اسباب الهجرة مثل القدرة على السفر
 وما يتوقف عليه ولا يتبدل من سبيل عطف على قبل واستمر السبل
 معرفة الطريق والملك بنفسه او بدليله اولئك على الله انهم عجزوا عنهم
 معذرتهم وبكونهم بانفسهم على كل الاطام ونقط العجز الى ان لم يبق
 ذنبا والقدرة وكان الله متعاضدا لهم على قدرته على ما هو ترك المهاجرة
 وترك للمهاجرين ما كان الله متعاضدا لهم على قدرته على ما هو ترك المهاجرة
 لمن فعل ذلك غير اخوانا وعدم القدرة على الهجرة وعدم التكليف ونحو ذلك
 وتوقع صفو قطا لا طامع فيهم كذا ذلك على ان ترك المهاجرة مع القدرة بحسب

والظاهر انهم لم يخرجوا من مكة فاولئك اي الذين توفيت الملكة وقالوا انما المكن ما وبهم كمنهم جعلتم لتركهم الهجرة واظهار اعلم الدين وساعة الكفار وساعت معبر الى بشر المعبر معبرهم وشاؤهم لا المستغفرين الذين لا يقدر ذلك على الهجرة والظاهر الذين من الجاهل العجزين ولا كذا

الحجرات

الحجرات

وكان السواء صرح بالوجوب في كونه نظرا لقياسه فالأمانة على تقدير
 إمكان استحقاق القياس وصحة لا يتم عند أصحابنا على ما يقولون
 به وكافة لذلك ما ذكره وفيه يؤيد جواز التيقن بالوجوب فيها
 ويصح بلا دوافع في إظهار شعابها بسلام ونظره على ما عليه وجهها
 لهذا ما عطف المعنى على المنع ووجهها وفيه التيقن بوجوبه
 التيقن كما ثبت في مثل الجليل نعم لو أن الأمر لم يعلم إظهار الإسلام
 ولزوم إظهار الكفر والواقعة معصية ذم الشريعة ومساعدتهم
 الغرام من أن لا يتم من الآية العقل والنقل ويمكن فهمه منها آية بالقياس
 والمفصل أن إذا علم أن الكون في جلاله لم يعلم إمكان فعل وقول
 ما يجب عليه مطلقا وليس بمكلف فيه وليس بما فيه التيقن وليس
 له الجيت لا يجب ما يكون في الغرام والجهة لا يحمل من ذلك
 ولكن إثبات ذلك مشكوك أن كل واجب شرطه بالإمكان وعدم المانع
 والضرر في عدم الإمكان ووجوبه لا يجب ذلك الأمر بل يكون ما
 فلا يعلم علم جواز الكون ولهذا يجوز السفر إلى محل التيمم وإلى محل
 يا خلو لا حول في اختياره لا أن يعلم في بعض الأمور مثل الكون في
 محله يمكن فيه من فعل الصلوة مع إمكانه في غير ذلك المحل مع القدرة
 إليه وقد علم من كلام بعض الأصحاب في يوم السفر يوم الجمعة بعد الزوال
 مع وجوبه أن كل ما يوجب سقوط الواجب فهو حرام ويقيم من بعض
 الأصحاب أيضا مثل الرواية المشتملة على أنه وقع شخص في أرض لم يوجد
 فيها الماء فالتيمم في غير موضعها يعود المشاهدة الأرض التي توفيق أهلها
 ولكن ما قاله في التيمم والرواية على ما نقل في غير التيمم والأخبار
 موضع لا يكون فيه الماء فوضو لا أن يقال التيمم بما يباح أو لا بالذات
 مثل التيمم بغيره وكذا الذهاب إلى مكة لأرض وإيجاد أسبابه على دون

المندرج
 تحت
 التيمم

ملا يجوز التيمم به لا اضطرارا مثل التيمم أو قبل على الاستحباب ولا شك في الغرام
 أن لم يكن له ما يوجب ترجيح من الماء الذي لا يمكن من إظهار جميع
 أحكامه لا يات ولا يلزم فيه إلى بله فيكون ذلك بل لو علم أنه فيه أو
 كما لا بد من ذلك وكذا لا بد من إظهار ما نقل عن السيد قدس سره أنه
 يجب الغرام من هذه التيقن أن صحة فعل الوجوب على استحباب أو على
 المتقدمة بسبب الوجوب قد تروى في مثل إظهار الشراب المباح في سبيل
 الله يقول من خرج من بيته صاحب الماء لله ورسوله لم يترك الموت فقد
 أجزأه على الله وذلك الذي عليه في سبيل الله لم يترك الموت فقد
 روي عنه أن الله خير الراغبين والفقير أن كل من سافر عليه لم يترك الله
 فهو مباح في سبيل كماله على بعض الأعمال وماهية الإتيان فليس يتصور
 إظهاره بالمباحين من بلاد الشرك فالسفر لطلب العلم داخل في أفضلها
 زيادة لأنه عليه السلام بل الإظهار لصلوة الرجم وزيارة الإخوان في الله هو سبيل الله
 وهو ذلك وهو ظاهر في نفسه وتعالى في هذه القضية في من سافر على وجه الإجماع
 أو فرار إلى بلاد ذميمة طاعة أو فتنة أو زهد في الدنيا أو ابتغاء رزق طيب في
 هجرة إلى الله ورسوله وأن أدرك الموت في طريقه فاجزه على الله والفقير يطابق
 وليس يتصور ما يجرى في آية ومن خرج في جميع الآيات الواقعة في ثواب الهجرة كما
 أعرضنا إليه **باب الثاني** في اعتبار الدين أمورا أن أخرج في أسعة فأما ما عرفت
 وفي معنى الآية أن المؤمن إذا لم يستكمل العبادات في بلد هو فيه ولم يفتش
 لمراد منه فكيف يظهر أن لا يتركه إتيانها في بلد أو في بلد آخر
 عبادة أو حسن شعور أو عن رسول الله صلى الله عليه وآله من تركه من
 أرض إلى أرض وإن كان غير من أهلها استوجب عليه الجنة وكان فيها إبراهيم
 ويحمله على الله عليه وآله أو قبله في المستضعفين مكة الذين نزل فيهم
 أن يكون في الله وسعة فربما جرد في بلد أو مكان ذلك لا أمر بينهم ما كان

المندرج
 تحت
 التيمم

المندرج
 تحت
 التيمم

المندرج
 تحت
 التيمم

المندرج
 تحت
 التيمم

المندرج
 تحت
 التيمم

في جميع هذه الامور لا بد من العلم بالحق والعدل والبر

استدلالهم

يحتسب من غير الحق والعدل والبر ثم انما لا بد من العلم بالحق والعدل والبر
 يا ابا عبد الله انا نرى ما هم من اهل البيت منكم اهل البيت منكم اهل البيت منكم
 عباد الله وقال ابو عبد الله عليه السلام انا نرى ما هم من اهل البيت منكم
 فيها فخرج منها الى مكة فبينما هو في مكة اصابته الحمى فمات في مكة
 التي لا يقدر على اظهار شعائر الاسلام وكذا على الهجرة من المذلة التي يكون
 كذلك فانه من المذلة والذين هاجروا في الله او كانوا منكم وما هم
 في حق الله ولو جبهه من بعد ما ظنوا انهم بعد ما ظنوا انهم بعد ما ظنوا
 المشركين وغيرهم لتبينت لهم الدنيا حسنة اي تمسكتهم في الدنيا بلدة
 حنة احسن ما تخرجوا وهاجروا عنه ولا اجر الاخرة الا انهم لم يتركوا احسن
 ما احسن في الدنيا لو كانوا يعلمون اي الكفار ان الله يجمع للمهاجرين
 اجر الدنيا والاخرة ليرغبوا في دين الاسلام وتركوا اذى المؤمنين
 اخراجهم ولو علم المؤمنون ذلك لجمع وما احد منهم في الجنة الا زادوا
 سرورا ورحمة على ما هم في الدنيا الذين هاجروا على ربهم يتوكلون هم
 الذين هاجروا على المهاجرة والمجاهدة في ذلك النفس سبيل الله وادي
 الخائفين وهم الذين يتوكلون على ربهم لا على الخوف والرهبة على استحقاق
 المهاجرة وجوبها عن دار الكفر والظلم لو ظنوا لو اذوا ولم يتوكلوا
 من اقامة لوازم الدين على كثرة الاخرة ذلك هو على الصبر والتوكل وهو
 ظاهر ان كانت نازلة في حق جماعة من المؤمنين من بعد مهاجرة رسول
 الله صلى الله عليه وآله من مكة الى المدينة مثل بلال وصهيب وروى ان
 صهيب قال للمشركين انا رجل كبر ان كنت معكم لفرقتكم وان كنت معكم
 لفرقتكم ففرقوا اليه ودعوه فاعطاهم ماله وهاجر الى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وان المراء بحسبهم المدنية والمهاجرين عنها في مكة هم
 الله الذي هو محبوب لكل القلوب فكيف يتوكل من كان مستغفرا

منهم من هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وآله من مكة الى المدينة

الاربع

نحو

لعمري المظفر وعلم التخصيص من حسب كاي في الامور نقول في غير
 والذين هاجروا هم رسول الله صلى الله عليه وآله واصحابه عليهم اهل مكة لغوا
 بد منهم الى الله لقوله وقيل لهم الذين كانوا يحسبون بعد ذلك
 هجرة رسول الله صلى الله عليه وآله وكما خرجوا تبعوهم فزعم منهم بل
 وصهيب وصهيب وصهيب وصهيب وصهيب وصهيب وصهيب وصهيب وصهيب وصهيب وصهيب
المادة وان طائفتان من المؤمنين اقبلوا اليهم والذين هاجروا اليهم
 فاحسوا ايهاا بجهنما بالنار والمسلمين فيكم الله فان تعدت احدكما
 على الاخر فماتوا الى تقوى الله تعالى الى الله حتى ترجع اليكم الله فان
 فاحسوا ايهاا بالعدل واشتروا العدل في كل الامور ان الله يحب
 العادلين بل في كل امر بين المؤمنين وان اذ لم يطعنوا احد
 قتال الظلمين حتى يرجع عن الظلم الى امر الله العدل وتوكل عليه ايم قوله
 انما المؤمنون لغة من حيث انهم ائتمروا بالامر واحدوا لا ياتوا
 للهجرة لا بدنية وهو تقبل وتخير الامر بالصلاح ولذلك كره قتال
 فاحسوا ايهاا بجهنما بوضع الظاهر موضع الغيب مضاف الى المأمورين
 بالمجاهدة في الشجر والتخصيص وختم لاثنين لانها اقل من يقع بينهما
 بموجب الصلح من اشتقاق فافتقاره في مخالفة امره وحكمه لعلمهم بوجوب
 على تقوى الله تعالى اليها الذين استوا اذا حكموا منسبات مما جرات لا ينفك الحكم منها
 اذ جاءت امرأة من الكفار الى المسلمين وادعت لاسلام فحبان فخرت ان علم
 انها لا يجوز ارجاعها الى الكفار ومنها ان الكافرة التي استتت في حال
 للكفار بالهكس ومنها ان يحصل الفرقة بحد الهجرة ولا يحتاج الى الطلاق و
 منها وجوب ردة المهر الذي اعطاها ومنها ان يجوز تكاثر المسلمين في
 المهر وليس شرط بل لا ذكره وانما ذكر اشارة الى انه لا يفي المهر الذي ردة
 على زوجها من بيت المال وان هجر الهجرة كافية ولا يفي التزويج السابق

المادة

بعثت

يصحوا

السادس

ولا كفر وسنأخذ جواز نكاح الكافرة للسلطان مطلقا وبإيجاب
 وكنايته وفيه تفصيل يكون في الفقه ومن يطلب العلم الذي عظم
 ان ذهب منكم امره قال المفسر كانوا يطلبون منكم ان ياتكم امره
 منهم **كتاب الامم** المعروف والنهي عن المنكر وفيه آيات **مختارة**
 وتلك منكم امه يدعون اليه ويأمرهم بالمعروف وينهون عن
 المنكر واولئك هم المفلحون اي تكون جماعة في بعض من بعضية
 كاهلها يدعون ويأمرهم على جماعة من الذكور وان
 دخلت النساء في قلبها الى المراءى او مطلقا لغير الحسنه
 وعقل من المعروف وترك المنكر يكون مجزا تفصيل وياثرون
 بالمعروف اي الطاعة فلا يكون للمعصية من كونها مطلقا
 اعم من التدبیر والوجوب وينهون عن المنكر اي طاعة من كونها
 مكرها وحراما ويكون الوجوب المذكور يستفاد من الامر اي وتكون
 من حصر الخلق في الامم وانما هو من قوله واولئك هم المفلحون
 باعتبار الجمع وبعض افراد ومقتضى الامر بالواجب والنهي بالحرمة
 فيكون صريحا في الوجوب وانما تفصيل الوجوب وشرايطه في جملة
 في الكتب الشرعية فلا يشر في ذلك في البحث عن الوجوب عينيا او كفايا
 لا اول منه في ذلك يكون البحث من كونه عقليا او قليا والقلم ان كفايا
 هو ظاهر هذه الآية وكونه القرض هو الرضى من القبح والقبح على الطاعة ليرتفع
 القبح ويقع المأمور به والرسول لا يلبس العقل على الوجوب مطلقا
 ثم يلقى كونه واجبا عقليا في الجملة وعلى من يتركه بمعنى يرتب المذهب
 على تركه وهو ان يظهر فيكون القول بان عقليا والآيات الدالة على ذلك
 كثيرة مثل قوله في هذه السورة كنتم حراما اخرجت الناس من هذه بالمعروف
 ونهى عن المنكر الآية اي جعلتم حراما مغلوبة او اخرجتم من الهدى الى

في الامم

عنه

وتنهون

الوجوب

في التحليل

ولا يلزم

باعتبار

الى الوجوب لتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر فغير ان المنكر باعتبار الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر ولا بان الله فاسا ومن ان الله لا يامر بالعلل
 وهو لا يضاف والتوسط في جميع الاستعدادات والافعال لا يزال وعلم
 التفریط والاعراض والميل الى العدل الجاهل فلا يكون اعتقاده في حق الله
 ناقضا كما هو في الجاهل بان يعتقد الشك في انصاف بالصفات الناقصة
 وانصاف النبي بالوحيه وكذا في الماساة وكذا في العبادات لا يجعلها ناقصة
 من الوحيه ولا يخرج فيها فوق ما عينه الشارع وبالجملة لا يخرج عن
 الشرع الشريف والاحسان الى غيره وهو الفضل والفضل انفسه احسان جامع
 كل خير ولا غلب ستم الله التبع ومختلف العبادات كمثل ان احسان في
 الطاعة وهو ما يجب ان يكون في فعل النوازل والكيفية كماله على الله عليه
 وآله الاحسان ان قبل الله كماله فانه فان لم يكن تراه فانه يراك وانيه
 ذي القربى وان الله لا يورث الا قارب ما يحبون اليه وحصله الرحمة
 وهو شخص بعد تميم للاعتناء بالاحسان اي كذا كذا قال في هذه
 عام وقيل ان المراد بذلك القربى قرابة الرسول صلى الله عليه وآله المشار اليهم
 قول لا اله الا الله في القربى وذلك القرينة قصه القربى والمراد من الجعفر
 عليهم السلام قال فيمن هم كانه اشارة الى ذلك ومن بين الحشاه الاخرى ان
 يتأثر القوة الشهوانية كالزنا فان تميم على افعال الاحسان واشياء
 والمنكر ما يترك على طاعة من جميع المعاصي تميم بعد شخص والنهي الاستقلال
 والاستيلاء على الناس والحق والتكبر المحرم بل ينزل اكثر من النقص ما يفعل
 الانسان في نفسه من الفصح مثلا يقدّر تقويم والمنكر يظهر للناس مما يجب
 انكاره عليهم النبي ما يتناول من الظلم لغيره وقيل لعل استواء السريرة في
 العلانية والاحسان كون السريرة احسن من العلانية والمنكر ان يكون
 العلانية احسن من السريرة فيظن العلم بالذوق معناه يعلم الظاهر بهذه الآية

مضمون

هذا هو الموضع الذي
ولد يسوع المسيح

كف الله لا يخلو منه حتى يدخل الجنة وما بعث الله من قبل نبي ولا
وحيا لا يحيا وكان احد من الصالحين لا يحيا وما زال في يوم
بالسحابة في ذلك من اخراج نبي الله الزكوة ثامة ويصعد في موضعها لم يزل
من ابن اكتسبت ما لك وكم يروي عن ابي عبد الله عليه السلام في قصة
ابراهيم عليه السلام قال له جبرئيل ارسلي ربك الى ابراهيم عليه السلام فيقول
يقول ابراهيم عليه السلام انا ماني من هو الخادم حتى اسوت قال
فانت هو قال نعم ذلك قال لك في مثل احدا شيئا فقه تفت لا
عنه عليه السلام قال اني رجل النور على الله عليه السلام فقال ابراهيم الله اني
انظروا يا انا فقال ابراهيم كقول الله عليه السلام قال بعض جلسا الى
البحر في شاطئ من الله وتغرب من الجنة وبتا عرس النار فقال
فقال عليك بالسموات فان خلق خلقا رحمة لرحمة لرحمة لرحمة لرحمة لرحمة
وتنظر من سموات الناس وجبايع الهم لكل محبهم كالحول المطر الارض
المجدية اولئك هم المؤمنون لآمنون يوم القيمة وعنه عليه السلام ابراهيم
رفعه قال ابراهيم الله الى موسى عليه السلام فقال انا ارسلي مني وعن ابي
عبد الله عليه السلام قال شاب سعى برهة الا نزلت لعت الى الله من شجرة
ساجدة فيلوعين جليل من دراج عنه عليه السلام خباركم سماكم وشراكم بخلكم
ومن خالص الايمان البر لاخوان والسعي هو اجمع ان البار بالاخوان
ليجته الرضى وفي ذلك رغبة للشيطان ونزوح عن التبرار ويدخل
الجنة يا جليل ابراهيم هذا امر ابراهيم قلت جعلت فداك من امر
احصا قال البار في الاخوان في القرى اليس ثم قال يا جليل اما
ان صاحب الكثرة يكون عليه ذلك وقد بلغ الله عز وجل في ذلك
صاحب القليل فقال في كتابه ويزود على انهم ولو كان بهم خصاصة
ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون وهذه الاخبار كلها مستندة و

محمدا

وحلفت استقامتصارا وذا تركت الاخيرة لا تفاق وذا الجمل وما ورو
وفي هذا الكتاب مثل العقبة وغيره وان كظم القبط بنملة السقي ولا تفاق
في ذكر المذكو لان الظاهر انه مضاف على المتعين الذين اني وان جاز عطفه
الذين ولعل الاول اولى ولا كان المناسب ويكتفون القبط
مطفا على ينفون قال في اصل كظم شذ من اس القرية عن علي بن ابي
نقول كظمت القرية اي سلبتها ثام شذ من اسها ولان كظم
ككظم اذا كان مضافا وكذا اذا كان مضافا لم ينجم والكظامة
القناة التي تروى تحت الارض سميت بذلك لانهما تحت الارض
وفي غريب الحديث لا يعبه انه رأى النور على الله عليه السلام الى كظامة
قوة فتشاهد سمع على قدميه والفرق بين القبط والغضب القبط
ضد الرضا وهو ارادة العقاب السحق المعاصي وليس كذلك الغضب
لان محبان الطبع يتكبر ما يكون من المعاصي ولهذا يقول غضب الله
على الكافر ولا يقال انكظ منهم وكان في التعبير عن معاذ القبط وترك
العمل مستفاه بالكل من المعنى المذكور اشارة الى عدم خروج شيء منه
اصلا ولو قيل ان القبط شذ من اس القرية هيكت لا يشرع سقاها
اصلا ولا يحصل الغرض بل ينزل الماء وسيل ما تحته وقرب من ساقط
كذلك الغرض من الناس هو علم عقابهم بما يفتقرون بفعلهم وكونهم
ان يكون بالنسبة الى نفسه ويحب لا يترك الى ابطال الحارود والتعزيرات
الشريعة والتماوت فيها قال في روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله
قال هؤلاء في اشد قليل لاس عصية الله وقد كانوا كثيرا في الامم التي
مست وفيه دليل واضح على ان الغرض من المعاصي مرتبة من سداب
اليه وان لم يكن حيا وقال النبي صلى الله عليه وآله ما عصى من مظهر
قط لا زاده الله بما عز الله حب المحسنين والمحسن هو المثل على امية

على وجه عامين وجوه القيم ويكون المحسن انهم هو الفاعل للانفال الجنة
 من وجوه الطهارة والقبول ولا يجد كونه اشارة الى العوضين المذكورين
 كانه قال والله يعلم نصرتهم به لئلا يكون ذلك حجة انهم يعلمون
 بذلك الاوصاف فذلك على محبة الله لهم وهو فوق اعتدال الجنة لهم فذلك
 الملاية على كون الحق ولا تفاق وكلم القيد والعوضين الناس والاحصاء
 الا انهم على العقل وبينة الشرح عبادات وقربان وكذا المسارعة اليها
 بنزلة عظيمة عند الله وهو ظاهر بل عليه الاجابة ويظهر العقل انهم
 يترحمون من الله كظم غيظه من غير تكلم في العوضين الناس وسواهم والاحصاء
 اليم بالانفاق عليهم لانه انفاقهم وعوض خائف من وجه قبيح فلا
 يترحم مع امر الناس الضعفاء وكونهما محبوا عند الله ثم قال انهم
 فيه من الاجابة واوله ابو امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من كظم
 غيظه وهو يقدر على الفداء سلا الله عليه رضاه وفي آخره قوله الله تعالى
 العتية اسأوا بما تاتون قال يوفى ان جارية الحق بن الحسين عليهما السلام جعلت
 فكسبه عليه الماء ليمتد للسلعة فتسقط الاربع من ريعها فتجده فرح راسه
 اليها فالت له بالبرية ان الله يقول والمكافئين القبط فقال له قد كلفت
 في حق قالت ما العاين عن الناس قال قد عفا الله عنه قالته والله يحب
 المحسنين قال الذي كانت حرة لوجه الله وانه عفا الله عنه على عدم الناس
 بالاستعانة بنوصية وقرروا مثلها عن الحسن بن علي عليه السلام ان جاء عبده
 وبني طبع لضيقة هو مقيم عليه فخرج القوف من يده على راسه عليه السلام
 فنظر اليه فقال لبيد الخ الله يعلم حيث يحل رسالته قبله معنى عرفه المحسنين
 والارض كرضاء وكفى له من مطلق المذار وهو متعارف وقتل من ذلك
 الاشعار في ان اوانه ما علم ان عرضة الازهر اقل من الجوارح في غير المساوي
 علم ان طولهم انهم يكون اما انزلوا مثله اما كونهم ذوق في السما فالظاهر

الربا يقي

يكون بعضها فيه بان يكون المعنى المذكور فيكون انما بانها في اوقاف
 وما ذكره المحقق في سجع شيئا وهو بانهم كقول ان النار في الارض يكون
 الا انه قد لا يلاحظ ان ما قالوه وظاهر الآية انهم مخلوقون وكذا النار
 كما يدل عليه بعض الاخبار وقالوا لا يصحاب وخرج به الشيخ القيد
 في بعض ما ذكره وقال ان الجنة مخلوقة وسكونه سكنها الملا
 فذلك لا يلاحظ على محض المسارعة الى الطاعات والانفاق في السرا والظن
 وحسن الخلق بكلم القيد والعوضين الناس والاحصاء مطلقا
 كان في بعضها رايات كثيرة مثل اعظم المعروف الى كل احد فان كان الله
 ولا فانت اهل والذين اذا اضلوا فاحشوا اولئك انهم ذكر
 الله فاستغفروا الذينهم ومن تفرق الذنوب الا الله وما يعرف
 ما فعلوا وهم يعلمون او تلك جوارهم مغفرة من ربهم وجنات
 تجري من تحتها الانهار رجال الذين فيها وهم ابرار عاملين والذين اما
 عطف على المستحقين كما قاله او على ما عطف عليه مثل الكافرين فغناه
 ان الجنة اعزت للنعيم والذين التي تكون معلة النعيم والتا
 وهم يكونون الغرض الاصل من خلق الجنة فلا يوافقون ما فيها ايضا
 بالتمتع كان اكثر معلة للتكثير داخلها النفاق ايضا يقولون في
 هذه الآيات بيان قاطع ان الذين استوا على تلك طبقات مستوفون
 ثابون ومبرورون ان الجنة للنعيم والذين النعيم منهم ووه المحسنين
 في الجنة ذلك فقد كما نرى معلة وما ذكره باطل لما قلناه والقرع
 ما يدل على دخول غيرها فيها سراوات مثل ما يدل على العوض والفضل
 والاحصاء والمخفة لمن يشاؤون على صلاتهم وسائر ما يورث
 على وجوب افعال ثواب العمل الصالحة وان لا يان موجب
 لا دخول الجنة والاخبار العامة والمخاصة ولا تدرى خلود النازين

ثابت

فعلنا نيلوا احد التوراة ولم يبق وهو بعيد جدا وان ما ذكره شئ
على ان كان شئ كذا وحيط لما قبله وما خلفه وان قوله قد او
او لا شئ لهم كالمصحح فان ذلك جازا عليهم فدللت على ان الامر
وليس العمل الموجب لغيرها خصوصية بما فلا تدل على عدم دخول
غيرها تفضيلا واحسانا وعفوا وكلمة للفيض التي هي محبوبة
وغيره وفيها عبارة فيبعد ان يقع نفسه هذه الصفات الكاملة
مع ترغيب العبد الضعيف الذي لا انتقام كالحق والطبع على
ان ليس الكمال لا يهوى كما بين في الاصول ولهذا قال الله تعالى
الحديد بالتقوى لله من ربكم وجنة عرضها كعرض السماء والارض
احد الذين استوا بالله ورسله فعلم ان ذكر المتقين للاعتناء او
غيره لا يجوز ان يمتنع آخر وهو الذي لم يبق ولم يصرا ما لما او
جاهلا لان النبي تارك التوبة مطلقا مطلقا والظاهر خلافه
يعتدل كونه عطف على الذين احدث المتقين الذين استوا بالله ورسله
فعلم ان ذكر المتقين للاعتناء كذا وكذا والذين الذين ولا يخلق هذه
الذنب مع التوبة وعدم الاصرار الوصف بالتقوى قبل وبعد
التوبه وما يستلزمه وغيره او لك بان يكون مبتدأ ثانيا وخرافه
ثالثا ومفعول خبر والظلمة خبر لثالث والجمع خبر لاوله ومفعول كونه
بذلك القاء وفي قوله ذكر الله اشارة الى ان مطلق ما يصدق عليه
ذكر الله مع التوبة كاذب سواء كان مطلقا او مع فصل كونه قالوا
المراد بالفاحة من الزنا وبالظلمة قدما من غيرها او الفاحشة الكبيرة
والظلم الصغيرة او الفاحشة الفعلية والظلم العقولية ويحتمل كون الفاحشة
الظلم على الغير بغير حققة وبالظلم الظلم على نفسه بغير حققة الله
ومعنى ذكر الله ذكر واعطاه الله ووعده فاستغفر الى ما رواه

ظاهره

ضعيفه

كذا وكذا

قوله

من اجل علم العبد فيكون كما بين التوبة ولم يصرف زيادة تأكيده
بان له لو يكون الاستغفار طلب المغفرة من الله بالطلب السالك
الهم اغفر لنا وعدم الاصرار يكون كما بين التوبة ومن اغفر الله
الى اغفر الذنوب لا الله لان الاستغفار انما هو فاعل بين العفوان
والعفو عليه الذين فاعله لا شاعرا بان يغفر وان كان
غيره استغفاره استغفرك بغفره ولا يابى بسوا فاعله تفضلي
احسانا وايضا لو حذا في الآيات والاخر على ذلك فيقول التوبة
واسقاط العقاب بها عتيا بحسن الفضل والمجوب سمي لا به وعده
تفضله وكما فلا ينافي كونه تفضلا كما قاله في ان تفضل واحر
وجزا ونقل الاجماع قبله على انه واجب مطلقا لا قبله
العذر واجب مطلقا كما قاله المعتزلة ومنهم صاحب اذ العقل لا يقع
الاستغفار ولا انتصاف بل هو بحسن العمل كما اشار اليه السلطان المحققين
في الجريد يقول لان عليه بموجب المغفرة للمساكين العبدان اياه
في الاعتناء بوجوب العفو والتجاوز بل قبل معرفته ما قرناه علم المدافع
بين عقل اجماع ونفي التجرد فانهم قالوا في الاصرار اصله الشدة
التي هو شدة البري وقال ايضا لم يتبين على العصبية ولم يوافق عليها
ولم يميز بينها وبينها ولم يقموا على قبح فعلهم غير مستغفرين فالذي
هم منهم ان الاصرار هو المداومة والمواظبة ولا فائدة على الفعل ولو فعل
او مرار في اوقات لم يكن مضطرا وان كان في عهده العود الذي ذلك وعنه
فان الظاهر ان ذلك ضيق من العبد لا وبغيره من الحق الغفوي
فانهم سموا ذلك ويمكن الغفم منها ايضا ان تترك التوبة حيث فلا غير
ستغفر في قوله بالاستغفار التوبة تفسير الاصرار فاما يجب يكون
مضرا وهو ان يغفر ان يلزم عدم الفرق بين الكبير والصغير في انه لا

توب

الله

وان كان لا مطلقا الا هو لا يغفر التوبة
الاصوات الذنوب الذي هو معصيته
لا يمكن ان يغفره فكيف

الغفركم وبعثناك والوفاء

يقول الحق التوبة ويكون له ما كان عليه والحق ان التوبة
 القربة ان الصلوات بعد من الحق الحق ايضاً لا يحصر
 بعد ان يكون المراد الحق على الصلوات والعزم عليه ثانياً مع الذكر
 فهو مناسب للحق الحق وتواضع القربة المتعارف وهم يعلمون
 قالون معناه يعلمون الخطيئة ذاكين لما غير ساهين او انهم يعلمون
 الحق في انهم خطيئة وفي حلة حالته وقد تلقى الحق وهو غلام
 قلاية ولت على حرم الفاحشة والظلم ولو على نفسه بان يخرج يديه
 ويضرب بل شتم نفسه وغريم الاضرار وغريم طلب نعمة الذنوب لا
 من الله والرتيب على الله منه بل وجوبه وجوب التوبة
 وجوب قبوله على الله بالحق المتعلم وكونه لما عمل معذوراً لما الساق
 ايضاً وان التائب من الذنب كولا ذنب له كما ورد به الاخبار فيكون
 على الجحود التوبة فتقبل شهادته بعدها لا فصلان من المتقين
 وعطف عليه بل فتقبل كونه نفسه كالمسلمه ولانه بعد ربه شهادته من
 شهد الله فعله ما يغفره وما يجعله تاماً لا يحتاج الى حرم العمل الصالح
 الذي هو مذكور في جبرائيل آيات بعد التوبة ومذكورة بعض الكتب
 ايضاً مع علم ظهور رضاه بقرينة التوب قدس الله سره تب اقبل شهادته
 غير بعيد لان تعريف العدالة بالملك لا يباعه فان حقق ذلك
 بغير التوبة مشكوك بها بعد ما يحصل كون العمل الصالح اشارة الى
 تقوية اقبال فيعمل الدوام على التوبة وعدم الاضرار على الذنب واردة
 على طريق العمل كان مثل بصله فليس صلوة على التوب على الله حلاله
 واعلم ان الظاهر ان لو فعل احد صفة ثم اثنى منها لم يخرج من العدالة
 لا يحتاج معاشرة ولا يخرج من نهي المنكر الا ان التوبة ولا يكلف بذلك
 على ما ذكرناه من معنى الاضرار والحق الاول الذي قلناه من خلاف الثاني فان

العمل

العزم والعزيمة اخرى شرط في وجوب التوبة وصيرورتها كبرية و
 الاصل عدمه بخلاف علم التوبة فان الاصل الحققة وتوحيده انه
 لم يقبل تكليف فاعل المعصية بما بعد منه او اثماته عند الا
 فعلا ولا فرقاً من العباد والعتقاء بل الظاهر انهم ان لا يجوز
 نفيه بل ذكر ان فعل ذنباً بعد الاثم وهو كذا لا ذكر فاحشة
 وتجنبها غيبة له فهو يمكن المنع والظاهر علم العزم على مثل
 لو علم منه العزم على ذلك اما الجملة بانه معصية او علمه مع علم
 المكالات بفعل مثاله وان التوبة ليس بكونه منها بل علم التوبة
 وغیره والظاهر ان يحتاج الى التوبة فعل الكبرية فخر منه واثماته
 عن التوب لا يكفي حتى يعلم التوبة والمأثمه ولو لم يعلم لم يثبت
 وجوب الامر الذي يدونه ولو كان يثبت للملاحظة التامة في نية
 بحيث لا يحصل له الاذى من غير استحقاق وقصد التعرّب ولا
 لا تنفي الغفران والعمل بها كما هو معتبر في سائر العبادات و
 الاجمال فيما رجح من الله لنت لهم قالوا الباء متعلقة بمتى وما
 زائدة فيقيد المحصر بان كان ليت له لا يرجح من الله اي ربط
 الله على قلبه وتوقيفه بالزمن حتى كان يقع على الله عليه والزمه بعد
 ان خالفه ولانه سبب لغفاهم وكما روي في البراهين وتقرى بها علم
 على وجه الشفقة والطفرة بعد اخرى وتواضعه لم غفاهم
 وعلم متخذة لهم انما هو رجح الله سبحانه حيث جعله لينا حسي
 الخلق في ذلك على حسن الخلق انما هو من اعطاء الله ولا يحصل
 الا بتوفيقه وليس العبد مستقلاً ليس مقتضى من احد كسائر الامور
 للمغفرة ومظاهرها وتوكلت فقطاً عليه القلب لا الغفوا من احد
 قيل ان لو كنت حاراً في اللسان سقى الكلام فاسى القلب صجراً غير

فعله

خلاص

لعمري

والتوبة هي الرجوع الى الله تعالى
 والحق ان التوبة هي الرجوع الى الله تعالى

تتقوا عنك وخلوكم وحالك فما استجابك ولا يجدوا معك
 عدوا ولا يبرح لك امر فيه اشارة عذبة الى ما لا يحسن الخلق ظاهر
 وباطنا فاعف عنهم واستغفر لهم ويمحلك ان يكون المراد منه ومن
 ذلك الذين ان تقو عنهم ما يتركهم من حقوقك فلا تراهم
 يملون تستغفر لهم الله فيما بينهم وبين الله لغفر لهم باستغفارك
 ولا تفرغهم مجرد ذنب واحرام بل احل حالهم بحسن الخلق وشاؤهم
 في امرهم لا الدنيا والحسد لغاء العلة فيقول ان يكون بحسب اختيار
 الذين والتلطفت لا العلل فيهم وزايم بل ان ربي على الله عليه
 صوابا بل لا يراهم وان صواب ولا يتخطاه وظهر ما حصل
 عندهم اية فالمشورة لا تتركهم براهم ولا تستعاضة بذلك ولهذا
 ورد في مشورة المشاورة ومن وجا لنوعه بل فيها ما يكره
 من اعتراضه اذا وقع امر سيئهم وقطيب لغوهم واستماله لهم
 ولطهار اعتبارهم وحسن المداينة والتلق معهم كالمترتيب
 ان الله يحب المتكلمين
 اذ اوكلت نفسك على شئ بعد ان اصاب الشورى فوكله ايضا
 امره على ما هو الاصل ولا يوجب لك فان ما هو الاصل لك لا يعل
 الا الله انت ولا تشا وتترك بعضا تعمد على انك ولا تراهم
 فعلك وعلهم وان اصبحت الحق بذلك بل ان فعلت ذلك اعتدلت
 ان الذي هو صلاح لك وتعمل وتعمل لك انما هو بتبديلهم
 اياه لك والى ما لك عليه واعلمه انه لا اصل حيث لقيت ما هو
 الرائد سواء كان الذي اقتضاه زارك ام غيره فان الاصل لا يعل
 هو وانما انت الله وحلفت بظاهر الامر الذي يحداه وانما
 في نفس الامر لا يعلمه الا الله فالذي يجب من التوكل عليه صلى الله عليه

في قوله لا يعل
 في قوله لا يعل
 في قوله لا يعل
 في قوله لا يعل

عليه

حتى وان

والله

والله اعلم بما لا يعلمون
 لا تتركوا الايمان له كقول الله تعالى ان كنتم من دوني لولا
 المعنى يعني يقو الامر الى الله واعتقاد ان الذي تقدره لا تتركوا
 است مستقل في بل انما هو بعبارة الله تقو فيه اياه انك وانما انت تفعل
 ما ظهر كونه مشروعا انما لك مع اعتقاد ان احب اليك الحق الصواب انما هو
 بتوقيفه ثم وتبديله فليس بالمكلف فيه دخل لا يطبق الآية والحال و
 الفاعلية فكانت هذا معنى التوكل الواجب الذي فسر في ما ذكره من ان لا
 على القدرة التوكل على الله هو تقو في امره والى الشدة بحسب قدره وحصله
 لا الحالك فعل ليلتجأ اليه من يستند اليه ومنه الوكالة لا تعتد على
 الكفاية بالياتر والوكيل هو المتكامل الذي يقو لا امره يعني جعل نفسه
 كالغزاة والمعدة فيما يفعله مثلاً ان من الجوز في اوزع حق من الامر
 الى الله يعني يعقد انه يتركه والمراد بالامر في هذا الصواب لا يفعل بل يفعل
 الله فهو الفاعل المتكامل عليه والمحافظة لكل ان العبد والمال تحت قدرته فهو
 له يوفق له ليعمل به شئ من الزرع والتمارة والا نبي وبالملة المتع الحسنة
 منه تعالى ولازم التوكل على فعل العبد الاصل من الله فيستلزم على الاصل فعله
 ويعقد ذلك فليس معناه الواجب ان لا يفعل شيئا اصلا ويجوز ان يريد
 الزرع والتمار من غير فعله انما يستلزم على الله ان لا يجب او يريد الزرع فيطلب
 لا كما او يريد هلاك الخراف المردود والفتنة عليه بغير قتال والشر ويريد القضا
 عن العبد ولا يفتي عنه بما يقدر مع علمه بطلبه له او يقدر على الحرية ولا
 يفعل بل يقول الله يحفظه وانما استلزم على لان الفعل هو السعي اية مطلوب
 من توب بل واجبة بفعل لا وقتا كالقول والتما التعتية التمكن من وان الله
 نعم لا يفعل امثال ذلك بالالامال اسباب التي يحلف العبد بها في قد يفعل بلا
 سبب فيثبت الا لا ياتي الا ان امره فاذ اعلم ان لا تعلم ان يقو من الله

تجد

ذلك

وقوله انه لو لم يعص الله
الشيء لكان على الله

بالكلية كان في الاخلاص المنة لا يعجز عنه علمهم من علمهم من
لا احد مثل الله تعالى ان يعلمهم بفعلهم ولا يعلمهم كلاما
فما ورد ان الشك على الله هو ان لا جانا واحدا غير الله وبفعل الله ان لا
يقول لا ينع ولا يبل اعدا شيئا ويقطع العلم عن سواه ثم كما قيل ما
تلك من ان نافع والفائدة على من الضم وان ادعى سمع النفع من
عزلهم وكذا الضم وكذا انما على من العدو والضرر او لا ينافي في
يرفعه الحما وتلك الحاجة وكذا يعتقدان فيه بصره بغيره
وكذا الشك كما قيل على كسفة النافس والمزج على ما في الفرج ما هي
الذين هما متباينان كالأية الشريفة والمنة الكريمة وغيرها من الآيات
الاخبار التي هي بالمثل ما ورد في صفحة التوراة مما يؤيد ذلك لا نشأ
مخلوق ضيفا ولا يعلم خلاف ما في غيره ويرد على ما يتفحصه
بشبهة ولهذا كف واجب ذلك ما ترك العصبية ولهذا لا ينع
لا يتباينان من الاعلاء انما يجزئنا على الله عليه وآله من ملك العفة
الى المادية المشرقة وخالف موسى على نبينا وعليه من عهده حتى قيل لا تحت
وتقل انه بعد ذلك كله كبره وفردك ولهذا وجبت القوة والملك عنده
وجوب التوكل بهذا المعنى الذي هو حسب الظاهر في علمه كونه حرا ما اذا
كان جبارا وانما حلق المملكه فلا بد من التواكل اما بما ترسخه او بخصيصه
بالمعنى على بعض الوجوه فلا حرج في الارمان كما ان الله ان الله يتوكل
في بعض التوكلين والمعتدين عليه والمنقطعين اليه والموالين لهم
اللطيفة وتدبره في ظلاله وهذه الآية لا تدل على اختصاص نبينا صلى الله
عليه وآله بملكه الاطلاق وحاشا لافضل من عجب ابره صلوات الله عليه
ان كان صلى الله عليه وآله ليس له انما الحق كان اداهم الى التواضع
وذلك انهم لم يكن كان يرفع التوب ويخصف الشغل ويركب النار ويعطف الناضج

فليس هو الذي يتوكل
بل هو الذي يتوكل عليه
فليس هو الذي يتوكل
بل هو الذي يتوكل عليه

وغيره

تستفاد

وغيره من الملائكة ويجعل في الارض والسموات والارض في الارض والسموات
لاجلها ما قاله ان وفي الآية ترتيب المؤمنين في العصور المشي وختمهم على
لم يلب منهم على شأوة بعهدهم بها وما يعرض لهم من الامور ونحوه من
عن الفتاة ظن في القول القاطع من الخلق الصواب وما لهم الى التوكل على الله
لا من رايه في اليقين ولا على القول بالظن لا سيما ان الله تعالى لا يولاه
لم يتم الدين والتواضع ولو لم يكن ذلك ما اعاد به فيقن ان الامور المتغيرة
منفية عنه على الله عليه وآله ومن سائر الانبياء عليهم السلام ومن غيرهم
فانما نجد على التوكل وهذا يجب تفهمهم اليقين من الكبر لان الشريعة وكبر
الانبياء عليه السلام وهذا هو حسن وكذا في رتبة التوكل الاستعداد
لعدم القول بالوجوب على الله لان ما كان له وجبا على الله على الله على الله
وقيل الوجوب وكذا الحق هو الاستعداد والمشاورة ولهذا معنى يعقود به
على تباينهم على كبريائه واستغفار الله وكذا في رتبة تفهمهم من الشك في الحق
التي هي في علمه لا يستحق حرجا في حصوله لا في العلم وعدم حصول الغرض الحق
اذا كان معلما وامرا وفاهما او بدعائهم الى التوكل بالوجوب بالحق المتقدرا
لاستجاب بالمنة العشرة لادراكنا ان من تاملها الآية مع ما تقدم من
كلمة العظمة فيهم ان حرجا في المظاهر مع خلق الله خصصا في الوساو لهذا
الذين يرونه ارشاد الله في رتبة عظمة لا يصل اليها الا من وقته الله واشأ
فهو الى الحق في توبه لا في رتبة عظمة التي بعده وهو ان يعزكم الله فاعلموا ان الله
هو الذي يصركم من بعده وعلى الله توكل المؤمنون فاما الله سبحانه ونبيه
عليه وآله السلام بالتوكل بين معنى وجوب التوكل على الله فقال ان يعزكم الله على
توكلهم فلا يقد على غلبتهم وان كانوا في التوكل ولا يقدرون ان يعزكم الله على
ويعزكم الله ومن اعلم ان يعزكم الله فلا يقدرون ان يعزكم الله على غلبتهم
الله على الله والمعنى على حذق الحما في انهم يعلمون ان الله والظن لا يتاخر

مما وثقه

لما كان في صاومكم

على الامم القوية واما السهرو النسيان فلم يجوزوها عليهم فيما
يؤدونه من الله تعالى فاما ما ساء له فقد جاز عليهم ان يشوه
يسوعه ما لم يؤذ به الا خال بالحق وكيف لا يكون كذلك وقد جاز
عليهم التهم والاغواء وما من قبل السهو وهذا يدل على عدم الخيانة في
عند الامامية فتأمل فيه وحق هذا انما جعل ما ابتلاه وتامل المراد
بالخبر في الآيات الكفر بها ولا تستزدها بل وثق فيها ان لا تان يمكن
على اجتناب الكفار حال الكفر بل على افعال الشتم لانهم يصحوا
بان المراد من الذين هم الكفار بل الذين يخبرون الآيات على غير فرق
يكون نفعاً فقط وان كان ظاهر الآية الاولى يدل على انه كافر فتأمل ان
تدبر الى نظر اخيرا اي حسن اجاب من القول والفعل بالنسبة الى
من احسن اليك بل انهم ايقضوا ان تقوا ذلك سزاوية او تقوا عن
سوا ايقضوا عن سواه اليك هم القادة على الاشهاد والجمهور والبا
بالقول والادب من ذلك فان القادة قد اذبحوا خواص العلة على
المكانة فانه يعرض ذلك في قوله انكم تمشون على القروني في ان
تعملوا ذلك الطريق لا بل انكم انتم غيبيتم ورجعتم رجعت وهذا
عقل وشوا على حذرك ان تدبروا في مقامه ما يذم منه ذلك
وحوجهه والتعليل فيمنعك من الخلق بعد ما مضى عرف
لاشهاد حال على كرام الاخلاق كما اشهد اليه وايضا الذين اسوا
تعلق عن اشياء ان تدرك تسوء وان تشاؤوا عن اشيء يتزلزل الزمان
تدرك الشيطان صفتك لا شيا قبل الا تكلوا ساء لك رسول الله
على اهل البيت انك كيف شئت عليك ان افتمك بما يعجز عن فكرك رسالته
وان تشاؤوا فليكن ان الوجه وما دم الرسول من اهل البيت تدرك تلك
انك كيف شئت فيكون انك بما يعجز عن فكرك رسالته وان تشاؤوا

عنه من ان الوحي جاءه الرب ليس من غيركم بل منكم فلو كان الخلق
الطاعة من غيركم ما في قلوبهم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
الله عنكم انكم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
عفا الله عنها ولا تعاقبون عليها ولم تطلعوا بها وانشاء ما في قلبه
على اننا سمع الميت قال سراقته من ما لك اكل ادم فاعرض عنه
الله صلى الله عليه وآله حتى اعاد ثلثا فقال صلى الله عليه وآله لا
لو تلتك ثم لو جئت ولو وجبت لما استلعت ولو تركتم لكم
فا تركتم ما تركتم فالتفت فلا طاعة في السؤال فخرج بل بنى
على الله وترك التلخيص المصنف قد يفتح ذلك من حكاية البقرة كما
هي مذكرة في كتابها وبه ان يكون غير هذا السلسلة المعروفة من
السؤال الى التلخيص وقد عرفت ما فعلت منها ولكن لا يتصور ان
ان السؤال المتعلق بل السؤال مطلقا عن الاشياء التي يكون ان
طوبى بها يسوق لله وحده لا يظهر ان يكون ذلك امة
كما يظهر من السلسلة ولا شك ان الاجتناب لا يحيط والله غفور
لا يحاكم يعقوبة ما تقرطون ويعرفون عن كثير قد سألها قوم من
تلك الغير السلسلة المعروفة قبل من قلتم متعلق بها وليس
انتم ولا حاله ان طرف الزمان لا يكون صفة جيدة ولا حاله ان
غيرها وفيه تامل وليس الحق لا يكون في صفة النعم فلا يتعلق بالسؤال
فقد عرفت انهم ما ذكره يكن تأويل الحق بحيث يوجد فيه معنى ولا يكون
محملة مثل الموجودين في ذلك الزمان ثم انتم انما كنتم بسببها حيث لم
اتقوا بها سألوا هم في سكرانها متعلق بكافين تبين بانتم وفيه
الاية واما لها اشارة الى ان الجاهل معذرة وان عقاب العالم اعظم
فاقم ما جعل الله من حيرة ولا سائبة ولا عيب ولا احام ردوا انظار

ما

ما اتدعه اهل الفاضلية وهو انهم كانوا انما انفتحت النواز من خمسة
ابواب اخرها وكيفية انما اي شقها خلقا سبيلها فلا مركب ولا خلط
كان الرجل منهم يقول ان شئت فقل سائبة ويجعلها كالبقرة
ويحرم الا شقها بها وان اولدت شاة اخذ في لحم وان ولدت ذكرا
فبوا لا لحم وان ولد ثوبا وجعلت الا في اخاها فلا يبيع لانيهم الا
واذا انفتحت من حبلها عشرة ابعين هو ثوبا طاهر ولا يبعوه من ماء
لا رمي ولا ياكل من لحمه ومع ما جعل ما شرع ووقع وهذا تعالى
ولقد وهو البقرة وما عطف عليه من زيادة ولكن الذين كفروا يعترفون
على الله الكذب والكفر لا يعقلون اي الكفار يعترفون على الله الكذب
جعل الظلال حراما بالعكس ويقولون الله جعله كالبقرة لا يعقلون الحلال
من الحرام والمباح من المحرم والامر من نهي ولكن يتكلمون باهم ولا يسعون
المعقول كما يفتح من قوله ما ذاقوا لضم فقالوا الله والى الرسول
قالوا حديثا ما وجدنا عليه ابنا او لو كان باهم لا يعقلون شيئا ولا
يعتدونه الا ان الحرة دخلت عليها انكرا لتعمل في هذه الغاية اي
احبهم ما وجدنا عليه باهم ولو كانوا احبوا لثلاثين والمضى الاشد اما
يصح من علم الله مستلهم ولا يغير فلا يفتحه فلا يغيرها من التلخيص
اعلم ان هذه الايات لا تدل على ان حريم شئ وتعليه بغير دليل شرعي حرام فابعد
حرام وان كل ما جعل الانسان على نفسه من اخراج مال من الشقاق بقوله و
لا يخرج ذلك عاكلا وان جعله مقابلة نعمة مثل شقاء من يبيع ما لم يبيع عليه
دليل انتم على الله الكذب وان التلخيص حجة مقابلة الدعوة الى الله
والى الرسول بل مطلقا ما يمكن العقل معتد يا فتد على جوان مع العلم با
مستند فيه جوانا التلخيص لليلة وذلك غير بعيد ولكن ليس بتلخيص حقيقة
لان لا يعلم انه معتد وان من اتبعه كذلك لا مع دليل بل على ان المتبع

منهم من
ذلك من

والمقلد هاد ومجتهد وفي فاعه هدائية ومشدق في هداية من التقليد
 والمجتهد من التقليد فانه حقيقة تابع للدليل فلا فرق في اتباع الدليل
 بين ان يكون المتبع شخصا او غيره ولهذا قالوا التقليد هو قبول قول
 الغير بغير دليل على القول وان تقليد الانبياء على تقليد المجتهدين ليس
 بتقليد بل استلال كما في المجهول لتحقيق سنة بل هو انما يقرب
 له التقليد بمعنى ان غير المعنى الذي هو مذهبهم وغير مجتهد بتقليد المجتهد
 حسن وجازر او واجب بعد معرفة الدليل على ذلك كاجتهاد المجتهد
 وهو ظاهر من بين في الاصول وهو المراد بالتقليد المعلوم من اوله
 كان الاثر والاشارة والافلاحة من مذهبهم كما يدل عليه قوله ولا تخف
 ما ليس لك به علم وامثاله ولا تقل ولا تقل الا ما قل جواز نه فالمراد به
 التقليد بغير دليل فانه التقليد وبجميع جواز التقليد وجواز
 العمل بالظن وعلم جواز العمل بالظن والتقليد بالعلم بالظن
 بالظن الاجتهاد والتقليد وبجميع جواز التقليد بالعلم بالظن بالظن
 دليل كما لا يخفى لا يخفى ان التقليد وجواز التقليد على الاصول الكلاسيكية
 هو المعلوم بالادلة عليه ولعلم الفرق ثم لو ثبت ان الاصول
 من العلم بالظن في جميع مسائله وفي الفرق كفي مطلق الظن ثم وهو
 ونخص بعض الفروع دون بعض فحتاج الى ما يبرهنه ما هو المراد
 فتد على اننا قلنا ومن احصوا العلم بالتقليد في الفروع وغيره اذا كان من
 دليل كالتقليد المخصوص كما قاله المجتهد بان يقول هذا ما افق به الحق وكل
 ما افق به الحق حق وجواب العمل والمقدمة الاولى من في صفة والثانية
 ثابتة بالدليل والافضل اليهم فالنتيجة عملية تتأمل وقوله ان يتبعوا الا
 الظن وان هم لا يجدون دليل على علم جواز العمل بالظن في الاصول لا
 الفروع الذي بناء على الظن لان معناه على ما في ان يتبعوا الا فقههم انهم

مختص به
 على الفرق والتقليد على علم وعدم
 جواز الظن عدم

شكوا لله وان هم لا يجدون دليله وان يكون الشك نقول بالاطلاق
 لان صدره لا يدل على انهم لا يجدون دليله فان قيل لا ان الله
 في السموات وسبع الارض وما بين يديهم يدعون من دون الله فكل من
 يتبعون الا الظن وان هم لا يجدون دليله فيكون ذلك هو الذي لا يخفى
 الماهول المقتضى وبغيره ما وشوفا المقتضى قوله الذي لا
 الحق الحق ان يتبع ام لا يهدى الا ان يهدى فيعلم ان الظن لا يهدى الى
 الحق حقيقة بالانواع والمستوعبة لاحق بمعنى اصل الفعل ان الذي لا يهدى
 بنفسه او لا يهدى غيره الا ان يهدى غيره فالاول على قراءة يهدى يستدل به
 وضع الحاء وكذا كان اصله يستدل به ثبوت الشا ولا اذاعت فيا وحركته
 الهاء بالفتحة ينقل فتحة الالف اليها لفتحة او بالالف لفتحة الساكنين وعلى
 قراءة الضيف اية فان يهدى بمعنى يهدى كثيرا والثاني على قراءة الضيف
 فقط فان من يهدى المقتضى بنفسه وهو كثر كقوله باللام في الاستنباط
 على سبيل الامر يعني معلوم ان الهاد بنفسه حقيقة لا فريضة كما كيف
 تكونت على ما يتكون انتم الا الحق او انضمت الى معلوم ان الهاد
 بنفسه الحق فيكون دليله بها على وجوب اتباع الله تعالى في القائلين
 مخلوقه وكذا على وجوب اتباع العالم دون الماهول وكذا على اتباع الا
 فيما هو افضل دون المفضل بغيره اذا كان تعلم من هذا الا على
 الاقتضاء وان كان المفضل الماهول يتمكن من العلم بما عليه العلم ولا
 بالعلم فيستخرج منه علم جواز تقليد الماهول المفضل مقتضى وجوب
 الافضل وان كان اوضح وهذا قاله بعض العلماء وكذا تقدم الافضل
 الصلوة وكذا الروايات والاشهاد وان سلم ان الاثر في منع الحكم
 عن اتباع الاولان دون الله كالفائدة في ذلك فان سببا لوجود الذين يختص
 بل الماهول والاعتماد على ظاهره لا ينطق كاهل الحق المشتبه في الاصول ولا شك فيهم

عدم
 يهودى

فضل

فضل

على

الخط وان العالم افضل يستدعي بنفسه بان يظهر ان يملك ان يثبت
 الاوقات لعدمها بغيرها والحدائق وهو ظاهر يمكن ان يستخرج عدم
 الاجتهاد لغيره ولا ما به حيث نقله ان على عقل العلم من الله تعالى
 كذا عدم الاجتهاد لمن يقدر على الاخذ باعلم منها عدم جواز الاخذ
 بالعلم مطلقا مع علم القدرة على العلم وملك عليه وما يتبع اثرهم
 الاظنا ان العلم لا يفتي من الحق شيئا قال في هذا المارد لا يجمع
 الكفا والمذكورين سابقا لشيء عاين او المارد من نقيضهم الى
 تميز ونظر ولم يكتف بالتحديد العرف وفيها كما مل ان خلاف الاكثر
 على الجمع بعيد ولا بد للعلم من الذي يتبعه تحصيل المتكليفين بذلك
 فكان المارد غير العكس الذي هو ادراجا ولا اعتداده اصلا في
 وعدمه سواء وان العرف جزم الا ان ذلك اتم ان الجزم معلوم
 ومنه يزيل باطل الا يمكن ان يرد ان الاكثر يظهر من العلم
 الاخذ مع ان ليس له علم لكنه ليس من اجتهاد وقياس وانما مثل
 ونظر بغيره فليدلا ما كان مرادى وقد يتوهم من ظاهر الآية انها
 تدل على المنع من العلم بالظن واتباعه مطلقا فقد قيل ان الظن
 لا يغنيان المتبادر منه ضرورة وان كان مغريا على اللزم وليس
 للعلم على الظن وان كان الكلام مع الكفار بالنسبة الى اعتقادات
 بل اصول الدين ورفع الظن في مثل ذلك فلا يجوز العلم والتعويل
 عليه الا مع دليل اقوى او ساو ولا على الجوازين كالتا على المنع
 كما ذكره ثبت في ذلك في المسائل المتروكة الغروعية اجتهادا وتقليدا
 بالاعتقالات لزم المخرج والضرر المتبين بالمثل والنقل والكيف
 بالايضاك وبعض الايات والاشعار بل بالاجماع ان قد انقضت القابل
 بمنع التقليد والاجابة بالاجتهاد عين الا ان يقال الاجتهاد على ما في

وتما في هذا

المورد الذي هو ان العلم يظهر الاجتهاد
 ولا يفسد الا على ما كان العلم وان كان للعلم

من

العلم به قطعي لكن في القول بثلث التقليد اية تامل فتأمل ما وكنت
 ان يقال المارد بالظن عليهم المتقدم يكون آلاف واللام عوضا عن الواو
 اليه فذكر او يقال ان الظن لا يفتي من العلم شيئا يعني ان العلم المطلوب
 على الا يقوم الظن مقامه وهو ظاهر فتأمل وقوله ان لا يفتي المتكلمين
 كان المعنى يفتيهم بل على غير الاستكبار والتكبر وما يدعي عليه المثل
 مثل ليس شوقي المتكلمين الى يفتي ما ويرى من تكملة الدنيا
 على الناس يوم الحق ارجح ان سبيل ترك الابع والحمد الناس انما
 الى الاسلام بالحكمة والمعاصرة الصحيحة بالحكمة وهو الرضا الموضع للعلم
 والمزلة للشبهة وقوله ان الذي الله وبضائه او بالقرآن وقيل في
 بالمعزة بما ثبت لانها الاحوال والموعظة الحسنة هو الصواب
 القبيح على وجه الترتيب في تركه والزهدي في فعله وفي ذلك كبح
 القلب بما يوجب الضيق وجاد لهم بالحق والحق هو العلم بالقرآن و
 واجتناب ما عندك من الحق وتقديره بالحكمة التي هي حسن والموعظة
 الحسنة او ادهم اليه بالمقدمة الظنية التي تقيد ونقر انها تفهم
 وحرف ويجوز ان يراد بها القرات الى ادهم بالكتاب الذي هو حكمة
 وموعظة حسنة ومقتضى ارادة مطلق الدليل الا فتاوى كما وان يراد منها
 خرق العادات وانما يكون الاول عقلية والثاني بحسوسة وجاد لهم
 بالحق والحق هو العلم بالقياس الحلال الذي هو ارادة مقدمات سبله للعلم
 وان لم يكن حقه الى احسب طريق المحادثة والمباحنة والممارات بحيث لا يكون
 فيها مكابرة ولا حيل بحيث لا يفتي الحاطية ولا العراض وشبهه والبرهان
 كما هو العادة بين الطلبة المستحسنين بالعلم والطلبة وروما هو يفتي من
 مقدمات نظر يفتي حتى تزول شبههم لا بالسكوت والمكابرة والرد
 بالصواب وانما يحتاج الى الجواب وغرضه ان يكون بالحكمة تكون في غاية الرقة

تبيين

مقدماتهم

الذين من غير فظاظ ولا شريف ان تركه هو اعلم من جعله سبيل وهو اعلم
 اعلم بالمتدين اي الله يعلم القدر لسالك الطريق الحق المضيح له والاعمال
 التي والمكره الصالح الذي لا يورثه شي مجازي كماله يعلم وليس عليه
 الهداية اليه وفي ان تركه هو اعلم بهم فتركه فيه خير كماله الوضوح
 الصالح النجوة البيرة ومن لا خير فيه تجزيت عنه الخيل فكلان فتر
 فجدل بارد ودية هذه الآيات اشار الى احوال الممارات الحسنة والبدنة
 بيان الحق بطريق الحق والبيان واسارة الى قانون الميزان الثلثة
 المقبول من البرهان والخطاب والقياس الجليل وما كان القياس الشرعي
 غير متوجه منها عنه ما ذكره هابل في منعه وقوله وما علمه الشعر
 وما يتوجه على باطل وكذا السفسطة والاحتجاج في البحث عن المعرفة
 القول الشارح ظاهر فانه ما يتوجه عليه القياسات فصار الميزان
 بالكتاب كذا قيل فيها ولا يجوز ان الممارات الحسنة ودون الساطعة
 في سنة الكيف فلا تارفعهم الامراء فظاهر كماله على الاخبار كثيرة مثل
 شلا تارون فان المورس لا يارفعها فان الله والى من امثالها والى
 في قوله وما كان معديين حتى يشك رسولا ولا على عدم كون الحق والقيم
 عنديين ولا لا في فيه بخية فلا حول من عشر اوجه وقيل بل في لا
 على نحو نما عقدين ان سوزما لبيان ان ليس لله العقاب الزام الاحدي على
 على مثل معنى الرسول وبيان قبح ذلك القبح له وان ذلك العتاب
 جاز عند العقلاء بل ذلك مذموم وقيس ان العاقبة اعرف معقول لا
 وقع له بان يقول لولا ارسلت اليك رسولا وهرمين الحق والقيم
 العندين وان ليس لله ما يفعل وان كان نبيا وان لا يبع الا ما يبع
 بل لا يبع الا قوله ولا تفعل ولا تحسن الا قوله افعل وهر ظاهر ولا لا معنى
 لقوله لولا ارسلت وكان مقامه معقولا بل لا معنى للحساب والميزان قائل

هذا هو الحق الذي لا يورثه شي
 هذا هو الحق الذي لا يورثه شي
 هذا هو الحق الذي لا يورثه شي
 هذا هو الحق الذي لا يورثه شي
 هذا هو الحق الذي لا يورثه شي
 هذا هو الحق الذي لا يورثه شي
 هذا هو الحق الذي لا يورثه شي
 هذا هو الحق الذي لا يورثه شي
 هذا هو الحق الذي لا يورثه شي
 هذا هو الحق الذي لا يورثه شي

قال الربنا يوما او بعض يوم فالشي وفيه دليل على جواز الاجتهاد والقول
 الخطاب وان لا يكون الا بان جاز ان يكون خطا وفيه دليل على ان
 ان تظروا عليكم يرجوكم او يعيد لكم في سلمه ولن يظروا الا اذا وفي
 او يظروكم في سلمه فلا كراه العتيد بصيركم اليها والعهد في معنى العتيد
 اكثر شدة كلامهم بقولهم ما عتد انك لا يردك ابتداء العتيد ليس بغير
 اخلافا ان دخلت في دينهم في قيل من اكرم على اكثر ظاهره ان يفي بكتفي
 يعني لا يرد للبرابرة ان يكون اراد يعيد وفيه الى دينهم بالاستعانة وكون
 الاكرام ويجوز ان يكون في ذلك الوقت كان لا يجوز العتية في الخطا والخطي
 لظاهره بالبيان وان لم يكن من القليل يكون ما تاملوا ولا لا ينعكس الايمان
 بعد وفيه بعد عقلا ونقلا لا يرد سعيين وظاهره لا يرد كذا في الكفا
 انه صرح في سلمه لن يظروا اذ امكن اختياركم بعد تكليف هؤلاء فمزيد دليل
 على عدم قولهم المردت تامل ومثل العتية بما دام كتم في دينهم غير راجع الى
 الدين الحق وهو خطا تامل فلا تارفعهم الامراء فظاهر كماله على الاخبار
 في شان الحق الكيف الاحد لا يارفعها من حق وفيه وهما يعرض عليهم ما ان
 الله اليك تحسب ولا تارفعهم من غير حقيل لهم ولا تعيت لهم فالويلهم كماله
 وجاز لهم باق في حيلهم هذه كمال على الجرح والجلل في اعلم بطريق ظاهر
 حسن ومزية وهذا حوار كماله على كماله وجه المرحى الحق في محضته لما
 دل على انهم من ذلك عزيمه مثل الامار فان المورس لا يارفعها وهر ظاهره ان قلنا
 فلا يارفعها سجدوا لادم فبعدوا الا الحير كان من الحق ففرض من امرية
 وفي كل من الحق كماله مستأنف جاز جرح القليل بعد استئنا الجليس
 من الساجدين كان كماله قائله قال الله لم يسجد فقال كان من الحق ففرض من
 امرية والقائل للعتيب اتبع جعل كونه من الحق سببا في فسقه بغير امر
 لو كان ملكا كايوب من سجدا دم لم يفسد على الله كسائر الملائكة لان الملائكة

مقصودنا البشارة بغير عظيم من الجوع والحر والبرد والافساق والفساد
 وهم يامرونهم بكونوا وبعثوا من امرهم يخرج صا امريه من البحر وقال
 او صا كما في جيب امريه الذي به قوله سبحانه اسجدوا لادم هذا
 على وجه المغزلة ان كل ذنب كذا في الحقيقة ان معنى الآية ففسد بسبب
 امرهم فتركوا امرهم فسق وفساد وبخروج من الطاعة موجب للفساد
 فغير ما لا تزل على كون الامر لهم في كل فعله في الامور قال العلامة
 لادم في قوله لا اليس في كل من الساجدين قال ما سطر لا تسجد
 امره لا تزل على في كل من ترك السجدة والمأمور به بترك الامور
 احسن مما سطر له وهو ظاهر من قوله اسجدوا لله وانما هو كذا في الامور
 غير ملك وقدر في غيرهم وبما كان في الامور من بالسجدة والامور
 لا تسجدوا على المنزلة والامر في كل من كان في الامور في الامور
 تيمم انما هو بالامور في كل من كان في الامور في الامور
 ربه وقوله في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 يعلم في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 بالله ولكن قوله في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 اسرع الى القول وبما كان في الامور في كل من كان في الامور
 وعبرها من قوله في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 الذين في قوله في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 والمشورة وعبرها من قوله في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 ملك لا يمنع منه الامور وان يقول له لذة الخلق والمشي الى الجحيم
 سوية وراية في الامور في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 كان في الامور في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 مما كان في الامور في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور

الملك

الملك

الملك

وبما انت بقدر وقيل ان بقدر فكل من ربه وفيه الاية حذقها من الامور
 له اعتبارا بها في قوله في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 لا يخفى بها في قوله في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 حتى الامور في الامور في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 والامر في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 او انما هو في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 ولا يخفى سعيه في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 هذا الاسلوب من التاديب في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 به من الامور في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 بقوله في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 الامر كما يصح في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 هذا قوله في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 ارسلناهم مع العباد من الزمان في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 من قوله في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 وانما هو في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 الحس في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 معارضة في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 وطلوع في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 سواء في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 العلم في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 والقدر في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور
 الى ذكره في كل من كان في الامور في كل من كان في الامور

الملك

ويعرفهم وعدم انظلم وقبولهم كما يكونه مقصدا الى انفسهم بنار قد لهم
 الختم تولد العزب عليهم عند غرقه لهم وقوف مقصدا ومثل ان يكون
 بعض اعضا لهم اية مع انهم ان ذكروا به حيث ما فعل الله فيهم بعض
 الله ويعلم ان الاول في الصبر والاذن والفرج من الله فاصبر ففعل
 انهم بعد ما اظن ان الله ثم ما فعل عليه وما فعل في المعالجة والنعف
 عليه او انهم فعل الله معه فعل القادر وما يشمل قدرته في كتابه الحسن
 بالله او انهم فعله فالف سبيل كان جازا لم لا يعبر عليه في مثل في
 استقامة قاله وقاية ففعل ان من نفس عليه ففعل هذا وروى عن الائمة
 عليهم السلام قال اجابوا رسول الله عليه السلام في حق الله الى كرب الجهر ففعل
 فيه فابتهت السراية على استقامه وتقديره افعل ان من فعله عليه ففعل في
 ذوالنور والظلمات ففعل بعض القوت وظلة البدر الجهر وان الحوت الذي بالبحر
 حوت اخر قصارت ظلمات بطين وظلة البدر وشدة الظلمة ففعلها ففعل في
 ان لا اله الا الله لا اله الا انت اي اعلا الله فان يعطى في الاول الباء
 معلومة سبحانه ان كنت من الظالمين اي من الذين بعد منهم الظلم ففعل
 سبيل الختم والمنع لان حبس البشر لا يمنع منه وقوم الظلم ولم يكن
 بطن الحوت على حجة العقوبة لانه ما عاوه النبي ليس بملك الله بل حجة الله
 فانهم من الظلم وغيره كالصبر الفرح الذي كان في فاستجاب له وجنته
 من الله وكذلك في المزمعات الى استجابة بغيره بل في كل من مثل
 دعاه من النبي صلى الله عليه وسلم من كرب يدعو بهذا الدنيا استقبله وهو
 صريح في حق الله ثم وكذلك في المؤمنين وقفا من الحسن الجاه والله لا انزله
 على نفسه بالنظم في هذه الآية الشريفة ولا على النبي والذين على الصبر
 القيل وعدم ترك الذكوة والعتق وعلم ترك ما امر الله به لا ان لا يظن عدم
 التأثير فينبغي عدم ترك الامر بالعرف والتميز من المكر والمباينة في ذلك

تكملة

وخلقه

الانتم

جدا كقولهم لا ازل وعلم ترك ما امر الله به لا ان لا يظن عدم التأثير فينبغي عدم
 ترك الامر بالعرف والتميز من المكر والمباينة في ذلك تولد العزب عليهم عند غرقه لهم وقوف مقصدا ومثل ان يكون
 بعض اعضا لهم اية مع انهم ان ذكروا به حيث ما فعل الله فيهم بعض
 الله ويعلم ان الاول في الصبر والاذن والفرج من الله فاصبر ففعل
 انهم بعد ما اظن ان الله ثم ما فعل عليه وما فعل في المعالجة والنعف
 عليه او انهم فعل الله معه فعل القادر وما يشمل قدرته في كتابه الحسن
 بالله او انهم فعله فالف سبيل كان جازا لم لا يعبر عليه في مثل في
 استقامة قاله وقاية ففعل ان من نفس عليه ففعل هذا وروى عن الائمة
 عليهم السلام قال اجابوا رسول الله عليه السلام في حق الله الى كرب الجهر ففعل
 فيه فابتهت السراية على استقامه وتقديره افعل ان من فعله عليه ففعل في
 ذوالنور والظلمات ففعل بعض القوت وظلة البدر الجهر وان الحوت الذي بالبحر
 حوت اخر قصارت ظلمات بطين وظلة البدر وشدة الظلمة ففعلها ففعل في
 ان لا اله الا الله لا اله الا انت اي اعلا الله فان يعطى في الاول الباء
 معلومة سبحانه ان كنت من الظالمين اي من الذين بعد منهم الظلم ففعل
 سبيل الختم والمنع لان حبس البشر لا يمنع منه وقوم الظلم ولم يكن
 بطن الحوت على حجة العقوبة لانه ما عاوه النبي ليس بملك الله بل حجة الله
 فانهم من الظلم وغيره كالصبر الفرح الذي كان في فاستجاب له وجنته
 من الله وكذلك في المزمعات الى استجابة بغيره بل في كل من مثل
 دعاه من النبي صلى الله عليه وسلم من كرب يدعو بهذا الدنيا استقبله وهو
 صريح في حق الله ثم وكذلك في المؤمنين وقفا من الحسن الجاه والله لا انزله
 على نفسه بالنظم في هذه الآية الشريفة ولا على النبي والذين على الصبر
 القيل وعدم ترك الذكوة والعتق وعلم ترك ما امر الله به لا ان لا يظن عدم
 التأثير فينبغي عدم ترك الامر بالعرف والتميز من المكر والمباينة في ذلك

وكذا

البصر في جرم شوي الكافور استعمال انظار انكاجيل لحد الذي يرى البصر
 في بصره ويكره ولا يصدر من الخشوع على الله كما في ما في من الخشوع على الله
 اكل من اكل الله سلم قبل صلاة الاضامن وقربها ان ادب المتقاضي بالقران
 وتقبل بحمد الله عليه ولا يخلع العوم فيها كما هو الظاهر والذين جاء بملق انشا على
 جاهدوا الكفار ابتغاء مرضا طوعا عفوا او جاهدا انفسهم في جهادهم لا قبل
 معناه لجهاد في الجاد ثار رغبة في ثوابا ورغبة في جهادنا لنهيم نهم سبلنا الله
 الى ان يخلص ابن جاس وقيل انفسهم كاذبا الطاعة وانما انفسهم وقيل معناه
 والذين جاهدوا في اقامة السنن لنهيم سبل المتقاضي قبل معناه والذين جاهدوا
 لنهيم نهم الى ما يخلصون وان الله على المحسنين بالشرع المعونة ودينهم
 انساب الخيرة في مقامهم بهم بالله التوفيق هو على العلم ومن هو حجة لانه ان الله
 لا يهدي الله ان الله ان الله ان الله ان الله ان الله ان الله ان الله ان الله ان الله
 امر بالعرفت وان الله ان الله ان الله ان الله ان الله ان الله ان الله ان الله ان الله
 راجع هذه الامور لوجوبها انفسهم بهم بالشرع المعونة ودينهم
 لستطاع الله ورحم الله نعم بين وصايا لقمان واهله وكما انه لما اشار الى ان
 لا بد من ذلك انفسهم ووصيته شل وصيته الله في وجوب الاتباع وقدا في
 في ذلك حيث هم الوصية بها وما خصة بشي من المؤمنين ان يكون المراد ان
 كان من وجوب انفسهم فسررت الوصية بها بالشرع المعونة ودينهم
 لا انفسهم ووصيته شكرها بالشرع المعونة ودينهم فسررت الوصية بها بالشرع المعونة ودينهم
 الطاعة والشكر واداء الحقوق والتعدي ووصيته الانسان بتاوي بالشرع المعونة ودينهم
 ثم خسر بقوله ان الشكر في الوالد انفسهم فان مقتضى ان الشكر في الوالد انفسهم
 في وجوب الوالد انفسهم في وجوب الوالد انفسهم في وجوب الوالد انفسهم في وجوب الوالد انفسهم
 فسررت الوصية بها بالشرع المعونة ودينهم فسررت الوصية بها بالشرع المعونة ودينهم
 ذلك خصوصها باب الامم كل من عقودنا مستغنى بها من جهلته الله وهما على

ومن وجوبها حال سدة وعطف عليه ورضا الله عاين اى عطف على ضعف
 او قتله على ثلثا فان لعل انفسهم زيادة زيدا او ثقلوا وضعوا كذا رضاء بطول
 العواين فان موجب لشدة زائدة مع عطف انفسهم تلك الحدة ومعنى نصا
 في عاين اى عطف من في انفسهم العواين وبعد مضى ما قبل على العواين
 فان في الرضاء لا يكون رضاء في عطفها فلا يكون عطفها في ولا يكون رضاء
 رضاء في عطفها لا يكون رضاء في عطفها لا يكون رضاء في عطفها لا يكون رضاء
 حان ذلك على العطف في عطفها لا يكون رضاء في عطفها لا يكون رضاء في عطفها
 كالعلم من لادان رضاء في عطفها لا يكون رضاء في عطفها لا يكون رضاء في عطفها
 المحصر اى مرجع المطيع والشاكر في عطفها لا يكون رضاء في عطفها لا يكون رضاء في عطفها
 الى ما جازي لعل بهد وما يستحقه ثم في مرة اخرى يامر بزيادة الانشاد الى
 تعظمها الا في الكفر حيث قال وان جاء ذلك على انفسهم في عطفها لا يكون رضاء في عطفها
 عطفها لا يكون رضاء في عطفها لا يكون رضاء في عطفها لا يكون رضاء في عطفها
 تعظمها في ذلك فان ذلك طاعة في عطفها لا يكون رضاء في عطفها لا يكون رضاء في عطفها
 الى انفسهم بنظر العلم وفيه اشارة الى وجوب ما بعد العلم وعدم ما بعده منفسهم
 كان له علم في شدة الشكر لكان جازا وجب عليه عطفها لا يكون رضاء في عطفها
 فكيف غيره ولكن ذلك في والده مرة اخرى بعده بقوله وصايتها في الدنيا معونة
 يعني به كونها لغيري وجا هذا كذا كذا لا يترك الا احسان معاملة اسئل
 معونة حسن الخلق جيل واختار ما جعل اليك منها وير وصلة رضاء معقضى الوفاء
 والمسلم لعل في الدنيا مع دفع النظر من كثرة ما فعل بها ما يقتضيه الكرم والمروة
 والاحسان واتبع في ذلك وهو سئل من انفسهم لعل ان له وجوب معاملة الى
 عطفها لا يكون رضاء في عطفها لا يكون رضاء في عطفها لا يكون رضاء في عطفها
 فانفسهم بالكرم تقبلون ولعل في الدنيا لعل في الدنيا لعل في الدنيا لعل في الدنيا
 ولا تنقلها انفسهم في الايام من الزعم وجوب الرضاء في عاين لا اكثر الا

متر

محمدا

ان ثبت دليل على كونه سادس ضلعا بعد كونه شرا والجمع انما الشري
 نانا ما ينقل الوجه ان مدة الرضخ تكون شرا ما كانا ان يعلق لظاهر
 الايتين فاذم لهما جمع من قول صلحاه واما لا يقول الثاني والاصح
 ان يكونان ويكون اقل مدة للبل ستة اشهر يضم قولهم وحده وضعا له
 ثلثون شهرا فانك ان خرجت للموتين الحاصلين من ثلثين شهرا الرضخ
 بقى ستة اشهر على ما لا وجوب شك في ان المدة منه طاعة للمؤمنين
 وبها ويزم العريق والوثق ذلك بالنسبة الى المؤمنين وعلم متابعه
 في ان يكون فانهم ومن وصية ولا تضمنه ذلك الناس ولا عمل وحده
 من الناس كثيرا ولا تضمنه تلك استغناء في اي قول على الناس
 فواضعا لا يكون ثلثون شهرا وصحة كايضا تكبرون وان قيل
 هو ان يكون بذكر من الانسان شيئا فان القيد عرضت منه ولا تحس
 في الاصل رجاء بقل وخلا في لا يخرج رجاء او يكون رجاءا لا لمصلحة
 بمعنى الغافل ويعجز ان يكون معولاه اي لاجل المرح ولا شر كما ينبغي كثير من
 الناس كذا لا ينافيهم في ربه ودينه ويؤخروا لهم ولا يكونوا كذا في رجاء
 من ذلك وهم بطرارة الناس ان الله لا يحب كل مختال فخور اي متكبر
 فخور على الناس واعماله يقال الماشي رجاء وكذا فخور الصخره كبر
 كذا في ذنوب وصية وانصدف شكك وانقص من صوتك ان الله
 الاصوات لصوت الخيرة في اي حاله فيرجى يكون شيئا بين مشي
 كذب وجب انما وتبين اي الميتين الذين لا حركة لهم او الضعيفين لكثرة
 العبادة ولا عقب وثب الشطار قال رسول الله صلى الله عليه واله سرعة
 المني يذهب بها المؤمن وانقص من صوتك وانقص منه وانقص ان
 انكرا صليت لصوت الجهر في او حشرها وما استوحشت النور منها اكثر
 من غيره من الاصوات صوت الجاهل وقيل ان جميع الاصوات الجاهل وهذه

ان في هذه الاية
 حكمة ودين

وتنبيه وادب
 من في التثنية

لاور

الامر وان كانت من وصية لقول ان الله ثم اعطاه الحكمة ونقل وصية
 بحيث يطلع على احسنه والرضا به فكلما يولد على الفهم منها يكون حرا موكبا
 غير ان لا يخرج دليل الكلام الله ثم وكلام رسول الله صلى الله عليه واله
 فان امر بقل انبه لا تصادف المني والنفق وروثه من على عيشه
 ان قال امر بصوت الغير من الناس وهو المني شريك بالخير كما شريك
 في قوله او تلك كالا عام وروثه من اوجده الله عليه في ان يخطا العطف
 امر بقله القبيح والجل من في صوت الحديث بها فبها لان يكون
 دعيان او يقر القرآن فكذلك على علمه في ربح الصوت بالمعاني والقرآن
 مع قوله ادعوا اليكم نضرا وخفية وقوله واذا كبرك في نفسك نضرا
 وخفية ودون المهر من القول بالفتنة والاصالة فالتشديد على ذلك التوفيق
 وهو انما امر به ولا ينافي من المعاني والقول السديد او لا احتياط
 موجبا لاصلاح الاحكام وغفران الذنوب قوله وانفوا الله وقولوا
 سدينا يصحح اعماكم ويغيركم فذلك قوله والمراد حفظ الله ان كل باب
 لان حفظ وسداد القول من قول الخير والحق ان الله واما
 وحفظ الشك ونسب حقاكم بانكم ان فعلت ذلك اعطاكم الله ما
 غاية الطلب من تقبل حسناتكم والافان به عليها ومن مغفر سيئاتكم و
 تكبرها وتقبل اصلاح الاعمال التزويج في الحق بها صالحة من حيث وقوله
 يا ايها الذين امنوا لا تقولوا كبريتا عدنا الله ان تقولوا
 لا نقولون متا تميز لالا على ان هذا القول مقتضى عظيم كانه جدير
 دونه كل عظيم وهو اشد الحفظ مباينة وتوقع كبر على القول بشي
 احوال به فكذلك كون الواظ متفقا والتفاهة كنهها الشهير فيمكن ان
 لا يكون المنع من القول بل امر على اهل بيته من الناس عليه وترك نفسه
 وهو تيمم عقله ايضا لا يظهر من هذه الاية ومن بعض السلف انه قيل له حدثنا

من عام

الايتان

كده
 قوه

ان

الدم ويطعم القزير ويطعم الحمار يا نبت وشرب وركوب لا يحل لهما وسائر الاشياء
 لان الخبز يخرج من ثمرها ما وادى من شئ الاصله اخر الله وما نقله الا بقدر معلوم
 قيل المعنى وما من شئ ينبت به العباد الا يغرقوا في النار على الجوارح وهو
 ولا نعام به وما ينبت لا يتبدل معلوم فكل الارض حطية فخرية للرب
 لا تتبدل على الا مقدار فربما لا يتبدل الا في الحطيات مساحة الانسان والاشياء
 مساحة في الارض حطية ونقلا وهو ظاهر **الاشياء** يا ايها الناس كلوا مما رزقكم
 الارض ولا تطيعوا الشيطان اذ لكم عدة من بين يديه قال
 في الاكل هو البيع من صنع وبيع الذهب والفضة والقرطوب وما يشترى
 بالقرطوب والقرطوب من افعال العباد وطيبا حتى يراه من كبريته وفيه تشبيه
 الشهوة المستقرة وغنى المسكن ويطغى ان الشيطان ما بين قدحى الماشى
 وخطوات الشيطان آثاره والعلة هو انما عد من غير الماشى على الا
 صفة صفة مختلفة او على الجوارح او اما على ما في ترويضها حلا او
 شربة الاخرى ومن اما بغيره ان لا يبيع ما في الارض كالحقل في وقت
 او بانه لا يملك الا متلازمة متعلقة بكونه والارزاق المخرج اذ المالك لا يملك
 من جميع ما يكون الكد وهو في ممتلكاته هو الرزق والخرق على
 الاكل او بالحقه بغيره الفهم الاكل الشامل لا يتناول اربعة من جميع
 ما يجزى الارض من الارزاق التي يمكن اكلها حال كونها حطية فخرية
 وظهره ولذا لم يبيح من الشهوة الا ان يحل طلب ما يحل المذكور
 فلا يتشبه بغيره انفسه عنه كما قاله عن ابن عباس بسبب قوله
 انها ازلت في خفية وبنوعها من مضعفه وبنوع مدحها من حرمها على
 انفس من الحرث والاعلام والنعورة والسانية والوصيلة فربما هم
 الله عن ذلك فخرج يكون كلوا الوجوب يعني ان لا بد من الاكل ورفع اعتقاد
 حسن الاجتناب وحريم الشياطين في افعال واعماله لانه مبدع

الخطوة

وتسا في بعض الاكل

للارزاق

الانسان عن الحر وسقرب له الى الشرب وكونه ككبد بين ذوق البصائر
 منهم لان بين عداوة لهم بدعوة لهم الى المعاصي وكون الطاعة وهو
 ظاهر في عداوة يكون الطر والشدة من احوال في تقوى بيان خطايت
 بعد نقل الاقوال وروى عن ابي بصير واذا عدا الله عليه ما كان الناس
 المخطئ الخلف بالطلاق والندرة المعاصي كل حين بغير الله وهذا
 يدل على حريم الامور المذكورة حتى اذا لم يكون الخلف بالنهي على الله عاونه
 ويزوجوا لان يقربوا اخرجوه الدليل ولكن ليس بعد ثم محبة لغيره
 فلا يثبت الخريم بكون الحرط الاجتناب هذا فيمكن الاستسلام بها على
 اباحة الكل كل ما في الارض لكل احد حتى الكفار العصاة الا ما اخرجته الله
 من العقاب النقل في قوله على كون الاشياء الغير المخرجة على اباحة وجواز
 اعطاء المالكين لغير متعلق الحق حتى الكفار لعدم القول بالواسطة
 منع الجفوف كما يمكن هذا على بعض التركيب وهو جعل حلالا متعلقا
 او حلالا با نواكشا وجعل من ابتداء نية او بانية او جعلها متعلقة بقدرة
 حلالا من حلالا لا على قدرته جعلها حلالا متعلقة ومن تبعية حلالا
 في الكفاية وقد يكون الاستسلام اليه بها على طريق الاشياء المذكورة في الرواية
 لوجوه واماد لا يتبعها حريم تابعة الشيطان فخرية وكن امسا بكونه كعدا
 فانه والقرن كما يظهر من اعملة وهي قوله انكم عدة من بين يديه معلوم
 واضح اذ ان المتبع معلوم الحريم والاحتياج الى الذكر واعل الاية انهم لا يحرم
 خصوصية بغير المعنوم وعلوم القابلية في المعنوم فلا بعد الاستسلام لربها
 على عدم جواز متابعة اعداء الذين فيما لم يصحوا به فلا تحريم الصلوة حلالهم
 وسماح حكمهم ونقل الرواية عنهم وغير ذلك فاشمل **الاشياء** كلوا من طيبات
 ما رزقناكم ولا تملكونا منه فيصالح عليكم فضي ومن جعل عليه فضي فذلك هو
 وتزاد من تساماه بركة الآخرة ويزعم من لايات التي تدل على

الاشياء

ليل

منع

[illegible]

العصبة المذكورة في هذا
قربان في ذكر من سبقت
ص
العصبة المذكورة في هذا
اعطاء الكرامة
قربان في ذكر من سبقت

قوله في عبود الله من أجل كان له مست
جوداً بكم هدى على الكسب الزنا فلا تولى
مخترين لنا الدين رسول الله فكذلك
اليد انزلت آية فيهم

والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق
في كل وقت
في كل مكان

وانت تعلم ان حصول الرخصة لمن دخلها بغير اية فعل او امر او اجرة
يعني لا صفة ومجرد ما تتركه بالذات ولا بالحد بل قال الله تعالى افلا
وعرفها ان لا يكون لها والى ما رأت حواشرب اللبن والى كمال ما نفاة
بين الآيتين حتى تكون ما هنا مستوحاة وهو ظاهر علم صلاحية اللبن
لما سقته لهم وان المرفوع من علم السك مشع وان كان قد للحاجة
الذاتية في عدم خبرك من الآية بل ظاهرها حال على علمه نعم لا بد من
علم الاسراف والتضييع كما في غيرها ولكن حمل قد للعلية على او فيصير
الآية ان صح الظاهر وايضا ظاهرها علم اشراط الاذن بل عدم البتة
الاخرين بل علم انك قد جاز ما يكون اذ من الاكل المرافعة كما
في يومهم وذكروها بغير انتم ان المكين فيه احد لم يعلم سكون القلة
على يومهم وباسم والاضداد الوضو عاينهم وقد يومهم وهو ظاهرها
فادهم والى من الآية انك في عدم العلم بعدم الرضا بل ظاهرها انما يجوز ان
الاول مع ظهور آية الاذن لا بعد التقييد بذلك فتعني ذلك فلا
وان المراد من الاذن ذلك حيث ان ما ذكره من الرضا والاذن
يعلم نفقته هذا كما انما يكون ان العلم الرضا صاحب البيت باذن او
قرينة لذلك خصص هو بقرينة معناه التقييد بغيره او كان في قوله
الاسلام فتعني فلا احتياج للتعنية به على ان لا قطع بقرينة سأل المحرم
بالطافا انما العلم رضا صاحب المال بغير الاكل من بيوت من يقتضيه
الآية وغيرها فالقييد بعيد والتعني بعد ذلك بل اعني به العلم انما
على ان القرينة لا تقابل الاذن وغايتها لا يقد العلم على الاستعانة بالقرينة
الشارع مع عدم العلم رضا القاصح لاحتمال كون القرينة والقتل في موضع
ذلك ولا يبدل من ذلك احتياج للتعنية فان لا دلالة في هذه الآية على ذلك
اصلا ولو كانت فضلا لا تكون من يقتضيه الآية لا في الحرم فاما ما في الآية

اشتات اكله بالاس في الاكل بمقتضى وسفره في قولك في قولك في قولك
كنا انما لا يتبين ان الاكل الرجل وحده فربما فعله منظره انما هو الاكل فان
لم يجد من ياكله اكله في وقت من الاكل فانما هو انما هو الاكل فان
ضيف لا يكون الاكل من غيرهم وقيل يجوز ان الاحتياج على الطعام لا يكون
الناس في الاكل وزيادة بعضهم على بعض وفيه معناه لا انما هو الاكل فان
من القليلة بدت فان الغنى كان يدخل على الفقير من روى قرأته او
صدقة فيدفعه للطعام فيخرج يعلم من هذه الوجه ان ليس المقصود
الاكل من بيوت المذكورين جميعا او اشتاتنا كما هو ظاهر الآية فقلت على
جواز الاكل وحده بل علم شي في هذا فاما نقلة الاخبار ان من الملعونين
من الاكل اذ وحده يمكن ان يكون لا على منه الاحتياج ما ليس معهم
او يكون عدم الاعطاة من جميع الزوار كرها او الاكل وحده مكرها
وذكر الملعون لانه كالتهم وحده ولا يكون كالحواش انما العلم انما قد
قاله ان اختلاف في قولك ليس على الاكل حرج على سائر اهلها ان المعنى ليس
عليكم حرج ما كنتم حرج لانهم كانوا يفرقون من ذلك ويقولون الاكل
لا يفرق في الاكل جدي الطعام ولا حرج لا يمكن من الجوس والكل بالزبد وكذا
المريض الضعيف وما جاز ان السليبي انا غدا خلقنا هؤلاء في بيوتهم
ويعطونهم المنافع ويحلون لهم الاكل وهم يفرقون منه والى انما انما المعنى
كانوا يفرقون هؤلاء الى بيت اراهم وقادهم المذكورين في بيوتهم
ولما لا يتبين من ذلك وقد قيل المؤمن انما الحرج وذلك في ذلك
عنه وعلى هذه الوجه يكون ان الاكلوا مقدرا قبل قوله ولا على انفسكو
حرج بعد وراهما ان المعنى ليس على هؤلاء حرج في ترك الجهاد والاختلاف
عند لانهم معلومون في كون الجهاد ان يترك الجهاد ويكون له انما القرينة
فيكون انما العلم في ترك الجهاد والى في الاكل وفيه فلا حرج ولا حرج انما

اشتات

وقيل

عاجز نادماً وقيل يحس من الشياطين أو غير ذلك وقيل جاءه ان اسكت
 فقلت مديوناً وان اسكت بدت تتوهم وتكلم في الله لا
 فقط ما عندك حجة في الآخرة ولا في الدنيا فلا تجد ما تقطع به فيها
 ويرى ان امره عيشة بما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وقالت قل
 له ان اقم منك بك دماغا فان قال الحق يا نبيا شي فقال له انما تكبر
 فيصنعك فانه فقال ما كانت له ذنوب فيصنعك فانه قال اليه فذلك قال له
 عليك في الحق انما لم يدر شيئا بل يسمي ويحكم المخرج الى الصلوة
 فلا يدره الكفار فقالوا انما لا تعلموا الحق واليه هو الصلوة وما بعد
 حسن هذه الخلق الله اعلم بالجدان الاحسان والذل حسن ولما
 لا يشار على نفسه بل يشار الى جميع رعاياه كذا قلت على رسول الله صلى الله عليه وآله
 يؤمن على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وكفى بذلك رذالا وفي العمل
 ما في انفسهم ان تعلم الحاجة فيصنعك معه الواحد لا ينفق الا على
 والقد ان شال لا يتم من ادق ما في كيد عند الله على ولا في كاذب
 دليل الخس من الشئ ومعرفة في الاسراف والتبذير لا يفرقهم قال
 في هذا فيقول لمنع الشيع واعطاء الشرف واربها لافهم والذين
 الاسراف والمفسدين وهم ما قال ويؤثره ما قبلها وما بعدها ان ربه يسط
 الرزق لمن يشاء ويعلم ان كان عباده خبير بالخير لم يستع لم يشاء ويرى
 المصلحة له في ذلك فان الله هو الهام الحكم لا يفعل الا فريضة مصلى عابدة
 الى عباده فالسبط والحق انما يكون في محله ومصلحة ويؤثره لهم ذلك
 لا في غيره بل في كل امر اصولها ولا تقول شي في فاعل في ذلك عند الا ان
 يشاء الله في كل لا تقول لاجل شي فكل فريضة على الحق فاعل في ذلك الذي
 يستعمل في الزمان ولم يرد المصلحة الا ان يشاء الله ان تقول بان تترك
 لك فيه والثاني في قوله لا بعيشة الله وهو في موضع الحال يعني لا مستلما

نفسه

بمنه

بعيشة الله ثم تامل انشاء الله وفيه وجه ثالث وهو ان يكون انشاء الله
 في معنى كونه تارة كانه قول لا تقول له ابدأ وحق قوله ما كان لنا ان نعبد
 فيها الا ان يشاء الله لا نعبد من غير ان يشاء الله وقد ذكرنا شذوذا
 قوله في انشاء الله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله
 حين قالت اليهود للفرش سلوه عن الرزق وعن امنا الكهف ونسأله
 فسأله فقال اموتوا على الجحيم ولا تبشروا بجاهه عليه السلام حتى يمشي
 عليه ذلك وكذا تفرق في هذا في الاخبار بفعل في المستقبل الا ان
 يقاربه بقوله ان شاء الله على حاله في قوله والظاهر في قوله فاعلم
 يكون من حصا بصفة ومشرعا فيكون التي لله ربه والله اعلم
 قال في ذلك وهذا في ربه وبسبب خاتل وانما الشقيقة فكانت لكسا كمن
 يعلمون في الجحيم ربه ان اعياها وكان ربه في ذلك لاخذ كل سفيهة
 قصاصا جوارح من قبل اخرتها لتعرف اهلها حاصلا انما في الخبر على بن ابي
 انما حوت السفينة بان اخذته لوجهين من غير ان يكون يدعهم كان ملكا
 لاخذ كل سفيهة فبما خذوا لها الملك مغفرة تركها وصحبها اهلها بشفعة
 خبنا فاشتموا بها قالوا ان اهلنا حتى القدام وهو لاحتجاجة في الا
 ولا شال ان لو كان يعني الملك وكانت السفينة تعلية الملك فبما
 كان يا خلفها وقيل قيل لكون الملك طريقه عند الرحمة وعلم الخضر
 ولم يعلم غيره في العهد ويحتمل ان يكون الملك يمشي من خلفهم في العلم ايضا
 فبما خلفه انما يستفاد من هذا ومن اقامة الجدار وجوابه جواز
 الخضر في مال الجدار اعلم ان اولين عدته ومنه اجابة في الغالب انما
 كانت اولى وكان بعض ما فيك وسبع بعض ايام المشرق على الملك في
 خول ذلك وينبغي ان يشارع الحكم ومع تعلم لا بعد احاد المؤمنين
 المؤمنين في ذلك بهذه الآية ولا في احسان فاسم به والفاعل محقق به

فيمن

انما خرج من تحت رداء الله

عليه وعلى الله التسليم

شعار

من نقرأ المهاجرين وكان لهم شرف عليه فلما قرأ منه ما فطنته
 من ان يكون له شرف عليه ولما انزلت قالوا ان يكون له شرف الله
 في عباد ابوك السماوات فافق على سبيل ما كان يفتقده على روقه
 الله ما انزعجوا ابدا وفيه قيل نزلت في اي كس ونقل ما في قوله ما تقدم
 وقيل نزلت في يوم كان في حجاب وحلف لا يفتح عليه وقيل نزلت في
 جماعة من الصحابة اتفقوا ان لا يتصلوا على جبل تعلم من شئ من
 الا نك وفي الآية لا على علم جواز الحلف على ترك الاعطاء وله
 كان الحلف عليه فاستأجره لسانا فاعاد في القرآن الذي فزا
 ما اكتبته في يوم من آية الا نك وعلم اعتاده على يد روقه
 اعتاد الحلف ان يحسن عبادة فانظر الى بشر الامر لا الاعتناء لها
 وعلى عدم ترك الاحسان الى الحيوان فان ذلك موجب لاحسان الله اليه
 وتركه موجب تركه ولا بعد استغارة عدم الحلف واخره وعدم
 في كل ما ثبت ان يحسن احسان وعلى جميع الاحسان وفيه ثبت
 جبل الذهب والفضة وعدم ترك الاحسان والاسامة وهو في قوله
 ما قاله وكمن به انما الى الجاهل وترك الاشتغال بالعبادة التي على
 جواز الاتفاق على ان لا يترك الحلف وان لا يترك الحلف ولا يحسب
 ولا المهاجرين في سبيل الله بل لا واحد كافي لاحسان كما يظهر من الآية
 قاله في سبيل الله بل لا واحد كافي لاحسان كما يظهر من الآية
 في عتق سبيل ولا في غيره فافهم المعاني من شهادته في شئ
 به انما اراد ان يفهم في تفسيره وقلت على عدم كون الصحابة يعلمون
 ان الله على علم بشيئا من المهاجرين فان سبيل كان منهم مع الرجلين
 وله عدا بغيره في الدنيا والآخرة وبقية هذه الآيات الشرعية للفتنة
 على ما في قوله وفي مدحهم محض من اوشى بسلامة العاقبة وقول

وانما ذكره كقوله في قوله
 ووالله يشهد ان محمدا رسل

وروي

القول

التي به وهرة وعده قبل كل المهاجرين ولا تضار وعلم ان الرضا في الآخرة
 وبها ما لفته زائدة فحصل الصغر والصغى وعده ترك الاحسان والافتقار
 ولو على الشئ حيث تبع الله اياكم من علم انفاق ما على سبيل الذي قد
 ابتعد رغبة رسول الله صلى الله عليه وآله وتقدم ما وعد الله عليه
 وان انفاق من علم في الدنيا والآخرة وله عدا بغيره في قوله وفيه ثبت
 وعلم ان الرضا في الدنيا والآخرة فما ترك في ذلك ما يشي به وفي قوله المها
 من وجه كونه وانما وقع في قوله في الآيات شئ مما ان ذلك
 شأن رسول الله صلى الله عليه وآله وفيما رجا عظيم بفقر الله ومنه وفي
 فاقم في الآيات ان محمدا كونه من نصف بعض ما وسعة على الله
 اليقين على ترك الاحسان الى الحيوان والاحسان والمهاجرين في
 سبيل الله بسبب ذنب وقع منه وماله بالهبة اليه ولا على افضلية
 اليك من اربعة عشر جمعا على ما هو في الحق الرضا في تفسير الكور وقد
 يتنازع في رسله وطاعة وتبعها الرضا منه ومن بعض كلامه
 اجمع المفسرون على ان المراد باول الفصل المكرم في ذلك بالقرآن وانها
 قد علم ان المهاجرين افضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله والكل افضل
 المذكورة هذه الآية ما في الآية والآخرة لا يتنازع في معنى المبح
 من الله في المبح من الله في الدنيا والآخرة لا يلو كان ذلك كما هو له
 واسمه بتفسيره كونه في قوله ان يكون المراد منه الفضل لان المساق
 لا يكون فاضلا فلما ثبت الله في الفضل مطلقا غير مقيد بشخص ومن
 شخص وجب ان يكون افضل الخلق ترك الله في حق الرسول صلى الله
 عليه وآله فيبقى في حق غيره وهذا غلط فاحسن فان محمدا كونه
 ما ذكرناه وهو غير محقق على من له معرفة باساليب الحكم وليس هو
 ولا في ما ذكره وما ذكره في ذلك في المطلات فانه ليس في مقام المبح

فانما ذكره كقوله في قوله
 ووالله يشهد ان محمدا رسل

وعلى تقدير ان لا يكون في هذا المقام على تقدير يكون الفضل مضموناً بالدين
لا يكون الفضل مضموناً بالدين ان يكون مضافاً وعدم تقدير الفضل
بالنسبة الى شخص لا يزم احتضينه على الشئ وهو كونه لا يزم
احتضينه من حيث ان الله عليه السلام وسائر الانبياء وهو باطل وشراف
لاولهمه وايضا يلزم ان قيل بطلان الفضل يكون كراهية على نفسه
فما لم يذم على جميع عليه كون المولى ما لم يذم فانه تعالى في ان يذم في جماعة
من العترة على ان لا يذم فانه على رجل يذم على من لا يذم عن ائمة
وغيره وان لا يذم فانه ذلك ليس عليه الجماعة واثبات الاجماع والتمسك
دون خيل الشاذ على تقدير التسليم ان الالة على الفضل في جملة
فقط من جميع الخلق كيف لا شاذ في عدم اختصاصها بالوفاة والدين
للطيرة ومعونتها وان سائرهم لها في حق الوفاة ومشي فإن المذم على هو
الافتقار بغيره من له فضل وسعة يكون افضل من جميع الخلق يكون
اكثر لادنى افضل من الكل ويكون اكثر مفضلاً وفاضلاً وفاضلاً
من ان يبين نعم غاية ما يمكن ان يقال على ان له فضيلة ما ان جعل
الفضل على امر الدين في السعة عطف بيان له وانه في الترتيب العزيز
هو بغيره فيكون له سبب لذلك لعل الخلق وكيف يختص به مثل هذه
الاية الشريفة التي اراد الله تعالى بها صفات المؤمنين على الاحسان والحبنة
الى المسكين وفيه التسمية بالحبنة وتلك الشاكلة والاشهاد على المعاني العظيمة
والعفو عنهم كما اشارت قوله ولم يعفوا ولم يغفر الا بغيره ان يقول الله
لكم مع جميع اهل الفضل وجميع اهل العز والتمسك والمجاهدين في
سبيل الله وليبين لك الاضواء غرض الحكيم في ان يبين ان يستفاد منها
مدته في بكونه حليفاً في عين ذلك وعونهم وامرهم بغيره والصفح
عن عيوبهم ان من ينزل في الخلق ان يغفر له ومن الجليل ان يذكر ان

شخصين

ان يكون كل

والسبب في ان الله تعالى
على ان الله تعالى
في ان الله تعالى

الباكر افضل من علي لان اهلها مدله من لوجه الله بالحق والشرع وهو
من العترة بخلاف اتفاق الكفر فانه من ان يقول هذا فان اتفاق
الباكر من جميع ما يعلم وجهه والفق كونه لقارته وانه لو سلم ان واحد
عنه من نعمة بغيره لا ريب عليه ان يمدح على ان ما كان عليه من نعمة اخذ
بغيره كذا فعل الله ثم ولوجه خلاق ما فعله على غيره فان الله اخبر بذلك
بقوله ثم انما نفعكم لوجه الله وهي ليس شهادته الخلق لا التعجب
والتمسك على ما فعله الله ثم فان اهدت تفصيل ما ذكره وماذا
فانبع الى تفسيره والى ما ذكرناه في الرسالة الله الموفق للحق والصلوات
واليه المصير والماكب تلك الدار الآخرة بخلاف الذين لا يريدون علواً
في الاخرة ولا دناءة والعاقبة للمتقين وفي ذلك تعظيم لها الى الدار الآخرة
والجنة وتعيم لشانها بغير تلك التي سمعت ذكرها وبذلك وصفاً
له بغيره للتمسك بتركه الطلوع والفساد وان يترك الدار وما وسيل الله
العلويين اليها كما قال ولا تركوا الدنيا الذين ظلموا ففعلوا الموعود بالوفاة
ومن على تقدير ان الرجل يحبه ان يكون شراراً فله لحد من شرار فعل
صاحبه في فعله بها ومن الفضل ان يتركها في تلك ذهبت الاماني هرباً
عن عيوب عبد العزيز ان كان يرددها حتى يفرق عن علو اي يتقرب او يبتعد
على عباد الله واستكمال من صارت ولا فساد في فعله بالحق في قوله الله
المعادنة في الله وقال يكون هو اخذ المال بغير حق ونعم منه عفاً عن ذلك
ناقمه والاول بعيد ولا يفرق عن ماله فانه من كلامه صلوات الله عليه لانه
لوم كونه في نفسه حساسة وعبد وتسلط على المسلم ما كان يريد ان
يكون شراراً فعله احسن من شرار فعله صاحبه منوغة في حقه ثم
وما له وحده بعض وعز ذلك لا يريد لنفسه شيئاً احسن فذلك لانه
لو كان كذلك كان لا يريد الاخر لغيره والا حسن نفسه شيئاً احسن فذلك وهو

من العترة
بغيره كذا
فان الله اخبر
بذلك

كراه

خلف

التمسك على امر الدين
في ان الله تعالى
في ان الله تعالى

يوجز

بأنه وهو حرام لأن برئته وسبغ وتلايه على جوارحه انصرف في
 ما له ان لا يحس بغيره عند لا شيء ما تعلق من له يحس بحفظه
 بغيره كان وان لم يحس بغيره وان لم يحس من له يحس من الشرور والرقى
 ان لم يحس منه وان لم يحس وان لم يحس وان لم يحس وان لم يحس
 بل لا يحس منه وان لم يحس وان لم يحس وان لم يحس وان لم يحس
 بنزلة الوحي على قدر عظمته بان جعله الحكيم وصي له في ذلك وان لم يكن
 الحاكم له ان يفعل ذلك بل جعله الوحي المقدم فان لم يكن فالوحي فالحكم
 فالعدل يمكن جواز الشراء منه وتسلم الشيء اليه ويخذه ذلك ويجوز
 الوحي فالحكم وانما كان يده ما له فالحكمة اليه يمكن كذا بغيره
 سوتها بنفسه بل سطقا في حفظه وما هو يقينا احسن من عدله
 ويؤيد ذلك هذه الآية في القرآن العزيز وسوا ذلك في العقل ويجوز ان يحسنه
 ولا يحسنه بل لا يحسنه بل لا يحسنه بل لا يحسنه بل لا يحسنه
 وسوسه في ذلك حيث دلت على التقرب بغيره لان شرفه في التقرب واقامه
 الجوارح وغزة ذلك وسوق الجوارح بل لا يحسنه بل لا يحسنه بل لا يحسنه
 دونه كونه في بيوتهم والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل
 ايها اذا كان احسن كان لا يحسنه بل لا يحسنه بل لا يحسنه بل لا يحسنه
 ان لم يحسنه بل لا يحسنه بل لا يحسنه بل لا يحسنه بل لا يحسنه
 يقينا او يتحقق بحيث يجرم كل ما قل ان بيده اوجارته احسن ووجهه به
 ما لك العاقل كان الله تعالى يوصله بغيره بل لا يحسنه بل لا يحسنه بل لا يحسنه
 يتحقق بل لا يحسنه بل لا يحسنه بل لا يحسنه بل لا يحسنه بل لا يحسنه
 عن المشايخ رحمهم الله ولكن يجب فيه الاحتياط التام بل لا يحسنه بل لا يحسنه
 لما دلت ان الحكم وتسلم ما له اليه ايمن على جعله في شدة مع ربه
 للجللة لا بد من راحة الاحسن في بيوتهم ايها بعض الآيات مثل ما على المحسنين

من

يفاء

بها

من سبيل ولا على العقل ان ما هو الا ان كان المستقر من بعض الآيات
 جواز الاحكام من يومهم فانما انما جازوا الاحكام انما جازوا الاحكام
 الاولى ويؤيد ذلك ايها ما في الاخبار ان المؤمنين ان المؤمنين وان يحصل منه
 كخسه وما له وعرضه كاله وعرضه حقه شاملا وان لم يحسنه بل لا يحسنه
 بالقطر صحة عطفه مثل ما تقدم اي يجب ايفاء الكيل والوزن بالعدل
 والسوية وما كان مشكلا ارد فذكره لا يخفى الله نفا الاوسر ما
 الى الاماميهما وتقدم عليه من يخرج وطبق فعيكم الجردة فحصل الحق
 وما وراء ذلك معني علم وانما صاحب المال فيسببه ان بعض ايداه
 يأخذ ما قصاص مع الشياخ يمكن ترجيح بده الكيل والوزن ومع عدله
 او سطقا القرعة وترجع صاحب الكيل والوزن لان الزيادة من سبيل اسهل
 حيث ما يعطى الشيء غلبا لانه العادة في الاكاذق والافتقار في كونه او غلبة
 بل سطقا فاعلى انية الى استعمل العدل والحق في ذلك القول ولو كان
 المولى فيه ذات في اقرابة القابل لو كان نفسه في غير ذلك في غير ذلك الدنيا
 فان ذلك نوع له حسب الحقيقة وان كان بحسب التقدير انه مرفعه ولا
 في وجوب الزمارة على الاقارب مطلقا في الآيات والامارات وقوله في
 الله متعلقا بذلك اذا دخل للتأكد المبالغة للحصر المستفاد اي غير ايقار
 ما عهد الله الى الخلفاء في اقرابة القابل في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك
 لا لا على وجوب ايفاء بالشرط والعهد والنفذ والعقد ولا يتحقق
 ما أمر به من اهل العدالة في القيل والنقل و ايفاء الكيل والوزن وغزة ذلك
 وغيره من ذلك بسبب عطف على المناهي كما مر في جميع ما تقدم او حصر
 بعبد الله وانما مشا على ما تقدم وزيادة في حكمة بحسنه والعدل يقتضاه اعلم
 تذكرون ربه تذكروا الله وعقابه وتوابعه فيتعقون به وفيه تأكيد بان
 وان هذا امر ابي مستقيم اعل ما تقدم وقيل انما في هذه الصورة في
 السورة

وباشا الشريعة ونحوها فاشهره
ولا شيع السبل الا بالدين المختلفه
الناجيه للصوفيه

باسرها في اثبات التوحيد النبوة فان مقتضى الحق واحد مقتضى الاهواء
مقتضى لاختلاف الطباع مقتضى ما بين سبل الاله من اتباع الوحي وانقضاء
البرهان ذلك الاتباع والاطلاق المستقيم وصيكم به لعلكم تتقون الفضائل
والشوق الى الحق ولا تركوا الى الذين ظلموا الا لا تتولوا اليه وجعل منه ظلم
وقتاما لا اذسلوا ان الركوب هو الميل القليل كما لا يتصور فيهم وتعلم ذلكهم
واستدافه فان فعلتم فتمسكوا انتم بركونكم اليه فاذا اظلم الميل اليسير
المن حده وشهد وقتا لا ياتي على سبيل المسلك فاطمئنوا بائيل الكثير اليه
وبالظلمة وبالفهم والحق والحق الاية ابلغ ما يتصور في النقص والظلم
التي يدعيها ويخطاها الرسول ومن معه من المؤمنين بها المتقين على
الاستقامة التي هي اعدل فان الظلم عنها بالميل لا يحد عرف الزلزلة و
تدعيمه فانه ظلم على نفسه او غيره بل هو في نفسه وهذا الكلام شعر بالفسر
الظلم مطلق الرتب كما في قوله تعالى ومن تعبد لغير الله فاعلم ان الله لا يهديه
سبيلا ولا يوفق له فاما قوله في النبي يتناول الاضطراب وهو في الاضطراب
اليه ومصلحته ومها السهم وزايدته وبما هتبه والرجاء بالظلم والفساد
به والديني فيهم ومدا عين الى زهرتهم وكوهم بما فيه فقيم لهم فاما قوله
ولا تركوا ان الركوب هو الميل اليسير وقوله الى الذين ظلموا الى الذين وجد منهم
الظلم ولم يقل الى الظالمين ثم نقل غشيان المؤمنين في الصلوة فاما قوله لا يهديه
الاية فيها او شرع من سبل غشيان فقال لا ايمان هذا حال الميل الى الظلم فكيف
به ويقتل اليه كتابه صديق للزهرى اليه لما طالع السلطان وبالفهم
ذلك من ذمه لاختلاف الظلم وذكر من لا يكره سبلها فان الله واكثر
من الفتن فقد اصبح حال يفتي من عرفه ان يدعو الله الله ويحذو
منها وليس كذلك لحد الله الميثاق على العدل ومنها واعلم ان امير ما اريك
ولقد ما اعتلت الله على منعت وحشة الظلم وسبلت سبيل الحق بدونه

الذين هم في غفلة
من الله فاعلم ان الله لا يهديه
سبيلا ولا يوفق له

من

من لم يتوكل على الله ولا على رسوله ولا على ما اوتى من الكتاب ولا على ما اوتى من العلم
ومنها فاما وديك فقد خسر السبيل وفي اريك فقد خسر السبيل الجيد
انها وما يخفى على الله من شدة الارض في السبيل فبذل الاخباة ذم الانسنة
الى ارباب الخلق قال سنيان في حقه ولا يسكن الا الله اما ان الركوب هو الميل
ومن لا اذركوا من في ارضه من عاهة من ظلمة ومن عاهة
سبل الله على العزة الحسن من قارب على باب هزلة وقال رسول الله
صلى الله عليه وآله من دعا ظلمة بالظلمة اصاب من بعض الله ارضه وويلك
ذوق ما روي عنه صلى الله عليه وآله من طريق العاسة والفساد كفاة الاختلاف
ابواب السلطان فصاروا في الجحيم وعلام الكفاة فاما الركوب هو الميل
هو حاكم الحق وانه غير جليل لا المتبادر ولا ظلم فانه لا يعدل بين
واحدة لهذه المرتبة والمأوى من الجحيم ان سبل ما ذكره العقيدة في باب
جل من شاع في حق الله عليه وآله من سبل سلطانا جارا وفتنة اف
تضعف لمطعافيه كان فريضة في النار وقال صلى الله عليه وآله قال الله
عز وجل ولا تركوا الى الذين ظلموا فمكثوا في النار وقال صلى الله عليه وآله
كان قريش ما من في حقه ويقتل الظلم على الغير مطلقا ومطلق الظلم الموجب
للعقوبة كما روي في قوله لا تتولوا الى الذين ظلموا في شئ من دينكم من ابرصا من
قيل لا تلهيوا الظلمة عن السلف وابن زبارة قيل ان الركوب الى الظالمين انتهى
عنه هو القول بهم في ظلمهم او ظلموا ولا يمت فاما القول عليهم وعما
ومعاشرتهم دفعا لغيرهم من الغشيان وقريش ما روي عنهم عليهم ان
الركوب هو المودة والصحة والمطاعة لهم والاول هبة والثاني قرب ما قد
ان المراد هو حاكم الحق ومعلوم ان حاكم الظلم كما مر اليه الاشارة ولهذا قال
يخيل ان يكون المراد الظلم من محبة الظلم كما مر اليه الاشارة ولهذا قال
يخيل ان يكون المراد الظلم من وجه آخر موجه لا يستلزم ملاحقة على الحق وويلك

الذين هم في غفلة
من الله فاعلم ان الله لا يهديه
سبيلا ولا يوفق له

تضعف لمطعافيه
كان فريضة في النار

الذين هم في غفلة
من الله فاعلم ان الله لا يهديه
سبيلا ولا يوفق له

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد جعل في كل
 شيء حكما وحكمة لا يعلمها
 الا هو تعالى وحده

عليه العاقبة بالحكمة المراد المباعدة في النقص عن التلويح الظالم والظلم خصوصا
 على ما ذكره وقد وقع في ذلك كون التلويح لبعض الحكماء انما هو سبيل
 التلويح لا انما هو سبيل الظلم والظلم قبل الاسلام ولا استلزام بعده
 الآية على شرط العدل الذي هو في مسبق الزكوة والنسب وعدم جواز
 اعطاء الحق في العدل ليس بصحيح وهو في كل حال لا يستلزم بالحق في
 احتياط الظلم وما شربهم وجوب التزكوة والاحتياط بهم سلفا وضحا
 حكمهم وليس في مسبق حيث الظلم والادب وهو مقتضى من فرجامة الى هذه
 الآية الشريفة ونقلا الله وادامه الاستقامة وعدم الخروج عن الطاعة
 ارسله معا على رتب ولعب والارضا فلو استقاموا بالله في الله قد
 اجاز لهم قتل على يد غيرهم للعبطة الاما ثبت في غير خصوصه لا انما
 انه مخصوص بشرعهم اذ لم يثبت خروجهم من قبلنا او قتل المرد
 الله القاص وهو لا يستلزم الاستقامة الحق بغيره الغريم فقتل العدة
 بل لئلا نذهبنا سبق كقوله في ذلك لا يحتاج اليه ما تقدم من احكام الاحتياط
 بالبيعة بينه ولا لا في الحق بغيره وعلى ان في البيعة الاستباق فاسل الان
 يريد الاستباق بالنسب وغيره ولكن الله ان المراد من الاستباق بالادام يحتاج
 الى جعل من خصا يرد من يعقب عليه قائل ان اراد به النصيب ما مثل
 الرمي والاستباق بالادام وقد وقع ان كل واحد من الاطراف لهما رجل يترقب
 وفرسه واهله المستعزة وفي المستنق والمستنق سنة تامل في حق الرضا
 ومنع يعقب عليه اقتصار على اخوة مطلقا بهم كيدوا لا كيد لا لا على
 جواز قتل الرضا وانما قد يكون صادقة جواز النسيب ولو كانت مستمرة على ما
 يشعرون فخصنا من قبل في قوله ثم اجمعت على ان في الارض في غير ارضي ارضه
 اجمعت وكلاهما على ذلك انما يحفظ عليهم امين احتفظ ما يستحق
 عام بوجوده القدر فلا لا على جواز ملاحقة الغريم وتكررها ليتوصل به الغرض

منهم

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد جعل في كل
 شيء حكما وحكمة لا يعلمها
 الا هو تعالى وحده

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد جعل في كل
 شيء حكما وحكمة لا يعلمها
 الا هو تعالى وحده

دلالة على جواز مدح الاخوان بنفسه

صحيح مثل التلويح لامطاع الاحكام الشرعية وادامة المرد وبسط العدل
 ومع الظلم والبطالة لا بال المعروف الذي من المنكر على جواز التلويح
 والاعتناء من حكم الجور انما هو انما هو الامور لا الحكم ولا المعروف والنقض
 المنكر على ما عليه كما ذكره الفتاوى رحمه الله بالوجوب على حيث علم حكم
 عدم حصول ذلك لا يطبقها الغرض والقول عليه ولا يحتاج الى هذا
 الاية مع ان فرج حجة شريفة من قبلنا وقيام شرع الحق على الله على الرضا
 بطرحه ان كان مستقلا لا عالما لا اينا وفضل العلم في غير حيث يكون
 عالما بخلافه ليدفع جميع المفاسد من نفسه وغيره لا من بول الخلف
 ان تعلق الحكم والتسلط على الناس من غير الدين وبلد كل ذلك انما
 كان معلوما من قبلنا انما فعلنا وجه الله كالفعل يوسف عليه السلام الله
 لا شك في جواز ان جازبه ووجبه جعل المسألة في حق التلويح في هذا
 بالسرقة ونقض وعلمهم وبلغ ذلك لا لا في الحق على جواز امثال ذلك
 مع استمال التوراة اذ ذكر في التفسير انما عليه ونقض ولكن بشكل ما تقدم
 وهذه الضرورة ولا ذلك كان حكم الله كقوله في ذلك لا لا يوسف بنحو
 ذلك اقره فاسمع الفارق فلا يجوز مع الرضا ان يكون التلويح
 عليه في عدم منع يوسف ويغيب ابتداء وترك استئذانهم وعلمهم
 حتى ما فعلهم التلويح من باب واحد لا يخلو من ارباب مسرفة ولا لا في الحق
 على جواز ذلك كما لم يزل علمهم ما منهم ايضا وعلمهم لا لا في الحق على ان
 الغرض من صاحبه ملاحقة وهو ظاهر عقلا وعقلا كما لا يوسنة متفاد في حق
 ترك يوسف علمهم ايها وسائر هذا ذلك الرضا مع قوله عليه السلام على
 ترك صلة الرحم بلان ذلك وكان ذلك ما هو في الحقيقة علم الله فلا ينقض
 نقله فانما ادخل ما هو من الرضا بالانبياء ما اعتدلت عند ذلك هذه
 القرائن وما كتب على ما في من اجل قال امر به جبريل قال وماذا قال
 المرح

الخير

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد جعل في كل
 شيء حكما وحكمة لا يعلمها
 الا هو تعالى وحده

الذي

انت انا على مني في الامور من الله امين بل ذلك لقران واحد
ان انا على مني في الامور من الله امين بل ذلك لقران واحد
الاشياء والادب لا تعرف اليه ان سبب خلقه انما هو شانهما بياحه
ما اجدوا انما اشتد جوارحه فقاموا لادراكه حتى يثب في محله معتز
ويوقف عليهم ولا يوافق على جوارحه في عار الا جوارحه لا يثب على
الله على والى ولله ابراهيم وقال القليل من العيون من لا تقرب اليه
الرب وقال القليل من الصالحين والى الله والى الله والى الله والى الله
الشباب كما فعله لئلا يكون من الصواب عند الفرج وعند الفرج لا اليه
فيكون الكمال على الخبيث من امور الدنيا لئلا يثب على الصواب في كماله القضا
كامل في عبود الله ولا يثب على عوارض السجدة لئلا يثب على كماله لا اله الا
وهو ما تقدم من عدم حقيقته شرع من قبلنا على ان قد يكون شكر الله لا
الله كماله ان الله كماله انما قد يكون لولا القلب والى الله يقظ ويعرف
تقدم الذين على على عباداتهم فظنوا واستمروا ولم يتوبوا
من مشاييرهم لا يثب على معارضة الوهم الذين يوفون بعباد الله قبل عهد
الله ما عاهدوا على انفسهم من الشهادة بربوبيته واشهادهم على انفسهم
بربكم قالوا لا يثب على العوم ولا يثب على الحياض ولا يثب على انفسهم
المواثيق بينهم وبين الله من عبودته والى الله والى الله والى الله والى الله
خلقهم من الاقدار والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله
فخصيصهم على ان يكون معاهدا واحدا ويكون الشافق في كماله قال
في انما ذكر الحياض وان دخل جميع الامور والنواهي في كماله العبد مثله
يقول ان ذلك خاص فيما بين العبد وبينه وانما ما بينه وبين العبادات
الحايات كماله الوجوب والى الله فيمكن جعل هذه الامور والى الله والى الله
بالله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله

للتواضع

من الاحكام والقران من رتبة التذنب من سائر الامور والى الله والى الله
كنتم على اعداء الله عليه حين حذرة الوفاة قالوا على الحسن بن الحسن بن
الحسين على بن الحسين وهو لا يقص سبعين وبناد قلته اني جوارحه
بالشفرة فقال ليك اما انقر القران قلت في كماله سمعت قوله الله تعالى
يصلون ما امر الله به ان يصل ويثبون رتبهم ويثبون سوا الله والى الله
فيما لا يثب على محبة نفسا لافس وجوارحه الفاسق والى الله والى الله
اساء والله ان يثب فيه وصل القران رسول الله عليه وآله وقرانته اسير لافس
الثابتة بالقران مثل قوله لا اله الا الله في القران اما المؤمنون الخوة والى الله
المستطرفة والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله
الشفقة عليهم والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله
الشفقة عليهم وعبادة مرضاهم وشيوع جوارحه ومنه مائة حق الاصلية
المقدم والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله
والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله
انتم كمال من اهل انسان قال الحق الله وكوثر امر حيث شئتم واعلموا
العبد لولاه الحسن الاحسان كماله كانت له حاجة واساء اليه ما لم يكن من الحسن
كل من في وفيه ما لفته وعله دليل على ملاحقة صله الرحم والاخوان
لغيره ان هذه الاخبار والى الله على كل من مع بالحق والى الله والى الله والى الله
ان انا على كماله وكوثر رتبهم اي عبادته وما يثب على عبادته من
الغائب ويثبون وعبد القصر من سوا الساب يجب على المؤمن ان يجاب
نفسه كماله ان الساب كماله اخبار مثل ما روي عن الله عليه وآله ان قال
وحاصل ان قال انما سوا الاخبار في العبد والى الله والى الله والى الله
الصادق عليه السلام قال اذا عرفت اني قد انا وجماعتي قد انا وجماعتي قد انا وجماعتي
نفسه ولا تفل ليرك بهت الذي ما يصلي في روية الخان من جوارحه

تقرين

الشيخ طاهر قسبة الله في
الشيخ طاهر قسبة الله في
الشيخ طاهر قسبة الله في

عن ابي عبد الله عليه السلام استغفر لي عن رجل منكم وصار شاكيا او عبدا
الله عز وجل قال له سألته قال اجبت فلا شاكيا ولا عبدا ولا مستغفرا
منه عن قائل ابو عبد الله عليه السلام من قبل الله عز وجل ويخاف من سخطه
الرجاء من غير علم او ينظم الا انه الله ولكن خاف الاستغفار والمداومة والدين
صبره على الطاعة واجتناب المعاصي مما كره النفس في طاعة الحق ابتغاء
وجهه ربه ثم قيل هذا هو الله وطلب الرضا لله واستغفر له فخلصا الى الله لا لغيره
آخر من ربه وسعد ان يقال ما اصبر فلان على الدنيا وما احملها ولا تبيت
به الا على قول من يخلص من على وجهه لما عاهد في مرضه وقام اليه بغير
الشك من الشيطان الذي يغوي الذم لا ان تضعف وان شاء الله ليس على السلام
بنا اخرج هذه التفتيش والنية انشئت لغيره ان يبيت كل نية لا
تتبع والشارع المفضل والعبادة الحوية ما عرف ان الشرائع فيها فعل
النية الله المحرر ان تضعف وانما قبل اعدم الشهادة وفيه عين النية مع علم
حيا وانما حصل من البيت الثاني فالرؤف صوري سلق فيها يصبر عليه
من المصائب في التوسل والاموال وشياق التكليف ابتغاء وجهه ربه
لا يقال ما اصبر واحمل للقرآن ولوقته عند الزلازل والبلية وما جبه
بالجوع ولما يشق العمل كونه يتقوى للشك من اربابهم ولا لانه لا حلال
فست الحلق الى الجوع ولا مية فيه لغاية وتعل شرا من ذلك ولا يحرم له وجوه
يعمل عليها فعله في الدنيا في سبيل سعادته كان حسنا عند الله ولا يستحق به
الثواب وكان فعله كذا فعله انتهى بل قد يكون ساعيا بالفعل ولا يكون شاكيا
كالتقية الزايعا لفعل ليس كذا فعله فيما لا يترتب عليه جميع العبادات
الصبر على جميع المصائب والافعال والتزكيات والافعال وغيرها وعلى جميع
النية والاحسان رزقنا الله ما ياتك ما افادوا الصلوة فعملوها على وجه
الامور وقيل ان امورها فعلها وانفقوا في سبيل الله وجوابا ونفادها

وكان من جملة ما كان عليه من
العبادة والقيام والصلوة
والزكاة والصدقة والجهاد

من جملة ما كان عليه من العبادة والقيام والصلوة والجهاد
بالسيف والرمح ومنه من سبب الله ومنه من سبب الله ومنه من سبب الله
في دعائه الى الانفاق والولع على النفس والرياسة والاعوين والافراد والركوة
والنار والارباب والاحاسن المفسدة بات من حدة الاذرب والافعال والطق
صبر المال الله سزا وعلا نية الى لا يحط ان هذا عند الناس ويقتضي ان
يكون في الغفوة والسريل بفعل الله سزا وعلا نية واجبة كانت او سدا
ولا تفر لا في الشريعة ان تفرقت ان اعلم على النية والاحسان
هو ان لا يفرق بين النية والاحسان وقد يقع الزايع في الاخفاء اكثر من الجهر
ان يكون المراد التقيم لانه لا الفضيلة كقولهم والذين ينفقون
اموالهم بالليل والنهار سزا وعلا نية مع قولهم امير المؤمنين عليه السلام
حين سئل عن الله على كل من وجه التقيم في الليل والنهار والسر والعلانية
وتعمل التقيم للواجب والندب كافي ان يكون الواجب فقط والتقيم
بالندبة ليس يعرف بان له سزا والذين لم يعرفوا كافي ان لا يساوي
ويعرفون بالندبة النية اي يعرفون بفعل الطاعة الغصية عن ابن
عباس يعرفون بالحق من الكلام ما روي عنهم من تركيزهم وعن الحسن
الاشعري اعطوا اذا اكلوا اغفروا اذا اكلوا اغفروا وصلوا والصلوة الشارة
والاخبار عنهم عليهم السلام قبل من فعله ولا يغفل عنه وقيل ان الزوا
ناجوا وقيل ان اسرا منكم امرا يتغير ويحتمل ان يكون اشارة الى التكثير
والطغ مثل قوله ثم ان الصلوة شئ من المحشاء والمنكروا ان يكون
عامة لان جميع التسلج على الوجه الحسن وسألمته ودفعه بالحسن الجليل
اولئك لهم حقوق المداومة والارادنا وما ينبغي ان يكون عاقبة لاهلها
فان الآخرة هي حق الدائم وستأهلها وهي الجنة التي وعد المتقون والجنة
خير الموصولات انما رفعت بالنية وان جعلت حركات لا في الابواب

نية

الصفات
من على اللوح

فانما انما استوجبت تلك جنات على بالين من الدار او تنال
خبر يدخلونها والجنة الاقامة اوجبات في ثمراتها وثمراتها
الجنة ومن على من اهلهم وازواجهم وذرياتهم من حيث لا يحيطون
عطف على الرزق في يطولون وعمل كونه مغلاحة والمعنى انه لم يكن
معدا كان للرد به من الجنة فيخرج به الخلف القليل اشارة الى ان الجنة لا تأسف
لاشع لا يدين صلاح في الجنة وهو لا يان وليس له الصلاح انما ولا
فانما في الجنة في الاول بالهم انهم يطولون ثلثهم وقيل لا في ان سبب
دخولهم الجنة في الاول تلك الصفات فيقول لا على ان الطاعة
شع المطع ومن لا يراه الى غير ان شع لهم في الجنة الشفاعة والله
هو الاول لعلم القدر لان الشفاعة يطول في الجنة والملائكة يطول
عليهم من كواب الى من لوب المنازل الى من ابواب النور والجنة يطول
سلام عليكم بشرين بالاولى بما صبرتم نعم على الدار بما شق عليكم اي
بالسلام او عطف الى هذا ما صبرتم وما مصداق او موصول بصبرتم
ولا تلك عنيك الا ما صبرتم ان اولها شتم ان لا تفرق بينك الى ما صبرتم
الكلار واغنا عليهم به اسلاف النعم من الاول والاول وغيره في
زكيات الدنيا فانما في سفر الزكيات وانما ما يتبعها من حساب وقيل ان
هذا يكون ان اولها مصوب على حال والمراد به الاشياء والاشكال وقيل ان
لا تظن الا ما في ايديهم من النعم التي هي اشياء يشبه بعضها بعضا فان ما انما
عليه وعلى من استحق من انواع النعم وهي النعمة والقرآن والاسلام
الفتح وغير ذلك اكثر واوفر ما آتاهم وفي نعمه لا تظن ولا تظن
وعينك ولا تدرك الا ما صبرتم به انما فان المؤمنين والمؤمنات والذين
وكون اولها على هذا متصلا به في رسول الله عليه والذين الرتبة والذين
فتم عليه ان يلا عيشه اليها وكان رسول الله صلى الله عليه وآله لا ينظر الى ما

نعم

نعم
او حصوله له

يخس من الدنيا هكذا في وعمل هذا يتقدي وجوب الشا على
أنه ذلك لان يكون من خصا به وليس معلوم ولا شرا في خصا
ولما انما نظر الحق الى الطالع فيه فاصح برؤف ومثل ان يكون
على وجه السلسلة السليخة في وجوبه من غير وجه شرا فيهم عليه
وعلى اشد وعبرنا في ما سألوا لانهم على كفا رزقهم بانهم ما استأنا
او نزل بهم العذاب ولا خزن عليهم ما يصرون اليه من عذابهم ولا
هذا انه على طريقه على الله على الله مثل ما تقدم وقيل انما لا خزن
بما اراد في دين الله وقوله واخفف جناحك للمؤمنين اي الى انما
وارتق بهم بل على وجوب ذلك على الخلق كما تقدم وامامه فاصح عما
تؤرك انهم ولا خزن في الجنة لان الله عليم من الناس فالتدائر
من خصا به انما على وجه النعمة في عملها هو عمل على عملها وانما
الترتيب بالمتبع بقوله سبحانه الله ولله الحمد على صديق القلب وجميع
القوم هالكين من الذين يبعدون الله وحده ويتوجهون الى الله الجود
له والكون على العباد الى ان ياتي الموت على ايديهم عليه قوله نعم واعد لهم
نعم الله بصبرهم في ما يقولون في الجنة ربك وكن من الساجدين
واحد من راضين في الجنة اي الموت فالتدائر ليس يخص من على الله
عليه والله وعبد الرحمن يستأنا به من يلو في سفر السورة او اللوح في
الفرقة الاخيرة الذين يكونون على الارض هراصة لعبد الرحمن او جود او
او يستأنا اشارة الى جود الرحمن وخزونه الاخيرة جودت وغيره هذه
الاضافة للخصيص والشرع في يد انما جود الله كما يقال انما لا يظن
وانما راض من هؤلاء ويكون رجا بان يفرهم ليسوا لك فعاد الله الذين
عباده وهو عنهم راضهم المكنون والموصوفين بالصفا المذكور
منها المشي على الارض هراصة فيكون حالا او شيئا هراصة مغفول

او حصوله له

بالنظر الى الله

بعد ذلك

نعم

ولا تباروا بالانساب اي لا تدعوا بعضكم بعضا بالنسب التي لا يرجى به
حاجه اليها فتنهوا للنسب التي لا يرجى بها اسم المصطفى وهو الامان
اي يبرهن على الامان والعتق ولا يطلق الفاسق على المؤمنين وفيه امر
اشعار بعدم الاعتقاد بينهما فاما من حارب عنه فاولئك هم الفاسقون
الاسماء
يوضح العتبات موضع الطاعة ويعرض النفس للعذاب لا انما الذين
اتوا اجتنابا كثيرا من التقى او كانوا على عيب منه واما ذكر الكبر ليعلم
في كل من يتامل حتى يعلم انه من انجيل من التقى فان منه ما يجلب اتباعه
كالفرح حيث لا تطع فيه من العتبات وحسن التقى بالله وعلوه منه
كالظن في الآليات والنبوات والامارات وحيث يقاوم قاطع وغيره
بالله وسليحه منه واثباته من وصلاح كالغنى امور العاشق ان بعض
الظن ان قيل الامر والامان الذي لا يفسد به العقاب والاعتقاد ولا
تجسوا عن عورات المسلمين والنحو من تتبع عورات المسلمين ولا جاسوس
مثلا يتبعوا عورات المسلمين فان من تتبع عورتهم تتبع الله عورتهم حتى يفضي
ولو به خوف دينه ولا يجنب بعضكم بعضا الا بالحق بعضكم بالأسواق ولا
فعلا اشارة وكناية ورموزا والجله هو ما فهم من قول صلى الله عليه وآله
سئل عن الغيبة ذكره اخاطب بانه فان كان فيه فقد خشيته وان لم يكن
فيه فقد يفتنه لعل ذلك بالذكر الظاهر ما يكون باللسان وغيره كادركه العطاء
وخرج به الزلات اي اجت احكم ان لا يلزم الحجة من اجل ما يناله الغيبة
من عرض الغيبة على الخشوع به مع ما لغات الاستعداد المعز والاسناد الى
احكامه بالحق وتعلق الحق بالهوية غاية الكراهة ويشمل لا متناهي بالكل
لحم الانسان وجعل ما لا يلزم الحجة والعتيق ذلك فلو لم يدره فله حجة قدوة
وهي انما في ذلك العتبات من ذلك او عرض عليكم فقد ذكره غيره ولا يمكن انما ذكره
والنقابة ميتا على الحال من اللحم والخراج وانما انما الله عز وجل

ايستب

بعضا

في

اتقوا من عند الله ولا يحاط به منه ذلك في قوله لا تباروا بعضكم بعضا اشارة
الى حوزة غيبة الكفر والمعتق فحقوا اليها المؤمنون انتم كالأشياء من حيثها
والظن فيها لا ملزم ان تغتوا بغيركم من الذين بل عليكم ولا يسير بغيركم
ففي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله ان كروا القادر ما فيه وفيه العتبات
فيه تامل لان يقصد منه انما سر عنه في ذلك ما فيه ذلك مع الحاجة
تأمل يا ايها الناس انما خلقناكم من ذكركم وانتم وجعلناكم شعوبا وقبائل
لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم وفيه المعنى ان الحكمة التي من اجلها
رسمكم على شعوب وقبائل هي ان يعرف بعضكم بعضا لا في غير
الغربة بل لان شغلوا بالاداء والاجلاد وتلك العتبات والفتن
والانساب من بين الفضل الى ما يقضي الانسان غيره وكنت في ذلك والكرم
عند الله ثم فقال ان اكرمكم عند الله اتقاكم لانكم من التواضع على الله والله
يا ايها الناس انما انما من اجل ان من يكرم على الله وقاسم على حق
الله ثم تسلكه وعنه صلى الله عليه وآله انه لما مات غلاما بسوء خيرة فاجابه
فقال صلى الله عليه وآله غلاما وفاته دخل على الملعونين والاعشار امر عظيم فتر
ان اكرمكم عند الله اتقاكم لهم شيئا ما في حصة موسى وارضهم الذي قد اكرمهم
والا ما يورثه الامم وداره وارضهم وان ليس للانسان الا ما سعى الى سعيه
ان في حصة من الشئلة وهي ما بعد في حصة لعل بان ما في حصة موسى
او في حصة الرقيم غير مثلا محذوف اي هو الاكالة فلو كان في حصة موسى
واراهم فاجابهم وان ليس للانسان حصة عليه والمعتق انما لا يأخذ
احد منكم الا من لا يات بمثل في الاول من قبل انفسا بعينهم
او صاد في الارض فاما قول التار جميعا وقوله عليه من سن سنة سيئة
فله وزر من عمل باليوم الغيرة وهو في نفي ما فيه من حجة العتبات في
للمعتق فخرج بالتواضع والاجل وقيل انما في الاخرة ما هو المعز فالشرع من

ايستب

بعضا

ايستب

ايستب

ايستب

وحيي يوحنا من المولودين اجر الصبر كثيرا ما يعيق الصبر من اجرهم
فما حساب فلا على صبر الصلوة ورجوع الطعام المسكين فيم فيم في البط
على انما رايه في قوله ما هو في الجحيم انما يقول نعم فيسألون ان يمشي
اهل الجنة الذين هم اصحاب البيت الذين يعطونهم ما فيهم يوم القيمة روي
ان انما في الجنة عظيم وفيه روي في الجنة اصحاب البيت الذين يعطونهم ما فيهم
التي استحقوا الصلوة والوفيق في النار يقول نعم فيسألون ان يمشي
لذلك من الصلوة في كتابها في ذلك عظيم المسكين في كتابها في ذلك عظيم
لغا الصلوة في كتابها في ذلك عظيم المسكين في كتابها في ذلك عظيم
الباطل من في ذلك عظيم في ذلك عظيم لان العاقلة في ذلك عظيم في ذلك عظيم
وذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
بل في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
فذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
جمل من ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
سبعون ذراعا في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
لا في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
انما في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
وذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
على ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
على ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
فتشوا ما معهم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
اصبح من شعر ففهم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
علا في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
الهل بيت في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم

الصلوة في كتابها في ذلك عظيم المسكين في كتابها في ذلك عظيم
الصلوة في كتابها في ذلك عظيم المسكين في كتابها في ذلك عظيم
الصلوة في كتابها في ذلك عظيم المسكين في كتابها في ذلك عظيم
الصلوة في كتابها في ذلك عظيم المسكين في كتابها في ذلك عظيم

فان

فان

فان

فانوه وابتاعوا بوزن الاثام واصبحوا صا ما فلا اسوا وضيعوا الطعام
اليهم وقت عليهم يوم فأنوه وقت عليهم اسرا في انما في ذلك عظيم في ذلك عظيم
اصحاب اخذ على مائة يد الصلوة في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
والله فلا الصلوة في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
ما اريكم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
عينا هذا في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
الله في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
والاعانة في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
فان في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
انما في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
مكة ومدينة وذكر في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
انما في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
وذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
وتفهم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
وجم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
حروف في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
الحديث في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
النبوة عليهم من الله في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
انما في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
لرفع البنية والمشتهر خصوصا في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
والاجماع في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
تفهم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم
والوحي في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم في ذلك عظيم

[illegible]

فقال يا رب واهي ساريتني في كل موضعين فعلا ذلك لله
فقلت لا تخبر له شيئا ففعلت الامر الذي اريد

عليه و

[illegible]

۵۳

الاجزء

اللَّهُمَّ

والا استثناء وما بعده مستثنى من المسألة منه لحروف والتعريف لا يجوز

پیشکش

۱۶۳

فما لم يأتهم صحيح العقل بل شرا قيام الجاهل فليسقطون تارة ويؤمنون خطا
فمن الاستقامة لا يقدرون على القيام بأمر فاعلموا ان الله لا يهدي القوم
الضالين فبعد من حصل شيئا من ذلك على قسوسهم بل هو يقدرون على ما كانوا قادرين
عليه من القيام والمشي على الاستقامة وقول ذلك علامة لهم يوم العقوبة
يعرضون بها الى ان بعض الهامى علامة يعرف صاحبها بها وكذلك الطائفة
التي بسبب انهم جعلوا الزنا حلالا لأهل البيت وقولوا ان الزنا حلال
في البيع الذي فيه الزنا حلالا هذا الحق قد كان ينبغي العكس ولكنهم لم يعرفوا
هذا بالحق فاجتمع جعلوا الزنا حلالا في البيع وقاسوا عليه البيع وقول الله
في البيع وانما هو بغيره واصل الله البيع وحرّم الزنا فان كانا من الشيء كان
احدهما حلالا والاخر حرام فلو لم يعلموا ان الزنا حلال في البيع لم يكنوا قد استدلوا
في بعض الامور بالثبوت كونه حلالا فيها ولا تارة على حدة مطلق فقالوا
وان قيل ليس يقال به مذنوب عند الله حيث ذمهم من بعدهم عند من الله
بأنهم يبيعون ويشترون ويقتضون فاقطع وقيل ان الزنا او كمال ما يورثه فله ما يورث
اي فله ما يورثه سالفه وقدر وقدره وجاز انما القرض في بعض الامور
الان ولا يورثه في رتب على ما هو المأثورة ولا في حدة على ما هو المأثورة
والذي هو امر بعد الله في حجة من هذا فان الله قد قال وقول الامر والمؤمنات
من الله يشبهه ولا يفتاويه بقوله تعالى وان الله حكم في شانه وليس حكمه
لاخرين قيل امره وحكم الاخرة وان لم يثبت الله في شيء حارب وان شاع
له والمحال ان يكون ما سأل به شرطا بلا إلهاء ولا يجمع امره الى الله
بل عدم العقاب فبما قاله شرطا به فكانه ان الذي اقتضى عليه في كل
شيء امره في سابق وان الله فان اقتضا عليه شيء والاخذ به وزنا لذلك
ولله ما يحكم من يومه ان الزنا لم يورثه الا يكون للعامل فيه شيئا اذا كان
العين باقية بل يورثه في اهل بيته ثم ان اللفظ ليس هو بهذا اللفظ اليه او كونه

يقول ربنا لا تجعلنا من الغافلين واليكم فاصبر يا الله تعالى
فاني شئت ان يصيبني من الكدم وان شئت اخذت من محبي

المردفله ما سلفه من غير غائب يكون للتقدير ان لو لم يتقدم ليل ما
 سلف سلفا ليعبر عن الغائب فالحال ليس في ذلك لان الحرف مع كون الانشأ
 معاقبا والحال ان ثبت علم هذا الموضع بالاجماع وغيره فليس بصحيح انما
 يتبرع علم ما هو في حيز منه ولا فخر به من عادى الى حال انما
 العلم فيه والقدار ليس معاقبا بل قد ياتي في حاله ان الذي جاءه النور
 فاقترى في حال النور واعتقد في حيزه فلهذا كان لا يتقبل فلهذا لا يناسب العلم
 في حاله علمت في حاله فيها ما فلهذا كان الذي بالكون الزمان
 ان جعل لم يعود في حيزه وان كان ان يكون المراد بالعود الرجوع الى حاله في علم
 في حيزه من مع من الحجاز في الحيزه لا يصحح العلم في حيزه لان العلم
 يتقبل في حيزه من الله بعد علمه بان من الله كان في حيزه فلا يكون في حيزه
 الفتا وتقبلت كاذب اليه المعقولة وقا احصا في حيزه في حيزه
 نعم ان كان المراد العود الى حاله بعد العلم في حيزه فلهذا كان في حيزه
 في حيزه ولكن انما ويل بالحال على انما في حيزه والمكت في حيزه في حيزه
 قبل انما سلفه في حيزه لما ثبت من علم حيزه في حيزه في حيزه
 التعليل اعلم انما في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 فيه وكون العلم الى حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 كان في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 انما في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 اليه بالاجماع في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 انما في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 بالاجماع في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه

حده
 نقل ما في حيزه
 في حيزه في حيزه

في حيزه في حيزه
 في حيزه في حيزه

دليله في سائر الحالات ويحذف الاجماع في حيزه في حيزه في حيزه
 في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 انما في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 والقدار لا يناسب انما في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 والحال لا يكون المراد بالانما في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 من لا انما في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 جميع الحالات في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 وفي حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 على انما في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 مثل انما في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 وفي حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 والنور في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 يكمل ويوزن في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 خلاف في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 وشروط في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 حتى انما في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 وانما في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 هو في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 الفهم في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 منه ويقتولون في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 لا هو في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه

ولعل الله عز وجل يعلم ما قلناه من ان الله عز وجل لا يقبل من احد من عباده شيئا الا ان يشاء الله عز وجل
 بعد ما نزل الله عز وجل على نبيه صلى الله عليه وسلم من ان الله عز وجل لا يقبل من احد من عباده شيئا الا ان يشاء الله عز وجل
 ان يقبل من احد من عباده شيئا الا ان يشاء الله عز وجل
 كذا في الحديث وان كان ذلك بعد ما نزل الله عز وجل
 الحق لا ان يسمع في الثالثة ما يرد على نفسه في يوم من ايامه
 ان الذي لا يسمع كونه خيرا او شرا ما يكون اليه المستعمل عليه بالمال كما
 يقول الاصحاب في الشافعية وغيرهم الا ما تقدم من حديثه من صحة البيع في
 اصوله بلان في الزيادة ويحرم بيعها لاجلها فلهذا لم يلاحظ اصحابنا
 في افعالهم واداءاتهم في بيعها على ما تقدم من ان الله عز وجل لا يقبل من احد من عباده شيئا الا ان يشاء الله عز وجل
 حنفية ومالكية والشافعية وغيرهم في البيع في القمار واليه ان الذي يبيعها
 ويكون مملوكا ويبيعها بالمال من الرأى وقوله في الاصل من حصول
 المالك لا بد من ان الله عز وجل لا يقبل من احد من عباده شيئا الا ان يشاء الله عز وجل
 وحيي بانه لا يسمع منه علم ما يقبله ولا يعلم ان الله عز وجل لا يقبل من احد من عباده شيئا الا ان يشاء الله عز وجل
 لا يسمع من الرأى ما لا يسمع الله ان يقبله ويذهب بركته في العاجل ويؤخر
 عليه في الاجل وانما يكثر الصدقة ويحيطها بالركب ويبيعها من يدها بان يشر
 المال في العجل روى انه ما انقضت الزكاة عن مال قط اي ما تبيع شي
 من مال اخبر عنه فقل اعطاه الله البركة فيه وشيت فاعلم ان الاجل حق
 انه يسمع من الرأى بالمال لا بالعلم الا ان يسمع من الرأى بالمال ولا يسمع
 الزكاة وفيه التي يسمعها لا على كون الصلوة والزكاة وسائر اعمال الصلوة
 موصية بالبر العظيم وعلم الغنى والخرن على علمها وبالخلة غريم الواسع
 من الذين يروونه وقد علم من بعض الايات الاخر **باب** في ان الله عز وجل لا يقبل من احد من عباده شيئا الا ان يشاء الله عز وجل
 ان الله عز وجل لا يقبل من احد من عباده شيئا الا ان يشاء الله عز وجل
 بعب من الله عز وجل وان يقيم فكم رؤسكم لا تظنون ولا تظنون اي

في قوله عز وجل لا يقبل من احد من عباده شيئا الا ان يشاء الله عز وجل
 في قوله عز وجل لا يقبل من احد من عباده شيئا الا ان يشاء الله عز وجل
 في قوله عز وجل لا يقبل من احد من عباده شيئا الا ان يشاء الله عز وجل

الذكر

اركان الشهادتين التي شرطت على الناس وهي الرأى من ثبوت او نفي شيء فيكون
 استدانة او تعقيد والاول اولى ان صدقة غيره فان العلم ينع من
 على الحق الا ان كان يقينا كما هو معنى العلم فان من يقول الحق فلا جهل
 مصداق اذا العلم الذي لا يمتنع منه هو العلم بالحق وهذه باقية مشهورة
 في اعادة منع العلم من خلاف ما يمتنع منه بعد فتقيل الزكاة بالامان
 يكون لذلك او يكون على ظاهره اي يجب عليك زكاة ما يكون الرأى بطلانك
 بالحقيم فالله يعلم واخذه قبل العلم لا يبره الا صاحبه كما فهم من قوله
 فلما سئل قيل زكاة كان يقيد مال على بعضه ويشترط البور عند
 الخصال والمال والرافعة فان لم يتقوا الزكاة لم يتركوا ذلك فان من ادى العلم
 بغير من الله ورسوله من ان الله عز وجل لا يقبل من احد من عباده شيئا الا ان يشاء الله عز وجل
 بغير من الاذن وهو الاستماع فانه من طريق العلم قبل المتون العظيم كما
 يقع من حريته ورسوله لان الحق يسمع غفيل من الرب من عذله ورسوله
 ويحتمل كون حريته واحدا وهو قال المسلمين بهم حتى يرضوا او يكون حريته
 الله في الاخرة ما دعا له في النار وحريته روية الدنيا بالسيوف والانس
 اظهر غلبت على حريته في العلم على ذلك الرأى يبيع مثل مال ما في الزكاة
 وغيره وعلى غير ما يبيع من الرأى الذي شرط في الحريم ولا على غير الزكاة
 روى انه ما زلت قال فيجب لا يترك للغير بالله ورسوله في الاخرة
 ان يقيم من اعتقاد حريته في العلم من ان الله عز وجل لا يقبل من احد من عباده شيئا الا ان يشاء الله عز وجل
 ظاهر الاية ايتم فكم رؤسكم لا تظنون الا زيادة التي شرطت على كل من يبيع
 بغيره بغيره بالزيادة والزيادة لا تظنون انتم باخذنا فكم رؤسكم في العلم
 لا يجوز ان يبيعوا العلم عند الزكاة لاجل ان يبيعوا العلم عند الزكاة
 ما لم يبيعوا العلم عند الزكاة وهو على التام وقال وهو سئل علمه فانه
 اذا المصطفى القليل من ربه ما هو في قوله تعالى فقلوا يكون ما لم يبق العلم في العلم

وكونه رافعا
 المستحق

مال يملأه بكونه رافعا

فكثير العرفان لما انهم في القاطع وان لم يتكلموا على القليل فيكون
 مرتكبا وما في ذلك من غير شيء لانهم انما لم يتكلموا على القليل لانهم
 ويعتقدون في وفيه تامل لان انهم في ما قاله لم يتكلموا على القليل
 ذلك انهم في القليل في ذلك بناء على ان معنى قولهم انهم رجعت عن قليل
 انهم في القليل في القاطع بل لم يتكلموا على ما اوردوه من انهم رجعت عن قليل
 قد يكون له وجه في ذلك وما القاطع في ذلك من انهم رجعت عن
 قليل انهم في القليل في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 مع اعتقادهم انهم في القليل في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 المرتكبة في القليل في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 عليه وان كان في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 ولعل انهم في القليل في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 ولا يأتى عليهم الاصل في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 فكل من علمه ولا علمه وارتد بعد ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 قول القوي الا انه في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 وجه النصيب في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 فلا يعتبر في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 فقط ومنهم من علمه وهو في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 صنفين لانهم في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 كونهم في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 لا يصفون في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 انهم في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 لزوم هذه الشروط من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 مع هذا لا يكون بل مع تقيدها فان لم يكن لم يسموا لم يكونوا حال انهم

منهم من علمه ولا علمه

عالم

عالمين انهم في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 يكون اعتبارا لغيره ولا يلزم من جميع ما ذكر للملك وهو في ذلك
 ان ما قاله ليس بشيء موجود فلما قالوا ما في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 استدلوا على انهم في القليل في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 على التكرار في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 كان محسلة خبر او في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 الواقع كان كذا والمثل في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 وهو متعارف في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 لانهم في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 ان مضاعف تباين في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 او تضاعف اسما في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 انهم في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 فانهم في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 وانظر انهم في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قالوا في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 لا يصفون في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 او يصفون في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 انت تعلم انهم في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 ولما قالوا في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قالوا في ذلك من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل
 الذين اذا كانوا على سائر من انهم رجعت عن قليل لانهم في القليل

منهم من علمه ولا علمه
 منهم من علمه ولا علمه
 منهم من علمه ولا علمه

23

الحاج من مطلق المؤمن اعلم من ان يجد هم الله
الحاج

ونستدل من غير كلامه ولا تأنيده ولا تعليلهم الجرده بالشيء عليهم حتى لا يكونوا
 كقولهم عليه بيروا ولا تعجبوا وأعرف الموت والجبر من الأفعال وأعرف
 عليهما هذين ولا تخفي التجا بثلث مفهوم وأتاهم وأعلمهم وأخض
 عاصيوا فيهم وقيل إن التثنية سالجبر ثم لم يقل إلا لأن مقتضى
 استعمالهم فقال ليعلم أن ذلك أمره أن يفعل من قطعك وحكي
 من تركه وتعرف على ذلك وعن جعفر الصادق عليه السلام أنه نبيه
 بمكارم الأخلاق وليسوع القرآن آية لجمع المكارم الأخلاق فيها من ذلك
 قال علي بن محمد بن الحسن بن علي بن أبي حمزة ما بيننا وبينكم من الأخلاق
 من المعتبر وغيره وأعمال الخير والبر والبر والبر والبر والبر
 ولا يعرف على حاله وعلم من أخلاقه ما أخلاقه الإنسان وبنيته
 وأدلتهم بالعلمون قالوا سلاماً على عدم المراكمة وأعطاهم التأييد
 وأخذ الناس وعلم الخلق على الوجود بالاحسان بل خلق المجرم وغيره
 من الاحسان و ولما جعل الله لكل من على التوبتين سبيلاً و
 فقلت فلينبهني أقول المراكمة ليعلم الله اليهود على المؤمنين فقالوا كلهم
 في المراكمة وإن جاز أن تعلّم بالبرقة ولوجهنا على الغيبة لكان محتملاً
 أن غلبة الكفار على المؤمنين ليس من الله تعالى وقال في حق أبي حمزة
 آية الدين والمراد بالسبيل الحق والحق به أصحابنا على ضار شري الكفر
 السبيل والخير على حصول ^{البر} التوبة من الأبد وهو ضامن لا
 يقبل أن يكون إذا عاد ولا يأن قتل حتى العزة والخير لا يستل على
 عدم جواز الشراء عليه والمراد بالسبيل الحق تأمل أن علمت على
 العزم كما هو الكمال لا يستل الجمع وقد استدل بعض أصحابنا أيضاً
 بما على عدم التكاليف وقالوا لبعض خواصنا انقلبت مثل أن اسم عبده
 ولكن لا يمكن من التصرف للآلة في بيع عليه ويمكن الاستدلال بها على

على عدم تناقض الكافر على السبيل بوجه تلك الحاجة ووجه غيرها لا يترك
 في سابق التي تعيد العود فلا تنفي من السبيل على السبيل ويصح استلال
 العنقبة بان الزوجية تسلط وسيل في الخلق كونه منسبا لآلة
 والحب من ان منصف بعد القول باستلال احكامه بان لا يبق ان يكون
 اذا عاد لا اذا انشئ السبيل بل يبق كلف تعود الزوجية بغير عقد ولا
 فلا سلم زوال الكفر سبيل في تعوده يحتاج الى لزوم مجرد دفع المزايا لما منع
 لم كيف بل يحتاج الى مقتضى في يرد عليه ان ليس الزوجية سلطة على الزوج
 عرفا بل شرعا اليه فلا ظل على سلطان العقد بان لا يملكها ولا يملك انشاؤها
 وخروج الملك من ملك المولى بغيره لو قلنا ان شرع الزوجية سلطة
 واتجه تلافيا في دفع السلطة على ثبوت احكامها فكيف من النسخة في
 حتى يرجع الى الاسلام فيكون الردة ما نعمة فتخرج بعد زوالها كما يقول
 اصحابنا على المقتضى الذي ذكره في كتاب **كتاب الطلاق** ويتابعه
 وفيه آيات **الحج** يا ايها الذين امنوا ان انتم بدين الى اجل سبي
 فاكثروا وليكتب بكم كاتب بالعدل ولا ياب كاتبا ان يكتب كاتبا
 الله وليكتب الزوج والام على كل شيء يعلم حاله الله المؤمنين فاستفت
 بهم ولاعتا بماله وعلم اشغاه حرمه بان ان لا يمت اي اذا وامن اعطى
 بعضكم في الشريعة بدين الى دين كان وابتى معاملة وقت بكم
 فقط كون متبنا بوقت معلوم مضبوط بالتمتع لا مثل قدام الحاجة
 يكون العوضان اولها دينا والى المدة من اجل مدة كل الدليل **كتاب الزكاة**
 دل على سلطان الايتام عليهم وبقى التالى وهذا بيان القصص تفصيل لتدانيه
 لا بيان لغناه العنق حتى يرد عليه ان يفرق بين التفاعل والتفاعل فان
 الايتام والفقراء سعة فلا يصح تفسير احدهما بالآخر كما اورد في كثير من
 على صاحب قولي ان قد منع حصر الايتام في الدائم والثالثة المتعلق والعل

عن الدين
 لا ينفك

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

الزكاة
 الزكاة

والشهود الذين يرونه ولاكتسابه الايمان وهو مكتسب لا يورث
 ذكر الاجل لفظا عاما فليكن محال اشتراط الصيغة في المعاملة سارشا
 ان يفرق من اشتراط ذكر الاجل لفظا اشتراط الحقيقة المعاملة لا يورث
 واما اماه الذين اعتبروا محال كما تقدم من الكثر فقول ان الله لا يورث
 هذه الآية عليه السلام هو منوع من غيره وقد سبق في غيره ان لا يورث
 من اباة الخليل فاشترطوا في ان لا يورث من غيره ما علم استحباب
 الكتاب بغير الخليل فيكون سارشا فم يكتبه يكتبه لا يورث بالاولى
 لا يورث بان يكتبه عليه الله فليكن اي يكتبه لا يورث بالاولى
 ينقص فيما له سلفه بقدر صفة الكتاب او حاله او سلفه به
 او متعلقه يكتب ولا يمنع احد من الكتاب من سلفه الله من كثير الوفاق
 فيكون كاستحقاق بقدر صفة المصدر او كما يورث كتابه الله اياه الا
 ياب ان يمنع الناس كتابته فقد مثل النعم الذي نعمة الله بغيره
 كقول النبي صلى الله عليه وسلم فليكن الكتاب هذه الآية في العلة
 محال ان يكون كالعلة مائة ما بعده او فليكن الكتاب والاولى قد تولى الحكم
 وجوب الكتاب بالعدل ولا يجوز غير كتابته وان لم يكن عليه وجوب
 عليه يكتب بالعدل ولا يجوز غير كتابته من الكتاب مطلقا على ان
 فتكون الكتابة واجبة على من يتقدم عليها والعدل انما هو في الوفاق
 ان الفرق من الكتاب من ان شخص يتولى كتابته وعلى الاول تولى غيره
 الا متعلق من الكتاب في الحقيقة فيكون معناه لا يورثه يكتب ويكون
 كقول النبي صلى الله عليه وسلم فليكن الكتاب والاولى قد تولى الحكم
 بالعدل على تقدير استحقاق الكتاب واجبة ان يكون اختيار الكاتب بالعدل
 واجبة على صورة وجوب الكتابة واشترط تدوين الكتابة الكتاب بغير اشتراط
 فيه من اوجه المأمور به في الواقع والشرع وميل الذي على الحق والعدل المحال

الله

من عليه الدين والحق لا يورثه ولا يورثه عليه ولا يورثه لا يورثه
 بلسان ما عليه فليكن الكتاب والاولى قد تولى الحكم
 وهو بعيد ولا يجوز غير كتابته من الكتاب مطلقا على ان
 ميل على وجه انقص فيه بل بالعدل كما قيله الكاتب فان كان الذي
 عليه الحق سارشا او ناقضا شيئا يعرف ما له في الاخرى الصحيح او
 صفة اي صفة او مجموعا او غيرهما او لا يستطيع ان يورثه او الذي
 لا يورثه حله وعقله ولا يورثه كذا لا يورثه على الامال كما هو جدير به
 الكاتب بان يكون الخليل واجلا بالعدل فليكن بالعدل والاولى
 الذي يورثه مثل الاب والجد والعم والخال والعم والخال والجد والعم
 ان كان لهم الولاية عليهم ولا فالحكم واسمه وقد اشيع المحال في الخليل الذي
 يورثه على الامال ولا يورثه البقية والاخرى بشرط علمها بالدين عليها
 سواها لا يحزرن على المعاملة او فم يكتبه يكتبه لا يورث بالاولى
 الكاتب على سارشا واحد وقادر واحد فانما الحقيقة شاهد على
 ما في قلبه او على غير ذلك كالتن كونه على واحد اثنين عدلين على ما
 اعتبره في غيره المحال لان كونه من غير المعاملة او كونه الكاتب المثل
 بالعدل وهو شكل ايم لا يحتاج الى المحال على تقدير تخطيطه اليه ما يورث
 الكاتب ان يكتبه في مدة المدة بقوله وهذا لان الكمال في الكل اذا
 تجرد اقراره بالعدل كقول النبي صلى الله عليه وسلم فليكن الكتاب والاولى
 لانهم يعتبرون بالاشياء المادية الزمة بالثبوت انتظام بالشهود انفسهم
 الحكم اليه وقيل الضميمة فليكن بالعدل ما جمع الحق في صلح الدين
 وهو بعيد ولا يورثه الا ان يكتبه تدوينه لسانه لا يورثه ولا يورثه
 حجة له في غير كتابته من لسانه على الذي مضى اليه ولا الخلال
 فشا ما كانت هذه على وجه وجوب اقرار من عليه الحق لا يكتبه في شهادته

الكتاب المثل

وجوب كونه على غيره كذا على ان يمان ولا سلام والشاهد على اعتبار العلة
والضيق ومن البقية لا يخفى انهم لا يعتبرونهم فلا يجوز ما سلمت
وان لغزيرهم عليهم ولا يتغير مقتول قدامهم ويترفع في اسرارهم فيكون
الاعتناء بهم وهم الذين المذكور ولله فانه ان لم يمان ولا يسلموا فيكون
هؤلاء المذكورين اجاعا فلا يكونون الا فيهم العلم ان هذه التأكيدات في
الكتاب لا تظهر على انها معتبرة في حجة شرعية مع انهم يقولون بعدم
اعتبارها فلكان للاجتماع والاختلاف فيكون المذكور وهو بعيد وتكون ان
يكون معهم مع ثبوت انهم انهم من عليه الذين وان لم يكتب بالاعتناء
وما دخل عليه الغير وانما هو باخره او بالشرع ولهذا شرط الاسلام
سنة فذلك على اعتبار الكتاب في الجملة ومنها معتبر عندهم في بعض
اعتناء الكتاب في بعضه وان كان يعتبر ذلك فاذ كان شخص هذه وصية في
جميع ما يمشي الى حكمه يبنى قوله في الشهادة عليه والعلية والاعف
نظير من القضاة خلافه وهكذا ينبغي قبول قوله اشارة فاقم واستعمل
شهادتين من حيث ان يشهد على الدين شاهدان متفقان
بأن يكون من بين المؤمنين فاما ان يكونا امة فيكون الشاهدان جليلين
ويجاء في قولهم انما كانا في الشهادتين رجلان من امة فاعل
فما يحدف احدهم مثله بخلافه وان كان مطلق عليه من يتصور من
الشهادتين بشهادتهم بان يتصور انهم واما انهم كما انهم من الرواية اي فيكون
الشاهدان مطلقا سواء كانا رجلين او رجلا وامراة من الذين يعرفون
عنايتهم ويظهر في ذلك عندكم لان يكونوا في نفس الامر ولا يقتل على اعتبار
العدالة كما كان يكون عند المشتبه فهو متروك استمراره
لان الظاهر انما الخطاب لكون الظاهر انما في الحكم والافعال بل يخرج من مده
ان لا يستشاد في ما حكم فلكان يكون كونه عند الحكم او عند الحديث

عليه صريح

هذا الكتاب

خاتمة

فان قيل فذلك على عدم كفاية الايمان والاسلام والشاهد على اعتبار العلة
فيه في الجملة وعلى وجوب الاشهاد واستلزامه على من يكون كونه على الدين
على التقديرين الا ان في قوله لا يتغير مقتول قدامهم ويترفع في اسرارهم فيكون
الاعتناء بهم في قوله لا يشهد او لا يسلم او لا يمان على وجوب كونه الشاهد في جملة
المسلمين وهو مذهب الاشهاد والاعتناء بالاعتناء فلا يثبت فيه فاذ كان الشاهد
سماح شهادته بعض القضاة على بعض كذا في قوله لا يشهد او لا يسلم او لا يمان
ارادتهم في الدين وقيل في بطلان الاموال فقط وهو مذهب الاشهاد
الشافعي ولكن حال الاية عليه ومذهب الغنصية انما يجوز في كل حال الا في حديث
الغصص في الاية الاولى فكان القوي ثبت بالاجماع والاختلاف والقبول
اجل الاية على الاية وعلى وجوب سماح شهادته رجلين على من هو رجل وامراة
كذلك ولكم بالان الغرض من الاشهاد هو سماح الشهادة ولكم بالانها
نفعه وعلى جواز الشاهد من غير ان يكون لها ما يستعمل في الاية
عن ظهورها به فاقم ان نقل احدهما فتذكر احدهما الاخر في قول
عليه لا اعتبار بقرعة المرافعة في الشهادة اي العدة لاجل ان احدهما ان
صلحت الشهادة بان يشهدا في كل ما اخرى والعدلة الحقيقية هي التذكر
وكن ما كان الضلال سببا لذكر من قبله كقولهم اختلف السيلان
بغير مدرك فادفعه فلكان في قوله ان تذكر احدهما الاخرى ان صلحت
فيه اشعار بنقص من يعطى ولا باب الشهادتين اذا اعدوا وهو غير
معنى النصيب لانه فظاهر غير مستلزم الشاهد من اداء الشهادة او
خلطت منه وتغيرت ردة القول ايضا ان اودى وتسميتهما بالشهادتين
لجواز الشارقة ولا يشا من ان يكتبوه الا لا تعلق من كذا من ذلك في قوله
ان يكتبوا الذين اولئك او الكتاب قيل في الشهادة عن الكسب الا في صفة
المنافق ولذلك روي عنه عليه لا يقول الحق من كسفت صغيرا كان

لاش الظاهر

فان كان هذا هو المقصود

تقدم ما يوافق به الذمة فيما سبق وهو انما يتبع الشبهة فان قيل بل هو احد ما من
 الاخر وهذا مطلق فاجاب ان اليه مع انما يتبع شرط ان يكون مع ان ليس كذلك لان
 على اكثر من مقبولة او قالوا بل يتبع حكمه مقبولة او قالوا بل يتبع
 رها ان اقبلوا هذا او فعلكم رها ان او رها ان مقبولة مقبولة مقبولة
 يتبع كونه مقبولة كونه مقبولة او رها ان جمع رها ان معنى المقبولة وكذا الرها
 بالنم وهو ما يوافق به والله ان اشتراط السفر وعلوه وجدان كاتبة مشروقة
 الرها خارج يخرج الغائب وذكرنا هو لا يخرج اليه لو انك علم المقبولة مشروقة
 بدو رها وما زاد القاطن بقوله ليس هذا التقيد لا اشتراط السفر لا رها ان
 قوله بل لا فامة القاطن بل لا رها ان مقام القاطن بالكتب في السفر لا رها ان
 اعوانه مقصدا للكتاب في طريقه ولعل علم الكاتب شرط عند رها ان هو بعد على
 ان كلامه بل لا يخلو من خطيبا سفر فامل وخطيبا يكون مستحقة فقط وان كان
 جازرا لا اجماع والمذموم ان ظاهره الوجوب ولكن التقيد ما ذهب اليه احد يقول
 على الاستحباب ولا رها ان مثل الكتابة والاشهاد ولا بعد كون الخاضع بغيره
 المرتب فيه من الزمان الحق والصدق عليه كافي في الكتابة والظهور ان تقيد بغيره
 معنى الرها ان المقصود معلوم من كتب المقبولة ولا سائر الشروط فدللت على انا
 الرها ان يكون رها ان احدا وعلمه قبل على كونه القاطن شرط لصحة عقد الرها ان
 وترتب فالتقيد على قال القاطن المحبور على اشتراط رها ان لا وهو مذموم
 الاحصاء وقال في كتابه لم يتبع لم يتبع بالاجماع وكان رها ان لا يكون بغير
 الخاضع وهو بعد ان يتبع في المقابلة ويوضح من المبسوط والاهامة وابن
 ادرين هو الى عدم الاشتراط وقاله كذا في كتابه الحقون من الاجماع عليه
 وهو ايه جرحه واعيان ولا رها ان لا يكون بغيره الوصف على مذموم كذا في كتابه
 ظاهر بل يتبع ان يكون بغيره لا على ان يكون الوصف البيان لا يدر عليه رواية
 محدين فليس من الوجه غير ذلك قال رها ان مقبولة وان كان فيه محدد من فليس

المريضة

انظر

المختلف بين العدل وغيره والعدل من شرطه لا ان يبرع علمه وان التقوى
 بخير العدل انما هو العدل في ما سطر فيه في علمه انما يبرع عنه عاصم من حيث
 وهو لم يتقنه فليس سبيل الضم لا يشترط كذا في كتابه وجوب حسن الرها ان
 وعدم صحة الطريق اليه والعلة في هذا الوثيقة الشرعية المتقدمة على الحكم
 الخاصة الشرعية مثل سبيل سلطة المالك عن ملكه ودخوله تحت سلطة
 غيره لا اصل له الا ان يستأجرها بالامن لا يبرع الا امر شرعي لا يبرع الا امر شرعي
 والى تأني منه ولا يبرع الا اصل للكل والى علم المالك بالاجماع ولا رها ان
 هو الرها ان العوضين غير وثيقة العلم ولا يبرع الا امر شرعي لا يبرع الا امر شرعي
 بالاعتقاد ان يكون الرها ان يكون القاطن على شرطه شرطه في علمه
 ولا يبرع مع ما ذكرنا من الوجه واليه ان كان المالك بالاعتقاد الصحيح فليس
 صحة الاعتقاد الواقع برونه القاطن ان لا يتم ان لا يبرع عليه العقلية فلهذا
 عقد صحيح او لا اصل فيه انما يرجع ان لا يشك في اعتبار الشرط الزايف عليه
 وليس حصولها معلوما ولا تقيد بالجملة الملتصقي مثل هذه
 الصفة على هذه وان كان الامم او الفاسد معلوم عدم دلالة على عدم
 القاطن العقد الصحيح على انما يتقبل الملاحق ان يكون الملاحق بالامم كذا
 في كتابه يتقضي طلق العقد صحيحا كان او لا سدا للصحة بقضي الصحة
 والفساد يتقضي الفساد ان الفاسد ايق الحكم شرطا فتاثيرا من
 بعض بعضا ان لا يتقيد العقد لصحة صاحب الملاحق على ان لا يتقيد
 ولا يتقيد لا يابطل المستثنى من رها ان هذا هو انك اذا العلم على تقدير عدم
 وجدان المالك لان لا رها ان لا يكون على ذلك التقيد وهذا مرتب عليه
 قال في رها ان واستغنى لمانته من الارها ان وتلك في المكتبة ولا بعد
 ان اذ في انما رها ان اية اي استغنى لمانته من لعل الرها ان والكتاب
 الشهود فليزيد الذي القاطن لا رها ان على لمانته او رها ان الذي انتم

انما هو ما ذكره في بعض كتب المصنف
 انما هو ما ذكره في بعض كتب المصنف
 انما هو ما ذكره في بعض كتب المصنف

تسبب في ذلك ولا يمتنع
وكسره اذا كان في حلقه
منه سبب كذا
وهو كذا

عليه سواء امانة لا تك وانه انما يشرط بالعدل عقله وقلوبه واداره و
اعطاه واصاله واصاحبه بفرجه وخلق الالامات ولا ينقص منه شيئا
ويجوز في فعله من غير عقل وشعور كما اذا لامه ما اؤتم على نفسه
بغير اجور وباتفاق الله تعالى في القناعة وخلاف اداء الامانة او مطلقا في
مخالفة الله وخلاف ما للزادة ولا تكفي الشهادة انما الشهادة لا ادله
هو اذا اداها فالمرام اوسع من ذلك فكون شهادة على نفسه فغيره
ساجدة ما هو فقط شامخة اقل الضيق باستقوى من كنهه ما كانه
آثم قلبه فان مع اسمه اي الضيق فغيره اي آثم في قلبه مستأثره غير
مقدم والجليل بغيره خبرين فان موصول مع صلاته مستأثره والخبير معنى
الطوطى وحول الفاء فغيره وهو ثانيا لفتنة النبي عن ترك الشهادة فانه
ما اكفى بالحق الا ما اؤتم مرة اخرى بان من يصدق ذلك بان قلبه وسناد الالام
اي لا قلب لان الكتمان فعل لان الكتمان على الكتمان انما يقبل
ولان اضافة الالام الى القلب ابلغ والذم كما ان اضافة الايمان الى القلب
الافتقار الملح كذا في الله بما يقبل من اسرو الكتمان والحمد لله
عليه نجا انما يلجس علمه فيه ترعيب وترعيب ولا تلت على وجوب اداء
الدين بغير نقص على ما على الذي اتمن وتركة اخذ الوثيقة منه ولعل
العرض من ذكره خصوصه وشط الامانة في ذلك زيادة المبالغة والادلة
والآمنه ولجب على كل من على الحق في الطلب في الفتنة اجزاء معلوم
هنا اية الرعيه بها نذرت ولا تكان محل الجور ولا تاراد نفي
خصوصه كالميل او مبالغة وتكفي استعادة اية بجارة الحسن الاحسان
حسن وتكون سببا للخصم فانهم وتكفي كونه اشارة الى وجوب اداء
كل امانة للصالح بالخصوصية له بلدين فلا يهي ولا ياراهن والمرفق
الزهي في يد الراهن والمرتين وغيرها والدين مطلقا ويجوز ان يكون المراد

فانما هو ان قلبه

ان كان

الراهن

ان كان الراهن بيد المرتهن اختلافا من المرتهن عليه وعلى امانة وبالعكس في
على وجوب التخيير على المرتهن كتمان الشهادة **قال** الصانع والمثل فيه
اثنان **الاول** وجوبه على المرتهن **والثاني** وجوبه على المرتهن
رجيم وانت تعلم عدم ولا تها على الصانع المشيع على الفقيه سيما المشرقة
قد ليدم للاصلاح والاحسان في اقل اشد تال في وجهه ليعرضه قبل
الشروع في العمل شرع من قبله كالف فيه دليل على وجوب ارجاعه وصالحه
بغير امان الراهن فيه **ثالث** **الصلح** وتلق فيه ست آيات **الاول** **الآخر**
في كثير من جهنم اي اسرارهم وهو لا يمان الا بين الاثمين كاللصوص والامتن
مستة فان في قوله بغير او معروض حتى يهرب الارب البوا عن طريق العقول
بما كان اهل القين يعرفوا بها واصلاح بين الناس في ايف بينهم بالموعة
وضع النعام بل افعال المنع الى الناس مطلقا اصلاح بينهم في الخلقة وظاهر
اصلاح ذات المين وحقولهم ولعل في قوله ما ذكره في قوله على بين ابراهيم
في تسمية حدثي ابي عن ابن ابي هريرة عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله
عز وجل فرض الخصال قال قلت وما الخصال جعلت ذلك قال ان يكون وجهك عرض
من وجه اخيك في قوله وهو قوله لا خير في كثير من شؤونكم ولا وجهك اي
رفعه الى امير المؤمنين عليه السلام قال ان الله قد فرض عليكم ان لا يتهاكم كما
فرض عليكم ان لا تقتلوا ما لم يكن **ثاني** **ثالث** فاقنعوا الله واصحبوا ان بينكم
وكنتم تنهون في ابي الحسن **الثاني** قوله ان يريد اصلاحا يوفق الله
بينهم اي ان يريد المصالح اصلاحا واصلاحا بين الزوج والزوجة يوفق الله
بينهم للاصلاح والصلاح ورفع الشقاق والفتن او يوفق الله بين الحكيم
المتيق كذا وما لا يقع بينهما خلف حتى يتفاه على صلاحهما فيحصل ذلك بين
الزوجين او ان يريد الزوج والزوجة اصلاحا يوفق الله بينهما او يوفق حكمهما
ليتفاه على صلاح وسلطان ولعل يوفق الله بينهما قبل ذلك على ان يفي الصلح

سورة يوسف
الطائي
الاولى
الثانية
الاجل مشقة وكذا
والتقيل وسليته واجل
المعاجلة
الثالث
الاولى

الاولى
الثاني

بالله وبالله مطلقا ينبغي ان لا يرد الا خيرا وانما اذا كان كذلك وبالله ما هو
 باطنه يحصل طوبى ونها قبل وفيه تنبيه على ان من اصطلح فيه فليعلم ان
 الله سبحانه ان الله كان عليا خيرا بطوارا لا من وباطنها فليعلم كيف يرفع
 الشقاق ويوقع الوفاق على وجه الحكيم والاصح فلا بد من كمال العلم
 فانه لا يمكن اخفاء شيء عليه فلا يرفع الخصال الصالح والارادة الشاق وفيه
 وعظ الحكيم بان لا يرد الا الله والباطن الا الاصلاح بل كمال احد بواقعة
 علامته سرية **باب** وان المرأة خافت من بعلها نشوزا او اعتضا فله
 جناح عليه ان يخرج ولا تم على كل واحد من الزوجين ان يعلما
 بينهما صفاها ان تزول المرافة يوما ويضع عند بعض ما يجب لها من نفقة
 او كسوة او غير ذلك استطعت له بذلك تستعفف المقام في حال هذا فستر
 وفيه تأمل لا يعلم احدهما على الايمان بل يجب عليه تزلفا لمعلم على
 الجاه صاحب الحق بل يعطى شيئا حتى يتوفى الحق وعلم الاثم وعلم الفرج
 على التماس ولا شك في حق المعارض والشقاق ان كان قايما عليه فليكن ان
 يجل على ترك بعض الامور المتعارفة المتداولة بين الزوج والزوجة من
 المتكفون وحسن المعاشرة زائدة على الواجب ان يترك وحمل بعض الشرع المزا
 اعراضا عن اوتقها لغيرها فليعلم من المنكرات فلا جناح في ان تستعفف
 المرأة فتقبل له ما يرضى بوجهها المتعارف وحسن المعاشرة والتجربة
 الحرة الزائدة على الواجب وتزلف الحق وان المراد بان يصلى الصلوة الا بغير
 جهل تام قال والصلى خير منه والصلى يتزلف الحق بخير من طيب العزفة بعد الله
 او من النشوز والاعراض وسوء المعاشرة وهو خير من الخصومة في كل شيء
 والصلى خير من الغيور كان الخصومة شر من الشرور فليس افضل التفضل
 بمصاهه بل يستعمله معنى اصل الفعل وهو كبره اذا كان بطيب من نفسها فان
 لم يكن كذلك فالخير له الا ما يرضى في الشرع من القيام بالسوء والنفقة و

المرأة تنبذت من زوجها
 تزوجها وانفقت وجعلها طيبا
 متبرعا وجعلها قاتل

العنف ولا خلاف في ذلك على الترتيب من حسن المعاشرة بحيث لا يتفرق منها الله
 العشر والاعراض على تقدير الوقوع بينكم وطلب اقامة النكاح وروى
 الطلق والمخافة وان ينفق بركة الزوجات بعض من ذلك العشر من طيب النفس
 وان الحق الزوجة شلو ويريق من الله فاسقاطها مثل العشر والنفقة يستحق
 ويمنع من طلاقها سيرا يستطاع استقامه قبل وقته اي قبل طلاقها على حذر استقام
 ما يجب اذا استطعت المينة او وجرت العزوة قبل وقته واستطعت كما نقله في سورة
 نبت دعه بالمسنة الواجبة تماثل **باب** انما المؤمنون اخوة فاحملوا بعض
 البعوض **باب** فان كانت زوجة من ابها اهل من غيرها المتعفف الواسات
 والصلى كبرها واعلم ان في ذلك الاصل الصلى الذي ذكره العبد في كتاب الصلى
 فاستأثر **باب** الوكالة واستل على شروعتنا بثقت آيات **باب** لا
 ان يعفون او يعفو الله بده عقدة النكاح فانه شامل للموجي والوكيل وشاؤف
 الطلاق **باب** فاستحق العبد بقرم هذه الامة في كل لاية **باب** الطلاق
 فليعلم ان قال القدر فاما بعد لفتنا من سفرنا هذا نصا طاهرا للامانة لا
 على ولا يذمنا ولا يذمنا ولا يذمنا ولا يذمنا فافهم كتاب **باب** في رغبة حلية
 من العقد وفيه عقدة واما المخرمة ففيها آية واحدة متكررة
 احكام كثيرة ما اتى الذين اساءوا من العهود الوفاء ولا يفاء القيام ببعض
 العقد والعبد والعقد العهد الوثيق المشقة بين اثنين بكل مكره مدد
 العكس اهل الزوج الشدة ولا يتبذره في العقد العهد الوثيق وهي عقدة الله
 التي عقدت على عهده والزمها اليهم من واجب التكليف التي وعظروا المراد
 العهود الشرعية الحقيقية والعلل المراد الحق من التكليف والعقد الذي بها اتى
 وغيرها لا كتمان ولا يفاء بالكلية لا يبرء ولا يبرء بالكلية فليعلم ان الاصل
 والعقد القديم احلت لهم جميع الاتهام بخلاف كون اشارة الى بعض بعض العقد
 قائل في ذلك لا يفاء بثلث الواجب هو اعتقاد حملها وجوبه مع العادة وعقول ان

الحرة
 العبد

كتاب
 فيسبى
 جملة من العهود

في الاخر لا يرتبنا نحن معاوية الثانية تأكيدهم في منع الماعون على الطالب
 بحيث لا يمكن حملها على ظاهرها فانهم انما يشقون الزمان وصاحب الويل
 قبل المردا الماعون ما ينبغي به **الماضي** السبق والرباية وفيه آيات
الاول واخيرا اللهم ما استغنم من قوة قزح الربا **الماضي** قالوا
 يا ابا انا ذهبا مستحق وركنا يوسف عندنا **الماضي** قالوا نعم عليه
 من قبل ولا ربا وبه ولا لنا على عاها الشرع من تأملنا هرسما
الماضي الشفعة يمكن ان يستدل عليها بايات لا تحقد
 فيصل انما يشك في ذلك ما يملك على رغبة كونه تم ما جعل عليكم في الله
 ما حرج وقوله ولو شاء الله لافترقتم وقوله برأيه الله ثم العسر قد مر معنا
 وليست في الايات دلالة يزل عليها على ما يقوم فتأمل **الماضي** الفتنة ولم
 يرد ما يملك خصوصه عليها بل هو من وقا وقا على البر والحق واستحقاق
 الحريات يملك عليه كمن يملك من الميراث الماضية كونه تم فالنقطة **الماضي**
 فروع وتعلمه وليست بعض السبابة ولا تتم على النقطة بعيد جدا
 فانهم ذكروا انها في محل اجازها كروية فكيف تدخل في الامر بالتعاون على
 البين وفيه **الماضي** الغضب ويملك عليه عموم قوله ثم قالوا انما
 يملك بالباطل وقوله وان كثيرا من الاحبار والرهبات لما كانوا اموال الناس
 بالباطل ويملك عليه خصوصه وجميعه من المفاضة قوله ثم في احد
 عليكم فاعلموا عليه بقلنا احذركم عليكم وقوله وجزاء سبقة سبقة
 سبقة وقوله ثم ونحن انصر بملأ فاه فلو كانت لهم من سبيل الحق
 من نقل الغضب وما يملك عليه غير ظاهر فتأمل **الماضي** الاقرار
 فيه آيات **الاول** فاعلموا انهم جميعا لا يحق السمع **الماضي** وانما
 اعترفوا بل من **الماضي** قالوا اقرتم واحكم على كمالهم **الماضي** قالوا
الماضي قوله كونوا في دين القسط شهداء الله ولو على انفسكم ولا

المرجوة

اليسر ولا يربكم

الاس

في حش
 اوقى الكافية
 لامية
 في

في

عن الاخرية على الاقرار والمطابقة ثم الاخر فاعلم فيه وما كان ينبغي ان يقر
 المعقود لهذه الامة ولكن قلنا انما اخطأ علمهم فمما لا بد على ما تمت
الماضي الوصية وفيها ذلك آيات الاوليت عليكم **الماضي** انما احقر
 الموت انما اخطأ علم الوصية هو الدين والآخرين المعروف حقا على السنين
 المعقود وجود الشئ بحيث يكون ان يرد في القبر هو المال لغة واختلاف
 تقديره هنا فتعلم ان من بعض الممال قليله كان او كثيرا ثم تعلم من امير
 المؤمنين عليه السلام ان دخل على مولاه ولم يسمعه من درهم او ستمائة فقال
 الا اوصي فقال عليه السلام انما قال الله سبحانه ان تركت خلفك تركت
 لك كثيرا وهذا هو المعقود به عندنا لان قوله عليكم جهة وصية الشئ في
 انت تعلم انه ان اقل الميراث ثلاثة وعشرون الف درهم فاقبل انما كانت وصية
 وضحت او المراد الاستحباب لا غير الاخذ به جيلان ثبت واما ان لم يكن
 فاعلم به شئ فان الوصية ليست معقولة بقوله من المالك هذا ما نقل
 بقوله هامة الفتنة ثم بحثنا عن استحقاقها هو بالثبوت او التمسك او التمسك
 وقالوا الربا اول من التمسك والتمسك اول من التمسك وتلك عليه رعايات ليس هذا
 محلها واستقصى بوجود الدين وعدمه وبوجود الوارث والحاج وعدمه
 من بعد ثبت في المعقود وينبغي الاخر على ما يقتضيه العقل والشرع
 والمعروف هو العدل للميراث لا يجوز ان يكون له حصة فيه ولا يجوز والمعقود على التمسك
 من يملك بالتمسك الذي اسوا اول من يصح للمطالب ان يظهر عندكم اسباب الموت
 وامارته بالمرض والهرم والوفاة وغير ذلك مما يمكن الموت منه ان كان لكم مال
 ان توصوا للدين وسائر الاثارب بشئ منه حتى لا يخطأ وجه لا يجوز
 عن الشرع بالوصية قبل اتمام جميع الواجبات وحيث ان الصغار فان الفرق
 عن الوصية مرفوعة بكتب التذكير لا يشاؤون لان توصوا الوصية
 وانتم مصلح وهذا ذكر الخبر في قوله في قوله ويبدلونه او يكونون الثاني في

لهم

الشيعة
في

تدبر

تدبر

حقيقا واسما قاله من ان سب تكلم الفعل هو كذا وقع الفصل
وبين الوصية فقد علمت ان لا يحتاج اليه ان يكون الفصل
لم يقع التكميل مع ان يقع لما قبله معناه فرض علم الوصية في حاله
الصحة ان يتولى اذا حضر الموت فاهلها ان لو كان هو بعد وصية
مطلق المذموم من صفات الجمل لتأكيد معنى ثمت ذلك وجب وصق
حقا واحدا ثانيا على الذين يتقون من عذاب الله ويتقون معاصيه فكأنهم
حقيقا بعد ذلك القيم من علمك لشرفهم وكثرة انصافهم وصلواتهم لحاجته
الله تعالى ولا يعرف اما تعلق الوصية او مقتضى الحال ان علم الوصية
في ان الوصية كانت في يد الاسلام والوصية فنسخت باقية الوصية في
بقوله عليه السلام ان الله اعلم كل حق حقه الا الوصية لو ادعى وتلقاها لانه
بالتقوى ليقول بالتواضع ان كان من كلامه وفيه نظرا لاسانفت بين الارث
والوصية كان لاسانفة بينه وبين الذين يخرجون ان الوصية في
بغير الارث واليه تدعون من لا فارب عز واريه فكيف تنسخ بالمعروف واليه
قد تنسخ الوجوب ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم ان لا يخرج الوصية لهم
كما يقولون وكذا في الخبر صحيحا لا يتوارى فيهم من قوله ايضه وتلك
جميع الامه لم بالقول في ذلك الا انه عليه السلام ان لا يخرج الوصية
الذين انقطعوا عنكم في حجة على قدس ثبوت على الوصية المرافعة كما ان اهل
الثبت كاتلها على الاستجاب من زيد فيكون الحكم باقيا وسبب التخصيص
بلايه ولا فارب تأكيد الحكم فكيف تنسخ بالاجماع على عدم الوصية
وعلم النسخ والروايات فيهم حجة هذا الاستصحاب المذكورين وفيهم من
الايه التي بعد ذلك في قوله تعالى سمعنا واطعنا فاما ان الله على الذين يذنبون ان الله
سليم عليهم من تبديل حكم الوصية كما هو الذي في جميع الوجوه او غير انهم
تلقوا الظاهر وعلم التبديل بالفضل ولكن الاول قد يقع وان كان الاجماع ثانيا

لا يحتاج الى حجة اخرى بل يستدل به أولا فاستدل بالاجماع بها استبا الحق
الظاهر على من تدبر الوصايا مطلقا والعبس والوقف وغير ذلك مما لا بأس به
فله حكمها وعلم نسخها انهم في هذا لا يخفون ومن سبنا من وجوه مستندة
لنفي التأكيد الثابت بعد طريف التبديل خاصة لانه المصدرة وتقبل المع
ويكون جارية عن الوصية المسبوبة وهي تقتصر على من موضع وانما
جزائية وما كافي ما تخذ عن اهل الجاهل في جهلها ومما على الذين مقلدة
مقلد رائد وهو مستدل والنار يركبها الوصية الاخير امله فان تراجع
الاستدلال بهما جازله ولا يذنب سعادته ليس من بولاجع التبديل الى
تبديل من فسخ الاعتراف بوجه او تراجع ايضه الى الوصية الى ايضا الغير
ويكون على الذين عاينوا لانه ذكر في الخبر ان العاين قد يكون وضع الظاهر
موضع المخبر وهذا الذين في جهلهم من ذلك ان قالوا ان الله عليهم اي على الغير
ولهذا ان بالذين تنسخ ووصف التغيير والتبديل وجعله لا المبدل
كثيرا او قد يكون وصفا وشاهدا في خبرهم ان الله سمع العلم وعدي
وعدي فعامل بالوصية باسباب الهاد وتاركها فانه يعلم السوء والحق و
ما يستحقه فيقارن برأيه ولا يخلو قوله عليه السلام في تنسخه على عدم جواز
التكليف ولا في قول اهل كماله عليه السلام ايضه ان علم ان ذلك في هذه
الايه كالتعليق ان الوصية والولاية ان اولى في الوصية او غيرها الا ان المعنى
بذلك ولا ينقص من اجرو شيئا ولا ينافي احد على عاين وفيما انهم لا يذنب
على جلال قولهم يقولون ان الوارث ان لم يتصرف من الميت فانه مؤتمن
في فترة ولا يذنب لما كنهه من ان الله على اهل العدل في اخذهم شيئا الا انهم
عليه يستدل بجزءه ولا يخلو من الوارث من غير ان يوصي في ذلك بل ذلك
عقابه لان ينقض عقابه باستحقاقه وانت تعلم ان الملائكة والجن وان
معونهم الله علم انصارهم التبديل على المبدل وذلك لا يدل على انهم الوصية

حجة

نسخ

تدبر

ين

فان تراجع

من الاموال المذمومة او الدين او النقص او الصوم وغير ذلك من الوصايا
الواجبة بالاصل وغيره من التكاليف العبدية وغير ذلك مثل الصلوات الخمس
الاجابة بالاجارة وبغيرها وما من الاجرة قبل العمل او حتى وبغيره في العمل
يقولون لا يجوز على المذنب الا على اوصي وانه بعد ذلك لو قصر في حق اخرج الاموال
من الحقوق الواجبة كالمذمومة والنقص والدين الى الناس فصاروا يقطع الطريق
والسرقة وغير ذلك ثم اخرجوا من ذلك الحقوق بالحق ولا يبق عليه شيء ولا
من قصر في اعطاء النصف لمن وجب له القضاء مثل الزوجة ومن الاموال ما يخرج
الزكاة والحقوق على استحقاق وغيره لله ثم اوصي بالحق عليه ثم انكره فانكره
جدا وانه يتعد ويتعد انا انكر هذه المذكورات كلها ثم اختلفت في الاموال
فمن يخرج يكون الام على الله وعلى وهكذا يفعل الاخر فلا يعمل في العمل وسطر
حقائق الناس من الاموال بل اجابة اخرى بما ايقظ على ذلك التقدير ايقظ
انما الاموال واجب على الموارث فهو المعتبر المبدل ولا يجرى العمل به من الاموال
ان يرد هذه العقاب على الميراث لا غير ههنا في بعض والمنع بعد من كلامه
كذا ان يرد بعضه وفيما ايقظ ولا لانه ان سقطت عقاب الخصم بعد اعطاء الدين
لا اصل الدين فلهذا سطر كلامه على عدم الاحتياج الى الاجابة وهو بعد ثم
الظاهر بعقاب المالكين ويخضع منه ما يقابل الملاك اجابة الاخر لو وقع على ملكهم
ويخضع بعضه لغيره بين وبين الاموال على تقديره لا نقول الموارث وكذا
الموارث لان يترى بهم قد يكون المبدل ايقظ معاقبة او موافقة على سداد بعض
سواء كان شاهدا او امانة او وصيا وما نغاس اخرج الوصايا على اوصي
كان ولو كان امانة او امانة او علم يمين الوصلي لا يجرى او عدم بيان
لما على كل من يترى على وجهه ولم يزل من باب الحجة وكان موقفا على الله
انزول لغرضه قهره وقهلا من الله من هذه الامور ثم انكره انكره
عنه الموارث بل لا يجرى ايقظ عليه من الحقوق التي تقع ادا امانة او وصايا

تمت

النية
في

التي

التي يقع الاموال على وجهه من تلك الحقوق والوصايا من غير شرط ولا
حقا بغيره ويرت الاموال المذمومة وارادة ان ياتي لاجل الحق عليه شيء فلم
يجانب ولم يزل خذ لم لو قصر في الاداء والوصية الواجبة بها حتى ولا
فلا يخلو ما ذكره من غير شرط ولا اجر ولا اجر لغيره وغيره وذلك صحيح وهو
ما راجع عليه العقل والنقل مثل ولا امر بزيادة ولا امر بغيره وهو صحيح وما راجع
هذه الآية عليه ايقظ في غير الاموال لانها لا تليق في غير تلك الوصية
القصة الا على سبيلها فلا يلبس على الحالة الا على مقدمه اخرى وما لا يلبس
الا على اربعة اركان المدعيون وغيره بالوصية ولا على عقاب كالميراث وغيره
غيره وانما كالميراث من غير تلك الوصية الخاصة وهي الوصية المذمومة
للاارب فانها عند الحكم على الوصية ثم وبتلك الاجرة ان لا يكون هذا ثم الا على
سبيلها وهو كس ما من الاستعداد وغيره من الاموال الواجبة ثم ان يترى
الخصم والخصم ايقظ بانه الوصية هي التي لا تقدر الا على ذلك الميراث فانها
انزوا يقصر المبدل ايقظ عليه ثم وصيات كالميراث من الميراث لا يرد ولا
ايقظ يعلم عدم الام على الوصية ايقظ عليه من عدم الخصم والتقريب ولكن
يتمل الغرض بحيث يعطى العوض كانه يترى في الدنيا كثر الغرض مع عدم
الام وهذا هو الوصية تقصر بعدا تقصر ولكن تقصير ما يغيره ان يبعد
تقصر شيئا لا يترى مع عدم التكليف ولا يقاس امر لا يترى الدنيا الميراث
فخصوصا من غير عقل على بل بعض يقصر بعدا يصلح يعلم الله فقط
ففي حق ان لا يبيع من صاحب الحق ايقظ بان يعطيه الله العوض الله يعلم بان
خلف من موهبها او انما يصلح بغيره ولا ايقظ عليه ان الله منور رحم الجند
الغير وهي الميراث الموقوفة وقال ايضا ان من سئل بقدر حاله ان
جنتا له فلهما لكونه كائنا من موهب ولا ان ليس بهنك لتقديم وتقبل
ايقظ بقله بخلاف الميراث من الاموال لان خلافه ايقظ على كل ما قيل

الحدود

التقديرات

وقد هجرنا

مد

وقيل يعلق الصلوة وهو القدر الذي يقسم به الله الاخر ان اذ تبت على
 ان اذ تبت على شدة الورد في صلواتهم او الحظ في صلواتهم على صلواتهم
 القسم على ان لا يفتخروا به شيئا قليلا يعني لا يستبدلوا القسم او
 بالله مع حسان الدنيا هو الملة ما في القدر فان لم يفتخروا به شيئا
 الاخرى وبقاها صلواتهم لا يفتخروا بالله كاذبين طبع الدنيا للامانة الى
 ان القسم انما هو مع الارباب والاشياء فتأمل ولو كان ذلك في معنى القسم
 وتعلق لا يفتخروا بالله كاذبا ولو كان الخلف لم يترسأ ذلك جوابا ايضا
 بخلافه لا يفتخروا به وفيه التوضيح في قوله تعالى لا يفتخروا به شيئا
 على ما ذكره انه دام بعد الفراء بعد ما لا يفتخروا به شيئا سواء كان الخلف
 له بعد ما لا يفتخروا به شيئا ولا يفتخروا به شيئا الله انما القسم الشهادة التي امر
 الله بها لا يستعمل عطفه على الخلف في قوله لا يفتخروا به شيئا لا يستعمل في الاصل
 اظهر ان اذ تبت على القسم ان كتمان الشهادة او اشتراكها في شأنا قليلا كما يتم
 بقوله هذا ايضا في قسمه فان عثر الخلف وصل العلم على انما استحقاق
 انما الاخر انما استحقاق بسبب غيبة الشهادة فيخران ولا تشع شيئا
 فاعلم ان يقربان مقامهما من القسم استحقاق عليهم ان لا يفتخروا به شيئا
 من الوردية الذي ينبغي عليهم تعليمهم يقوم مقام ما على الحق الاول ان
 لا يفتخروا به شيئا في الشهادة لا في المعرفة ولا في السلام وهو خبر مستلزم عطفه على القسمين
 هما الاوليان او الله خير يقربان يقسمان الاخرين بالله شهادتهما الحق
 بالفتوى من شهادتهما ان القسم الاخران من القبول انما اعترفا وما
 لقانون الحق في الشهادة انما اذا لم يفتخروا به شيئا عند ما يفتخروا به شيئا
 بوضع البطل موضع الحق لوطا لغيره لا تستأثران في معنى الايمان ان المختص
 ان اذ تبت الوصية بغير ان يشهد بغيره من ذنوبه يمسد او يند على حقيقته
 او يوصي بها احتياطاً فان لم يفتخروا به شيئا في سفرهم ثم ارجع

من قوله لا يفتخروا به شيئا
 في قوله لا يفتخروا به شيئا
 في قوله لا يفتخروا به شيئا
 في قوله لا يفتخروا به شيئا

فاعلم ان يقربان مقامهما من القسم استحقاق عليهم ان لا يفتخروا به شيئا
 من الوردية الذي ينبغي عليهم تعليمهم يقوم مقام ما على الحق الاول ان
 لا يفتخروا به شيئا في الشهادة لا في المعرفة ولا في السلام وهو خبر مستلزم عطفه على القسمين
 هما الاوليان او الله خير يقربان يقسمان الاخرين بالله شهادتهما الحق
 بالفتوى من شهادتهما ان القسم الاخران من القبول انما اعترفا وما
 لقانون الحق في الشهادة انما اذا لم يفتخروا به شيئا عند ما يفتخروا به شيئا
 بوضع البطل موضع الحق لوطا لغيره لا تستأثران في معنى الايمان ان المختص
 ان اذ تبت الوصية بغير ان يشهد بغيره من ذنوبه يمسد او يند على حقيقته
 او يوصي بها احتياطاً فان لم يفتخروا به شيئا في سفرهم ثم ارجع

لورثته

يوجهها الى اكمال البيع انما يوجب بطلانها وان لم يرد به كتابة
 عن دخول التارفا لا يخلو التارفا بالحقيقة فلو لم يكن فان لم يكن
 القيمة التارفا يشعرب ما رصفه من الباطن والى ان قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ما من من قومهم يوم القيمة فليسوا هم فليسوا هم فليسوا هم
 رسول الله من هؤلاء فليسوا هؤلاء ولا هؤلاء فليسوا هؤلاء
 المتحدون فليسوا هؤلاء فليسوا هؤلاء فليسوا هؤلاء فليسوا هؤلاء
 السور استعملوا النار ولتنتج هذا الحديث بالبين الاول ولا يثبت التنا
 اسواكم التي جعل الله لكم قياما فان زعمهم فيها والكسوف وقولوا لهم
 قولنا معروفا فلا تخلف في تفسير السفيه والظن المتبادر منه غير الرشيد
 اعني المبني اسواكم من بصره ما لا يخفى ولا يثبت باصلاحها وتبينها
 والتعرف فيها ولهذا ضرر في وجوبه وتفسيره الكتب الفقهية
 به بحيث صار حقيقة في ذلك عدمه وهو قريب من معناه الفقهية
 حمله عليه لم يجهل على سائر ما ذكره في الاصل لانه لو كان الله من الزمان
 رجلا وان المراد باسواكم اموال السفيه والظن كاشيانهم واصحابهم
 والذين يلد على المراد اسواكم قوله ثم ارز زعمهم فيها ان الضمير يرجع الى
 السفيه فلو كان المراد اسواكم لم يربط بغيره ان السفيه على غير مطلقا
 وعلى الاصل ان اسواكم لا يثبت ولا يثبت به وانما يثبت ان كانوا اسواكم
 فلو كان السفيه يلد عليه قوله وقولوا لهم قولنا معروفا فان الله ان الظاهر
 لا يثبت الا لمن يلد مال السفيه لانه فسر بان يقولوا لهم قولنا معروفا
 شعرا عقلا فان تعذرهم وعلا احسن مثل ان حلتهم وعمرهم سلفنا
 انكم اسواكم والوجه اعطيتهم وان يتلفوا اسواكم وعقوبهم كلام مشعر
 بالرشد وتبينهم على ذلك ويرشد على اليد بطريق حسن فلو كان ذلك
 فيكون اضافة الاموال اليهم فلا يثبت مثل كونهم قوامين عليها وسفر فيها

القاسم في كثره
 القاسم في كثره
 القاسم في كثره
 القاسم في كثره

لا تفت

كالتأني ولاشارة الى ان لا بد من الباطن حفظا لحفظ اسواكم
 لان من حسن اسواكم التي بها قيام العمل لا يثبت ولا يثبت ولا يثبت
 بملك ملك اياكم من قضاكم فان المراد علم مثل بعض بعضا وجنس
 ما ملك لا يمان وجنس القضا لا يثبت الحظير ما ملكت بينه وبينه
 فقط ولعل ارتباب هذا التقدير اضافة الى ان السفيه الذي لا يثبت
 من جعل اسواكم الحظيرين لا يثبت قضاكم ولا يثبت الحظير ما ملكه
 فان قيل بان احكام الاتام والرشد ومن يلد الملك وهو من الهموم
 الذي قدناه وقال القاضي في الاصل ان يثبت الذي لا يثبت اسواكم
 الى قوله وهو المالك للآيات المقدسة والمشاركة كما زيد في المقدسة
 قوله وانما الاتام اسواكم وهو جرد لانه لا يثبت على وجهه اسواكم
 استخراهم اليه من يلد ماله فيجوز السفيه مطلقا على وجوبه ان يثبت
 كسوفهم اسواكم ويكن ادخال سائر الزعميات مثل السكنى والنفقة في
 هذه القضاة بغيره فيكون المالك لهم ولا يثبت في غيرهم ولا يثبت
 اليهم وان لم يكن ولا يثبت لا يثبت وجوبه على المصنف كالقاضي مع علم
 وجوبه لا يثبت ويثبت منه ان يثبت من هذه المالكين غير جرد العلة ولا
 ان الذي هو الولي والحكم ويكن استخراهم لان من الامار من خارج ولا يثبت
 على وجوب القول المعروف لهم وعلم جواز قوله بغيره ما يثبت وعقل
 كون الامر للسفيه اعلم ان هذه الآية وقوله ثم ارز زعمهم فيها فان السهم
 منهم رشدا والى تقدست في الخبر البقرة ومن كان سفيها او ضعيفا فليقل
 وليه ان السفيه مجرور بغيره وسفه مجرور عليه في المصلحة ولا يثبت
 المالكين ولا يثبت ماله اليه ولا يثبت منه فيجوز وتعين سواه بالاحاطة
 او لا مثل الحبة والركوة والخمس وغيرها قد تغيرت السفيه فلو عرف ماله في
 ماله يثبت عقله او رشده وان كان له اية بهيمة وديورة فانه منسج لانك

تاهج
 اسواكم الى ي

ويحس بما له من القوة لا سيما في الامران سيمعوم ولا يحس
 الاخصاص والادوار والاعمال التي لا يجوز لها ان يكون لها
 اية بل يسلو الى الابد ويكون جواز الاختلاف خفية او حجة او بقرينة
 هو في ذلك ولو كان بعد التليم اليه الحق والاية الثالثة انه في الحقيقة
 السفة بالنسبة المتصل سفة الى الابد وفي هذا قال الشيخ الشهيد
 في شرح الارشاد انه محض من القوة المستقلة من ملكات النفس
 وقوانين استقلال الاحتياج يقتضي عدم الاشتغال بغير الملك وانما
 دقة النظر في الادلة على ما هو المتعارف في حق الله وقطع النظر عن انهم
 وانما هم بعض المقدمات مثل ان لا قابل للنزول وانما هو في العدم
 ان الظاهر عدم النزول وان السفة ان الكون سوجباً في الملك لا اثر في مقتضى
 الاشتراط والاحتياط لا يتولد ان الكون **الثاني** سربت الله ملائكة
 مملوكين لا ينفكوا عن الحق في هذه المملوكات استلزامها على كون المملوك
 محضاً على غير جميع تصرفاته وعلمه محض شئ منها الا ان سفة كنه هذا
 العدم محض من جهة بعض تصرفاته مثل ما ان زوجته ونفوذ اقراره في المال
 وتبع به علمه وقيل قوله المملوك ينفذ رايه في امره المملوك فيها
 وكذا على ان لا يملك شيئاً اصلاً سواء ملكه مولاة ام لا لانه نفيت عنه
 القدرة مطلقاً وليس حقيقة فيكون المراد بغير التملك لانه اقرب الجازا
 وفي الاستدلال نظران غاية ولا ينفك على وجود عبد مملوك لا تدرك له على
 شئ ووجود عبد مملوك قادر على شئ في الحقيقة فحينئذ لا يملك على عدم
 التملك مملوك اصلاً ولو بغير الاختيار وتلك هي الحقيقة ونحو فانه
 محتمل ان يكون عبداً عاجزاً ولا يملك الحق او بقرينة الحق
 ان لا يضر به كبريته وقرينة ذلك او يكون المراد من عدم صحة التفرغ
 لعدم الملك فقد يكون ما لا يجوز محضاً على كنهه فانه في الحقيقة انه

ومن زعمه ان سفة في حق الله
 سفة وجوباً على مقتضى ذلك
 لا يقتضي

لا ينفك على شئ مع تلكه ما يكون محضاً على الله وفيه الملك سفة في الحقيقة
 فان المبادر من الاول ملكية لا تدرك من تحق كالحق والاعتبار
 سفة شامل في ان ينفك على التملك في حق الله والاداء في حق الله والاعتبار
 بما ذكره وما كان كونه في حق الله من فضل الله في فهمه ومقتضى العمل في الحق
 ان هذا محض على الله بغيره وان يملك جميعه في الحقيقة فيكون على التملك في الحقيقة
 ففصلنا المسئلة في شرح الارشاد **الثالث** انما هو المحض في الحقيقة
 الكون والصلابة والقدرة وفيها ما لا يملكها بالخصوص بل لا يملكها
 عوم ما لا يملك على فعل الغير وتذكر في الروايات وفي آيات **الرابعة** ان
 البرزخ شغل **الخامسة** وما تقتضيه من شغل في حق الله هو جاز
 واعظم اجراً **السادس** ليس المراد ان يكون وجهه في المشرق والمغرب
 فيكون في المال على وجهه في المشرق والمغرب في المال على وجهه في المشرق
 والساكنين في القباب وقد تغيرت في الآيات والاختلاف على ذلك لا يملكها
 فيكون معلوم ان الاختلاف في كونه **السادس** النذر والعبد والعين
 وفيه البهائم **الاول** النذر وفيه آيات **الثاني** وما اعظم من نفقة
 او تدرك من نذر او كونه ما فعله من نفقة حسنة او شجرة وكل ما هو جرم
 على انفسكم بالذرة فيختل شجرة الله فان الله يعلم فان الله يعلم وما قالوا من
 انفسكم فجعل استحقاق صاحبه للاجر منة فاعلم على هذا ان نذر الله في كل شجرة
 خبز وان شراشرا فلا يبعد ذلك على استحقاق فعل النذر ان كان النذر
 طاعة وقرينة ان كان معصية حيث قرينة بالاتفاق الموقوف الموقوف وفي
 فاعلم بالاجران الفعل على الوجه المرضي او على ما يقتضيه على غيره بما لا يملكه
 كذا وجوب الوفاء به لمصلحة من يملكه فاعلم على ما هو الحق وسبحي ما لا يملك
 على الوفاء به وقال في ذلك النذر هو عقد المدة على نفسه وعلى شئ من الميراث
 ولا ينفك ذلك لا يجوز له الله على كونه ولا ينفك بغير هذا العقد فاعلم النذر

انما هو المحض في الحقيقة
 من الجاهل ان الله

جاز محض في

القول انه يعتقد في نفسه خوف التعصير الامر ومنه نذر الدم وهو المقدس
سلك الله طريق من مفرغ صاحبه ومنه الانذار وهذه العلم انما لا
يقوم منه فخصه بالاعمال والرجل ان يقول لا شاول ويزيل باله الشخص
او يعلم المرأة والتلف بالفتنة والارث والايه السبب بالبريد على
عدم انقاده في المباح كاهو مذنب بعضا من اهل البيت على ابيهم
ادله المذبح علم اشتداد طبعه ومقتل ان يزيله المباح وايضا من
السبب بالشرط على عدم انقاده انما يكون مقيد له كاهو مذنب
السيد وهو ابيهم على اهل البيت لانهم لا يرونه في معناه ويكون
اصل الفرض طاهر في العموم ولذا اصل عدم الزيادة ولهذا ذهب اكثر اصحابنا
الى عدمه على الظاهر وكثير ما يعتبر بصحة من يحرره عن ابي
عبد الله عليه السلام قال لا اذن الا على اهل البيت الله وهو محرم بجهة
او على خلاف ذلك ولا فليس شيء يقول الله على اهل البيت او يقول
الله على خلاف ذلك ولا اذن الا على اهل البيت الله عليه السلام
فيما على عدم انقاده انما لا يخطأ في امره وهو المشهور والمفهوم
من بعض روايات كالتصحيح المتقدم وبالله على انقاده من شرط
كاهو مذنب الاكثر خلافا للشيخ فانه يكتفي بعقد قلبه وانما يكتفي به
ودليل ذلك كاهو مذنب العلم بالخلق النذر عليه والاصل والشرة وبعض
الروايات مثل الصحيح المتقدم وفي الاستدلال على ذلك الشيخ بمثل ان
يذكر انما انتم اوصيتم بها سبكم بها الله تالله لا يخفى ولا يشترط ان
اعلم ان الله يعلم ما في انفسكم فلهذا روي عنهم بالان على اعتبار ما في
القلب ولو قصد العصية وذلك في غير بعيد فان قصد التبع فيه فلهذا
وشرطه ايضا لان لا يعاقب عليه اعتبار الذي يعاقب عليه بتصرفه في الخارج
وبه يجمع بين الادلة بل بين الاحوال **الثاني** يوجبون بالذرة ويجوزون

العلل

عنه

لما

في

كان مشورا سطر قال في يوجبون جواب من عنى بقوله الم من ترك
ذهبه والوجه بالذرة بما في ذنبه وصحتم بالتور على اياه الواجبات لان
من وفى بالوجه على نفسه لوجه الله كان بالوجه الله عليه اوفى
وكذلك يوجبون ما في ذنبه على وجه الواجب بالذرة فما لم يوفى قوله
انما يوجبون ما في ذنبه على وجه الواجب بالذرة ولا على وجه نذر عدم العلم
وكا نذكر خبره في ذلك الشرع وطنا قال لا يحتمل ان صور الصلوات
الثاني العمد وفيه ان **الثاني** كاهو واوفى بالعهد ان العهد
سئل **الثاني** وبالله الله اوفى والظاهر يتعلق بما عهد الى اوفى الله
والباقي للصلوات المستفاد انما يجب انما سأل الله الى الحلف لا يرى
لا يعلق الا بغيره ولا يعلق بها رضاءه ويترك به رضاءه لا على وجه لا يعلق
بالشرط والعهود والندرة والعقود والاثان يجمع ما اشرى من اهلها
في الصلوات الفعل واياها الكبر والوزن وعرض ذلك انكم وصيكم به لعلمكم
تذكروا ان جميع ما تقدمه زيادة وصيكم الله بحفظه والعمل بقضاه في
جاءكم تذكروا الله وعقاب ربوا لا تتفخروا بروية فالكيد بالتم وكذا
الذين يوجبون بعهد الله فبالحمد لله ما صدق الله على انفسهم من اشداده بر
واشددهم على انفسهم المست برهم والواو ولا يتفخرون الميثاق كل
ما وثقوه على انفسهم من الحواشي بينهم وبين الله من العهود والندرة
والاثان وعرض ذلك وبين خلفه من العقود والشروط وسائر ما فيهم
تقيم به انفسهم ويحتمل ان يكون معناه واحدا فيكون الثاني كالمبدأ
فيكون جملة هذه دليل على وجوب الواجب بالذرة والعقود والشرائط والوعد
وكذلك قوله تعالى الذين لا ايمان لهم لا يصدقون في سبي النبي ائمنوا عليه
امانة وجملة ومنه ان تورد الامانات ولا تخونوا ما امانتم واما قوله
العيون لا المعاني فيمنه المؤمن لا الامانة والراعي الحافظ بمثل العموم

كيد

اعطاة

او حذر ان ينافى بعهد الله
فانما يشترط على ما تقدم

بوجوبه

وعنه

في كمالها انما هو علم من جهة الحق والحق هو صفة من صفات الذات
ويعلمهم وية تارة من جهة الحق والحق هو صفة من صفات الذات
العباد فاما سائر صفات العبادات كالصيام والصلاة وغيرها واما صفات
العباد في مثل اوداع والشرارات وغيرها واما الصفات التي لا تضر بها
الله ولا تضر الانسان والعقول والارواح من اناس فيجب على الانسان ان
يجمع حريته لا ياتوا العبود والقيام بما يتكلمه من اناس المؤمنين ونية
آيات الاول والاعمال التي هي من جهة الله لا ياتكم ان تتركوا وتكونوا من اناس
والله سبحانه عليه طاهر من عيوبه الايمان والخلق على كل شيء ولا يقولوا
الله عز وجل لا ياتكم الا بالحق والحق في الحقائق وغيرها من الصفات التي
يقولها من كل الصفات لا تقبل كل ما قال وان تروا هذه الصفات في صفات
الارادة منكم وتكونوا واصلكم من اناس فان للخلق في حق الله في كل
ولا يصح ان يكون اراذل متبعا لاصحاب من اناس وفي غير هذا المعنى
وهو ان لا يقولوا الله حاجلا وما نعلم ما حفت عليه من البر والحق والصلح
ذات البين فيكون الايمان معنى الحق عليه وان تروا ما لا يكون لاشارة
الى صفات المؤمنين ان العلم ان كان من جهة الحق وكذا ان كان له
في صفة من جهة الحق والاعمال من العامة والخاصة مثل قول الله عليه
والله بعد الرحمن من سمع ان اذ الحافت على حين فرات في حلقها من صفات
التي هي خير قائل ثاني لا ياتكم الله الا بالحق والحق في الحقائق وغيرها من الصفات التي
كسبت قلوبكم والله عز وجل يعلم قبل اصل الحق الكلام الذي لا يات في
يقال ان الحق اذا امره بالان لا يات في الحقائق وغيرها من الصفات التي
ومنه استحقاق الحق لا كلام لا يات في حقيقته وغيرها من الصفات التي لا يات في
وجبه ثم لا يات بالحق والحق في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
الذي لا يات في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في

ش
ل

البرق
سورة

البرق
سورة

البرق
سورة

البرق
سورة

البرق في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
بحر الشاكر لخلق الله عز وجل في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
الصدق في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
بكتاف في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
وخالفتم اذ لا تاتكم على ان ياتكم في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
ولا كما في حقيقته عند الاحزاب بل انما هي على ما هو عليه في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
وعقوبتكم في حقيقته عند الاحزاب بل انما هي على ما هو عليه في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
ذات الله في حقيقته عند الاحزاب بل انما هي على ما هو عليه في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
او ان ياتكم في حقيقته عند الاحزاب بل انما هي على ما هو عليه في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
فلا تاتكم في حقيقته عند الاحزاب بل انما هي على ما هو عليه في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
او تاتكم في حقيقته عند الاحزاب بل انما هي على ما هو عليه في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
العودة ثاني لا ياتكم الله الا بالحق والحق في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
ما يصدر من الانس بفرضه كقول الرجل والله ولى الله حين الفتن
الصدق في حقيقته عند الاحزاب بل انما هي على ما هو عليه في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
على كل ما تاتكم في حقيقته عند الاحزاب بل انما هي على ما هو عليه في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
او حاله او حقيقته بان ياتكم في حقيقته عند الاحزاب بل انما هي على ما هو عليه في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
في الانس بعد الحقائق وعدم التعريف في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
باعتقاده الايمان بالصدق وجميع ما على الوجه الشامل كان مستقلا قابلا
للقب في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
بالاعتقاد والتعريف بالحق والصدق وجميع ما على الوجه الشامل كان مستقلا قابلا
بأن الحق في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
التي تاتكم في حقيقته عند الاحزاب بل انما هي على ما هو عليه في الحقائق وغيرها من الصفات التي لا يات في
وهو عند اخلاص الحقائق لتواظفكم من حقائق على بين وراي غير انما انفي كسر

البرق
سورة

عن مائة وثلاثين وهو خمس وأربعون على كل واحد من هذه الألف خمسة
 وثمانون لا يتم لأن المقادير التي تكون بعد ذلك كالمسألة التي
 كانت اختار شهر رمضان وغيره فلا يبقى لتقديرها وعلى تقديرها
 في هذه التقديرها على الوجه المذكور في هذا الخبر مع أن هذا الخبر لا يراه
 غير مدلل على أنه مقيد بوقت غير هذا خبر والمعاد في الخبر معلوم
 الصحة والبرهان عند الاحتجاج أن هذا الخبر على شيء آخر من الخبر
 الميمين غير كفاية مثل أن شرطه ضرب عليه أو لم يأكل الطعام الفلاف
 ولم يفعل الفعل فلا بد من هذا الخبر في هذه ويكون هو الذي بالفتنة
 اليه فعل الميمين من غير كفاية فكان يدخل في الميمين الذين لا يؤخذون
 عليه في الآيات وكان يجمع عليه أي منهم والخمسة سواهم في علم
 الكفاية قبل الفعل مطلقا والشافعية يفرقون بين المال والأطعام عشر مسائل
 من أوسط ما تطعون عليه من خبر كذا في المال والمعاد المسكين هو الفقير
 الذي لا يملك من كفاية أي لا يملك من كفاية سنة ولو كان المسكين على ما قالوا
 من أوسط أي من اقتصره ووسطه باعتبار السقم ويكون التقدير فيه
 ولكن التقدير مقدرة الأخبار بالمدخل المسكين عند الأكثر وقيل ذلك في
 الخبرين هو المنة مثلا أن كان هو الأوسط أو لا على ما قالوا أن الأوسط
 للخصمة وأما قوله لا يجوز لأن الأعلى لا يرى وقال في محل من أوسط
 نصلا في حقه معقول بخلافه فتدبر أن تطعن عشرة مسائل عليها ما
 من أوسط فالرفع على الميزان الطعام والشرع من ثقله ما غلبه وهو
 البراءة من كفاية والتقدير موجب التكرار أيضا أن سقمه ينع من ثقله بالأطعام
 المذكور فلا مانع من كونه حصة له فلا يحتاج إلى تقدير إلا مانع من الجارية
 وأهملكم متصوب بأمر معقول لأن تطعن حذف قوله بالإضافة في المعقول
 الأول بخلافه أي ما تطعن به عليكم وخرج الآية اعتبار العرف والمساكين

من ذلك

فأول خبري مقدار الطعام المثل لأجل أن المقصود من هذا مقدار الطعام
 كما قال أبو حنيفة لأن كونه ذلك معقول بل يساوي ما يراه في مقدار الاحتياج
 حلالا لا يوجد واحد من استبعاد الفقير والتوزيع على الله والخلق رعايته
 خولنا أظن من رعايته خلقا واحدا وهو الخلق وجميع الآية لا يخرج عنه أو كونه
 عطف على الطعام أما كونه مصداقا في التقدير بالماضي كونه وقال في
 أوسط ما يكون أهليكم والله ما يصحح عليه النسوة لغة أو معناه مثل
 يكون معطيا للضرورة لا فيصح ويحل المؤثرة والسر والاراد أو الواجب
 المحبة أو ما يجوز الذي فشكلا لا في تقاليد كونه أن كان حصة يحصل
 به عذر لا بد من أن يكون المراد من النسوة الشابات التي تحتاج إليها
 الإنسان على كفاية طعام فلا بد من كونه مقدار ما يكفيهن يوما وهذا يقال
 يجب للأربعة والمثلث ومن يجب نفقته من الأقارب كونهم على الزوج
 والسيد القريب ويراد جميع ما يحتاج إليه من ماله وماله للأطعام
 وغيره فترتبة يجب ح ما يبرر جميع بدنه مثل فيصحبه مع عامة أو
 تقسوة على الوجه المتعارف في زماننا ولكن القابل بغيره قال في
 قريب ما ينع من أوبراء أو أزار وفيه ما ينع من صافي الولد الجاهل
 ويترك احتياج الإنسان وفي الآية لا يخرج كل انسان كما ينع من الاحتياج
 الشافي كونه مؤنثا قياسا على كفاية القتل وهو ينع من لو كان نفس حية
 بذلك أي كونه مؤنثا يجب والألف لا يخرج الطفل الله لأن الله لا يأكل
 إلا ما كان له من كفاية الإسلام ومنه الإجماع يمكن كونه مؤنثا الحق
 الاخص عليهم فالمعنى ينع من احتياج كفاية الله أن شجيت ولا
 يحتاج ما وجد وإن لم يجد شيئا أصلا كما هو قوله من لم يجد شيئا
 منها فقيام الله إمام أي في كفاية حصة الله إمام وفي الآية الجزاء
 على الوجه جائز لأن الآية لا تصحح الاحتياج الشافي بالتابع للأطعام والسنة

صيام

في قوله تعالى من لم يجد شيئا منها فقيام الله إمام أي في كفاية حصة الله إمام وفي الآية الجزاء على الوجه جائز لأن الآية لا تصحح الاحتياج الشافي بالتابع للأطعام والسنة

في قوله تعالى من لم يجد شيئا منها فقيام الله إمام أي في كفاية حصة الله إمام وفي الآية الجزاء على الوجه جائز لأن الآية لا تصحح الاحتياج الشافي بالتابع للأطعام والسنة

ويؤيد قراءة متباينة في الشواهد وان لم يكن الشاهد حجة اذ لم يشك بها
 ولم يؤيد سنة وهذا لا يرد علينا لما نرى في حديثنا حيث قيل في الشايع
 واستدل عليه بالقرارة الشاذة قال في حديثنا حيث قيل في الشايع
 اذ احلتم كان يرد ويرى وحتم انما لم يرد به التاكيد ولا يوضح في
 الامور كان يحتاج الى ذكر حوضها ان احلتم واحفظوا ما في طاهرها ان لا
 يحلها ولا يحلها فكلها قد اقبل على ان خلف الحنف والشافعية لم يوافقوا في
 حجب الحناء فذهب الشافعية بخبره بعد الحناء محل الحائل ولا يصح
 الغير المتقدم فانه على تقدير اعتقاده في حنيفة هذه الآية وفيها كيف
 يجوز دفعه بالكتابة لا ان يجل كالقال احبنا الله والشجر والاعتقاد
 مشروط بكونه ملبس عليه واجبا او سائيا ولا حاجة الى الله وعلى اخباره
 على تقدير القلب المرجوح لا يبق شرا لا اعتقاد ودوامه فشا موفيه ولا عائد
 شرط واحكام مذكورة في محله كذلك شرا لك البيان بين الله ثم اياته
 احكام شرعية فكل من شكك في الله في العقائد وسائر فقه الواجب شكرها
 فان شملها البيان يستلزم الخرج ويقتضي التلاص بالكتابة في الدين
 العقاب فيجب شكر فقه الحنابلة وبيانها على وجه والحق كسائر ائمة
الاسرار العتق وفيه ايات شتى فانه ان تقول للمؤمن الله
 عليه واعتق عليه الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله الذي يرد حارة
 وانما الله عليه نفي فقه الاسلام وانما على الله عليه وآله اعتاقه
 بعد ان ملكه فانه اذ لا يملك على مشروعية ملك الانسان ومقتضى بل حارة
 وكون المبتلى منها والايات الدالة عليها كثيرة لا يحتاج الى الذكر فكل من
 الكتاب وهو قوله والذين يتبعون الكتاب مما ملكت ايمانهم فكل من
 ان علم فيهم في هذا الذي من فقه على الابتداء او مضروب بفعله
 نفسه فكل من فقه وخطت الفاء لخص معنى الخط والكتاب والكتابة

في الحديث وانما لا يرد به التاكيد ولا يوضح في الامور كان يحتاج الى ذكر حوضها ان احلتم واحفظوا ما في طاهرها ان لا يحلها ولا يحلها فكلها قد اقبل على ان خلف الحنف والشافعية لم يوافقوا في حجب الحناء فذهب الشافعية بخبره بعد الحناء محل الحائل ولا يصح الغير المتقدم فانه على تقدير اعتقاده في حنيفة هذه الآية وفيها كيف يجوز دفعه بالكتابة لا ان يجل كالقال احبنا الله والشجر والاعتقاد مشروط بكونه ملبس عليه واجبا او سائيا ولا حاجة الى الله وعلى اخباره على تقدير القلب المرجوح لا يبق شرا لا اعتقاد ودوامه فشا موفيه ولا عائد شرط واحكام مذكورة في محله كذلك شرا لك البيان بين الله ثم اياته احكام شرعية فكل من شكك في الله في العقائد وسائر فقه الواجب شكرها فان شملها البيان يستلزم الخرج ويقتضي التلاص بالكتابة في الدين العقاب فيجب شكر فقه الحنابلة وبيانها على وجه والحق كسائر ائمة الاسرار العتق وفيه ايات شتى فانه ان تقول للمؤمن الله عليه واعتق عليه الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله الذي يرد حارة وانما الله عليه نفي فقه الاسلام وانما على الله عليه وآله اعتاقه بعد ان ملكه فانه اذ لا يملك على مشروعية ملك الانسان ومقتضى بل حارة وكون المبتلى منها والايات الدالة عليها كثيرة لا يحتاج الى الذكر فكل من الكتاب وهو قوله والذين يتبعون الكتاب مما ملكت ايمانهم فكل من ان علم فيهم في هذا الذي من فقه على الابتداء او مضروب بفعله نفسه فكل من فقه وخطت الفاء لخص معنى الخط والكتاب والكتابة

سورة بسم الله الرحمن الرحيم

سورة

بسم الله

لا يغلب والمعاينة وهو ان يقبل الرجل المملوك كما تنبأ على قدمه فان
 اذها عتق وعنه كتبت لله على بنسب ان تتقنى ان اوفيت المال في
 كتبت على بنسب ان تقى بذلك او كتبت عليك الوفاء بالمال وكتبت
 العتق الى الذي يطلو المكاتبة سكر اسمها الى من العتق والامه فكل
 يوم
 وفيه نفي معه ان يعطيك مالا مينا فيم او يقيم معينه فيعتق ذلك
 فهو الذي يطلو المكاتبة سكر اسمها الى من العتق والامه فكل
 سلطة وعلى الرجل والشرع ومنفعة المكاتبة المملوك في الفقه ان
 علمت جميع جزا الامر بها معلق بغير الميزة المملوك فيقول هو المالك ويملك
 وتكون الميزة على الاكسب وتصل الى المكاتبة والامانة والمبتلى في الوسط
 وغیر الامر والاول بعد خصوص على المذهب المشهور من عدم نكاح شيئا
 في الامر المذهب عند عامة العلماء وجميع الفقهاء وتعلم ان سيرة ابن
 امرئم واليجاب فهو سبوق بالاجماع وبالعكس فينبغي ان لا يستحق المكاتبة
 بشرط عليه وخبره من وآتهم من مال الله الذي اتيكم امر المولى اعطاه
 المكاتبة بعض المال اعطاه الله آية فهو مملوك على وجوب اعطاه المكاتبة
 المكاتبة من المال الذي اعطاه الله آية قال بعض الفقهاء بوجوب اعطاء
 المكاتبة شيئا من الزكاة وهو قسم الوقاب ان وجب ولا استجب فيجب
 ان يعطيه من الزكاة ثم يخلصها منه وان تجب عليه من الزكاة ويقتطع
 من مالا للكتابة ويرجع زكاة اليه بوجه آخر غير ما كان الشرا من
 الفقير كما ذكره ولكن قالوا يكون ان يتك ما يتصدق به باختياره ولا بعد
 الخراج هذه حجة لا يرد فيها بل وكان جعلوا الآية عليه وهو بعيد لا يفهم
 ان يكون لهم ولي عليه فشا ملة في دعائه خطا فيهم من فقه الكاتبة
 شيئا وقيل ردوا عليهم باسمه ابتداء من مال المكاتبة منها شيئا و
 هو احتيا ب وقيل الجواب وقال قوم من المفسرين ان الخطاب للمؤمنين

يوم

يوم

الذي

فقه

بجوتهم على قلوبهم وقام من رزق من قدامه خطاب فسادا فخلعوا في قلوبهم
لأنهم لم يصدقوا ما يقوله الله من قدامه ورسوله فخلعوا على
عليه وقيل ليس فيه تدبير بل فيه علة شتى وهو الصحيح المصدق فانه علة
لاستكمال ما يخرج من علة العدة ثم ان ظاهر الآية وجوب اعطاء ما يهتد
ان من المال الذي اعطاهم الله ولكن ينبغي ان يكون ما يسمى اعطاهم فاستمع
بما لا يلائم نفس واحد فمال وان الخطاب به المخالف والساد لا
المسلم كما قيل في من ان حنيفه انظر المسلمين وان يحصل للمسلم الحاجة
اللازمة ثم لا يخفى ان كان وما يتظاهر الفقه او في مثل **كتاب النكاح**
والصحت فيه يستوعب ان **الاول** في شريعتهم واقسامه ونزله
فيه **آيات** **الاول** وانما الايات في كتاب الله والصلح من عبادكم واما ما
ان يكونوا قد اتوا به من فضل الله واسم علم في الآية في انما
اصحابها من نبيهم فقبلا والام والعدل والمراة ان لم يتزوجوا بكرى كما اذا تيسر
لاولاد فقبل من الزوج لها بكرى او ثيبا وسأل امرأة له كما قاله القاسمي
في ان لم يستوفوا فقبلوا من الزوج في التخيير انما في الرجال من من شاكل
والنساء من رجالكم في المراءاة ان زوجا من نكاح من الامراء والوزراء
من كان فيه صلاح من عظامكم وجوابكم وحسن الصلح لشدة الاهتمام بشانهم
والإشارة الى التخيير للصلح فانهم ان اذ لم يزوجوا من صلحهم فقبولوا
فان طوبى للذين لا يقيمون في القربى ولا يخطرون واما غيرهم فقبلوا من انفسهم فقبول
الله بغير التزوج وان اثموا وباروا في الآخرة فيلان الصلح من الآخرة
هم الذين موافقون لميلهم ويؤجلونهم من الآخرة في الآخرة والموافقة
فكانوا منقبة القومية بشانهم والاهتمام بهم وقبول الوصية فيه واما ما
المتنوع من نكاحهم عند مواليهم على عكس ذلك وهو الامر الذي
علمان النكاح امر مندوب اليه وقد يكون للوجوب علة الاولى عند طلب

الموا

كتاب

الصلح

المرأة ذلك وما يملك على كونه من رزق الله فخلعوا على من احبوا فخلعوا
يستحقون النكاح وعده عليكم اذا تزوج احبكم غير شيطانه او وليكم
ان ادم سقوا من رزقه وقلوبكم ما يخلعوا لا تزوجوا ولا يخلعوا فخلعوا
والاحاديث فيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله كثيرة وما كان واجبا لغيره
فان اذا اريد الى عصية او عصية ومن النكاح الله عليه وآله اذا اريد الى
ما لم يملكوا من سنة او من عرق فقد جعل لهم العروة والعروة والنكاح
عليه من الجلال في الحديث انما على الناس ما لا ينال العيشة فيه الا بالعصية
فان كان ذلك الزمان حلت العروة وهذه الآية تدل على وجوب التزوج
في العلة ونفهم من كلامه ان الامراء انما لا يخلعوا نصيبه من رزق ما يملك
ما يتوقف ويحصل الحرام حراما يكون ما يتوقف عليه لوجوبه واجبا وبعض
العلماء فيه نزاع وهذا ليس بحله وذلك لانه على وجوب قبوله لوجوبه
وتزويجه المولى على امره كان او لم يكن ولا يخلعوا هذا اذا كان فيه مصلحة
بان كان الزوج قادرا على النفقة وكفوا كما يملك عليه بعض الامراء وفي كلام
الاصحاب ان زوجا لاجابة الكفو القادر فيمنع الوجوب على الزوجة آية وفيه
ثامن كونه في حله وظاهر الآية عدم اشتراط القدرة والكفو كونه من رزق من
الخير والاجماع قلبية دليل توقيف الاول والثاني والى يكونوا الوثائق
بتزويج من يسر كلامهم ويتزوجهم وعدم جعل فقر الزوج والزوجة مانعا محلا
بان الله المفضل للاحاديث ما يملك على التزوج بموجب القضا وان تركه
خوفا من الفقر سئل الله ولكن جعل في ذلك مشروطا بعبية الله
بم حديث قال ينبغي ان يكون شرعية الله غير منسية وهذا الوجه قد
نظيره وهي شريعة ولا يشاء الحكيم الا ما انتفع به الملك وما كان مصلحة
وغيره ومن رزقه الله ليجعل له حرجا ومن رزقه من حيث لا يحتسب وقد جازت
الشريعة منقصة في قوله ثم وان خفت عيلة فسوف يعطكم الله من فضله

من رزقه

وغيره من الله عليه وآله
من كان له ما يتزوج به
فليس له ان يخلعوا هذا
بذل حال الوجوب فاما ما

اشاء ان الله عليكم السلام في هذه الشريعة لم يوجب معصية احد
 كان غنيا فاقدم النكاح وكان هذه الشريعة محدودة في شل الحارة الله
 في قوله ايحيى اسحق لكي يولد من الشريعة فيها لا لا علم من به النكاح
 مطلقا وفضلته وعلى استقلاله بالاولاد والاولاد وان كان المولى عليها بل انما
 ثابرا على استقلال المولى في نكاح المالك وانما هذا لا على تلك
 اما لئلا نقول ان يكونوا فقره يعزهم الله من فضل ان الله انما راجع
 الى الخلال الاخرى خاصة فان خلاف ذلك فيمكن ان يكون غناهم باعتبار
 ما لهم وانهم في فقرات الفقر في ما لهم وهو بعد فاعلم **فصل**
 في استعفاء الدين لا يجوز له ان يملك حتى يعفيه الله من فضله في ولا يجزى
 في العفة من خلف الضمير كان المستعفاء من نفسه العفا وحاصلها
 على ايجاز نكاحا او استعفاء تزوج ويوزن ان يراد بالنكاح ما يقع بين
 المال حتى يعفيه الله ترحمة المستعفين وتقدمة وعلى الفضل عليهم في الغنى
 ليكون انظار ذلك واسل لعلهم في استعفاءهم ويطعنوا فيهم
 يظهر بذلك ان فضل اولي النكاح وادفين العفا او غير ما لا لا على العسر
 وعلب العفة ان المولى ما يملك به حتى يعفيه الله ثم من فضل ما يملك به
 ذلك وان كان قليلا فالعسر والعفا فارق بينهما جلاهم وجدان ما
 ما يملك به من التزوج اصله من بعد شيئا في العلة فلا ينبغي طلب العسر في العفة
 بعد ما لا كثيرا ويجوز غنيا وهذا لا يجوز ويحتمل ان يكون معنى حتى قاية
 الاستعفاء ويكون المراد بالنكاح الزوجة انما يستعفا له وبلغه على ما قد
 لا منافاة بين ما تقدم وهذه الاو لا اول ولا الاصلح وعدم جعل الفقر
 مانعا منه من عيب الارواح بطلب العفة حتى يعفيه الله وان يرضيه و
 كون لا لا على ذلك او يكون المراد انما يزوج للإلحاح والرحمة ذلك
 الرجحان ولا لا ان يكون المراد هو عدم الزوجة ويجوز ذلك الما ويحتمل ان

اشاء الله

وقوله

الاولى في الآية

اشاء الله او اراد الله
 وانما انما يزوج

انما

ان يكون معناه وجوب العسر الاستعفاء بمعنى هذه العفة والميل الى
 السراح والحرية لا لا يبيع الذين لا يزوجون نكاحا حتى يعفيه الله تعالى
فصل وانما نكح ان لا يفسدوا في النكاح ما طاب لكم من النكاح
 على ذلك وراى فان خفي لا يفسدوا في النكاح اما لئلا يملك اي
 ان خفي ان لا يفسدوا في النكاح في نكاح النساء ان تزوج من فقر
 غيرهن من طاب لكم من النساء الا ان لا يفسدوا على يد العدا لمعترضين
 ويغزوهم فقلوا بينين ولا تصروا في حزين من المهر والنفقة روى
 انهم كانوا اذا وجدوا بتمه ذلك مال وجال تزوجوها فترجع عندهم
 احدهم عدة منس فيقصرون في ما هو واجب عليهم فتركت وروى
 انهم كانوا يخرجون من النكاح في اموالهم خيرا من العتاب
 بعد ان عرفوا انهم امر النكاح والنفقة اموالهم ولا يخرجون من العسر
 امر النساء من عدم التعديل والنفقة في المهر والنفقة تزلت هذه
 الآية انما نكح من العتاب ونكح من النكاح لئلا يفسدوا في النكاح
 في امور النساء انهم تزل ما هو واجب عليهم من من العفت فترجعوا
 ما هو طالع طيب وتقدمت على العدا بينين من ثنتين اولئك او اراد
 ان يعلل كانت من هذا العدة الجائز وترا في الوحدة لعدم الاحتياج الى
 النكاح والعلل وان احتلت الاما خطبة المهر والنفقة وهي معلومة
 وقيل كانوا يخرجون من النكاح ولا يخرجون من الزنا فتركت اهل ان
 العسر عنين بالاشارة الى قلة عقولهم وانما معنى منى وثلاثين ربع
 انكوا الطيبا حال كونهم معدودات بهذا العدة ثنتين ثنتين وثلاثين
 وثلاثا واربعا وهي معدولات منما في غير منصرفه بالعلل الطيبين و
 الصخرة فانما نيت الوصف فان معنى منى مثلا الذي انشئ اي تزوجوا
 ايما الرجال ثلثين ثلثين ثلثا ثلثا اربعا والعلل بالجميع او خلدوا اربعا

يكون
 حد

النكاح

الطلاق

ولا دخل للقول في قدر متصف بالطلاق وهو مذهب بعض أصحابنا على
وجوب اعطائه نكاحا مقيد بطلان صلح كسائر الحقوق فيكره ان
يكون لها الاستمتاع حتى لا يخذل في اقله وتدخل في انجيلها على ما يجب
الفرق بين خطيب الخطاب لا يزوج الا في طابت نفوسهم فثبت لهم من حق
منه من صدقاتهم فيذكر الخبر باعتبار المهر او باعتبار المهر المذكور
فيها انفسا وهو غير متكرر في ذلك على قوله والله ان هبة الطلاق
لكن لا اذكر في بعض اشارة الى انه يفتى اعطى البعض كاول بعض الروايات
على تقدم شيء من المهر فكلوا المهر بكم وحمل ان يكون
المهر الباقى في القول مطلقا ههنا ما في الفتي لم يفتى المسئلة
التي لا ينقص شيء والمهر موهوب العاقبة الذي لا يقر ولا يورث قال
في الصدقات المهر والمهر المأخوذ المأخوذ والى الله فكل من
الصلح انفس والهبة شفاء من المرض وتيق هلاك الطعام ومن اراد
حاربه واه عجله شافيا وفي كتاب العياشي مرفوعا الى امير المؤمنين عليه
جاء رجل فقال يا امير المؤمنين اني يوحى لي بقول الله عز وجل قال
ثم استوجب منها شيئا طابت نفسها من مالها ثم اشترى به عسكرا ثم اسكب
عليه من ماء السماء ثم اشترى به فاق سمعت الله ثم يعزله كتابه وانزلنا من السماء
ماء مباركا وقال خرج من بيوتنا شارب مختلف الوان فيه شفاء للناموس
فان طين لكم من شيء فنتن نفسا فكلوه ههنا ما في الصدقات المأخوذ والمأخوذ
والهبة والمهر شفاء الله ثم قال فكل من ذلك فنتن نفسا فكلوه ههنا ما في الصدقات المأخوذ والمأخوذ
جواز اكل من ههنا بطيب النفس فلا يبعد سقوطها بالهبة كما وردت
به الرواية فلهذا في خصوصية الاعوان كالصلح على ما روت عليه قوله
وان تصدقوا خير لكم والله انه يهدي الارواح اليه ولكن يفتى القول بان
شفاء وفي الخبر المذكور لا يفتى على ذلك في هبة الاستيلاء من مال الزوجة

قال

ولا يفتى في
بطلان النكاح في
اصول الفقه بل
اصول الفقه بل

مفتي

مفتيا وان كان الله ابراهيم فقط وحصول الشفاء به بالصلح وانما الشفاء
والذي يفتى في خصوصه حاطوف في جميع الحالات الا على الزايم او ما
ملك ايمانهم لاحال زيجهم او شترهم اعني في جميع ما امر الله
منه لا يفتى في شيء الى دليل العلم حسن الخط اما وجوب او استحباب
او اباحة فكل ان الخطب منه حصة حتى لا يعلم الخطب عن الزوجة
الشتر فلا يفتى في ذلك التزويج فاق من العاشق بغيره ولا المستتر
باستعداد اذ ليس بحصول وانه سبب ويكون حاله كما فعله
بعض الفقهاء وهو ظاهر وبالله عليه خيره في الآيات التي من الآيات والاختيار
فانهم ولهذا اكدوا في قوله فانهم غير ملومين فيكون اليوم حراما
وعلى الزايم في موضع الحال اي اكدوا انهم على الزايم او قدامين
نظروا فان على البصرة اي اكدوا انهم على البصرة في قوله فكل من
لا يقر ولا يورث في الزايم او ما ملك ايمانهم فانهم غير ملومين علم في
على علم حسن به اشرع جميع النساء الزوجة واسته بكشف الزوج عند
خبرها ولا يستلزم بغيره على الاسته بالبرهان والبرهان
وخبرها لا يفتى في ذلك بقوله من اتقى وراء ذلك فاولئك هم العادون حتى
فهم حريمه وفي ذلك اي الظالمون المتحان في الاصل اعم اي من ارادوا
غير الارواح المحللة والاماء على العجبة الشيء فاولئك هم المملوكون في
العدول من لذل الذي حلة الشارع سواء كانت زوجه فوق الحلال
ولا لا على غيرهم المتعة لانها زوجه واشياء بعض الاشكام مثل الارث عند
بعض الفقهاء في خصوصه من سبي الزوجة لانها زوجه الحرة لا شرعا
اتبعه كافي بعض الدعايات التي مثلنا شتر والقائمة قال في فاق قلت
على فيه دليل على عدم المتعة فكل لانه النكحة تخرج المتعة من جملة
الازواج اذ اصح النكاح وفيه اشارة للجواز المتعة هذه وان الآية
التي فيها

والاستمتاع

الاصحاب

الاصحاب

القرآن

عاج

بعضهم

والتي

دالة على جوازها فان قلنا انها رخصة قد خلقت المستثناة فيز من القول
 به الا ان لا يقول من جاز ان يصحها بالشرع بل لا بد من الايمان بخبر يمكن
 تحقيقه المتواتر به وهذا على كل من جميع هذه المباحات جميع المتعارفات
 ولا يصح بالهبة ولا جارة وخبرها يعم من الآلة علم جواز التحليل ايتم
 كذا كذا لا يتحقق بل على الإجماع قبل الخلف وبعد على جوازها والأخبار الصحيحة
 عن ائمتهم عليهم السلام في ذلك فليس في الصحيح الآلة واذا دخل التحليل فاحدها ففرض
 ادخله الترخيص فان المحللة مئة والتحليل من وجب في الفقرة الملك
 جعل الملك لم من المنفعة والعين والتحليل عليك منفعة ولا بد بعد ان
 ليس فيه خواص المنفعة من وجوب تعيين المدة والمبلغ الخاصة والنافع
 ايضا لان من يظن ان الظاهر في الآلة هي ملك الامم ولهذا لا يقل ملك
 المنفعة بعينه وجه التحليل على ان يكون عليك بعض مثل التملك المحضة
 او ان لا ينظر فقط في راحة مع انها مما يحل التحليل للمنفوس الصحيحة
 واذا ظلم الملك اشكل وان خالف المشرك فليس منا فيها اولها وفي
 ههنا فلا بد من التحقيق ولكن لما ثبت التحليل فلا بد من التأويل وان
 كان بعيدا فيمكن جعله تنبيها لغيره وفيه خصوصية فانه غير عزير على
 ما اشترى انما هي عام لا وتخصص حتى هذا فاشمل الاشارة والمحضة
 من النساء الاما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم واحل لكم ما ولازكم
 عطف على المحرمات مؤيدا اي يحرر عليكم المحضة اي المروجة الاما ملكت
 ايمانكم من انبياء فان يجوز وطهرت مع كونهم مرقحات لجلان
 عقدهن بالشيء والملك كما ورد في رواية ابى سعيد الخدري اصنا
 سبايا يوم اوطييس ولم يمت اذ وبع فكرهنا ان نفع حريم من فسلنا النبي
 صلى الله عليه وآله فزلت الآية او ما ملكت لايمان من الامه المروجات
 فانها ملك ابطل ظاهر من يمنع ازا حريم وحليها بعد العدة اذا كان

دفع

جاء

لغة

مقرون

زوجهما ايها لما لهما بغير خلاف وبذلك على الروايات مثل صحيح محمد بن مسلم
 قال ملكنا الباقر عليه السلام من قبل الله عز وجل والمحضة من النساء الاما
 ملكت ايمانكم قاله عن ابا عبد الله عليه السلام في قوله لا تحل لكم
 ولا تتر بما تم بحبس باعني بغير حق وفيها والآلة على جواز التحليل الاما المرو
 لما لهما مطلقا والغير خصصها وبقيها بل الإجماع ايها وكتاب مصلح
 محذوف اي كتب الله كتابا ورض فريضة عليكم واحل لكم ما وراه ذلك
 الذي تقدم من المحرمات وهو عام مخصوص بالمنفصل من الإجماع
 الاخبار كتحريم بنت الاخ وبنت الاخت على العمة والخاله بغير رضاها
 وبغير ذلك ان يتقوا معقول المراد بقرابة اى احل الله ذلك لارادة
 ان يتقوا بامو اكم اشارة الى المهر بالرضا وعدم الغصب ويشمل بالما
 في المهر بان يعطى ويكون ادخال شراء السراري ايها فيه محضين عجم
 معقدين رسائلهم في السطوح الزنا ما استعتم في منعهم بغيرهم
 من النساء المحللات المتقدمات فانهم اجوزون فيجب عليكم ان احل
 اجوزون التي وقع العقد عليها كسائر الاجزاء فريضة اى مفرجة
 حال من الاجور او مصلح فعل محذوف او مصلح لصلح محذوف اشارة
 مفروضا قاله في قبل المار به نكاح المقة وهو النكاح المعقود بهم معين
 الى اجل معلوم من ابن عباس والسري وسعيد بن جبير وبما عدا من
 امة معين وهو مذهب صاحبنا الامامية وهو الواضح لان لغة الاستمتاع
 وانتم وان كانت في الاصل واقعا على الاشنع والاشد فقد صار يعرف
 الشيخ مخصوصا بهذا العقد العين ان الضيف الى النساء فعلى هذا يكون
 يكون معناه فقي عقد عليهما هذا العقد المسمى مقة فان يؤجل من
 وبذلك على ذلك ان الله سبحانه خلق وجوب اعطاء المهر والاستمتاع وذلك
 يقتضي ان يكون المراد هذا العقد المخصوص من دون الجماع ولا مستلذا

لأن الله لا يخلو ولا يهتد ولا يفتد عن جاعده منهم أن من كذب وعبد الله
 بن عباس وعبد الله بن مسعود أنهم قرأوا الاستغفار برسمين لكل رجل
 سمي بأخيه من الجوع وفي ذلك نطق بان المراد بعقد المسعة وقد
 انور القلوب في تفسير من سجد بن الخياط قال أعطاني ابن عباس
 مصحفا فقال هذا على قراءة الخياط في المحقق فما استغفر برسمين
 لرجل سمي باسمه عن أبي بصير قال سألت ابن عباس عن المسعة فقال
 أما قرأت سورة البقرة قلت في فقال أما قرأت فما استغفر برسمين لكل رجل
 سمي بأخيه فقال ابن عباس والله هذا الزيل الله عز وجل ثلث
 مرات وبأسناده عن شعب بن الحكم بن عيينة قال سألت عن هذه الأربعة
 استغفر برسمين المستغفرة قال لا أعلم قال قال علي بن أبي طالب عليكم نورا
 أن عمر بن الخطاب قال لا شئ وبأسناده عن عمر بن الخطاب قال
 ثلث أمة المسعة في كتاب الله عز وجل ولم ينزلها الله سبحانه فأنه
 أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله ففتحتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله
 عندهم يتناحروا فقال رجل من بني أمية وما هو به سلم بن جهم
 الصحيح حدثنا الحسن الطائفي قال سألت أبا عبد الله قال سألت أبا جهم قال
 عطاء قلته جابر بن عبد الله مع أبيه ما منزل فاستدركهم عن أشياء
 ذكرها المسعة فقال فم استغفنا على عبد رسول الله صلى الله عليه وآله وأولو
 بكره عرو مما يلى أنهم على أن فقد الاستغفار في الآية لا يجوز أن يكون المراد
 الاستغفار والمخاض أن لو كان كذلك لوجب أن لا يلزم شئ من المهرين لا يتفق
 المرأة بشئ وكذلك أن لو قلنا قبل اللفظ لزمه نصف المهر ولو كان المراد
 به الفلاح للرجال لزمه أن يكون حكم الآية جميع المهرين العتق لا أن قال في
 الجورين أي من هو من ولا خلاف في أن ذلك يترتب واجب وأما الجور
 بكلمة نفس العتق في الخراج المسعة وانت شئ المهر قبل وجوب المهر

شأنه

المهر

العتق من أصحابنا أي من المشهورين لا أنه يتوقف بالطلاق فهل مراد
 وجوبه حيث لا يتوقف شئ من يرد عقد المسعة إنما لا يتوقف أن لو
 المدة قبل الطلاق المشهور ويقتل أن يقول يلزم ثبوت المهر وجوبه
 وأما في عقد المدام وليس كذلك فأنه يتوقف من مهر لم يلزم بالطلاق
 من المثل ولكن كونه مقصودا من المثل وما يمكن التعلق به في هذه المسئلة
 الرواية المشهورة عن عمر بن الخطاب أنه قال سألتان كاتبا على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وآله وأخاف أن يفتدوا أنفسهم بغير من الرأى فلو كان
 النبي صلى الله عليه وآله عليه ولا كسيفنا أو نبي عتاهو الجاهل في وقت محض ودون
 لا أضاف للترجم اليه دون نفسه وأيقظ فاذ ما دقت بين عقد المسعة
 المسئلة التي لا خلاف في أن مسعة المهر في مسوعة ولا حرة فيجب أن
 يكون حكم مسعة المسألة حكمها أو الجاهل حكمك وما أن المسعة به من بعد الفسخ
 من ذلك المراد بالاستتاع لا التعلق بالمهر فالمراد به لا حرج كما أن عليكم فيها
 تراخيتم بمن زاده مهر أو تصلفه أو حله أو لم يزل الساق معناه
 لأجراح حكمك فيما تراخيتم به من استيفاء عقدك بعد انقضاء المدة المقررة
 في عقد المسعة من الجاهل الآخر وترد في المدة وهذا قول الأئمة وتفاوتت
 به الروايات عن أنهم على أن كل زلة لا تفي المسعة التي كانت ثلثة الأوجه
 فتحت مكتبة مسحت كما روى أن حكمها أصبح يقول أنها الناس التي كانت
 امرئكم بالاستتاع من هذه المسألة إلا أن الله سبحانه ذلك المهر الفدية وفي الخراج
 الموقت برقت معلوم سمي به المسعة أن الفسخ لا يستتاع بالمدة وتحتها
 بما تفي بوجوبها ابن عباس ثم رجع عنه قال في قولنا نصف المسعة التي كانت
 ثلثة أيام حين فتح الله مكة على رسول الله صلى الله عليه وآله ثلثة أيام وركنا
 معلوم المسئلة أو ليلتين أو أسبوعا شوب أو غير ذلك ويصح فيها وطرق
 ليس حرامت مسعة الاستتاع بها أو التفتة لها بما يفيها وعن عمر

القائم

خلاصه انما هو على ما في بعض النسخ
 فان قيل ان هذه المسئلة كانت ما عدا
 رسول الله صلى الله عليه وآله والى حج

لا أتدري من جعل منج المرأة في الجوارح من جهة الجوارح ومن التي هي على الله تعالى
 انه سبحانه اصبح يقول اني امرتكم بالاستمتاع من هذه الدنيا لا والله
 حرم ذلك الا بوجوه العفة وقيل ان من يمتنع من متاع الدنيا ومن يمتنع من متاع الدنيا
 هي محبة يعني لم يتنعم فكان يقول فما استمتعتم به من الدنيا فليس له نصيب من ثمرها
 انه يقول في الحديث عند سودة وقال النبي اني اتوب اليكم من قبل بالمتعة
 وقيل في الحديث والجنة التي لا يظن ان الآخرة ظاهرة في الدنيا والتمتع والزينة
 المتقولة صريحة في ذلك الاجماع واقع على انها كانت جائزة والرياءات كذا
 فالكتاب والسنة والآلة متفقة على جوازها وقد اختلف الامة في
 بقائها والاصول لا تستصحاب وعلم ذلك اوضح على المنهج وكذا على
 خلاف الاصول في خلاف جواز نسخ الكتاب بالسنة المتأخرة وعدم
 الاجماع مع عدم العلم بالتأخر منها وعلم جوازها بالقرآن الواحد بالعقل
 النقل من الاجماع وغير دليل العلم وبوجه عدم وجوده مستقر صحيح
 والملازمين كتاب الصحابة مثل ابن عباس وابن عمر وقيل بقوله اني امرتكم
 واستادهم العزم الى نفسه كالمرويات من طريق اهل البيت عليهم السلام
 مستقرة وان رجوع ابن عباس عنه وقوله بهيلا لانه ما كان حراما بل كان
 قوله واجبا حيث كان مستندا لدليل فكيف يصح الرجوع عند الموت
 مع عدم ظهور دليل بخلافه فيصير انه بعد ظهور دليل عند الموت وقوله
 تخفوا عليه وعلى غره حتى يموتوا عند الجنين الموت ومع ذلك لا معنى له
 حيث كان كالا يقتل ويجب ولهذا ما نقله في شرح وفي المجموع وما تقدم
 من تفسير صحيح البيان والعلوي صحيح في جواز بقاء الجوارح تحتها بالمتن
 لما عرفت من عدم ما يوجب ابرئ عقله نقل كتابا وسنة واجماع لوجود الخلاف
 من الخاصة والعامة مثل السلف وسعيد بن جبير وجماعة من التابعين وان
 عباس وكذا نقل جوده عنه وبما يلحق بطول كونه عند الموت والقوم

عن

عنه لما عرفت على ان في كلامهما اضطرابا فانه يفهم تأخر امر الجوارح ثم
 وتأخر ان كان مرتين وانما الجوارح اصبح يقول ان الله سبحانه ما ابدوا انه
 يفهم منه ان كانت يوما واحدا بل لمصلحة واحدة ويقوم ان كانت ثلثة ايام
 مع ان قال كان الرجل منهم يتنعم بسويعا وهذا لا يتناقض اضطرابا
 ما لعل الله يقول عرفت ان لا ينفك والمضامين الجواز كان بقاء الكتاب
 والسنة واجماع الامة ولا يزلون الا بيمين شريعة ولا نقل من العامة في
 الخاصة وليس بانه لا يحصل الا من الدليل العقلي والكتاب والسنة والاجماع
 اليقينية ومعلوم عليه ان الله كان عليهما بصلحهما فما شرع من الاجماع
السادس ومن لم يستطع منكم طاعة الا من لم يجد قعدة وفيه واصله الفضل
 والزيادة ومنه الخطأ ان يقع المحصن الموشى العزلة عنها وفيه من
 المصطفى ان يعمل بقدره حتى لا يوشى لم يستطع حتى يبلغ به طرح
 المحصن يعني لغيره المسلمات وطاعوه العقد ويحتمل الوطى فربما مكنت الجاهل
 فليزوج منتهى ان يمتنع منكم كما ملككم فربما امرا لغزاة الترويح لا يكتفى الا بهما
 ويحتمل ان يكون المعنى ان لم تقدر على طاعة المسئلة المارة فخذوا الا امر سرف
 والسلاح مع آية يشتمل المحصن ثلثا من قضاكم التوسعات على الامة
 المسلمات وقد لا يرد على جواز طاعة المسئلة المارة لغزو الجوارح مع
 الا ان يكون الخطاب للمحارب وعلى عدم جواز وعلى المارة مطلقا كما يترق
 كرامة حرة او امة العهد لغزو لغزاة التوسعات في الحروب ولكن يفهم ان
 وما يثبت بحيث لا يعارضهم اذ لا لغزاة لا شطرا من الحروب وسيبقى مقتله
 وعلى جواز عدم الامة مع عدم قعدة المارة على الاحتياط الاول كان او بعد
 لعدم من وقيل على عدم جواز اخذ المارة بالعدم مع القعدة على المارة كما
 يفهم من الشرط الذي يثبت حبه ودية ثلث الاحتياط ان يكون المارة المعنى
 الثاني لعدم صراحتهم في القعدة لا يستقر على المعلوم قد يكون اعتبار ان كان

في قوله من لم يستطع منكم طاعة الا من لم يجد قعدة وفيه واصله الفضل والزيادة

صف

صلاوة لها فائدة بعض عبارات الأصوليين عنهم ان لان المعلوم انما
 هو جهة ان يظهر التدفاعة في حق الحكم المسكوت كما قيل في منحه
 من الأصول وهذا وجه ظاهر وهو الترتيب والترتيب على الكاح وعام
 الترتيب بوجه ولولكن بامه وافادة ان الفرق اول فلو ترك الى هذا
 امكن وهو كما قلنا ان الحكم الذي لا يخلو ولا يخلو وهو نواح المسئلة
 فهو مقدمة على ما على تدوير القدره والافاقه الضعيف لا يخلو
 وهو نواح الامه وهو جاذبه منوم الصفة المذكورة اليه وايضا سيق لانه
 مشعرا ان ليس المقصود انه فان الظاهر ان المقصود لا ارشاد لا الترتيب
 في الحكم والامر والحق وهذا ما جعلت على تعيين نواح المسئلة مع القدره
 على الترتيب وتبين لانه على تقدير العلم وايضا لاشارة في صوم
 والحد ان يجوز الخلق لانه القصد مع القدره على القدره على القدره
 لو كان المعلوم هاهنا لم علم القدره لانه فاسل وبالحكمة هذا المعلوم
 لا هو من عدم انه بل هو من عدم انه فاسل وبالحكمة هذا المعلوم
 او شله ويؤيد به والله اعلم بما فيكم يعني انتم تعلمون الانباء في الخلق
 فظهر ان ان منومين وموثقة عندكم واحكموا برهنكم حاجاتكم ولم
 بما فيكم من ان لا يعلم الا الله ولا يمكن تعليلكم برهنكم من بعض
 كل شيكم من الملامك فلا تاتوا بخلق الاماء فان الملام على الجنسية والامان
 انتم لا تقاتلونكم بالامان وهو امر معلوم الا الله من الجواز انتم جميع
 قولكم فانكم من ان اهلين يوتي تروصوا من الفتات الموثقات
 باذن اهلين وامر ساداتهم وفيها لانه على علم جواز العقد على الامة
 اذن سواها سلطانا عقدا مستقار واما سبيلنا وسبيلنا فينبغي ان يكون
 ما ورد في بعض الاخبار من جواز العقد المستقطع على امة السيرة بمرانها
 مع علم العتق والصلحة وعام ختمها في الذرع فرأينا ويؤيد ايضا

و

وانما الاراء لا يمكن ان لا تلتزم على عدم اعتبار ان الامة حيث شرط ان
 اهل فقط وانما هو من ان لا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
 مملوكه لم بالعرف بطريق يتخذه عن الزرع وهو ما وقع عليه في حق
 العقد او سائر الملام ان لم يقع في العقد وتحت وجده حسن دون سائر
 في محض ان تروجه عن عقاب غير سافقات زانبات ولا تحت ان
 ان الحكمة السلان الرجلان يتخذ صداقة فيزقي بها المرأة كانت تحت
 صداقة فيزقي بها ورف ابن عباس ان كان في في الماهية غير من مظهر
 من الزنا وسبق له ما في حق من الزنا سيما ان الزنا سر وجها في
 هذا يكون المراد بقوله ولا تحت ان هذا ان غير زانبات جبر ولا سراكها
 حلال اهل القادر على الترتيب في التفتة من العلم جوا غير من فاما
 احسن في نعم البقرة وكسر الصاء سببا للعقل لانه اذا تزوج احسن
 وحقق من الزنا بازا واجر وبالفتح فاعلم ان هذا يكون معناه احسن
 انفس من الزنا بالذرع كما قيل ان يذ لك في قوله محض وقيل احسن
 او احسن من الزنا وقيل احسن فاحسن اسلام كما خصصت لا زوج فان
 ان بعاشت او لا زني احسن من الاماء فطهس اخذ ما في الحصان
 من العذاب ايضا ما على الفرار من البقرة الزنا وهو ما في حلة ونصها
 حسون لا الزوج ان لا يفتت فلا رجح على الاماء سلطانا بل العبدان في عقد
 فذلك على ان حدان في المملوك المحصنة هو صوت ولكن يظهر من القيد
 بالحصان والمملوك وجه فانه بدونهما اي ذلك على ما يقرر في الحق الاول
 غير مناسب فيقول الثاني ان قد قيل ان لا الكافة بغيره ومقتضى الاول ايضا
 قد يترجح ان مع علم الزوج الاحتمال وليس يرضع ان السيد سلطانا
 فاما في سبيل القدره قد يكون ورواه في المثل ويمكن ان يقال
 كان الكلام في الاماء ونظم الزوج مع الاحصان مع عدمه وتخص المملوك

يعلم الباقي من علم القابل بالانصاف والاجراء والاختيار فما لم يذكره الله في
 الجواز النكاح الامة من حق القوت حتى لا يلام الذي يحصل بسبب الزنا
 لغلبة الشهوة وهو في الأصل كسار العظم بعد الجوع كما يستمر الجوع شهوة
 ولا شهوة اعظم من لامة وعليه اكثر المفسرين وقبله عندهم من خوف الحدوث
 يتوهم ما ينفذ ما يفعله ويقبل الضمير المشدق في الدنيا والدين لغلبة
 الشهوة والاول اصح فالقول في هذه الآية انه على من نكح الاماء ان يزوجها
 العقد على الفور ولكن عليه شرط ان يكون من بين بدو زناهما والجواز شرط
 بهما علمه الامكان وخوف العنت وهو قول بعض اصحابنا وقوله
 عرفت علم الزنا على المخرج بالشرط الاول وما ذكرناه هنا مما يدل
 على الجواز ووجه قوله وان نصبر اخرنا ان اصرحكم على نكاح الاماء
 واحتمال الشدة بالصبر على العزوبة خير لكم من تزويجكم بها والصبر على
 ما يحصل لكم من عاشرهم والعار ويحتمل حصول الاذى وما يقع من
 العار بينهم ومن جهة اصلاحهم لبيت كما دل عليه ما روي عنه صلى الله
 عليه وآله من اصرار البيت والامساك بالبيت فان الله ان اراد ترك
 التزويج بالاماء بدو الشرفين خير فخير فترك فعله وتركه الى ان كان المراد
 بعد الشرفين لا يفي التزويج ولا يكون راجعا الى الجيب التزويج كما قاله الفقهاء
 ان يجب النكاح اذا لحظا الوضوح والزنا او يحصل به جزاء لا يحل مثله
 ويستحب لو دعت نفسه الى الاكثار من سبب طلاقه يكون تركه التزويج
 بالاماء مع عدم القدرة على الفرية وحصول الضرر او خوف الوقوع في
 الزنا خيرا من تزويجها بان يتزوج بالفرقة لما تقدم وللترغيب على
 النكاح في الاجار والامات والاجماع وسعد خصمه بالفرقة مع عدم امكانها
 ايضا والضرر ايضا في تركه قالوا انما يزوج الجواز مع القدرة الامع
 الشرطين وبما يقع بين الامة وبين زناها وانما يجزى سبب قال سئل

ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يتزوج المملوكه قال ان انا انظر اليها فلا بأس به
 من سبب من يكره من الصادق عليه السلام لا ينجح ان يتزوج الحر المملوكه الحديث
 والله عفو رحيم يعفو عن عباد مفضل وكما او بالزنا وعله
 اشارة الى عدم باس من يتفادى عن الحدود المتقدمة عن رحمة الله وامر
 بالقوبة بالرجاء والطم النعم **الاول** في الغرامات وفيه ايات **الاول**
 ولا شك انما كان الاكراه محتمل فخير العقد على امرأة عقد عليها الا وهو
 الله من النكاح فان حقيقته حية على اقبل ويحتمل العظمي بخانا او لا يشترط
 ويحتمل الامعوم بخانا ويحتمل اشتراط فيجوز الوطء والعقد على الايمن
 عقد عليها الا به او طعنا بالخلط فيشمل الزوجة والسرية ولكن الغم
 شكل فانه لا يخفى على العادة هو الاجماع والاختار فانه علم الخلاف
 فيجوز نظر الان الى المرأة ابية وسرية من الشايات ما لا سابق له
 محتمل كونه منقطعاً الى الجوز في نكاح ما كان الاكراه ولكن لا يكتفى بقول الاسلام
 من جواز وتصلها باعتبار الاكراه في تعاقبه على نكاح ما كان الاكراه
 النكاح الذي سئل قبل زواجه هذه الآية فانه لا غيب على ذلك فانه فعل
 في زمن الجاهلية فلا ينافي ما نقل في انه ما كان جائزا في امة اصحابنا كما
 عليه قوله زكان فاحسنه ومقتضى علمه انما هو الجوز في فاحسنه عند
 الله وسوجبا للقت والبغض وما يخص فيه امة من الام وسناسية
 اي بشرط من يتوليه او يفعله وقد ذكر في سبب النزول وجوب
 ذلك في علم غريبه كالاتي ويحتمل ايضا ان يكون من قبيل لا يكون جذا الوط
 الا المقتضى لا يفي ولا عيب فيهم من الشرف ولا عيب فيه الا انهم من الشرف
 الجاهلية والاكابر **الثاني** حرمت عليهم ان يزوجوا ان المراء يحرم نكاحهن
 لما تقدم وتاخر البقادر من مثل انشاء الا لا حرمت عليهم المقتضى لعدم
 غريم الدات والنكاح او لما يكتفى بغيره والام امرأة زوج سبب انفساء

ان
 حله عام

ان
 من قد روي في نكاح الكتاب

ان
 انما هو
 انما هو
 انما هو

[illegible]

والرضاع والاجتماع لا يثبتان بالاحتقار لان معنى خرم من الرضاع ما يلزم
من التعلق بالرضع ومن يكون سبب خروجه من الثدي واحدا من السبعة
المذكورة يخرج من ذلك بالرضاع وان وجد له السبب بعينه فيه مثل
الام الرضاعية وان كانت كتب ومعلوم اشتداد ذلك في المشرك لان اخت
الزمن ان كانت من الرضع فبني بنية فلا يفتقر بنية فبني بالعضاء ولا
بالنسب والله اعلم بالاربع فانما اتم ان زوجة الاب وحلوم اشتد بالرضاع
وعلم خرم ما خرج بالمصاهرة بالرضاع وكذا اخبارنا فيه بقوله لا الرضاع
الزكوة والاستثناء طاهر فالحكم بالرضاع بالكتاب في الام والامت
وكان ادق من الرضاع والاجتماع والاشارة ولكن التحريم شروط كون الرضاع
فيما له المولود الرضاع المرضع وكون الشرب بالمعنى من الشفط والاعتدال
المعنى وفي اكثر الاخبار انما اتمت المحرم وشدة الغنى ولكن العلم به
مشكل وفي بعض الروايات ما يدل على الرضاع بالهضم والسلب وفي بعض
المنع عنه رخصة وفي بعضها بشرط ضاعت بشرط علم القتل بلين
هو طاهر وفي بعضها وعلم القتل في الكتب القديمة والاصول وفي بعض
الايات والاجماع والاعجاز فلا يولع عند الاندليل وهذه الاية في قوله
على ان يخرج من الرضاع كقوله لا يفتقر يكون ناشئا من الرضاع واشتد علم
بعلم الفتية يخرج من الرضاع انها ان شتمت وان رقت فاستبلا بالفتنة
ويخرجها على ان يخرج من الرضاع لانه كان من الرضاع ولو كان كذلك
لكان الانكشاف بقوله واللا في الرضاع اولي فخرج من المجلد يوم وليلة
وجرحه من الرضاع وبعض الاخبار في ان الوقت لجواز وهو المذهب
المشهور والله اعلم به وخبرنا على هذا الخبر الصحيح على العلم لا
واسبق بالاجتناب جمعا بين الأدلة فاشارة في اشارة من ادركها
اللا في خبر من من شاءكم الذي دخلتم بهن اشارة في الخبر لا يضر

وهي أم الزوجة وبها التي يربها الزوج والمراد بها بنت الزوجة مطلقا
سميت بها وتحت المجرى لقرينة إياها على ما لا يشك في أنه ينبغي أن يثبت
وخطا في غير محلي التصحيح وهو اعطف على ما كان أو على ما اعطف عليها قوله
من نسألكم قيد القربى على ذلك إذا ربيته المحرمة هي التي كانت من الزوجة
التي دخلت بها فمولا لا يتولد فلا يخرج بنت الزوجة لأن كانت أمه مطلقا
بها العلة إلا أن دخلت بها وتولد فان لم يتولد لم يثبت لها حق في المهر
لأنه لم يولد لها فأنكر المهر في النكاح للثبوت خلاف العكس فانزح المهر إلى
أنه لم يولد لها فأنكر المهر في النكاح للثبوت خلاف العكس فانزح المهر إلى
دون القيد المرد على أن من نسألكم قيد القربى لا يثبت له ما يثبت في
الأصول من أن ما يقتضي من الصفه والاستثناء وغيرهما هو قيد
الاحتياط وليس كونه قيد لها وعدم ظن كونه قيد لا يثبت وجود المهر
من دون القيد ونقيضه بل لا يثبت ما يثبت في النكاح ولا يثبت له
ليس بموجب ذلك وهو علم المكان كونه قيدا لها أن يثبت له
بالموضوعي وجعله بالاعتين الباشية والإستدالية وهو غير ممكن أن
يمكن استعماله مشترك بينهما أو حقيقة لعدم المكان بقلية
بالموضوعات وجعله قيدا لها في التركيب إلا بالحذف وهو خلاف الأصل
والفصل والفصل لا يثبت في أن تقييد الأول بخلق المهر أو أنه فلا يثبت
دليل موجب والبرهان الذي يثبت بعض الروايات الصحيحة ولا تصحح على ذلك
فلا بد مما أوله أو ربه حيث أنه معارض بطلان الآية أو تقييد الآية
وتخصيصها بكذا أخبار لعدم صحة معارضتها من الأخبار وجواز تخصيص
القرآن بالخبر الصحيح في المسئلة مشكلة وقام الفصل في الكتب
الفتحية وفي قوله سم ما كان محمد إذا أحد من رجالكم إلى البيت من غير
أهل البيت فلا يرد أبو بكر لم لا يثبت أن ما ثبت بين الأب والولد من محرم

المصاهرة

المصاهرة وغيره ليس يثبت بنته على الله عليه وآله وبين أمته بالحق لا
وأعظم نعم ثبت بين زوجاته فقط والمسكين المحرم بقوله وأزواجه أمهات
وغيره من الإجماع والأخبار على أنهم بناتهن على المسكين ليست له مومة أيضا
حقيقة بل المراد بجزء المحرم وهو ولا يلزم العقد في جميع الأفرار في قوله
فما كان لم يكن من دخلت بنت فلا جناح عليكم إلا ما علمت من أمه اعتبار منعه
التقيد فاذم والقدان المراد بالمشاهير المعقود عليهم مطلقا فلا يشمل العشرة
فكانت تسمى أمها وبنتها بغير الآية من الإجماع والرواية والقباس من الظاهر المراد
بالقباس المعقود عليهم مطلقا فلا يشمل العشرة بل أمه والرواية أهم من
أن يكون بواسطة الوتر واسطة فيشكل العدة وبنت البنت لا يثبت
الأن أمه لأنها بنت لأمه كبت البنت كما تقدم وكذا على أبيه بغير
وإذا لم يثبت له أن من أصله كان القيد في الأصل فأن المراد بالأم هنا
أهم منه ومن أن الأم من أم البنت أمه والمراد بأبيهم عليه وهو القيد
وطبعا يثبت المعقود عليها مطلقا والعشرة لا يثبت لك ولكن لك أنها مقيدة
بوطبعا يثبت بالنظر إلى العدة أو أصل المهر غير المالك من العدة والمسكن
المسكن شهوة كافي لأن ولا يكفي بجزء جواز الوطئ فان لا يوطئ ولو لم يكن
كما عكس ومقتل العدة إذا جازت بحدثة العشرة دون العدة ولعل ظاهر الآية
يشملها فشمال فثبتت هذه على أن الأم بواسطة ههنا أصلها الاحتراز بقيد
الصبي من الولد القسري الذي يثبت لأبواه أمهاتهم به للشفقة والغيرة
وكونه من زوجته ومقتد ذلك فان لم يصح بذلك استحقة وإن جعول
لاحتين أمه عطف على المحرمات وقاية زارة للجمع أن المحرم هو المهر لا
فمع مخالفة أحد المهرين لأحد الأخرى ووجه الأم أن سلف أن الله
كان عطف على أمهاتهم وأس من تعلق من حلاله الله من جهة
الله فان الله كان غنيا من قبل ومن بعد ولا يفتقر رحمته بالتوبة

فلا بد

والغنى والكرم **الاشهاد** فلا تظن المشرك ان الشاهد بعد الوعد القدر
ايضا وقيل لا يشترط الله الشاهد في الحقيقة في الثاني ومما روي الاول وقيل
بالمعنى الثاني على انه معنى العقد وقال في انما جاء في القرآن لا يبي
العقد او لا يملك عليه الا ان يترجى او يقره نعم الله ان لا يترجى
باعتبار المسهل المشرك اي الحركات مطلقا كتابية وغيرها فان التراف
يقول ايضا شرع بل يقره نعم وقالت اليهود عيسى بن الله وقالت
النصارى المسيح بن الله الى قول سبحان ربها يكون كذا في وقته
وفي الدليل نظر تقدم وسيكون ان سيد كذا قبل بقوله ثم ان الله لا
يقدر ان يشرك به في غير ما روي ذلك من شانه فاقم وقال في
وكان الاول هو مسنوخة بقوله والمختص بالذين اتوا الكتاب في
المائدة المبطل في نسخ من شانه في قوله وهو شانه الى ما روي عنه صلى الله
عليه وآله انما روي انزل فقلتوا حللنا وحرموا حراما وفيه نظر فان
الخصم من المشرك على تقدير الثاني والاسكان وهو في وانما البيت
مرفوعة بالحجة حتى يكون مسنوخة ولهذا قال القاضي وكذا ما خست
بقوله والمختص آه واما اصحابنا فنعلم من ان القاضي وبعض
غيره تلحق الكتابيات مطلقا وتقول آية المائدة كما فعلت في واسند ذلك
الى اصحاب وقال هو مذهبا وسيجيء في محله وبعضهم يخص بها اول تلحق
الكتابيات بالمتقطع دون الدوام وبسبب الجهر في تفسير آية المائدة
حتى يبين اي يصدق بالله ورسوله ويسلم في امة من امة الكفر امة مسلمة
حرر كانت او ملوكا فخير من شركه **وكذا** يرد من جزم شرك فان
الناس كلهم عبيد لله واما زده وكذا في تفسيره وفيه وجهان في الله ان الله
معنى العرف من الامانة والحد والامانة لا ينفك عنه في حق والظن انما المقصود
الاول هو انهم ان كانوا في الحال ان المشرك فيهم وغيره فلهذا اوجها

ويعقبا وحسنا ومنه نظر على ان كماله في الحقيقة الحالية والغرض الحد
على المنع المطلق والتمسك المشرك وكذا الكلام في الحقيقة الثانية وفي قوله
قوله لا يبي المشرك حتى يقره او يقره من جزم شركه ولو انما
وهذا على بقوله او ذلك فاقم منزلة الجليل ان المشركين والشركاء
يعرفون ان التنازلة ينبغي بها العتمة فلا يجوز من انهم فانه قد اخذ احد
من دين صاحبه فانه دانا يعرفه الى سبب دخول النار وهو الشرك
المعاصي الشيطان بعينه يحول ذلك ويرفعه واولياء الله وهم المؤمنون
يعرفون الى سبب دخول الجنة والمغفرة وهو الايمان والطاعة فم الذين
يحيونهم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم ومنهم
يعرفون الى الجنة والمغفرة يعقبن دعوتهم ودعوة الله سافاة فلا ينبغي
ان يصاهر ولا يكون بينهم وبين المؤمنين الا التنازل العداوة ولا الحقة
الملازمة بين الزوجين فلا يحتاج الى الحذف كما فعل في آية انما لا يبي
الله ومنه في حق العمل الذي يفتقر به الجنة والمغفرة وبين الله اياته في محله
وقيل واره دفرا هيه وسما اياه وسأخره الناس اعلم بتدريته لكي
يحقروا ويذكروا او يتفكروا وليكونوا في حيث يريدونهم الذي كما تعرف
العقل من الميل الى الخير ومما لفت الهوا والارادة هو منه ما سبب من العقل
لا يفرح في ان العلم في استنباط الاحكام ان يقال انما هو اذ ان العلم
يقيم السالك بين السلم والظفر الذي هو الشرك الحقيقي وشمول الشرك كذا في
الذي يقول بجعل آية الواجب في لغة وعرفا وكون القيل بان الله ابنا لا
يشترط الشرك الحقيقي والملاقة عليهم الآلة السابقة لا يستلزم كونه حقيقة
فيهم انهم حتى يراوا منه مطلقا وانه لا يشمل جميع غير الشرك الحقيقي من
اصناف من يعلم بغيره والاصل وجميع اذلة التلخيص بل على الجواز ولا ينفعه

عليه جواز تزويج المسلمة بالخمر مطلقا لعلها لا يترجم ذلك كونه مستغفرا
 من هذه الآية وعلى تقدير التسليم لا يترجم عموم الشراكات وآية المأثرة
 ظاهرة في العزائم فانظر زيادة التصديق هناك وان يقال انها لا على علم
 جواز نكاح المشرك لوجوب كتابته لقوله ثم حتى يؤمن حيث جعل
 غاية التزم الايمان فلو كان تلك غاية فلا يصح غاية غاية ولا يحد
 دلالتها على عدم تفرق الوثنية على من الكتابي والآنكلان يترجم جواز
 نكاحها على تفرق جواز نكاح الكتابية وانما تلك على جواز نكاح المخالفة
 من اصنام المسلمين فلو كان الايمان بمعنى الاسلام على ما يفهم من التفاسير
 وهو انه واطم التحذير بالقرين الاسلام في احوال الاسلام وكذا تزويج
 الموسمية بخالف لما تروى عليه آية بعض الروايات وسعد التزويج
 ويؤيد عليه بعض الروايات ويكون الجمع جواز لما لم ينع على تقدير المساقاة
 على الكراهة او على الناحية الكاف وانما تلك على جواز تزويج الامة مطلقا
 كما قلنا على عدم جواز وعلى المخالفة بالكتابية اذ اهل النكاح على الوطى ولكن
 ذلك بعيد وخلاف ذلك فلا يتصور عليه بعيد وان امكن وحصل
 منع وعلى المخالفة مطلقا لكن ما يحصل منع العقد والطلاق عليه وعلى
 العقد ايضا بعيد مع عدم ظهور معنى مشترك بينهما يصح للمادة هذا
 انما تلك على جزم التزويج نفس الزوج والزيجية ولو تعيها الزوج الثاني
 في لو ان احكام النكاح وفيه الميت الاول وان اردتم استبدال الزوج
 مكان زوج اى ان اردتم غايته زوجة وتزوج اخرى وانتم احق بالحق
 تزويج من غايته الصبر للزوج وهو الزوجة اى العيس فيجمع ارجاع ضمير
 الجمع للعيس باعتبار المعنى فمطلقا لا كثيرا اقل من ذلك ذهب اوردته
 انسان فلا يخالفه منه شيئا انما يخالفونه بهتانا وانما بيننا استعمال

من زوج

الطلاق

الكار على المخالفة باهتيت واليكن او هيت ولائم فاة اخذه فلم يطل
 اثم وانما هو التمكن هو الكذب المحاجة به صلحه على وجه المخالفة لم يطل
 الصبر من قوله فثبت الذي كذا في غير النكاح عتبه فاهتيت كذا في غير
 صلحه اعطيه وكيف تاحلوه وقد اخبر بعضكم الى بعض النكاح وتجب
 لما مضى ولا نقضا لوجوب الوثني بالملازمة مثلها ثانيا من الوطى قيل
 المراد به القوة الصحية وقالوا ذلك كلامهم وان عندنا والمراد بغير المر
 ولزومه بحيث لا يرجع اليه شيء ولا يكون الا بعد الوطى والمشرع قد
 اخذ من سبنا على عينا اى اخطأت الزيجات منكم عهدا وثيقا بالعقد
 واحكم لو ان ربنا بالوجبة سرا شاق قوله فاسكنوه من غير طمس اساق
 معروفه او تخرج باحسان وتعلم الضاوة عن مطلق حد الله وارتكبا
 المناورات والجناب المعاصي فالآية ردت على تزويج المهر بالوطى وفيه
 بمعنى ان لا يرجع الى الزوج منه شيء أصلا بالطلاق والتفخي وعلى الرواية
 الاخرى القوة مثل الوطى والاول اشر فلا ينافي ما تقدم من ان المهر لازم
 بمجرد العقد فيها لا لا يطل على جميع الشيء الى الزوج بالطلاق قبل العقد
 الاضواء وخيل لا ليتها على عدم جواز الرجوع في الهبة وغيرها للزوج
 لعدم الآية وتلك على جواز الطلاق المهر بها وقع عليه الزاني كذا عليه
 السنة وكان على غير المهر جازها السليحيه ذهب الى عدم جواز الزاوة
 عن مهر السنة وهو بعيد عنه لان خلافة الآية والسنة الشرعية في العقل
 او انه غير الاجيز ولكن يلزم بالعقد والوطى وهو ايج بعيد ويمكن حمل
 كلامه على استيجاب منع من غايته وجعل الزاوية بيت المال لا على
 له وان كان لا يوقله كما قلناه السيد لكن لا وجه للتأويل فانه لا يظ
 من مطاعنة لكونه خليفة وامام ماض في بيته وبين السيد لقوله
 اخر في المراهة وقوله كل انفة من عمرها اليك ومن عماره تام خطيبا فقال

التاسع

ايضا الناس من لا يظنوا بعد في الدنيا ان لو كانت مكرمة في الدنيا او توفى
عند الله لكان اولئك يجازيهم الله على الله عليه وله فالحق اصدق امرائه
من شانه الكثر من التي عرفت اوصية فقامت اليه امره فقالت لم تحتها
حقا جعل الله لنا والله ثم يقولوا ايمت احد منكم فظنوا ان لا ينفصلوا
كل واحد عن غيره في حال اصابه شئ من القول على هذا فلا شك في حق
توحيه لمرأته اعلم الناس ان لا شك في عدم جواز اخذ ما عصى من المهر بعد
الخلع بوجه سواء اراد الزوج الاستبدال او لا فيكون له استبدال الحمل كون
العلل في وقت تزويجهما ويكون بعد الاخذ حيث اتفقا ثم او قد طلقا
واراد بهما الخ في حق الخ الى سحر المهر لما يكون له يوم الاستقبال وما
استحق لاني بعض الزمان ويكون يوم منه عدم المهر من عدم الاخراج
والاستبدال بطريق الاول وبالجملة هذا لا يوجب اعتبار المهر بعد شرط
حجته والاول وهو في شامل **الفصل الثاني** في الاحتجاج عليكم ان طلقتم النساء
لم تشرهن او ترضوا لهن فريضة الى ان ترضى عليهن في مهر ما وجب عليكم
بقرية وجوب فيما قال وهو قوله وان طلقتموهن من حيث اوجب نصف
المهر فلهن ان تلقوا ولا مهر المثلث ثانيا ان طلقتم النساء قبل المس والوفى
وقيل ان المهر يكون او يعطى الولد ويملكه وقد فرضتم او يكون بمعنى
الا ان اوجبوا ان في التعبير وفيه تأمل اذ على الاول المناسب فرضتم
وعلى الثاني لم يجرى الرض ولا يوجب شي بعد الطلاق قبل المس وهو
ومع ذلك يكون المراد نوالا كما في قوله ثم فلاحاح عليه ان يطوف بها
مع ما وطلعت او ترضوا لهن فريضة او يرضوا بها ويصلح ان يحلل لهن
بعد ذلك فانا نتدبر ان لم ترضوا لهن فريضة او ترضوا بها وهو ايضا خلاف
الكل مع عدم ظهور فريضة التقييد قبل المس في هذه الآية كما في الآية
ان يقر ان لا يخرج مطلقا بخلاف ما بعد المس او يقر ان لا يخرج مطلقا لما لم

ليست من

فأية النطق ثم يجر الطلاق ويكن الحواشي ثم وانما يظن ان الله في القرآن
لذلك لم يرد من والمراد بالرضى تقييد المهر قبل الخلع والطلاق وهو
كان صفة على نصف خلعوهن ففرضت على المس منه ربع المهر والرس
المقدار الذي يتبعه والمهر المس الغنى الذي يعميته عليه وجاه على
المعقولات الى على الفقير الذي تضييق حيفته الى الوجه عليها ما تظن
حالتها ما عاها الخريف يعني تحتها الوجه المعروف شرعا وما على الخريف
حقا يعني تحتها حفا واجبا ثانيا او هو ذلك على الحسنين الى الذين
يبدون ان يحسوا الى انفسهم بأخر لها من المعاشي يعمل الواجب وترك
بطرقات اولي الطوائف بالذين حقهم من سعي لا يوجب المطلقون بحسن
ترقيها وقربها على المان والمسارة اليه فيكون الشرط محذوف من
حسن اسبق وهو يقع للمناع وما يعنى المدة الى ان يترك ترك الشرط
مفعول مطلق وحققا استغناء او مفعول مطلق واما ان يعلق فطاهر لا يربا
يتبعه العرف ويسمي تحتها بحسب حال الغنى وغيره وقد عرفت ان عدم
الوفى او في قولنا في المهر وقيل ان المهر هو المهر والى ان قالوا ان الغنى
وهو من المهر فريضة ايضا وتظهر من هذا الاحتجاج على ما تقدم قالوا ان الغنى
يتم بالابنة او النوب المرفوع او عرفت ان في المتوسط فريضة او النوب
المتوسط ونفقر بالمتأخر او الفاقه وما شاكله وما رواه الباقون في
عبد الله بن عبد الله ان اذ كان موهبا عليه سبع امارة بالعدالة والحس
تمتع بالخطبة والرياء والنوب والاداء لا ينافي في نفسه الى انفسه
اشياء كما ذكره كل شئ منها لان مرجعها اليها والعرف ان يقر بغير كل
مرتبة وتربيعن الدالة التي في الفرس العبد والامه وقريب منها البقرى
البحر المقارب لماء القبة لان الحكم في هذه العرف لا يتغير فاما ما عرفت
ايضا في شئ وخارجا من تحتها على حسب الحال لان يكون مهرها اقل من نصف

دنا بنو بار

ب

فالحاج لا يمين نصف سائر المال والمثقة لا يقص من خمسة دراهم لا
 أقل المهر عشرة ولا يقص من نصفها وفيه الآية وكذا العتق من
 المهر خلاف الأصل فثبت الآية على وجه الإطلاق وعلم وجوب المهر للمرأة
 المطلقة قبل الدخول وقبل التسمية المهر لها وجوب المثقة لا المنقوص
 وعلى غيرها لغوها بالعموم وهو ما هيلا لاحتواء المثقة وكذا الشافعي
 بما في أحد قائلين المحسوسة المخرجة وغيرها قياسا لا يمتد على
 العموم كذا في تفسيره وهو خلاف الكتاب والأصل والاحتياط انتهى على هذا
 القياس التمسك لا علم بعلة مع هذا فنظروا هل القرآن المبني بعد ذلك
 قد يكون المثقة المطلقة مع عدم الفرض وعلم المس كاهن الكا واليه
 يلزم العموم وهو دليل القائل بالعموم وإن كانا المحسوسة والمرافعة
 اعم ولعله لذلك ما قاله في قوله الآخر بالجمله من سوف ياتيهم
 تحصيل المثقة بالملكوته في الآية كما هو مذهب أصحابنا فانهم قالوا
 وإن قلنا من قبل ان متوجه وقد عرفت ليس فرضية بل هي
 السابقة حال المطلقة المخرجة قبل المس والفرض وبين في هذا حاله
 بعد الفرض وقبل المس وذلك المطلقة بعد ما فان حكمها لزوم المس
 وكذا المطلقة بعد المس وقبل الفرض هذا لأصحاب سائر المذاهب وقد عرفت
 حمله ثابتة من فعله فعل الشوط أي المقتضى من نفسه ما فرضه جوابه
 ونزاع انه ما من سبب خبره محذوف أو مفسد والمقتضى واجب أو فاعل الذي
 عليكم نصف ما فرضتم أو فاعله نصف ما فرضتم نصف ما فرضتم واجب
 عليكم لأن يعنون أو يعنون الذي يترك عقدة النكاح والاستسقاء كانه
 من مقتضى الواجب نصف على جميع التقادير والحالات لا على تقدير
 حصول العتق من الطلاق من المال ومن شيء من المهر ليس هذا
 في هذه الحالة نصف واجب بل المال أو اجباصا أو الواجب أقل من نصف

تكملة

الشرع

دعوى

ويعنى عطف على محل يعنون فانه مبني على محل النصب بان والذمة
 يترك عقدة النكاح ويأمر بالمطلقة المذكورة في الآية العتق من
 بشروط الزوج والرشد وفي الثاني من الأولين على تقدير عدمها والخط
 ايضاً الصق وهو مذهب الشافعي والاحتياط ولكن يكون متوطنا بالخط
 بشرط عدم العتق من الجميع فانه يجوز في ذلك العتق من المال ويعد
 ذلك عن الآية وايضا يعد وجود المطلقة العتق بعد حصول الطلاق
 لأن يكون دفع ضرر روح ليس يعنى ولعل دليله اخبارنا وإجماع قال
 في وهو المروي عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام ويحتمل ان يكون الذي
 عبارة عن الإقبح يعني المأخوذ من النصف لأن يعنون نصفاً أو بعدم
 أو يعنى الزوج عن الباقي فيجوز أن من النصف أما المال أو أنه وهو
 مذهب الأحنفية وقال في ذلك ورواه بعض الاحتياط وهو بعد ايضاً
 مقابل الذي يترك عقدة النكاح للمرأة لا يناسب ان العتق ليس
 بناسب فانه سمي للطلاق لأن يكون المهر داه إلى الزوجة فيعنى من
 النصف وبما خلفه فيكون كونه عتقاً حقيقة وايضا ان كان العتق في
 نصف ومع استثناء العتق منه ولا يصير الواجب فيه والأصل المحجب
 اللفظ والناقص للمعنى لا استعمال في جواز العتق للمهر وليس
 لا بد لعدم جزمها على من دليله ولعلهم دليله على الحل على المعنى الأول
 ايضاً وهو الروايات الشريفة والإجماع وإن تعنى امرى لا يتقوى كما نرى
 للزوج والمرأة وخطبتهما أو يكون للزوج والجمعة باعتبار الأفراد
 وهو لا يكون الحاق من جهة استلزام العتق عليه ويكون العتق من المال
 أو غير معلوم لكن المناسب لحالها وفيها وفي الأول كون الخطأ لها
 يؤمم المطلقة يكون أقرب من الأول ايضاً ويحتمل ان يكون الخطأ للناس
 العتق ان العتق أو من أي لعلها ولا يكون العتق من شخص المهر

الغنى والفضل بكم الا متوا ان تفضل بكم على بعض وتفضل
 ان تجبر من علم نزع وتفضل الى الله على وجه قتل الله ذلك في
 انا الحق والعرف وعلم بنياد الفضل ان الله بما تعلمون بصيركم علم
 باهكم من العرف في علمكم وهو غيب عليه وغيب في التزم به زيادة
 طلبة خلا وغيب ان يكون الخطاب هذا ايها ما اذلت على حروب
 نصف الله الى هذا الطلاق وقيل ليس بعد الغرض وبالله الشطر
 بالطلاق لا انجيلي بضمح لقوله نصف ما فرضتم فعمل ان جميع فرض
 وجوب وطول الطلاق وغطر بالطلاق وعلى استحباب العرف مطلقا
 من غير شرط الاستفاء وعلى استحباب العرف والاحسان وعلى استحباب
 العرف والعدل وعلى استقلال المرأة في العرف فليزم في العرف انما على
 استقلال الرجل حيث استند العرف عليه الا انما هو في رتبين من الذي
 به علة النكاح **باب** الرجل القارس على النساء ما فضل الله به
 بغيره على بعض يقومون بامرهم ويسلطون عليهم ككتاب الولاية
 على رتبهم بسبب تفضل الله على ايام عليهم كما ان العقل وغيره في
 ما يتفقون عليهم من اموالهم واللاق يتفقون نشوزهم او في
 التي يتفقون انما لا رايح حميا نهم وترفع عنكم ومن سطاوكم
 فيما يجب عليهم بظهور امارات العصيان والنشوز والاولى العرف
 على اهلهم كما تفرق عن المرأة قال عناه قتلون نشوزهم قالوا فلو كان
 الخوف معنى اهلهم كما قال الخوف قوله لولا انهم من موصوفا لاية لا تنفخ النشوز
 لا يوجب الجور والضرب فتعظم في الجور هي الضامع واضربوهن اي
 تعظموهن بالقول والضيعة فان لم يقع الوعظ والنجس ولم يترس
 النشوز فاجروهن في المراءد والمبايت فلا تدخلوهن تحت القذف
 تعالوا فراقها او حولا اليهن فليكن كم في القرير لا يدل عليه ما

في كتاب

روى عن ابي جعفر عليه السلام انه اذا اخطأ معوهي فليكن الخطأ
 عن العلم على المباشرة او لا كما معوهي حتى يتركن النشوز وان لم يتركن
 واضربوهن قبل ان يضربوهن كتاب الله تعالى ولا والله ان يقولوا لا
 الله وارحمي الاطاعت فان رجعت ولا غلط عليها القول فان رجعت ولا
 ضربها ضربا يبرئ من قبل عناه ان لا يقطع لها ولا كسر عظاما وقيل ان لا
 يكون شديدا وروى عن ابي جعفر عليه السلام ان الضرب بالسواك فان الحكم
 اي رجعت الاطاعتكم بالانقياد بامرهم فلا يتبعوا عيبت سبيل الا يتكلموا
 عليهم متسلطا وعلوا بالباطل وسبلا للضرب والهجوان والوعظ
 مما يبع لكم فلهذا النشوز بل ينبغي ان يجعلوا ما كان مني كذا لم يكن فان
 التائب من الذنب كمن لا ذنب له على ما روي في ذلك عليه القرآن العزيز
 فينبغي الاحتياط فينبغي ان يكون معونه مثل ما كانوا اسعوا قبل النشوز بل
 فينبغي ذلك مع كل تارك ذنب فاذن ان تترك على علم جواز الهجران والضرب
 بالجهنم بلون النشوز والنجواز معه بالخطوة والامر بها لا باحة لا
 الوجوب والاستحباب بل يمكن ان يكون رجحا فان العرف حسن الا
 ان يعلم الفساد في الترتيب فيمكن الاستحباب بل لا يجب تجر فيه
 الاحكام الخمسة **باب** استئذانهم ان يلقوا بغير النساء اي
 لا تقدر على العدل والتوبة بين حين لا يقع حكم احلها سبيل فليكن الى
 احد من الطرفين فيها ويكون المراء المباشرة متاوية بينهما من غير
 زيادة لاحدين على الاخرى ولهذا نقل عنه صلى الله عليه واله ان كان بين
 بين النساء فيعدل بقوله هذه فتش في النساء فلا تاحلن فيها تلك
 ولا امسك ولو حرمتم على ذلك وبذلك جعلكم الذي هو متفق الغرض
 والميل فرفع الله ذلك عنكم ولم يملككم به ليقبه ولكن ينبغي الملاحظة
 بحسب المعتقد والمتاوى مما امكن فلا يملكوا الا الى الجور وعلى الجور

غوب

عنها التي لا يزل كما ايل على الجور فتعبرها عن قسيتها من غير ضاها فيقول
 من احتساب كل ايل لا نه سلفه والتطيف به واقع ناله فتعبروا فيه
 وان وقع سلك تطريف العدل كحيت ما كان سلفه فلا تنقض
 ايل كله والعلف فيه تنجنا على وتقيم التطريف العدل مع السكان عديمة
 وان لم يكن واحدا وهذا روي عن النبي صلى الله عليه وآله من كانت
 له امراتان يزل مع احداهما يوما والتمية واحد شقة سائل قد رويها
 كالعلة وهي التي لم يكن بذات بدل ولا يبرع ولا يزل اليها ولا يضا لها
 معاشر لا رواج ولا طهرها طهرها كالعلة بين الامرين لا الهة ولا
 الى ذلك والحل جيب ان يكون اسالك معروف او صريح باحسان فغيا
 ولا يزل على النبي من جعلها كالعلة وتقبلها وجوب الاسالك بالعرف
 او الطلاق في غير الحمل كالحمل وعدم التكليف بالتسوية واستجاب
 المساواة في الامور كلها مما لم يكن **السادة** وان امرأة خافت اي عمت
 وقيل غلقت من جعلها فتشرا اي استتار وان تعلما بنفسه عنها الى غيرها
 ه اما بقضه لها او لكرهته منها شيئا كعلوسنها وغيره او اعراضا يعني
 انصافا بوجهه او بغير منافع التي كانت لها منه فلا جناح عليها
 اي لا حرج ولا اثم على كل من الزوج والرجعة ان جعلها بينهما صلحا بان تزول
 المرأة له يوما او يمتحن عند بعض ما يجب لها من نفقة او كسوة او غير
 ذلك تسقط عنه بذلك فليس يلزم المثل في حال كذا فتدبر فيه تأمل لانه
 يلزم اباحة اخذ شئ من الاثني بما يجع عليه ويتركه مملوك عليه وقد روي
 في الصلح فتذكر وتأمل **السادة** اسكنوهن من حيث سكنتم من جهة
 ولا تضاروهن فتضاروا عليهن اشارة الى بيان سكن الزوجية التي تنقض
 ذلك بوجوب اسكان الزوجة حال الزوجية او بعد الطلاق الرجعي
 في العدة ودل الجاه على اهل البيت واختارهم مع الاصل على تنقيح السكنى

تنقض

العدول

النفقة بهما الا لفاصل بين اسكنوهن من الامكنة التي تسكن بها
 فتلقونه وتعدونه على تحصيله بسببها لا بسببها وهو مقيس من
 وحده اي سكن قبله عطف بان لقوله من حيث سكنتم فان سكتا
 واحد وهو المكان الذي يليق بهم السكنى ولا تسكنوهن من الامكنة ولا
 مع غيرهم ولا يبقين فيعتنق وقد يجزئ الخرج مع غيره عليه
 او لطلب الطلاق بالطلاق وان كان اولات حمل فبقوا عيبن حتى يرضى
 حلين اشارة الى وجوب النفقة المقررة للزوجة الحامل بعد الطلاق
 البائن ايها الزوجة والرجعية جيب تنقيها ما لا كانت الام لا
 للسنة ذرع كثيرة مثل كونها للحمل الحامل مع طهرها الفايذة مذكرة
 في عملها وفيما لا يجب وينبغي السكوت عما سكت الله منه وقطع
 النظر عن كونها للحمل او للحامل والاقصا على طهر القرآن وهو وجوب
 الحامل المطلقة ويمكن فهم عدم وجوبه لا اتفاق على غير الحامل بالعموم
 قال تعالى بوجوب المطلقة بما لا كانت اهل كادوكه في غير حيد ويؤيد
 الاصل والاخبار والاجماع والتأني ان كانت عامة في الرجعية في
 اباية تخص الاصل بالادلة الدالة على ان حكمها حكم الزوجة والادلة
 السابقة الدالة على الباب سكتها والنفقة والطريق الاصل لا تكثر
 احتياجا اليها وهذا سكت الحامل المتوفى عنها زوجها وان قلنا بالنفقة
 لعدم الثبوت صحة القياس وفي نحوها تأمل والذا العلم للاصل مع
 علم الاصل فان ارضعكم لم فاقنوهن من اشارة الى عدم وجوب
 الارضاع على الام كما هو مذهب الصحاب والشافعي ومنع المنع من الاجارة
 حال الزوجية تنقل في لا يجزئ الاجرة لها على الاب وظاهرها ان بعد الطلاق
 عدلة النكاح بالطلاق ومقتل العموم آثم وعل وجوب الاجرة على
 الاب من جهة وجوب نفقة الولد عليه وح يكون مشروطا بغير

تابع

الولد وغناه الاب فان كان الولد مال يعطى الام الاجرة منه ويؤثر
 ان الاب ليس بعمه فيكون الاجرة من مال الاب فان لم يكن من
 الولد ان يعطى الاجرة على الاب وان لم يكن له مال مع فقرا لا يكون الاجرة
 على الام بل الاجرة مطلقا لا بد يجب نفقة عليها مع قدرتها وتحتل الشرائط
 غنا ثمانين ليرة الارض فاما بقوله ما لها فقدم نفسها على من يجب
 نفقة عليها فتكون من بيت المال كما اذا لم يكن ارضاع الام وان
 واصنعوا واعلموا بكم في الارض والاشناق ولا سكون واعطوا الاجر
 وعرضا معروف الام اشرع واقله تكثر من مؤثرين حاملين الامر
 بوجه حسن جميل من غير قاسر وقضايق ووقف وليا ريعكم بعضا
 جليل في الارض والاجرة فيه ثامن ووقف الاشواق بمعنى انما لا اختار
 معنى انشاد بقال امر القوم وقاموا اذا امر جمعهم بعضا ان صح
 منقادره ان تعاسر اي قضا بقم وما رضى بكم بما قاله الاخر فترجع
 له امره لا يخرج الام وكان فيه اشارة الى معاشرة الاعلى المعاسرة فان
 المساهلة من جانبها انبلا لها اشترى ولا نه ولها ولو نقص من
 اجرتها المقارن لا تقصم ولا تذا ينقص منها بالحققة شي بخلاف الاب
 فان خرج الاجرة من ماله وان كان من مال الولد فقدم المعاسرة ولكن
 اولى ويمكن فهم عند الارض اجرة مع علم معاسرتها ورضاها
 كما قاله الفتا كعدم وجوبه عليها وجواز ارضاع غيرها على تقدير
 المعاسرة ويل على الاجار ولعل لا خلاف فيها فينفق اشارة الى كيفية
 الاشناق على الزوجة بل مطلقا بان ينفق زوجة على ما يليها
 امثال من سعت في المعيشة ما كلفه مشرا وسلبا وسكنا ولا يخرج
 من ذلك الى الطرفين اسرافا وتضييكا الذين هما متيان والفقير كد
 واليه اشار بقوله ومن قل عليه زوجه فلينفق بها اتية الله فلا يثقل

تكلما لافناء بل يعطى بنتى مما قل الله له ولا يخلط بالزوا ولا ينفق
 من الاثنية فان لم ينفق عنه وبالخطبة يعلم ما يتعارف في الشك مع الكثرة فان
 لم يخلطه بان ينفق على الام ما اعطاه كيف ينفقه به واليه الشرائط
 لا يخلط الله نفسا الا اصحطط ما اثبتا اشارة مائة حسنة فنفق
 على النجى الحق وان النجى بملايطاق لا يشترط يقع من الله بل على ارضه
 وفيما جعل الله بعد مسير لطلب لطلب لطلب بل من يجب نفقته
 عليهم وروى لهم حصول العوض وتبدل العسر باليسر الى الدنيا وفي
 الاخرة على سبيل التوفيق وتوفيق قلب المعروف والا وفي
اصح المراق في اشارة من مواعيد التلاح وفيه آيات اول قل
 المؤمنين انفقوا مما رزقكم الله ولا ينفقوا على الله ولا
 والمقول لهم هم المسلمون ولعل الام مقدرها المتغير ليقفوا قائلين
 بجلال كون بغيره ينفقوا انما سبب الفاء مع ان حذف المقم
 وذكره المقم بوجه وانه للغير من سبب الفاء مع ان حذف المقم
 في من التبعيض والمراوض البصر عليه ولا تقارب على ملحق وجوب
 الانشاق ان يكون من ذرية واداء سيوية وانت تعلم ان التبعيض هنا ينفق
 خرم غرض بعض البصر ومن البصر لا ينفق البصر وهو المقت والمعتول كما
 ينفق من غيره والمراوض انما قاله لزيادة اولى على الحق في الاية في زيادة
 من في الفرج فقط فلا ينفق على امر النظر او سمع من امر الفرج الا ترى
 ان الحكم لا ينفق النظر في غيره وفي صدره من وثيقين واعضاه من
 واسوقه من اقداسه وكذا الجوار المستقر للبيع والاجنية ينظر في
 وجهها وكيفية وقاديرها في احكام الرزاقين وان امر الفرج نفقته وكذا
 فرقان الحق النظر لا ما استثنى منه وعظم الجاه الاما استثنى منه وقد عرفت
 ما فيه مما تقدم من ان هذا ليس غدا لبعض هؤلاء انهم ليس في منوط

خودهم وصلة بهم وما هو اليها وكان سيدان فخرهم من ولدان
فتبقى مكشوفة فامر ان سيدان من قدامهم حتى يغطوا وجوههم
يراد بالمحبوب المصروف بما يحبها وبلا سيما ومنه قوله لا يحسن
منيت جوارها على حبها كقولك ضربت بي على الحائط اذ ان
عليه ولا بد من زينة في الابواب او ابايى او اباد بوليتى
اسانين او اسان بوليتى او لغوا من ابايى او اباد بوليتى
بالا، الاب وان علا وبلا بناء الابن وان سفلوا لا اعم من ان يكون
من الطرفين او احدهما وبني الاخوة والاخوات وان سفلوا ففلا
سفلون وان سفل من نسب والرتبة للصلة فيخرج بعض على
بعض ففلا محارم والمراد بالزينة المحرم ابتداء ما هو موضع الزينة
لا طهرا اذ فيها يجوز النظر اليها لكل احد وليس غرام فلا يصح الحكم
المستثنى منه الا ان يكون هناك سربية او شبهة او فسقة فان طهروا
نظروا الى سائر لبدن الا العورة لغير الجولتة للاصل ولما تقدمت ولما
هذه الآية حيث ان النكاح ان المراد موقع الزينة الفنية ويجوز ان
معناها فقط فلا يقتضي الخبرها خصوصا الخواص الفنية في الرتبات
والزينة من العورة فاسل وقال في ان المراد جميع العورة ففلا
الزينة الطاهرة ففلا يلحق ان المراد بالاسان هو الموضع كما ساربه
الاشارة فاسل والزينة الفنية مثل السوار والخنجر والساق
والدمع للعرضة القلادة للعتبة والوشاح للراسي الغبطة للوزن وذكر
الزينة دون سواها ففلا لغة كما في الامور التي لان هذه الزينة
واقعة على ما وضع حرم انظر اليها لغير المذكورين قال في انما هو
في الزينة الفنية او تلك المذكورين لما كانا مخصصين من الحاجة
الى ملابستهم ومما لهم ولقلة موقع الفسقة من ملبستهم وعلا في الطبع

تسمية
رجل ناسج اللين في العنق او امين من
انزوا جين

من

من الفسقة عن مائة الغرائب ويحتاج المارة الى صحبتهم في الاسفار للزينة
والركوب وغير ذلك او فنانين او مملكت اياهم في شغلهم او فنانين
لان ليس للموسنة ان يخرجه بين يدي شريكه او كفاية من ابن جاس كذا
ذكر استنساخ الحنف للعلماء وعندهم هذا ففلا فنان فان كانت النساء
داخلت تحت حكم الشرع استثنى منها المؤمنات بقية المفارقات وهو
ثم قال والله الذي هيأتهن وما مكنت اياهن من في صحبتهم وخذ
من لراي والامام النساء ففلا يخرجهن من بعض وخذ
مكنت اياهن من الغلو والاثاث جميعا ومن عايشها انما احسن
اليها بعد ما قال المراد بها الامانة ففلا لا يخرج لان جوار المارة بمنزلة
الاجنبى منها خيرا كان او غفلا هذا هو المشي والصح عندنا
لكن في بعض الاخبار ما يدل على خلاف ذلك ففلا في الجمع والاطراف
او انما هي من غير اهل الاربع من الرجال او اطفال الذين لم يظهروا على
النساء ولا يخرجهن بايديهم ما عدا من زينة من زينة الله ففلا
ايها المؤمنون عليكم تطهير في الاربع قبل ان يركبوا ليجعلوا
من فضل دعائكم ولا حاجة اليهم الى النساء لانهم لم يظهروا شيئا من امر
او شيئا حيا اذا كانوا محضين لغيرهم ففلا من عاينهم عاينهم ففلا
بالصحة على الاستثانة في الطاهر والبر على الوضعية ومنع الواحد من
الجمع لانه يزيل العيبين ما بعده ان يركبوا الجمع ومنه ففلا
لم يظهروا اما من ظهر على اربعة او اثنان عليه ولا يظهرون ما العورة ولا يظهرون
بينها وبين غيرها او اسان ظهر على اربعة او اثنان عليه ولم يظهروا الا اربعة
والطاهرة اذ لم يظهروا الا اربعة او اثنان على العورة ولا يظهرون الا اربعة
الذين يظهرون ابصارهم اذ انما من لا يحتاجون الى الاستحباب
يجمع فان الناس لا يستجابون الكشف لهم ويحوز نظروهم قائم وان

المجاورة
هي

من

من

وجود الحق لا يوجد جواز النظر في مواضع الرتبة الباطنة وان
استثنى من ذلك ما قاله لمراد فان ينبغي ان يقول بانه لا يجمع
بينه ما بعد اذان الذين والخطا على غير ما ينبغي ان يكون
على الرجال الذين يكون صحتها في ذلك غير الخلق الى الرتبة الباطنة
وغير كشف ذلك على قدر الخلاف والقول في الظاهر هو الباطنة
بعد جهتها على العرف ولا يبعد ذلك على ما في فلا يجمع النظر في
غيره الا في الفسنة او الرتبة فيقول ان مراد النظر الاول لا التكرار
كما قال بعض الاجماع ويقول التكرار في العلم لولا خلق الاجماع للعلم
عراقا لعل وجوب خبره في العلم وجوب وعمله في كشف الصدق
غيره لاجاب وجوب سترها عنهم وغير كشف الباطنة هو النظر في
وقد استثنى من تعلم وقدر معناه وان المراد بها من الغيبات فلا
يجوز الكشف عنها الكفار ويقول ان العلم هو الرجال وفيه تامل ويمكن
انه يقال ليس يجب لان الاستثناء هو مطلق لكم فيبقى بقاءنا المكار
تحت التجسس فامل وان المراد بما سكت هو الاماء والله العليم وهو المروي
عن ابو عبد الله عليه السلام قاله جواز رتبة الرتبة الباطنة التي لا يعرف
ان المراد بالتابعين الذين لا يعرفون ولا يظنون في الدنيا وهم الذين في
الخلافة لم يسمعوا في الدنيا فيعلم الخوف على غير من في العلم فيعلم
الكشف عليهم عليهم وجوب منهم على الاولياء وفيه تامل المراد بالظن
الجماعة من الاطفال الذين لم يظنوا على عورات الدنيا ويريدون العجا
الذين لم يعرفوا عورات الدنيا لعدم شمسهم وقيل لم يظنوا بها
الفئة فاذ انما يبلغ الشبهة كان حكمهم حكم الرجال وانك ان قبل ليس
يجوز واليه اشار بقوله فاذا الف لا يعرفون با وجوبهم ليعلم ما يخفون
من رتبته التي قبلت المراتة تقرب برحبها المتع صوت خلفها منها هي

التقيد

الله عن ذلك وقيل معناه ولا تقرب المراتة برحبها اذا شئت لتبين
خلفها او متع صوت من ابن عباس فيكون ذلك بقصدان يتوجه اليه
وترتبهم موضع رتبة الباطنة حراما حيث يقول الحارث بن اعين الخواري
عبد وان لا يزل ذلك كاحص ظاهرا لا رتبة وقد كانت المراتة تقرب الارض
برحبها ليتقنع خلفها فيعلم انها ذات اختلاف وفيها كانت تقرب لحيك
برحبها الاخرى ليعلم انها ذات اختلاف وان ان يسمع من اهل البيت
الحق بلغ والبع او امر الله ونواهيته في كل ما يستحق لا يجوز العبد
يقرب على رعاها وان ضط نفسه واجتهد في كل من يقصر يقع منه
فذلك وحسب المؤمنين جميعا بالوقت والاستقام وتسايل الفلاح اذا
واستغفر من ابن عباس قويا ما كنت تعلمون في الباطنة قد علمكم
تعارف في الدنيا والاخرة فان قلت قد جعت التوبة بالاسلام والاسلام
يترتب قبله فما معنى هذه التوبة قلت اراد بها ما يقبله العباد من ان
ذنبهم تاب عنه بلزسه كما يذكر ان يجده عنه التوبة لا يلزمه ان يتجر
على ذمته وعزمه الى ان يقر بوجوب الندامة والتوبة كما ذكره لا يلزمه
وهو مطلق نعم لو خطر به الله وترد مخاطره بعبادته ذلك خاسر وقال فان
تنت لم يذكر الله في الاحكام والاحوال فليس الشئ من ذلك فقال لا
العلم عند الله والخال لك ومعناه ان سائر التراتات تفارق الارض والذين
في المحسنة الا انهم والخال وانما فان ارادها الا في رتبة الباطنة لا في رتبة
يجمع وذلك في تقربها بالانصاف نظرا اليها وهذه ايضا من الحالات الباطنة
على وجوب الاحتياط عليهم فليس في ذلك ولا في رتبة الباطنة وهم والخال النظر فيهم ذكر
ولا في رتبة الباطنة مع ان علم في رتبة الباطنة ان يجمع علم جواز النظر فيها
في الكشف انها في رتبة الباطنة مع ان علم في رتبة الباطنة جواز النظر فيها
لان لا يقبل ولا يصح ان يكون جواز النظر فيها وهذا من اعم المحققين وغيره ويمكن

من ان يقربها فبين من ان يقربها
علم بذلك ان الله من الظاهر

الباطنة ومولانا المقدية فليعلم عليها كيف موضع الزينة الملقحة
 الحرة على غيرها وكثيرا ما ان لا يخرج زينة الى القصد لعلها تالف
 في التبع لعلها المزاولة بحسب ما يجب عليها من التزين فان اخرجت
 بالعلم عليها ايضا ذلك كما علم على غيرها لا يقصد التفتيش والاعمال وهي
 التي طلت منها ليست من الجمال واليسر انما يريد بها معنى ان لا يكون
 مطعما ولا يكون لها طعم عارة وعرفه من العلم بذلك شكلا فان الاحبال
 والنسابة وعرفه في ذلك تارة كثير لعلها فان بعض الناس ينظرون
 بأدبهم في الارض والفتن واليزينة كانت فطنت القاعد اقل من ذلك
 وعلى كل حال لا شك ان السر والعتاف لها خير لاحتمال وقوعه في
 محنة وفيه من هذا الذي ارتفع حيفه ولا يعلم للاحسن ليس على من
 ان يصنع في ان يبين الجلباب فرق الفار من ابن سمور وسعيد بن جابر
 وقيل عن الحمار والاربعين ما يرى في ذلك من ايقظ الحمار من المقام
 خيرا الى الحمار بين يده لاجانب في ثياب ابدانهم مكشوفة اليد
 والموجه فالمراد بالثياب ما ذكره الا ان الثياب جرسية جارية زينة او غير
 فاصبحت موضع ثياب من الثمار من بين يديهم لا يقصد بها التفتيش من الثمن
 فاهلها الزينة في القوامد وغيره من محظور واما المشايخ فانهم يمتنعون
 من وضع الجلباب او القمار ويؤمنون بلبس الكسب الجلباب على ان يصنع ثيابهم
 وقد روي عن النبي عليه السلام ان قال للزوج ما فعلت المريم وللان
 والاح ماقوق المريم ولبسها مريم الزينة والابحار ويجوز في اقرار
 لا يخرج لانها ماهرة في الوجه فاشمل **سنة** في الحرك كما قالوا لعلهم
 ان غلبت وقتها لانهم وان الله واعلم اني انكم ملائكة وبقدر المؤمنين
 انتم على الصلوات اطوف مكان ان كانا في بعض حيث ابواب ولفظ زمان
 ان كانا في منى والصلوات في فواتر شتم حيلة فضيلة في موضع المزاولة

في التزين في كل يوم
 في التزين في كل يوم
 في التزين في كل يوم

البقرة
 لا صورة

الى اليان ان كان معنى كونه على الصلوات المصلح والمصلح في التزين وتقدم
 فاقول لعلهم في يوم شتم قبل زينة المصروف ان قالوا ان الزينة التي المزاولة
 من خلتها في شتمها خرج المصروف فكل يوم الله تعالى عن ابن عباس وجابر
 وقيل ان كوت اليهود انما في المزاولة فاعية وباركة في تزينهم وفيها معنى
 شتم الحرك كما انهم من يجمع كما يحرك كما عن ابن عباس والشد في
 انهم موضع حركهم وذات حرك كما في تزينهم في المزاولة في المصا
 او يكون لحلف كالف التفتيش والحرك كما قالوا لعلهم في المزاولة في المزاولة
 من يلف من موضع حركهم في شتم اي من ابن شتم كما يدور على المزاولة
 عن تارة والربع وقيل كيف شتم عن جاهد وقيل في شتم عن الضم
 وهذا لعلهم على الله ان في ما جاءه الانبياء من ابن كذا في ذلك
 اسئل ما لا يمتد الى الله على امانة وعلى الابرة ذلك غير بعيد واما الا
 بما علمهم الموان كاهو المثلين في ذلك بعيد اذ على تقدم برستلم ان
 الحق في تزينهم كما كيف شتم بناء على سبب النزول الذي في
 مناسبة الحرك للزينة في محل الحرك وهو التزين المصروف والولادة وشتمها
 لهم بالمخرج لقرار النطقة في ارجاسهم كالبذرة المخرج لا يدل على
 ذلك ان ليس فيه المنع من عمل المخرج وجزا امانة ولا يجوز الاثبات
 في المخرج في جميع الجزاء وان كان منه اداء ولم يخرج الاثبات في الشتم
 في غير التزين والبر ولا يفتن منها ولا شك ان المخرج الاثبات بالقلوب
 دل على مع جزا المصروف بعيد ليس حجة وقوله بغير ذراع وقد سوا
 لانفسكم الاحمال الصالحة التي لم ترم بها من رستم فيها يكون ذراعا عند
 الله وذاذ الجسم فانكم وقيل هو طيب الولد لما روي عن ان امانات
 ابن آدم انقطع عمله الا من التمس الصالح وصلة جارية وعلم بفتح
 سورة وقيل هو تقيم الا في المصروف وجزا وهو المزاولة في تزينهم لانسان وقيل

مستلاد

67

بغير انقضاء عليه والمدة محودة بل هي غير محصورة في ذلك لان نفقة الزوج على امرأته
واجب انما لا تكون الا بعد ان يثبت الزوجان في الزمان عليه اي نفقة الزوج على امرأته
النفقة فلا بد من ان يثبت الزوجان في الزمان عليه اي نفقة الزوج على امرأته
ظاهر الحال الاحتياط عقلا ونقلا او بقوله تعالى ولا تلهوا أموالكم ما بينكم وبينكم
وذلك اي نفقة الزوج على امرأته والكسوة على المرأة الولد على أبيه
زيادة على نفقة الزوجة بما يبيد ويكن حليها عليه حيث قبلت
بالنكاح فيكون محله على المرأة المملوك في وقت نزولها في ذلك
بعد نفقة ذلك يكون اجرة المثل يابى ذلك او زاد او نقص
وهذا يكون محضها بما اذا كان الولد من جيب نفقة على الوالد
بان يكون فقرا وابوه غنيا اذ الله ان ليس شيء واجب على الوالد الا
النفقة وهي مخصوصة بما قلناه على امرأته وبالأول من مال
الولد وان لم يكن له مال فيلزم الام والام في جيب المال ولا نفقة عليه
كأنه تفصيل وان كان لا يملك الا لا يملك كل منهما ما ليس في حقه
وقرأ ابن كثير وابن عمر ويعقوب لا تضار بالزوج بالانفاق قوله لا يملك
كن ان قال ان الله ان سناه يفر من لا يملك ولو سيق الاحتياط
قرأ اكثر المترجم ان الله على العاقل ان يملك ما لا يملك فاضل تضار
وبكسر الاول والمفعول فاضل تضار ببقية والمعنى المقيم على التقدير
الذي لا تضار والفرق وجباية لها وهو ان ينفقه به وبذلك
ما ليس معروف وعلا من الرزق والكسوة وان شغل في
شان الولد ان تقول بعد انهما الولد اطلق في زمانه
مثل ان تزوج ارضاع الولد فيحصل للولد من زوج الوصية في ذلك الاجنبية او لم
تقبل او جعليها بعد الاجارة فيحصل للولد من الزوج الوصية او لا يجيب
ولا تضار بولده له ايم امرأته بسبب ذلك بان ينفقها شيئا مما وجب عليه

من رزقها وكسوتها وتأخذ منها وهي ترضع الا رضاع فتضرب نفقة
الولد ونحوه ولا يكونا عليه ان لم يرضع فتضرب بالزوجه وقا في وقت
من السجدة انما تزوج الصارق عينا السك لا تضل والله بان يرضعها
خوف الحمل فلولها المرفق ولا يولد له جولة الا لا يرضع فاضل
خوف الحمل فلولها المرفق لا يولد له جولة الا لا يرضع فاضل
ع لا يجوز له التزلف وانما لا يجوز فلا يكون نفيا الا ان يرضع على الكمال
وقيل طلق النكاح حال الرضاع فيضرب نفقة على الام لا رأت ذلك
فان من الشبهة الطب ولا يتفاوت الحال بالانفاق والمفعول
فان كان يكون ينفق ان ينفق بها المضرب قبل الزوج وان ينفق للزوجة
من حصة الزوجة بسبب الولد ويجوز ان يكون تضار نفقها وان
يكون انما سجدت الا لا تضار له بولدها فلا تضرب نفقها ووهو
ولا تضرب نفقها في حق له ولا تضرب له الاب بعد ما انفكا ولا يضراوا للزوجة
بان يرضع من يرضع الا نفق والمضرب او يرضعها فتضرب
حق الولد وانما الولد تارة يقر له ولها واليه ان يقر له ولها
اشارة الاستحسان وتعلم ان نفقة حقه واستقال الشبهة وعلى
الوارث شدة لا تضرب قبل ان يملك على المولود الا ما ينفق اعترافا لبيان
تفسير المعروف كان المعنى على اثار المولود له مثل ما وجب عليه
اي يجب عليه مثل ما وجب على الوالد في الوارث خير مقدم متعلقه
بقدره ومثل ذلك مستلزم يعني ان مات المولود له من ماله ان ينفق
مقامه في ان يرضعها وكسوها بالعرف وعدم الضر وهذا مثل لعدم
وجوب نفقة الولد على الوالد والابن ولا جليمة الرضاع على غيرها وهو
مذهب الاصل والشافعي فيقول المار من الوارث هو الولد المرفق فيجب
الاجرة في ما له بان ينفق المولى او الوصي او الحاكم او من يرضع من

مع كونه قايلا بالموازنة في عدة الصفات التي هي سبيل لظهور العزم مع
 انما تارة على الذهب و تارة على الفضة وكون الكلام قديما المستوفى لا يستلزم
 في حد ذاته ان الترتيب في الترتيب هو علم ثم ينشأ فيه ما يغيره من العدة
 الرجعية فانما لا يكون الترتيب كما هو الزوج فانما الزوجية للجمع والجمع
 لا فيهما المستقيم في الترتيب في قوله فكم يكون بالمتكلم لا حجة ولا حجة
 او ذكره في قوله شر من جرحه فكم يكون عطف على جرحه وهو جرحه
 عزمه ومن حجة النساء ان له علم الله انكم ما تفسرون على التمام بل
 ستدركون في لغة رستم في الشا فاذكروني ولكن لا تاعدوه في
 جماعا فعدوه في السلا في مائة فامداد المودة ما يترتب على ذلك
 جمع رستم في اوجاهة على اليلة وغيره لان تقولوا في المعروف
 كان المستقيم منه بخلاف ان لا تاعدوه في مودة فله الامور
 معرفة في الامور بقوله معروف فسلخ في روافد المستقيم منه
 او المراد به مطلق المودة منكرة كانت او معرفة في القاطن قبل ان
 استثناء منقطع عن رستم في حجة لا انه في قوله لا تاعدوه في لا الترتيب
 وهو غير موجود في ان المراد بالقول المعروف هو المنة ثم فيها وليس كذلك
 من اعدا في قوله في قوله كونه موجودا وحيث ان فيه وفيه انما قيل
 ان ربه في قوله في المنة من هذا مثل الوعد في الحاشي وفيه لا يترتب
 ذلك في قوله في المنة من قوله وحيث لما كان المقصود من قوله في المنة هو المنة
 بعد اعدا وكان ذلك موجودا في قوله في المنة في قوله في المنة
 الا انه فان لم يسل لا في قوله في المنة من قوله في المنة في قوله في المنة
 بالمعنية ولا يلزم كونه موجودا فله في قوله في المنة في قوله في المنة
 في قوله في المنة في قوله في المنة في قوله في المنة في قوله في المنة
 في قوله في المنة في قوله في المنة في قوله في المنة في قوله في المنة

العلم

موجده

كان كذا في قوله في المنة
 في قوله في المنة في قوله في المنة
 في قوله في المنة في قوله في المنة
 في قوله في المنة في قوله في المنة

لمى

من الرجال الطيبين من العلم الا ترى
 ان من الطيبين من الرجال

سورة نور
 التامية فله

والطيبات من الكلام

لوسيط ان لا يخرج عليا ولا يترى خلفه عليا لزم ولم يثبت الخلف
وقال في حقه عدة هذه الايات في الاستسناة يخرجون ان الذين
بعد الوتر بان يقول عقبها ان الله استخفى ليعتق من وراء حجاب
في غيبة اذا استخفى فيها اول شئ من ذلك الكفارة وهما يجوزان اما الاول
فلا يجوز قيل الامين بطلبه ليعتق من خلف الذين المعتقدون انهم
بعيد عنه ولم يعلم غيبته الله فعمل زول الاية ولا داعي لاعتقاد
شئ هذا الامين بعد ان قال فاعلم فانه يدعي علمه او يدعي ذلك المرحوم
وعدم ترتيب الاخرين صافي لهما انحرل واما الثاني فلتا في ان
ظاهر الاية عدم الكفارة حيث الحق ولم يثبت الكفارة ولا يترى يعلم
وقوع المأثم من على الله عز وجل ولهذا نقل الخلاف في ذلك في الاوق
بان يحل الامين الاستسناة الى علم الامين فلا كفارة في ان لم يقع الامين
آثم على ذلك ولهذا نقل الخلاف بين المجاهدين والنعمان هل يترى علم
العدا في ان كماله الاخر من ذلك ام لا وان كان وعلى انه فعل هو طهار
او ابله او هلا في رجم الا في ذلك ان ذلك الزمان قال صلى الله عليه وآله
بقوله حرت واعجابنا على النجس على الامانة المذمومة فانها طاهرة في ان
ليس بشئ ولا يترتب عليه شئ ولهذا نحن من ذلك اولاً ثم العلم لزم
شئ بقوله والله غفور رحيم ثم بقوله فانه زلله الى شر فان ختم هذا
للاول بصريح المخرج والمخرج في كون وجوده كونه في علم من زلله لا في
الآيات الاخرى والاخبار العقل الا على علم حرة في ذلك ورتب الاثر
ههنا فان لم يعلم الله فخرج عنه باعتباره ثم قيل لا في المخرج بل
معتدل وعالم هو منسوب سرق قال في حقه وفي وقال ان سرق
لا في غيبا ويقول ما الى امرئها او بوضعه من ثوب ولو كان الشئ
قال في شئ بخلافه لم لا تقولوا انما انت السارق الذي هذا لعل

لا ترون الحسن قد قال ان هذا المست لا يفسر لاجل عدم فهم المولى
 الله لان الله عز وجل افاض العلم على من يشاء وصلى على من يشاء فانا
 حرم كان وقد كتب الحطية فبذلك لان علم حوازم من اجل الله
 ظاهر لا يحتاج الى الدليل وعلوه انما الله عز وجل عليه والآخرين على
 لكل من من فضل على من لا يعرفه او لا يعرفه او لا يعرفه او لا يعرفه
 لمن يشاء وقيل ان يكون اشارة الى ان الله عز وجل لا يفضي لا يفضي ولا
 يفضي به ذلك فبذلك من مراتب ان الله عز وجل لا يفضي لا يفضي ولا
 المومن فكيف يفضي به ذلك ومن ذلك ان الله عز وجل لا يفضي لا يفضي ولا
 ارواحك ومجده وانما وضع الفتنة نصب بايدي من يشاء لا يفضي
 الا من وهم المومن وتبليط على الله عز وجل لا يفضي لا يفضي ولا
 الله عليه ان هذا الفعل ليس سببا لاصلاح الزنبي فبذلك ان احسان
 بقره خط نفسه من وقع الزنبي والعاصي وعلم من رزق الله بها
 فقال الله افاضت ما تريد والله عز وجل لا يفضي لا يفضي ولا يفضي
 وما يجب من الحق فاعلم ان الله عز وجل لا يفضي لا يفضي ولا يفضي
 بعلم الله انما عليه انما اعطى وان لا يفضي لا يفضي لا يفضي لا يفضي
 قد شرح الله عز وجل في قوله تعالى ان الله عز وجل لا يفضي لا يفضي لا يفضي
 خال في الامم من دون الحوازي والاصل يجوز ذلك ما لم يفسد
 نفع ولا يضر عليه سوا من عليه النفع الشرعي والعين المقترة لفظا او
 غيرا لتعريف على نفسه وتقدم ذلك فان المصلحة على لا يفسد ولا يفسد
 خلقه ولا تفسد به ذلك اذا كانت حيث لا يفسد ولا يفسد عليه اثره
 فيجوز كعدمه وذلك علم انفس الامم على مثل ذلك من مع الحشر
 الرجاء الذي لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 من غير كراهة لوجه على مثل ذلك ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد

كذا أو الشئ كذا قال في القدر المذكور في الكتابين والشيخ في ذلك
 مع أنه ليس هذا هو كونه كذا لأن النقص من الشيء لا يوجب
 من غير اختيار في بعض ما ذكر من المعانيه وعلم رضاء الله تعالى
 من شأنه وما يفعل ما يحسن من قوله ثم عسى أن يهلك أن يهلك
 أو لا يهلك ما يمكن على قلب المحاسب وبما عاينه وحضته أو
 يحسن الخطاب ويحتمل التخييل بها فقط حيث قال وقدرة أن الخلق
 كان معناه وما يحسنه وأطلق غير الخلق على الأئمة كبر سمات سواد
 ممرات مخلصات أو سوادات مخلصات قاتلات مصليات أو سوادات
 على الطاعة أو مطيعات الله والرسول أو مخلصات سوادات لأمر الله في
 رسالته العبادات وفي الصلوة القوة المتأخر في القوة وقيل إن كانت
 عن العجز أو قلة من التوبة عبادات مخلصات وسوادات لأن
 الرسول صلى الله عليه وسلم ساد صاعيات سي السيام ساد لا في
 النهار بل في ليليات وأبكارا وسط العاطف ساد صاعيات علم الخلق
 جلال ساد الصلوات في الملائكة هذه الصلوات مع ما يوجد من
 من الكار واليومية وبالجملة هذه تلي على علم الصلوات هذه الصلوات
 وانصاف غيرها ما وإن كان مخلصا بطلاق الخلق مع عدم وقوعه مع الزم
 خلق حصة لأنه ليس المراد بخلق الوجود بل خلق لا يخلق ليس يتولى
 طمأنينة حصل من ذلك من الموصفات بهذه الصفات التي ليست في
 وهو الموصوفون فقد لا يتولى هو لا يتولى أن لا يتولى أن لا يتولى
 يحصل له بل يحصل له كذا أو كذا في ذلك وحسن في فعل الله ثم لا يجوز
 وقيل في ذلك أيضا وهو ظاهر ثم السواد لا يجب عليه أن يتوب فساده
 يجب عليه كذا كقولهم قتل أنفسكم بترك المعاصي وفعل الطاعات وكذا أهلهم
 بأن نعتوا ذلك بالصحة والشايب بالطريق المذكور في بابل المعروف

عظمتان

والذي عن الفكر وفي أهلهم مطاعا على ما مر أو أنكم برأيت من العبادات
 على نفس المحاسبين على العبادات وهم الأرواحية ما لم يمتدحوا في شيء
 أهلهم ما لم يمتدحوا الناس في التجارة أو لا يحط بها ما يتوعد بها كقولهم
 سائر الناس بالمحاسبين قبل المراد بالجملة المحاسبين عليها من ذلك على ذلك
 النار الزمانية غاطت الأفعال شدة الأفعال أو غاطت الملائكة شدة
 الخلق وبالجملة لا يتم فيه لا يحسن الله ما أرى أي يقولون ذلك
 يتعدون ما يتوعدون كذا قطع المطع في أنهم يرجعون ولا يعجزون
 أهل العبادات قاتلوا ما أروا منهم ومنهم ما أروا عباداتهم فما هي وما لا يتوعدون
 وفي هذه الآية قوله عظم وعجز كثير لمن يترك طاعة الله ويعبد غيره
 بترك أهله فذلك على وجوب ما أروا من أهله ومنه بسائر العبادات وفي
 المعاصي كذا على وجوب ما أروا من المعاصي التي عن الفكر مطاعا كذا
 بالنسبة للأهل بآية اقتضت ذلك على وجوب تعليم الوالدين والحق في
 أمرهم وتعليم من الترتيب ثم أشار عليهم بقوله العباد في التوبة بقوله لا
 تعتزوا اليوم ومهتدي وأشار إلى وجوب التوبة والعمل في الدنيا بقوله
 يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله إلى الله توبة نصوحا عسى لكم أن تكونوا
 سائمين ويحكم الآية بقوله نصوحا بالفتح والنصح وهو صفة للشايب
 فانه يصح نفسه وصفه بالتي في الهالقة وذكره كونه نصحاً يعني النصح
 من ابن عباس قال قال عاز بن جبل لرسول الله ما التوبة النصوح قال
 أن يتوب الشايب ثم لا يرجع كذا يعود المؤمن إلى الطمع قال ابن مسعود
 التوبة النصوح هي التي تأتي الإنسان في ما نفضه بأخلاق المذمومة
 المزم على أن لا يعود للشئ في التوبة وقيل هو أن يكون العبد صالحا على ما مضى
 مجتهدا على أن لا يعود فيه وقيل هو الصادقة وقيل هو أن يستغفر باللسان
 يتوب بالقلب ويمسك باليد وقيل هو المتوبة ولم يقل ما يمكن فوالله

وتفعلونهم

عل
 في التوبة النصوح
 في التوبة النصوح
 في التوبة النصوح

خفيف لا ينفذ بها ان يقرب ايمان الطاعة وقيل ان يكون الذنب نصب
عنه ولا يتركه في نظره ولا يتركه في الخلق يعني الخلق لان العباد
يترك الذنب والحقبة وقيل لا يتركه في نفسه ويترك اولها الله
لجميع لقيام القلوب والصق بعضها ببعض وقيل لا يترك طاعته
واولها كالحكم لميل الطوب واليها وعن امير المؤمنين عليه السلام في
في البلاحة انما قال قال لخصمته استغفر الله قال سلكك انك
انك في الاستغفار ان لا تستغفروا درجة العليين وهو اسم على
سنة سعاد في شدة في خمسة ستة اشيا اولها الذم على ما سخر والى
العلم على ترك العود الى الذنوب الثالث ان يؤخر الى الحلو من جوقهم
حتى يلقى الله وليس عليك تعذر الرابع ان تعد الى درجة خفيفها
تؤخر حتى يلقى الله ان تعد الى درجة الذم على التوبة فليدبره
الاخر حتى يلقى الله لا يظلم ويظلم بين الجمل على الناس ان يترك
كم الطاعة كاذن حلاوة العصية ففقدت تلك تغليب استغفر الله وقيل
هذا المعنى عنه عليه في ذوقه وسئل عن علي عليه السلام عن التوبة فقال
تجربا ستة اشيا على الماخ من الذنوب الدائمة والعزاج الاعادة و
الظلم واستحلال المصروف وان تترك الذنوب وان تترك فضيلة طاعة
الله كاذن في العصية وان تترك ما يراه الطاعات كاذن في حلاوة
العاصي منه يقيم الشرايط المذكورة لقبول التوبة في الكتب على نقل من
العامية والخاصة وهو ان كان من حق الله كفى الله اشياء القلم من
فعل العصية والذم والعزم على عدم العود وان كان من حق غيره الناس
يزيد عبادا بغيره في الظلمة على صاحبها ولا يدعونه عنها ولا يراهم بها
الط ان لا يترك من هذه الاربعة واما غيرها التي يقيم من كلامه صلى الله عليه
فكاذن في شروط الحكماء في ان لا يترك الذنوب وسائر الايات وجوب قبول

ينبت

التوبة

الموت على الله يعني سقوط العتاب على الذنب الذي تاب العبد عنه لا وقد
القول ان الله يقبل التوبة ان الذنب التوابين وهذا الحق ان يقول
التوبة وان يترك التوبة في العزك كبر في الاخير ان واما ما يتركه من
العامية والخاصة التائبين الذنب كذا لا يتركه والى الله على ما يقبله الى ان
يعاين الموت الذي وضع يده على حلقه على الله عليه السلام وقال والى الله في ذلك
وتدحلقه في التوبة في القرآن على الله وقد تولى في الاصل على الله في
موضعين في اربعة الجوابين ان لا يترك التوبة على الله كاذن في العصية
ومذكور في التوبة في موضع معناه عدم الوجوب العقلي في قطع
عن دليل الشر لا يترك في العقل على وجوب القول على الله لان من اسأ
الى بعد فليس الى ان يعاين وان يعاين فلا يحسن ان العقب
احسن وقد يقيم الاصل انما الاستبراء اذا كان صاحب الحق متبنا او غايبا
عنه وقد اورد المصنف اليد وان الحق هناك عرض بالقبية مثله وقد
في كتب العامة والخاصة واذ ان العامة ان يطلعوا كثيرا ويستغفروا
له وقد قيل انما يصل الى الغيبة كمال الدعاء ولا يترك الاستبراء الى ان يلقى
الدعاء والتوبة وقيل انما يستبراء في الايام الاولى والى الله في
العاصي عن الناس في الله يحب المحسنين وعز ذلك من الايات والاحاديث
ثم اشار الى التمثيل بامارة نوح وامارة لوط باذنه صلح احد صلح
حق جنسه وعاشه وعزها صلح النبي صلى الله عليه وآله خلق الخراف
هذين النبيين الخطين فان امرائهم لما خافوا قاتلوا وفي الخلق وقيل
بان كانت امرأة نوح كاذرة تقول للناس اني محسن وان الله لم يترك
الجبارة من قوم نوح وكانت امرأة لوط تملك على اخيها فكانت تدعوا اليها
فماقت امرأة نوح فكانت تملك على الله عليه وآله الطريق الاولى وهذا كذا في تلح
الله بملة الاربعة طبع من تركت العصية بحمد ان يتعد صلح فيم وقال في

لا يترك التوبة على الله

يعني طلب راحة في جود
فقد ان التوبة

صلى الله عليه وآله
في التوبة

قاله

رجاء

وفي هذه الايام التي تسمى بـ الايام المذكورة في الطه الايام السبعة
 واما طه من انما هو على رسول الله عليه وآله بما كرهه وغيره على طه
 وجهه واشتهى على النبل من ذكر الكفر وحق في الخلق طه من كذا قال
 الله عز وجل في انجيله واشارة الى من جدها ان يكون في الاحاديث والظلم
 فيه كملها من المؤمنين وان لا يشكوا على انما انما رسول الله صلى الله
 عليه وآله فان ذلك النطق لا يتبعه الا مع كونها مخلصين من التعريف لخصه
 ارجح لان امرأة لوط اذ كانت عليه كما اذنت حفصة على رسول الله صلى الله عليه وآله
 واسرار النبي بوزنه في حال ابائه من الاطراف والفتنة كما انك قد سمعت
 العالم وطه من كذا من شجرة وتم ما قاله والحق في تلبية النبي صلى الله عليه وآله
 وغيره من المؤمنين بان لا يسيبوا رسول الله صلى الله عليه وآله في حلقه في حلقه الله عليه وآله
 وغيره وحلقه القاص كوكب حجابها ساجدة وحجود الزوجة
 هي حجة في طه والمنطق واخر فادهم كذا بوجه من يتقرب من وجهه ووجه
 صلى الله عليه وآله ولها كانت ام حبيبة بنت ابي سفيان اخذت هو من
 على الله صلى الله عليه وآله ولحق زوجه وانه كان الكبرياء المقاتل
 وصاحب رسول الله صلى الله عليه وآله واخر حجة بنت حنن بن الخطيب بعد ان اقبلت
 وتزوجت لابيها على الكفر والحري شريفة بزوجها وكان ابيها شكا ومات عليه
 قبل ان يخرج رسول الله صلى الله عليه وآله امينة قبل البعثة لما في كذا ما يملك
 الاضام احدها حنة بن ابيب والاخر ابو العاص ومات حنة على الفرس واسلم
 ابو العاص في فيه زينة الخمار الا انه مع انما صلى الله عليه وآله ما كان في حاله
 من الاحوال سواء كان الكفار والحق لا ينفصل عن الحلال كذا حيث هو ثم يكون
 الشفعة بآذن الله ثم والحق كان معصية الحلال احلا كما شل ابراهيم فرعون
 وحزب الله شل من اسما المرأة فرعون الا قال رب اني اشد لله تعالى
 الحنة فرعون الله الحنة في حياها كذا وشرب وقيل انما اصررت ببيتها في الحنة

على الله

في هذه الايام التي تسمى بـ
 الايام المذكورة في الطه
 الايام السبعة
 واما طه من انما هو على رسول الله عليه وآله بما كرهه وغيره على طه
 وجهه واشتهى على النبل من ذكر الكفر وحق في الخلق طه من كذا قال
 الله عز وجل في انجيله واشارة الى من جدها ان يكون في الاحاديث والظلم
 فيه كملها من المؤمنين وان لا يشكوا على انما انما رسول الله صلى الله عليه وآله

في هذه الايام التي تسمى بـ
 الايام المذكورة في الطه
 الايام السبعة

في هذه الايام التي تسمى بـ الايام المذكورة في الطه الايام السبعة
 الله لا يفرق الله وحده فالتعب الحنة على جسد لا روح فيه فليست الايام
 فرعون وقيل انما كانت تربط وتقبل بالفساد وانما افرقها عنها
 الملاكة وجعلت تربط بين حنة وعمل الله ودينه وقيل عليه وحسن القوم
 الطاهرين من اهل البيت فرعون وقيل في هذا المقام من فيه في حنة كذا
 باعث على فعل الطاعات وترك المعصيات وهو الحق الحق من اهل البيت
 الذي اشتهى بل الحق من قول الله صلى الله عليه وآله وخلفه فقلت استغفروا ربكم
 الحنة بالحق لا استغفار عن الكفر والاعتصام ان كان حقا كذا الحنة
 الاستغفار في التائبين والخالين طلب الحنة في باب تغطية شدة وكذا في
 التائبين حاكم كذا انما استغفر في تلبية النبي صلى الله عليه وآله وفيه الله
 السجود او المطر قد يطلق عليها السجود فيجب فيجب عليكم المطر في السجود
 ذلك حكمة من كثرة الخط والعنف يحصل لك كذا وكذا وكذا وكذا
 وتبين اي كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
 الايام ويجعل لكم انما استغفروا بها بساكنكم قبل ان يخرج من حلاله كذا
 قبل ان يهلك اسوامه لا يفرق منهم الخيف اربعين سنة وهكذا وكذا
 صارت قدامه لا يكون فلا يفرق حنظل ما شغل الله ما يشتهى فامره
 بالاستغفار والنجاة لك كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
 على وجوب الاستغفار والتوبة وحصولها الى الله وهي كثيرة الما والاولى
 روي الحسن عليه السلام انه قال من شكا تارة الخطيئة شكا تارة ولد قامه لا
 وشك من ذنوبه قال ما امرهم عن نفسي ارجو ان يكون الغفران في ذلك وقال
 فيه ارجو روي علي بن مهران عن حماد بن عيسى عن محمد بن يوسف عن ابيه
 قال من شكا خطيئة من خطيئته وانا عنه فقال له جعلت فداك انما شكاها
 وليس بولك خطيئة فليست من خطيئته قال نعم استغفر ربك استغفر ربك استغفر ربك

سنان

في غفر لجميع من طلب الحنة

في غفر

قله لدا ومن شكك

استغفار

في هذه الايام التي تسمى بـ
 الايام المذكورة في الطه
 الايام السبعة

وعاشراً فانه على تسليم دلالة القدر على العدة لا يستلزم دلالة الآية
 ظاهرة على عدها ويمكن الاستدلال بها على عدم صحة الطلاق للمنفق مجلس
 واحد كما تعلل من علم ونحوها آلاف العدة الواحدة واردة بالحدود
 اهل البيت عليهم وآلهم وآلهم وفيه تأمل يعلم من بعدهم والطلاق
 احكام ومزروعات مذكرة في محلها فليطلب هناك وانحصار العدة
 اى ان اضبطوها وانفكها فليست بمرتبطة بكونه في آية اخرى لا فرق في
 قد يحتل طلاق العدة المعترضة بالدليل لم يدخل المسترابة وبزواج
 انقضى الله ربكم من تطويل العدة والامرار بين كذا وكذا فيقول من فعل
 المعاصي والجنات وترك المأثورات مطلقاً او احكام العدة من
 جانب الرجل بالتطويل والامرار ومن المرأة بالتعريض والامتناع
 بل هو خروجهما كاذباً لا يكون الرجوع والتزويج وفيه دلالة ولا
 يخرجون طاعة الخراج من طلاق ما تزوج في العدة الرجعية مطلقاً
 سواء كان رضاً أم لا من بين من البيوت التي هي مكاتبات
 فيها وقت الطلاق تكون اقامة على صحة تكون سكتة مائة طاهر
 المبادر ولا يخرج من كذا المخرج عليه الرجوع مطلقاً وان اردن ليس الرجوع
 لعدم القيمة الآية الشريفة فلا يخرج من حق الله عليها وان كان
 وان كان كذا واحد البصيرة ذل في قوله المخرج هو استدراك ما لو
 انقضا على انقضاء الجواز اذا قلنا لا يجوزها وفيه ضعف واضح لما عرفت
 من علم الصحاح الآية مع انك لا اتمام بالكل التيسير بها وكذا
 بما عده وهو على الاطلاق وما ذكره من تسليم في حقها ويات احكامها
 العدة مثل حسنة المخرج من ابعاد الله ليحكم قال لا يفسخ المطلقان
 حتى يكررا من رجوع حتى تنقضي عدتهما فليست بمرتبطة بغيره او ثمة اغير ما دلل على

تخرجهم

وانه يجوز التحصيل في كل وقت
 واحكام المصنف في الطاهر

جواز الرجوع من حيث ياذن الزوج وكذا قلنا ما علم الاكثر فلا بد من انقضاء
 وهو من عدم من الاستصحاب وينبغي من الاستصحاب العمل بما لو كان المخرج من الآية
 مع التأويل والجماعة بشهادة شكاك في انما جمع من المخرجين بالجمع
 بان لا ياذن ولا ليس لادتهم اقول هو كلام جيد ثم ان اضبطت المخرج
 لمصلحة فالله لم يذم المخرج والنفق المتدين عقلاً فانه مستثنى
 وسع والله لا يذم المخرج بعد نصف الدين التخييل قبل الصبح
 لزوجته والطلاق العرض وهو باطل ولا فائدة الجواز وقت الدعوة
 الا ان يأتين بفاحشة معينة مستثنى من الآية الا ان تفعل المرأة
 فاحشة ظاهرة او غيبية قبل ان يترك الزوج وتؤذي به الله في
 يجوز الاجراخ لهذا النوع الغرض الخفي عقلاً وعقلاً وفيه فائدة كذا في
 في استطاعتها وفيه تأمل ان يذم ان سبب سكنها كونها زنته
 جزاً غيرة وانك ان لم يكن كل سبب العروا ان يكون سبباً للنفقة
 لشوزها بوجبه لا يقتل عليه ان فاحشة ولهذا يجوز في البيت
 المالك للنفقة وفيه وانما يجب السكن وان كانت بائنة مع علم احتقار
 للنفقة والسكن ويهين وهذا المعنى من اهل البيت عليهم وآلهم وآلهم
 وتفعل ما يوجب جملتها فخرج الزان فجده وانك انما تزوج في الثاني بالزنى
 الاول فيقول الرجوع فيه ايتم مع العلم بعدم حصول المصالح الا فيقول
 كون الفاحشة مطلقاً المعصية كاذباً ويحتل الاستدراك من الثاني بما عرفت
 انتهى من لا يخرج لها الرجوع ولا يقع منها الا ان تفعل فاحشة وهي المخرج كاذباً
 كذا حله الله ومن بعد حله الله فليطلب نفسه اشارة الى الرجوع
 المذكور حتى يخرج المرأة بان زنتها وتعلم المخرج من حله الله
 سواء كانت المذكورة ام لا فيفسخ باعتبار ان عرقها للمعاقبة سقطت عنها
 ففسخه وهو المخرج المطلق المطلق على من فعل معصية ويمكن تحصيلها

والرجوع

انما يخرج من اهل البيت
 في هذا وقتها فانه لا يذم
 من تركها ومن لم يتركها

قوا

حكم

يعيدون ويرون رجلا اسمر المشركون فأتى ابراهيم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وذكر له ذلك وشكوا اليه الفاقة فأتى الله الله واصبر
واكس من قبل الحول ولا قوة الا بالله ففعل الرجل فيها حتى جنته ان فرج
ابنه الباب وبعدة ما شرب من لبن ففعل هذا الهلك فاستأقها وشبهه
الحبا لعل لا ينفق في المحاربات والتميم الشهادة لله امر بشي وثلاثة الشها
عند الاستشهاد والحاجة لله لا تفرأ آخر مثل رضا المشهود له وبحسبه
بعض المشهود عليه والجلد لا بد من كوننا لله كسائر الاجال والافعال لعل
فيه الشارة الى التعذيب على الصدق في الشهادة فظاننا لله فلا يفعل الكذب
والافتراء على غيره في عليه والقدرة على تقدير الصدق لو كانت الشهادة
مشوبة باخر ارض الخويلد في المشهود له وتصح تلك الشهادة وكون ما
وعلا الله على الشهادة المشاهدة بل يكون العقاب فثامل ونعيم اعتبار القصد
من شهادته الا بوجه العباد لا الشبهة المعينة عند الغفلة فاقوم وقرئ
منها **الاول** في قوله ثم واذ اطلقتم النساء فليكن اجلن فاسكوهن
بعرف او سرجهن بعرف اي اذا اطلقتم النساء فليكن اجلن فاسكوهن
انقضاء عدتهن والبلوغ هنا بمعنى العزب يقال بلغ البلد اذا عزبت منه
والاجل آخر المدة فاسكوهن اي اجموهن بعرف عند العقل والفرج
يتعارف عند الناس اي اسكوهن على وجه اباحه الله من الاخذ على
وجه تقويته بصلحاها وله بهنكم من حقوقها او سرجهن بعرف
اي انكوهن حتى يتخفى عدتهن فيكون انكهن انكهن ولا ينكوهن طارا
الا تراجموهن لا رغبة فيهن بل لطلب الاضرار بهن او مخرجهن منو لفسب
اساعلى اعنته او على حاله والضرار يتقوى بالعدة كما روي انه كان الرجل يخلق
الخراة ويتركها حتى يزبد انقضاء عدته ثم يراجعها لانه بحاجة وكان يتكلم
العدة منو لا يساير طارا كتحمل لستدوا اي لثقله من الخيل من الاقدار

ومن يفعل ذلك فقد كذب نفسه بغير عينا اعتاد به الله ولا تخذوا بايات الله
منها في الدنيا وتيق من الحجة الامر انما انت لا جئت وان لو افاد الله عليكم
بالاسلام ونوه حجة على الله عليه وآله وما انزل عليكم من الكتاب والعلم بين
القرآن والسنة وادعها بما فيها بالشر والقيام بخيرها والعمل بما يعلم
به اي ما انزل عليكم من الكتاب والحق من الحق والسير والسير وانما
الله سبحانه والحق ان الله بكل شيء عليم بتدبيره ما ليس عطف فذلك
ويجوز بالرجعة والاسلاف والمعاش لا يلهو بالشرع والسير والسير لا
وعلى اني من الاسلاف الا انكم لا تعلم بعد اني محضنا على ان نامل العمل
عالم لنفسه ويطهر اخذ ايات الله عز وجل فهدم المشقة فاعلموا امر وترث
المناهي وعلى جواب شكر المحرم والعمل بالكتاب والسنة والعمل بان الله عالم
بكل شيء **الثاني** ان اطلقتم النساء فليكن اجلن فاسكوهن اي
ليكن ارجلن فاسكوهن اي انكوهن بالعرف في ذلك يومظ من كل شيء
ويؤمن بالله واليوم الآخر ذلك انكم فاعلموا الله علموا انتم لا تعلمون المعنى
ان اطلقتم النساء انقضت عدتهن فلا تنكوهن من التزوج قبل الحفا
هم الا وراج الذين يعفون ذنابهم يودعوني فحقها ولا ينكوهن ويتزوجن
عداها او تنكهن بجهنم الجاهلية بفرقة ان الخطاب كان لهم يكون منكم لهم
من عطفهم ذنابهم فيكون ان ينكهن بمجرى لا يتدبرون والخطاب لا يزوج على
الخطاب اعتبارا ان عير والذكر يحصل الرضا ويحصل له الا وراجا لما روي انه
نزلت في رجل نكح نساء حريم عضل لخلد ان رجعا الى زوجها باسنيق عقد
وقيل ما معلوم بل اناس لهم يعني ان لا يزوج نساء بغير العضا فاما ارجلهم
وهم راضون به كما قالوا لاضلن فافهم بالفسس والشمع والقيرو هكذا في التفسيرين
ولا يحتاج الى ذلك لاحتمال ان يكون الخطاب للناس يعني ان ليس لاحد منع الا
من التزوج بالعتق لصل القراني فيها ولا يحتاج ان يكون باسنيق عضل الا لله

طوبى
العدة في

اي جودوا واعلموا بايات الله
وارفعوها حق الرمايد وكم
نقد اخذتموها هزقا محج

لا يقيم حجة في ذلك حتى يتجافها فقد علمت ان الزواج وضوئته
 في بصيرة قاطعة التي لم تبلغ الحجة لشدة الشر واليتم قد علمت من الحجة
 ثلاثة اشهر وربع الاول بكثرة الاشارة والتأويل في الترتيب والالتزام
 ذكرناه وهو جل جلاله يصير على من يكون ملها حجة لان الله عز وجل
 ذلك وقيل ان من رآب لها ما رآب مع من حكم من سنتي فتعاف
 وجب فيها لنا المشايخ وهو مطابق لظاهر القرآن فتسليمه والجميع
 بين الامة والاصل وهو ما يدل على جواز النكاح من النساء وهما ان النكاح
 خصص بالاولاد وهو ما لا يصير صيغة وصحية للمنفق على ما علمت
 عليه وانما يصير كما تقدم فيقول فيقول هذا على انما يشك على حكم المستعانة
 والتأويل به حجة وعلى ان هذه المستعانة لم تخرج من ان عدتها احد الامرين
 اما ثلثة اشهر وثلثة ايام وفي غيرها انما شئنا اصل وصحة البصيرة
 ظاهرة لان طريقة في الفتنة امان من حثان وفيه كلام وان كان في
 امان بن قلب وكثير من عدله لان بعد نقله عن القلي مع كثرة نقل ابن
 عنه واعلم ان ذلك ما قيل به ولكن الاحتياط معه فلا يترك ويؤخر حمل
 الشيخ رواية بحديث حكيم من العدل الصالح عليهم السلام قلته البارحة الشابة
 التي لا تحصى وشكها في حملها وجها قال عدتها ثلثة اشهر واما عدتها
 الحمل المذكورة والظاهر المطلقة لا سلطانا ولا نقل على ان العلم في مدة
 الطلاق لقوله ثم يا ايها النبي ان المطلقة النساء والميتات بعدة الحنفية
 زوجها اما في حق لدهم والذين يتوفون حكم وينزه الزواجا يتوفون
 يا نصرت اربعة اشهر وعشر ايام الله اعلم ان عدتها كل زوجة ثلاث
 مائة من اربعة اشهر وعشر ايام والزوجات الماملات متى تزوجوا اربعة اشهر
 فيما بلا شك ولا يبرهنون دليلا في اوقات الاحوال ان الامة في بيان حكم المطلقة
 ولهذا ما كان الخلاف الا في بعض الاوقات لا اجماع ولا خلافة في

نحوه

من قبل ان تمس من هذا الكد
 عليهن من عدة نفقة نفها
 فزات

نحوه

الحكم في الشرع وحكم ولا اعتبار بالاختلاف فلا وجهان هذا هو هذا معلل
 وان العوم هذا في المرات وهذا البعض لا يفعل من عوم الزوج كما قال في
 ولا حجة في الخبر المتقول من طرفه وهو قد علم الصحة كيد وقد تعارض ان
 رآب امين المؤمنين على ما وصفتها ايضا شئنا اصل وصحة البصيرة
 العلم خلاف ذلك وهو كونها بما بعد الاصلين في المتوفين انما يكون هذا
 بخصوصية بالمطابقة كما هو معلوم لا حجة او زيادة الجاهلهم والخبر اهل البيت
 عليهم السلام في حجة زائدة في العقيدة عن الجعفر عليه السلام في المتوفين انما
 زجرا بعد ما بعد الاصلين الى وان قلوا عدة في المتوفين انما يكون هذا
 لهذا الخلاف في عدة الوفاة في احد من الزوجات وان كانت وصية ان
 وضع غير رجل بها والاشهر فيها عدة الفاسل المتوفين فيها زوجها بعد
 الاصلين بالنسبة لهم عليهم السلام واما على ان لا عدة ان تقدم الوضع والاخر
 معلوم ان لا بد من وضع الحنفية هذا النصيب كونه لوضوئه والحليلة
 ان اثبت كونها بامير المؤمنين واهل بيت عليهم السلام اعزهم صلوات
 في لم يبق كلام لان قوله حجة وليس هذا على ما نزلنا فاقم **بما** يا ايها الذين
 آمنوا اذا طلقتم الموات لم تطلقوهن من تعوهن ومنعهن سراً مما جحد
 المملوك بالطلاق هذا العقد والوفاء في الموات اشارة الى جواز الطلاق
 والمملوك ليس الاصل مطلقا فلا بد من فاعلى ان المطلقة الزوجات قبل
 الدخول مطلقا ليس لم عليهن عدة الحنفية لحي ان يتزوجن في الحال من
 ان يتزوجن ساعة او اعادة عليهن عدة نفقة نفها ويتوفين على ما نفع
 يثبت لهم سنة عليهم السلام في تعوهن شيئا وتصل مقدم وتقدم اليك
 ان وشك في السنة الا لا يصير لها سر ولا يثبت لها نصف المهر المسم
 فتبين على ما تقدم ولكن ان يدل على الصبر ويجعل السنة راجعا الى عدة نفقة
 مع التسمية سنية ومع عدتها واجبة وفيها لا يترك على الا عدة مع عدم

جها

المعدة
الزوجات

من قبل ان تمس من هذا الكد
 عليهن من عدة نفقة نفها
 فزات

الخطب سوانعتن للظاهرة ام لا ليس للظهور حكم الغرضية بل هو العلة كما قال
 برابوصية ان المسمى هو النحول والخلق والوطى لا شك ان مع
 التي لا يقتضي بها النحول بحيث عليه كماله وهو ظاهر وسراجا
 جبالا او غلبة من غير طرار ولا من وجبة من نقطة وكسرة ومغنة
 وسر وغيره اشارة الى انفاء في قوله ولا تسكونه من طرار وغير ذلك
 والجملة لا يقتضي الخروج من الشئ في حال الاسئلة ما عرفت الى المناقشة به
 من في هذا طرار **اسماء** والذين يتوهمون حكم ويلزم ان الزوجة لا يتبين
 بانفس اربعة اشهر وعشر الا انها لا تتبين بالانفس بل بالانفس والظهور
 او يكون التقدير يتبين ان اربعة اشهر وعشر الى العايد وهو من ذلك
 فان خبر يتبين اربعة اشهر وعشر الى العايد والمراد ان اربعة اشهر وعشر
 الزوجة اربعة اشهر وعشر الى العايد ويتبين زواجهم وكل فخلت جات
 هذه المدة فيجب ان الغرض من التزوج والتعرض للخطبة وتلك المدة
 اربعة اشهر وعشر ايام وقيل عشر لملاحظة الحمل فانها من غدة وشرة
 الايام وانما يعتبر هذه الايام حتى انهم لا يتبين من صفة عشرة اشهر اذ
 بعض الحملين الى انقضاء عدته ولا جناح عليهم انما الحمل والمعلوم ان
 فخلت فوضعت في انفسه العروق من التعرض فخطبها التزوج بالوجه
 الزك لا يتبين في فهم انفس فوضعت في انفسه وهو ينكر شرعا فاعلى الكلام
 الى انفس الذين يتوهمون على منعه من يتوهمون من فعله الى جناح فيعلم
 من من باب النكاح من الفكر فالاكثر ذلك على وجوب العدة على كل من يتزوج
 عنها زحما وانما تلك المدة سواء كانت صفة او كسرة مدخلا بها الم
 سلة او كسرة صفة او كسرة حاملا او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة او كسرة
 تساوي المسئلة او كسرة صفة كما قاله الشافعي والفرقة والامة كما قاله الام
 والحاصل فيها ان القياس يقتضي تصفيف المدة لامة والاجماع ضمن

المدة

به وهو يكون العايد
 او يقال التقدير يتبين

الحاصل

الحاصل منه لقوله وان لا اصل للحمل وان ينقض حمل وتوهم على
 عديم وان عباس انما اعتد بافتي الاجلين احتياطاً ونية نظراً لانك
 في عموم الآية وشيها بل انما انشا في الآية لامة والفرقة وان القياس
 على ذلك مقتضى في نفسه غير معلوم صحة هذا وعلى ذلك مقتضى
 يكون من المستنبط فلا يخرج من نص الآية انما ينقض حمل وتوهم على
 في الاصل والاجماع المسمى غير معلوم بان لا يظنون كيف وقد تنحلوا
 عن امير المؤمنين عليه السلام وابن عباس وتقدم في الآية والآن لا بد
 ظاهر في الطلاق يكون شرطاً للحاصل المتوفى منها زوجاً كالمسمى في هذه
 لها انما لا يخرج من حيث الى العايد والعلم بان بعد الاجلين جات المدة باو قد
 نقل عن علي عليه السلام وابن عباس ايضاً وهو المختار عندنا لانهم انما انقضوا
 العدة من حين الوفاة وقال لا يصح من حين وصول الخبر الى الزوجة
 الاخبار وكان الاجماع اية وفي يتبين اية اشارة الى حيث ساءت من
 النفس على العدة تلك المدة وهو بدون وصول الخبر اليك ولو جوب
 المدة لاخبار وانما لاخبار وكان لا جناح على ايضاً وهو ترك الزوجة لا يحمل
 الزوج وهو انما يكون بعد وهو واجب ايضاً في زمان العدة واهل لا
 يتبين احدهما بدون الآخر وهذا في الطلاق انما يتبين صاحب العدة
 من حين التوقيع لا وصول الخبر للطلاق اليها لاخبار وحصول الغرض
 وهو مائة الرجم في الطلاق دون الوفاة ولهذا فان محضصة بالمخول
 بما عرفت لا اية والصيغة عندنا لا كسرة او ما وجوب تلك النقطة عن المنزل
 على المتوفى عنها زوجها كما قالون انما وجب صلاتها وزهد ابن عباس
 ايضاً فيعلم ان زهد اليه احسن الاصحاب نعم واجبة عليهم على
 المطلقة الرجعية فخطبهم المزوج عن المنزل الذي طلقت فيه الا انه
 بعد نصف الليل الحاجة مع الرجوع لئلا يذم الجسد فيه وقال في ايضاً

منه

منه

قدامه لا جناح على الشا ومليكم فيما تعلق انفسهم من النكاح والزينة
 التي لا يكرهونها وهذا معنى المعروف وقيل معناه ما يكون جازيا وقيل النكاح
 الطلاق لان الاول لا يابس له كمن المراء لا يكرهها ومعظم المراء يكون
 هو الثاني لان الاخير اخص مما قبله والله باقول خير اى علم فقهه فقيه
 ومذهب كاهو العادة في فقهه اكثر الاحكام اليها لغزو لاهتمام بقامه
 حادثة الله في ذلك ان هذه فاسفة لقولنا الذين يتوفون منكم اذ قول
 غير اخرج وان كانت مقدمة في التلاوة واعلمنا فاقا مقبلا وجوب
 العدة سنة لمنوع من قوله لا يهل كذا قال القاضي وفيه ما لو ما ما مائتا
 وجوب الوصية وانشاءهم وعدم الخرج من موت الزوج الى المولى
 فيترتب ويلحقنا ما يقتضيه بعد العلم بتبنيها وسبق انشاء الله **المقدمة**
 الطلاق متراف فاسا في يعرف او شرع باحسن الطلاق معنى التلويق
 كالتسام والمعلم معنى التلويق والى التلويق الرجعي اثنتان فان
 الثالثة تعالفا وتشرع باحسن اوقات التلويق الشرعي تطبيقه بعد تطبيقه
 على الترتيب ذلك الجمع والارسال فمة واحدة ولم يرد بالمرتين المتتبعين بل
 مطلق التكرير كقولهم ارجع البصر كمن اكدت بعد اكدت لا يرتفع فقط
 وشكر من وثاقف الى اريد بها التكرير فمزم فبذلك وسعدت فاسا في
 يعرف او شرع باحسن غير الا زواج بعد ان علم كيف يطبقون في
 ان الشا بس العاشرة والقيام بجهنم الواجب عليهم ومن ان يشرع
 السراج ليعمل الذي علم وعلى الثاني معناه فبعد التلويق في الواجب
 اسالة المدة بالرجعة وحسن العاشرة بالوجه الذي لا يكرهها وشرعا
 بل يكون معروفا او مخرج باحسان بان يطلقها المتدبقة الثالث
 بان لا يراجها حتى يتبين منه وخرج من العدة والامساك هو الاخذ
 وهذا الاطلاق والتبرع فاسا في خبر ابتداء بخلافه ويعرف سعلق

من غير ان يزوجها ويصيرها زوجا
 متناحرا الطلاق المراء فراجح لان قوله
 ذلك يحتاج الى كونه في طهر او في الحيض
 من غير ان يزوجها ويصيرها زوجا

السورة

بان لا يزوجها ويصيرها زوجا
 والامساك المراء فراجح
 الثالثة في

ميكوا

به او بقدر صفة له او مخرج عطف عليه وباحسان مثل يعرف فعلى الاول
 يدل على انفسا الطلاق الرجعي التلويق من كاهو المراء وكذا علم كيجية
 انقضاء ما قبله من حيث مجلس واحد من بين جهات رجعة اخرى بان طلق كالة
 تبصر بانها اول اثنين انقام كل واحدة من طهر على حدة كاهو مذهب الحنفية
 ولا ينفذ لك اليك بل لا بد من الرجعة والوطء حتى يجمع بتلويق اخرى
 والكل يحتل وفي اخرا لروايت اشارة اليه وكان كذا لاحتيا على الاول
 وهو مذهب الشافعي ايقم بل مذهب اجمعه وظاهر صحة الطلاق من
 غير شرط مع اصل علم الاشتراك وصديق عموم الطلاق مثل الآية المذكورة
 وكذا الاخبار في دليل الاحتياط في الفروج وعدم العلم بصلف
 الطلاق الشرعي عليه ولا استحسان حتى يعلم المراء ليلهما فاشمل نعم
 الله ان الاشتراط وقوعه في طهر غير طهر المراجعة دون التحين لان يكون
 حاملا او غائبا زوجا منها فبينة معترضة عندهم او يكون غير مدخول
 بها جاعلا على الشا في ذلك على اشتراط وقوع التلويق فمصلحة بان
 يكون هي طلاق يرجع ثم يطلق اخرى ويقول طالق وهكذا الى ان
 في مجلس واحد رجعت او تلت أو انما ما بان يقول طالق تلتا
 او طالق وطالق او يكون وطالق كاهو مذهب الشافعي فان يقع
 منذ لا حقا وختم الواحدة فقط عندهم واما لا تلتا على وقوع كل واحدة
 في طهر غير طهر المراجعة كاهو مذهب الحنفية واصحاب علم اذ كره في فليس
 بواحدة اذ ليس فيها على هذا ان لا يرسا لى سلم وما كره التلويق في
 طهر غير طهر المراجعة وغير طهر التلويق الاول فيعيد من الغم الامور الا
 وقد كوفي في حديث ابن عمر لا تلت عليه وهو خرج فيه على ما نقله وكفى
 ما تبت صحته ومعارضة اية بانه لا يفسخ فيه من استدلال الشافعي بغير اهله
 الوال على خلاف امره بان يلى رسول الله صلى الله عليه وآله ثلث طلاقا في مجلس واحد

شريعة

يقول

الثاني

خيار

هذا
يوم القيامة

لا بد على صحة الارسال ان يكون لاحتمال وقوع التماسك بالرجعة كما يقول
 الاحصاء والقدرة من اجابته من هب المذهب للقول في ردائهم
 ما يدل على كونه لا يخرج عن حقن ثمن او شغل النية والاستعداد
الاشارة فان طلقها فلا خلة من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها
 فلا جناح عليهما ان يتراجعا ان طلقا ان بينهما حلاقة الله وبالله حلاقة
 الله بينهما القوم يعطون اذ كان طلقا الزوجة التي طلقها من قبل فلا
 مخالفة تزوجا من بعد هذا الطلاق حتى تنكح المروءة زوجا اخر غير المطلق
 بالناكح الوارث مع الوطى قبل ان يتاحل النكاح على العمل المتعارف
 شرعا كما قيل ان جاء بعد الحق والتمسك بكونه بالعتد الوارث او
 اخذ العتد كما بين من رجعا فجعله على المتعارف او من فان طلقا او من
 الاخبار والاجماع وانما عليه على العتد واخذ الوطى من الاخبار والاجماع
 من غير نظر الخلاف ابن المسيب النكاح يستحل الزوجة كما يستحل
 الزوج فان طلقها الزوج الثاني المحلل فانه اثم ولا جرم على الزوج الاول
 والزوجة فان رجعا من الزوجة بان يعقدا يعقدا من جديد
 ان طلقا الاثنان بلوازم الزوجة من حسن الصحة والمعاشر وسائر
 الامور الواجبة عليهما فحقدهما ان كانا حرة ثمانية بملقهما اقامة
 حلاقة الزوجة فلا يجوز ذلك بدون ذلك غير بعيد يعني ان كان
 بينهما وبين ان طلقا اقيم عدم الاثنان بالواجب وان كانا حرة ثمانية
 فحذرهما ذلك لانهم لم يعلموا وان طلقا بغير العتد فان التزويج
 غير العتد ان لا يستلزم البطلان ويقتل الا يكون العتد ايضاحا او يكون
 المتعبد بالاشارة التي هي حسن المعاشر وعدم التزويج على الطاعة وعلم
 حصول نفع الزوجة على قدر علم اقامة العتد الذي يرجع الى المفاارقة
 وبقي الاثم والعدوان والجلالة المعنوية لا يكون حجة هنا لعدم شرط حجية

الزوج

اولا نعمة باقوى منه من الاجماع وغيره فان شرطية فلا خلة من بعد
 متى على الضم لنية ما اضطر اليه الخاطار فلا جناح جزمه الشرع الثاني
 وان يتراجعا في حال الخلع وفي ان يتفادى في حال النكاح من طلقا
 وهو شرط وجزاؤه بخلاف من جنتس ما قبله ويتبين لا محالة ان صفة
 الطلاق وتلك حلاقة الله اشارة الى ان شرعا الله من حقوق الزوجة
 والطلاق الرجعية والناكح واحكامها بينهما القوم يعطون اذ كان
 سببية طاعة لاهل العلم والعل يقتضاه او من يرض منه العلم او اعدا
 او اعدا لانهم المستعملون به دون غيرهم فخصوا لذلك بالخطاب ولا يتم
 الوساها كقولهم فالتا ذلك على شرط العمل بعد الاطلاق ثالث
 كما هو المقرر والمجمع عليه ظاهر الا ان في ذلك ما لا بد ان الله ان بعد
 الثالث الذي بعد التلخيص الرجعتين يحتاج اليه على احد
 الاختيارين فمما يورد لاحتمال الاخير يعني الطلاق الشرع هو الطلاق
 الفصل الواقع كواحد بعد آخر سواء كان بعد رجوع العدة والعتد
 فانها اوفى العدة بعد العتد او الرجعة فيما لا يرسل الجمل بل هي
 طالق طلقا او طالق وطالق كما مر فان طلق بعد اثنين منها فلا
 بد من المحلل ولست ابيح على المرأة ان يكون التحليل باعتد الايام
 مع العتد على بعض ما مر في الاخبار والسنة فلا بد من كون الزوجين
 صالحين شرعا لذلك وما كونه رافعا فغير ظاهر الوجه لان في عدم
 اعتبارها فاعل غيره وهو محل المناقشة ثم في قوله كذا اشارة الى وقوعه
 منها يكون هي بالغة رشيدة ولها قبل تلك على علم اعتبار الوطى في
 اقامة الرشيدة لاسناد النكاح اليها وصاف النكاح على النكاح
 برون الوطى وتلخيص ان نكاح الوطى نكاحا وان قد يكون في الشيب
 وايضا ان ثبت بطلان النكاح بغير ان الوطى تفيد هذه وايضا لا يمكن

الرجوع

الاستتال به لا يعتق حصول شرط العقد وفيه ان جعل لا يعتق
اليه الا بعد تحقق كذا الشخص وظاهره عدم قبض الالة في الخلع واذ
ثبت في المتأخر دليل ينطز به وجه البيع وهذه المسئلة حليلة
وفيها اختلاف فذكره والانه من كل الاحوال المذكورة في مظانها وذكرها
في كتاب النكاح لم يرد هذا مسلمة وانما يقتضي اليق في النكاح وعلى القيل
فتجوز ابو حنيفة وقال بعضه ويحل لا يصح العقد الا الشرط فلا
يجز الاول ولا الثاني وهو مذهبا لاصحاب والشافعي لا لا شرط مناف
لمستحق العقد اذ مقتضاه بقا زوجية وعدم وجود الطلاق وعدم
عقد النكاح فالحار على تقدير عدم فعل الشرط وعدم بطلان عقد النكاح
الصحيح مع العلم بان دون طلاق وفيه ثابت شرعا ومعلوم استلزام
بطلان الشرط بطلان الشرط فلا يمكن الاستتال على وجه الحق فيه
بعدم الآية مع ان النكاح ان المراد من قوله حتى نزل وحليته وهو العقد
المستحق من الشارع وغير معلوم كونه كذلك مع الشرط ايضا فتدبر
ان الاستتال به لا يعتق الا يكون الالعتاق حتى شرطها وفيه
ناظر لفيه فتقرنه على الله عليه والانه ان النكاح والحلل فكان المراد
هذا الحلل الشرط لا الشك فيجوز فعلموا وحل على كراهته مع
الشرط اوسع تية التحليل لخاص مذهب البعض بعيدا ان الظاهر في
تقليد الاحكام على العقد الواقع ظاهر بينهما وتية القيل وخالفه باباد
لا دخول بل انك انك لا تملكها منه فتعلقا حتى مخرج شرع الله يعلم
واضح ان الاحتياط استلزامه الآية على ان الطلاق المكت فخطول احد
لا يقع لا ن قال الطلاق مرات ثم ذكر ثلاثا اما بقوله او شره واجبا
لطرف الغير او بوجه فان طليقة فان من طلق نكاحا فخطه واحدا كانت
المهرتين ولا ثلاثا فان طلقا طلقين ومهرهما الحار لم يخلو لا فان وفيه

وحيث ان عدم صحة الشرط فان قال
اما عدم صحة الشرط متافيه لعدم
مسئله حيث ان عدم بطلان في غير ذلك
تقتضي ان عدم صحة العقد فلا ينافي
مع عدم استلزام بطلان في

ثالث **الزوجة** والبراءات وفيه آية واحدة اعني قوله لا يمل
لكم ان تأخذوا ما ابتغى من قبل ان يخرج الى ابيها حلوا والله غافل عما
يلاعن احد الله فلو جاز عليها فيما قدرت به من طلاق حلاله الله فلا
تقدرها ومن يتاح حلاله الله فاولئك هم الظالمون قيل زلت
ثابت بن قيس ومن وجد حديث كانت بغضه وهو يحن وانتهى
حلى الله عليه وآله فقال ثابت لا اجمع رأيي وزايعي
فقرئت فاختصت بخلافه كانت صداقها والنفقة لغيرها فكانت
لاخذوا الاطهارهم السليم فكانت الاخذوا والموتى والحى
لا يمل لكم ان تأخذوا من ثمنه ولا يخرج مني ما حكمكم الا ازوج باطناً او
لا سرياً ولا يمل لكم ان تأخذوا شيئا منكم من الازوج وهو
اعطى الشان مهوره وقطوعه لازواحي لان ابيها الزوج
من زلت اقامة حلاله الله وسواها الزوجية المأخوذ من غير
المادة وسقطها واهل المصنف قلها علم اقامة المأخوذ بالغير
المادة المأخوذ بها البغض ولا يقولوا اصله اذ رأيي من مادة البغض
يخاف ان يخرج من خارج جسمنا فلما جازها الزوجان وسعى من المصنف
ان لا يعطى ما يمل من غير المأخوذ من المأخوذ في شيء ستمائة فاني
فانه اجمع من اذنا عينا فانهم اولى منكم انما الحكم ان لا
يتمتعوا بالله من اوزار الزوجية فلو جاز عليها ما يتوقف المدة
او من المأخوذ الذي يعطى الزوج ويعلق نفسها من تحتك فكانت
تعلق نفسها من الملكية او القتل حيث خاف من ماله بغضا وبغضا
او بغيره فانما تعلقها له من المعاش او لا نسب على المرأة واعطاه
عوض للتعويض لاجل الجدة اخذته وهذه خلاف ما ذكره الله في المعاش
الحكم ولكن بغية هذا يستلزم التوقف لكونه لا ازوج فيكم وتأخذ

والتقوا وبعثتم للحكام وقالوا في بعضهم بعض من بني النضر وهم
الطبع العادل من القطب الانسية بقران بناتها والقطب الخريف الى
الملك ابراهيم اساده اول الزيجين ويحملان كون القطب الخريف للزواج
وكبره من حليل بيع الحبيبة الستية الى انما او يتوا في منا الى
القطب يقول فان ختم ثم منفا يتم الى الغيبة في قوله الايتا قائل و
بلغة يعلم من تشره هذه الآية عدم تصور الاستكشاف في قطب واحد و
كلام واحد من ذكر حال شخص الاخر وان ما لم يجر من على سلبه
ليس يجر فلا يجر فيكون آية القطب في شأن من قوله الايتا ولا يكون
مقصود على الزيجات كما يصح عزهم وقولون خلاف سوق الآية
ان ما قبلها وما بعده في الزيجات ستمها على القول بل يجر من الايتا
الغيبه دليل خارج تلك حلاله الله اشارة لا ما حد من الاحكام النسا
من العدة والرجعة والطلاق والنفقة والحكماء اي اوامر الله من اهي
فلا يتصورها فلا يجوزها بالخالفة والعلة لاجلها ومن يتولد من
فان من يتولد ما فاولئك هم الظالمون فيقولون انهم بان يزوجوا
في العداية الشد من الله تعالى في الآخرة بل في الدنيا اي بالشر والعتير
والفرد وان كان ما يوجبها ثم اعلم ان اصبح في الآية على جواز الخد
شي من من من بل جميع ما اعطوا من المهر والنفقة واعطاهم الله
على لزوم الهبة للزوجة وعدم استرجاع الشبان التي اعطوها للفسق
وان بقيت عداها وملكها لآخر من الفتح قائل ثم ان ظاهره في جواز
الاخذ بمهر وخوف علم اقامة العدة من الجائز فيكون استأخذ
من الجائز وليس في ذلك شرط في الفتح بل في المباداة لان من لم يمل اليه
فيما في الزوج من انما لو جرت من زوجات الرجعية والشرع في بيع
ايته ولكن ذلك يتبرر في الفتح عند لا يتبرر كما هو المذكور في محله بل

الزواج

الشرع في بعض الرجعة فقط مثل انما تترك الا اعتسلا في من ثمة اولا
تحتن على اشارة من كرهه وامثال قول في على اشارة لا يفتن ان
عدم اتم المرافعة بفتح اما اشارة لوجوب من جانب الزوج ما يوجبها
من الاعمال لوجوب الرجعية وتكون ان يقال انما قول لا في اشارة
تفصيل نفسها من الاثم وهو لا يستلزم عدم حرمة اكلها فيكون اية
للمزوج عن اوزام الرجعية وجواز النكاح بطل ما تروى في الاشارة اليه
شرط جوفها ونظرا انما ما قلنا على ضبط نفسها فيخرج من الشرع فلا يجد
الجواز بل الوجوب بخير اما انما في الاشارة والظاهر من الزب وما
عرف من نفسها علم الاصل فحين الثاني ان لا يبعد جواز اكلها الما الاخراج
النفس عن المشقة لخاصة لها بالعارضة لان من جازها يتناول عرق
ان كان موافقا لشرع فيكون اخراج الما في فراخه النفس وان تقاد
فخصها عن الكراهة جاز في الاقاضي واعلم ان ظاهر الآية في ذلك على الفتح
لا يجوز من تركه وشقاق ولا يصح ما ساق الزوج اليها فخلو
ان الزوجين في ذلك فله حكمة انما امره سلت زوجها لاجلها من غير من
فحرم عليها الرجعة الجنة وما روى ان عليا قال لا امرأة تأخذ من قيس
ان زوي عليا حرة فبقيته فقالت امرأها وان يعلما فقال عليكم اما ان
فلا والجم من اسكرهم ولكن تنفذه فان المنع عن بعد لا يدل على
فساده وان يصح بفظ المخالفة فانه شبهه افتداء وفيه ثايل انما لا
تدل على ان لاخذ من المرفة لتفصيل نفسها لا يجوز لاسم الخوف لا علم جواز
العقد للمهر في ذلك لاسم الكراهة وايضا معلوم علم الجواز من غير شقاق
بل عدم وقوعه ايته في الخارج انما كان عليه ان يبين ولا يفتن على جرح
من الجائز او المرأة فقط او الرجل وايته لا علم جواز بيع
ساق بل يدل على جواز الزاير فضلا عن بيع عمومهما اشد من الاصل

مها

ين

علم تبيينه وتخصيصه بشي ما يتصور وان سبق ذلك وهو كذا
الحديث الاول من علمه جواز سؤال المطلق من غير ان يسبق له ذلك
الاخر من علمه جواز اخذت منه وعلى ان يكون على علم
الجواز قبل علمه اعطى ان اير واما ان حل على علم الاحتياج لان كان
راضيا بغير ذلك وحل على الاصل والسوق فلا بد وعلى تقدير ذلك
يصح العقد ولكنه كما قاله وايضا الحق على تقدير وقوعه وقع على جميع
وان اير من العقد فلا بد على علم صلاحية العوضية وعلم بملكته الزوج
عوضا عن المطلق فلا معنى لصحة العقد كما ان المنع في بعض المعاملات
راجع الى احكام الطرفين مثل علم جواز بيع المجهول وقيل المجهول والمضطر
وبمع التسوية والظن ان الزوجين ذلك وعلى العلم بالفساد والبيع يكون
المضطر طلاقا كما قاله لان علمه ان المطلق لا يفرقة بغيره بل يفرق الزوج فعوضا للمطلقة
بالعوض يظهر ذلك على قياس في اللغة وهو على تقدير صحة لا يصح في
اللفظ فلا بد من دفع ان الاصل علم ثبوت احكام الطلاق من الاحتياج
الى التحلل وغيره الا ان يستصفا المهر وغير ذلك وعلى تقدير عدم ولائته
المنع على الفساد لا يقيم ولا تنبى الصحة فلا بد لصحة من دليله في الآخرة
دلت على صحة حال الشقاق فقط ودلت على غير من غير مع اشعارها
بعلم الصحة فان الظن من حال الشقاق علم من ثبوت الاحكام الاصلها
وحتى به لان ينش على خلافه فتأمل وايضا وقع الفسخ بلفظ الفلانة
غير فان مجرد تسمية اعطاء الزوجة لتخليص نفسها من قيد الزوجية
لا يتحقق ذلك من مظاهرها بل لا ينفك الطهارة الطهارة وفيه ثلث
آيات هي التي يظهر منها انما المؤمن من نسائه ما لم يمتنع من
ان اسماء ان ناضية الا لا في ولدتهم وذلك في بعض من انما الاحتية
ولا تشبهها وانهم يتصورون سكون من القول وزواجر ذلك الطهارة

حكم المطلق من علمه
الاحتياج وهو مكنون

في قوله
او انما تخرج

كقوله لا بد من علمه كقوله اللغة والعرف والشعر والكتاب والمحل
وان الله لعقود من غير بعض عنه وبغير علم ان تأويله يقتضيه
الطهارة التي يتصورون به السلوة بغير علمه احكامه ان يقول الزوج
لزوجته انت على كذا حتى تم عقد طهارة التي اعتبرها الفقهاء
على الزوجة لا بعد الكفاية فاذ الزايدة اليها والمطلقة لا يفرقة
حتى يسئل الدخول اليه اشارة قوله والقرينة ظاهرة من نصه ان قبل
الى ان كان ما فهم ذلك في الجاهلية ثم يعودون في الاسلام لمداخلة
والتأويل ما يظهر من الاول في غير من قبل ان تباين ما يفهم او الوجوب
او وجوب من رتبة في العود الى الدخول انشاء وتبين ان لا يثبت كون
ذلك في الجاهلية وان لم يمتنع العود الى الدخول فيكون الزوجين
منين يتلوا كونه ما قاله لان المتدارك للمهر عايد اليه ومنه المثل
علافتك على انفسها في ذلك كالمصالح والمعنى انهم يتداركون هذا
القول ويصحون بالكفاية حتى يرجع حالها كما كانت قبل الطهارة من النفس
الحال او ان ما قاله ما هو من علمه بلفظ الطهارة من قوله تعالى
القول فيه ويكون المعنى في يردون العود فها هو والمهارة الى
الاستمتاع بالجماع ذلك الحكم يوقفون به لان الحكم بالكفاية دليل على كفاية
فيجب ان يتحقق بهما حتى لا يعود والى الطهارة في الجاهلية او يضاف اعتبار
الله والله ما يقولون غير ذلك في عهد من عهد الزوجة ولا يمتنع فصيما
شهرين متتابعين الى طهارة بغيره ذلك من قبل ان تباين ما يفهم او الوجوب
يستحق كل من الطهارة والمظاهر منها الاخر من يستحق ذلك الصيام ما
سبقت مسكنا او لوجوب ذلك الطهارة هي انية قبل المسير وترك النساء
بما تقدم فذلك على عدم صبر وبقا انما الطهارة وقهره وان الله يفرق عنه
وجوب الكفاية قبل التمسك بالاشارة حتما يعلم الكفاية وعدم الكفاية مع

واحصانها
في قوله

طهارة

علم العود فمقطر الماء والمطر على الماء من قبل ان يخل بحد الحما
والله اعلم بدينكم والفرع على مقتضى بغير ان يخل بحد
الام او غير ان يخل بحد الام او لا يكون تمام المدة قبل الميسر
دخل في المدة او غير ذلك فيكون تمام المدة في كل الميسر
الله والعاقل من علم الله اي في حيز الله البيان والعلم لا يحكم
بالله ورسوله في قبول شرعية وتام احكام الله لا يجوز هذا ومن
لا يقبلها عذاب اليم وهو مثل قوله ومن كفر فان الله غفور عليم
قوله وفيه آيات **الاول** للذين يؤمنون من نسائهم
ترجع بعدة اشهر فان قالوا ان الله سمع علم اي الذي يخل بحد
على علم وعلى نسائهم بالله وقالوا ان او باسما في المدة من قبل ان يخل
ولما يقيد بقوله في وجه الفضة لا يخل بحد فان الله انما مطلقا
سالم يصرف حال الفضة لان سبيل حصوله لا يمكن ان يخل بحد من قبل ان يخل
عنه او بعد او لا يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد
فكذلك يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد
الذين يخبرون والعقود التي في النقص والتبث والمدة في هذه المدة
واما هذه المدة من حين الحكم لا من وقت الايلة من حين الحكم فان
يطالب هذه المدة بشي لا يكون ولا يحس فان رجوع من المدة في الحنف
بان جاء مع العدة او دخل في المدة على تقدير اي عزم على الرجوع
حين العدة والمدة في هذه المدة فان الله يفرضه ان لم يخل بحد من قبل ان يخل
غير شرع وذلك ان من ان يقع في هذه المدة ان يخل بحد على ما ذكره الاجماع
تقيدت بقوله هذه المدة على ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد
سدل وامر ان الظاهر ان في الحقيقة لا يمكن سقطة هذا فلا كفارة لها
بل انما هي عقوبة الخلف ولهذا يجب منها والكفارة مع الخلف التمسك

في بقره
عقود من قبل ان يخل بحد
عقود من قبل ان يخل بحد

الفرع

المدة عند الاحتياط وحدها يتم على التلويح والحوادث منها وكذا حقيقين
لما كان كذلك وحيط وانما هذه المدة من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد
وان قصد الطلاق وتتم احصائه فان الله سمع علم اي الذي يخل بحد
يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد
لطفة الاعتبار في المدة والمدة في المدة فان الله سمع علم اي الذي يخل بحد
عند المدة من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد
الاجم على وجوب المدة في المدة وان ابتداء المدة من حين الايلة
تتم على وجهين احدهما ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد
الامر من كونه من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد
الاربعه ومادون كما هو في الاصل واربعه ومادون كما هو في الاصل
غيره واما ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد
عند الشق وتعلق منه العلم عند الشاق ولا يخل بحد من قبل ان يخل بحد
عقد شخص من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد
لا اذ العقول والتقليد ولا بعد كون دليل الشاق لا يخل بحد من قبل ان يخل بحد
وبعضه وانما يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد
يصلح عليه الطعام والشراب عند الاحتياط حتى يخل بحد من قبل ان يخل بحد
كما يحسب ويعاقب اذا استخ من سائر الحقوق الواجبة عليه وان
جوزوا في بعضها بغير العلم وكان عدم تحريرهم هنا بغير احتياط
في الزوج وامساك احكام الايلة والشروط في المدة من قبل ان يخل بحد
العقوبة مثل الشرط لا يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد
من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد
ولعل علم الفرق بين العدة والفرقة في الافتقار ومدة الرجوع
وعلى علم اعتبار المدة والاعتقالات في المدة من قبل ان يخل بحد من قبل ان يخل بحد

كما هو من بعض المصنفين ايضا
وان الظاهر من عدم افتقار الايلة
الذي يترتب عليه حكم الايلة
المستوفى في المدة من قبل ان يخل بحد
لا يكون اما دانا او مفيدا بالكثر
فان كذا بعضه لا اعتبار
بعدمه في التمسك والعقل
الاجم

شهادة المذنبين
شهادة المذنبين

والذين شهدوا الشهادة واخذوا فيها كالأجناد لا يأتون ولا يأتون
نقط وهن في الزيجات كما يظهر من قولهم ما لفتق قول الشاهد
فان انتم ساعدت في ذلك فليس من هذا القذف وان لم يثبت مدعيه
هنا مع شهادة الله ان الحق للصادق وان قيل ادع قرآن اشهد بالله
ان اول الصادقين في طريقتنا من الزنا وقيل في المرتبة الخامسة
ان لعنة الله عليه كناية عن الاثم بقوله يا ايها المسلمون ان الذين
الكاذبين فيما رواها هم من الزنا وهو شغل عليه ولا يقول ان كنت
من الكاذبين فيما رواها هم من الزنا فيقوم بهذا الشهادة على ما
الشهود لا ربح في استطاعت القذف منه ولهذا لم يفعلوا حتى
ذللهم ويدعوا المرأة ايضا اي حدة القذف ان تشهدوا في الزنا
شهادة بالله ان الرجل الذي قد زنا من الكاذبين فيما رواها هم من
ان زنا ما ان يقول اشهد بالله ان الذين الكاذبين فيما رواها هم من الزنا
في المرتبة الخامسة تقول ان غضبهم ان كان زنا من الصادقين
فيما رواها هم من الزنا وجه الغيبة من احتيارا غضبهم هذا التعليق
عليه لان اصل الحق واستيعبه وهذا طمس في آية الحكم من الحكم
اللعان العقوبة فيها والحق لا يلازمها الحلف من وقت اللعان ان
كانت من زنا وان كان نفي الولد ينفي عنه ولا قرار بينهما ولا
محرمات ولا نسب بالخطية وثبت حنة وهي امة النسب ما يعينه
واما يشهدون من يتربى بآبائه فينبغي تأمل مدعيه عليه وعلى غيره
مع اقربهم وينبغي الرجوع الى محله واساسه في الآية فليس من ربح
فيه من الحكم يشهد الزنا وان الولد من الذي زنا بالمسابقة مع ان القصة
بالخطية فتركته في ذلك **سار** من ربح الطلاق لا بد منه ان الله منه
وهو طلق اللحم بقول او قولي قد استل يا ايها المشركون والشركاء

الذين شهدوا الشهادة واخذوا فيها كالأجناد لا يأتون ولا يأتون
التكليف وليس له ان ياتوا فيكون من قبل الاسباب فيكون
التكليف في الآية الا ان ظاهرها التكليف المطلق وانما يجب عليه
او المطلق معلوم معلوم وجوب شغل عليه وعدم حصة طلاقه عليه
لكن يمكن كونه من المانع في الآية والظاهر ان التبرع لكنه بعيد
ولعل عليهم اجاب على **سار** اللعان وفيه آيات اربع هي والذين
يربون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وشهادة احداهم
اربع شهادات بالله ان اول الصادقين والخامسة ان لعنة الله
عليه ان كان من الكاذبين ويدعوا العذاب ان تشهدوا
اربع شهادات بالله ان اول الكاذبين والخامسة ان لعنة الله
عليه ان كان من الصادقين اللعان احكام وشروط مدونة في محله
والسبب هذا محله فلهذا لا يفي الاية ويتركها في الزنا وشهادة
احكام متداولة وان ربح فيها والحيلة في الآية في الشهادة التي
يدعونه الحق والربح فيكون ان يكون شهادة فاعلا لغيره
هو في الزنا والحيلة ان يفي في قوله لا يثبت في الزنا يكون
شهادة مستاء ايضا بخلاف الغير بعدد شهادات احكام اربع
شهادة واحدة لا يثبت في ربح ذلك وان ربح شهادته فانها مصاد
وانهم مريض بالبدلية من شهادته فان في حكمه من وجوب والخامسة
المبتدأ وان لعنة الله في قوله وهو كذا فالباقى المعنى الذي يربون
ازواجهم الاجنبيات فانها صحت حكمها بان اياها بالعدو مثل ان
زانية او زانية او نفي الولد وان لم يكن لهم شهداء يشهدون لهم على حدة
سار يرون ان الشهود اربع المعينة في زنا واللائم المذنب في الحدة
والاجنبيات فلهذا عطف لاية القذف فان الزوجة التي قد زنا زوجها

الشهود

توضيح

ولا شكوا عنهم كقولهم وقد ذكرتم عملها فتأمل **كلام** المصنف
 وشأنه لأبواب المتعلقة به على التمام **الاول** ما يدل على أصالة الباعث
 كما يقع به خالص منسفة وهو **الاشهاد** هو الذي خلقكم ما
 ولا من جبراً **الثاني** يا أيها الناس كونوا على الأرض حلالين لا
 تتعدوا حطرات الشيطان أنكم على سبيل **ثالث** قد مر تفسيرها في **الكلام**
 قد ذكرنا ما يحتمل المعنى قوله نعم أنا ما لم يكن بالسوء والخفيا وإن تقولوا
 على الله لا تقرب معناها ظاهر إيمان العباد وحصره الشيطان
 لا فناء في السوء والخفيا وإنما يطلبه إلى الخير بل لا يطلبه إلى الإحسان
 والحق لا يوافق الإنسان أو يوافق في دينه أو في آياته وكما قد تقرر من بين يدي
 الأمر بالسوء والخفيا كما تقول لربّي نسئ بكذا والخفيا قبل الملامحة
 أن تأملوا أن الله العزل واستحيه الشرح والحكمة خلافاً لوصفين
 لا يرسى لانتقام العاقل به حفظاً لاستفادته إياه وقيل السوء هو العلم
 والخفيا ما يحزن القلب في التفتيح من الجبار وقيل الأول ملاحظ فيه
 الثاني ما شرح فيه الخدوات تعلم أن كلامه يدل على التفتيح الصالح مع الله
 أشبهت مع ذلك كقولهم ليس في الأصول شيء وهذا أيضاً مما مر ومعنى أن
 تقولوا إن الشيطان يضلهم لأن قولهم على الله لا تخطئوا وهو مثل
 قولكم هذا حلال وهذا حرام يترجم ويترجم على أنفسكم ما حلال الله وتحليلكم
 ما حرم الله أشبهت وهذا اختصم فيهم منه حرم الضل على الله سبحانه
 إطلاق الاسم عليه أو صفة بصفة من غير علم ولا بعد تبيين اعتقادهما
 انبواباً في الأحكام الشرعية بأن يقول هذا حلال وهذا حرام أو كونه
 أو سلبه أو وجوب من غير علم يحتمل ذلك بأن لا يكون محتملاً أو
 بقوله ذلك من غير أن يكون ناقلاً من الكتب المشايخ كما هو الواقع كثيراً
 فيكون ما هي المتداول الآن بين الطلبة حراماً لأن يكون قرينة ذلك
 هناك

البيضاوي

على

على أن تأمل مع ذلك الاحتياط فيمنع الاحتياط بالاعتراف بالاعتراف بالاعتراف
 الباعث أو المحتمل فيكون له ذلك بطريق له بالبعد الواجب عليه مع
 حصوله في شرعي له أم لا يعلم بذلك والخير وقع في الطريق كما يعرف
 الأصول وأما في الباعث المستقل فلهذا وهو منه أن يقول هذا
 مطلقاً محتملاً وأما ما هو كقولهم واجب العلم ولا يجوز جناية وأما
 إجماعية كذا في الأصول أو أن المراد بالعلم ما يجوز له القول به وإن كان
 يكون العلم أو ذلك كثيراً لا يجد حواجزاً من الأحكام إلى الله ويخبر
 ذلك ما من العلماء أنهم إذا أخذوا من غير المحتمل مع الشرطية وكان الاستدلال
 أو لا يوافق فيه دليل على التمسك من إتيان الحق أو استناداً إلى الخبر بما لا يوافق
 المصلحة مستنداً لذلك شرعاً فوجب تفتيح القلب في طريقه كما يتناه
 في الكتب الأصولية وقد ذكرنا الوجه الذي يتوجه في الأصول بتقيد العلم
 وجهه أنه وانت تعلم أن كفا الوجه المذكور لا سناد القول للخلاف بأن
 يقول الله واجب أو حرام مثلاً مع أن له أن يقول ذلك وهو المطلق منه
 هو العلم بالأحكام الشرعية وشيئة المحتمل لا أن واجب العلم أو ليس يتقدم
 فيقول أن يحصل العلم أيضاً من تلك المقدمات مثل أن يقول هذا مطلقاً
 محتملاً وكل ما هو كقولهم الله في حق محتمل فحصل العلم بالأحكام
 بأحكام الله ثم لا يخرج إلا في ذلك العلم فيخرج له أن يقول هذا حكم الله
 وهذا حلال وهذا حرام ويجوز ذلك ثم يفتي المتقيد بما أن الله أن أحل
 ما منع ذلك والكتب المحمودة بذلك تعلم أن لا بد من الاستفادتين
 فيجوز ذلك العقلية التي للقرينة بل يمكن أن يؤول لوصول العقلية علم
 بل لا يجوز عليه التبعه شرعاً بل إن سمع فتواه من قبله على حسب
 شيخه يحصل له العلم بأن يقول هذا حلالاً محتملاً وكل ما هو عليه يجب على العمل
 به والأول فرضية والثاني الجماعية بل فرضية أتم بل يمكن دعوى العلم

أما

توضيح

ايضا كما يختلف المجتهد فلا فرق وقد خرج في الاصول كما اشار اليه في ايض
كما سيجيء في تقليد المجتهد ليس بتقليد حقيقة بل بعبارة فاذ يقول الحق
قول الحق بغير دليل وله دليل بل في الواقع بين قول قوله وقوله الحق
على الله عليه السلام فلا يدخل في الظن المحرم في القرآن ولا خارجه له ليس
يقول المجتهد في خارج الى ما اجيب بان المراد بالظن في النجوم في ضل
اصول العلم لا في النزاع وما يقابل اجاب الاجتهاد على كل حال في قوله
التقليد كما نقل من السجل ان التقليد في حق من لم يمتنع من معنى
فقال في حق من لم يمتنع على التقليد بيان المسائل مثل ان يقول هذا حلال وهذا
الحرام فتقبله لا يبين القامع والخاصة من غير تكبير ففي منع غير المجتهد
من قول هذا حرام او طيب وبه وصح وحيي لا يخفى ان تقليد
سلفه وله ذلك بالوجه الحق ذكرنا هاهنا المجتهد بغير ما فهم وان
في قول الحق دليل انما قاله في الاصل على ذلك الا لا يمتنع من قول
على الله من غير علم الا علم جواز القول على الله غير علم لا يمتنع حتى القول
على الغير جواز فاختلط بالظن ايض منهم من كلامه عدم جواز العمل
بالظن في التقليد ايض مع انه ليس كذلك فانه لا ان يقول الله ايض
ليس يظن بالظن في الطريق كما قلناه ولكن بعيد من كلامه حيثما ذكرنا
مع خفا نريد ذكرنا هو في ذلك من الكتاب لا ان يقول وهو خلاف اتباع
حق المجتهد فاشرفه او يتا لانه ذلك خرج بالدليل الحقيقي من اجزاء
وغیره مما ثبت اعتباره بالدليل الحقيقي في اتباع جواز العمل بذلك
الظن وهو ايض بعيد ان كثير من المسائل الاصولية انما ثبتت بالظن كما
يظهر من تتبع تفكير هذه المسائل لا ان يقال وجوب اتباع الظن الشرعي
يقضي بالاعتقاد بالتقليد في اتباع طائفة الفقهاء في المسائل
ويعتقد المكيون مراد من اتباع من اتبع الظن را إسناد القول على الله وهو بعيد

هذا الاستيعاب الجارية ذلك فاشرف على ما اجماع ايض ان قوله في اول كتابه
اما وجه لا يقتضون شيئا لا يتشكك في دليل على المنع من التقليد من قول الحق
الظن الاجتهاد واما اتباع الغير في الدين اذا علم بدليل انما انما يجب الاجتهاد
والمجتهد من الاحكام فتوقف الحقيقة ليس بتقليد بل اتباع كما انزل الله
بعده قال او لمحال او اعطى والمراد بالمراد انما انما يجب الاجتهاد
الوجه الذي فيه المبالغة فاشرف على المعطوف عليه غيرك فتوقف وفي
ايضا جملته لما روي في الحديث المعطوف وايضا انما انما يجب الاجتهاد لا يمتنع
اصلا فان معناه في اتباع الآراء عين علم القول وعدم الاهل وهو
لا يستلزم عدم جواز التقليد من كان ذا عقل وهذا ايض لا يمتنع
الا على من ترك ما انزل الله واتباع الآراء على من التقليد مطلقا من قوله
على الاجتهاد فقط فاشرف ايض لا يمتنع الاجتهاد بحكم كون المتبع محض
لا بد من دليل على اتباع حق من التقليد الذي من دليل في اتباع
الدليل كما اشار اليه سابقا فاشرف ايض جواز التقليد من قول الحق
لمن هو حق ومنع لما انزل الله في حق الاجتهاد المجتهد في تقليد آخر كما
بين في الاصول فلا يخفى تجوز ذلك وكما ان ايض لا يمتنع كما دل عليه قوله
من قبل دليل على المنع من التقليد من قول الحق في التقليد الاجتهاد كما هو
كلامه لا يخفى ان اتباع المجتهد مطلقا ليس بتقليد فاشرف بالجلد الله
علم جواز ذلك من معلوم ان الظن حاصل بالاجتهاد حتى مما يحصل
بالتقليد من هذه المنع من اتباع الظن التقليدي في القرآن كما انما
كما انما عليه وسقطت انشاء الله وان امكننا قوله كما هو وجوب الدليل
على غيرك الا اجماع فيه وهو على الدليل جواز التقليد من الاجماع والاضيق
المنع من عقلا وتلا وهذا الاختلاف في الاصول في اصل جواز التقليد
في غاية ما يعرف صحة الدليل وضاده هل يجوز له التقليد من غير دليل

جihad

عنده والمتم من غير علة من غير تأمل في آثارها من التبدل بطلان
بعده وقيل في كلامه الجليلي من أن القبط في الخط واللحم والسيرف
كلهم كانوا على شاطئ البحر يصومون في السبيل القلبية ولولا الضرر والنجس
لكان من عوارض مطلقا أوجه كراهية انصرافهم عن حرج وضيق شقي
عقله وقيل بل غرضه من كثرة آثاره من قبل **الله** **يا أيها الذين آمنوا**
كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله أن كنتم آله عبادين حقين
لأنها طيب بما تقدم إلا أنها خاصة بالمسكين والمحتاج عامة باعتبار
ما خلق به لأكلها فأنما تشبه في المخرج من الأرض أيضا ولا فرق غيب
أو لا بطلان ما يسلطه المؤمنون ويستطيعونه ويعرفه طيبا لا خفا
يفرغه الطبع ويخرج بقبحه كمثل الدماء والبول والنجس والشرار في
غيرها فيهم منه كونه طاهرا أيضا لأنهم يشربون ويسرعون طيبا
ونجس الله على الأمة كل طبع ما يعده العقل طيبا ولا يدرية ضرره أو
فاسده وخيائها مما يسمى رزقا لئلا يمتدح في الأكل يخرج مما تقدم
فهم كونه لا يخالط أصل القلبية منها الحق وقال في حق ما شربها وذكر
لكن الحق وضوح الباق بقوله وجوب الشكر لله على عبادته وآله وآله
وقد نفي العلم أن كانت العبادة واجبة عليكم لأن الله لم يشكر الله
واجب عليكم لأنه من غير حصول تلك العبادة لله واجبة فالشكر
لك فقيم وجوب الشكر مطلقا كوجوب العبادة وقال أيضا أي شكر
هو الاعتراف بالنعمة مع ضرورة نفي العلم النعم في حق عباد الله
الاعتراف بالنعمة مع ذكر النعم ولا اشتداد والثاني الطاعة بحسب جلال
النعمة فالأول لا يدخل على حال من الأحوال المذكور الثاني نفي العلم النعم
يتخرج منها إلى القيام بالحق ولما العبادة من غير من الشكر لا أن غاية
فيه ليس رزقا لها شكر ويعتبر بها ضرا من الشكر ولا يصح إلا الله

العبادة

العبادة إلا الله لأنهم باصروا لهم مثل البرية والعترة والشبهة وأنواع
المناجاة لا يوازنها بعبادة **الله** وكلوا مما رزقناكم من طيبات **الله** حلالا طيبا
الآخر توأما على نسكم ما أحل الله ولا تتجنوا ذلك شئ من الذي أحل
الله فإنكم فان جميع ما رزقكم الله حلالا طيبا لأن ذلك حلالا طيبا
لا حدة وكذلك طيبا وهو مثل التقييد ويكون سببا للتقييد ما في
ما قبله لا غير طيبات ما أحل الله لكم حيث شئتم هذا من غير طيبا
ما أحل الله لكم أي ما طابو لأن منة فأن قيل الله أن في طيبات ما
أحل الله للواقع وأن جعل المحرم ولا يتحل جميع ما أحل الله لغير ما سبق
يحل كونه لاختلافه بامنية أيضا ويضمن رسول الله صلى الله عليه وآله
أن وصف النعمة لأصحابه يومها بالغ في آثارهم فمروا فاحتجوا
من الصحابة في بيت عثمان بن مظعون فاتفقوا على أن لا يواصين
قائمين وأن لا يأكلوا اللحم ولا يأتوا على العرش ولا يقرروا النساء والطيب
ويرضوا لثأت الدنيا وليس المسح إلى الصوف ويسبقوا في الأرض
أو يسبقوا في رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك قال لهم أني لم أومن
بذلك أن لا تفك عليكم كما فضموها وأظهروا وقولوا فأنى أقوم
أنا وأصوم وأطرب وكل اللحم والدم وأني النساء في جميع شئ
فليس يفي الرواية مشهورة إلا أن النفس اليد اسئل فلا في الآية على أن
الرزق قد يكون حلالا وقد يكون حراما فالمراد يكون أي رزقا كما هو معتقد
للإمام العولم الذين ياكلون أسوال الناس ويقولون هذا رزقا الله
وهو متحقق مذهب الأشاعرة واليه أشار في قوله تعالى فقيم الزق على
الحرم لم يكن لأكل الحلال فإية زائدة وهو يقال لعل أن ما يحتاج ذكر كل
شئ في الآية زائدة وجودها هي الإشارة إلى العلم بمقتول النعم
بأن ذلك حلال رزقكم الله فلا معنى للتحريم والمنع والحمل في التقييد

وأنما هو

يكون الكسوف واليابس ويكون للشارقة الى بيان عدم عقولية الاشياء
 حال الله تعالى ان يكون باعتقاد الخلق والرجوع فلا ياتى بالخلق
 للفرق ولما يصير سببا للنوم والكل وقشاة السلب ولهذا نقل
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله ما كان يفر من الخطه وما شيع من النجوم
 وزهد امير المؤمنين عليه السلام مشهور وكان ينبغي ان يكون ذلك باعتقاد
 الناس ان الله تعالى اجتمع بعض العقول مثل كونه سببا فيكون النوم و
 اصلاح النفس وتزكية قلبه لا ياتى به مع اعتقاد العملية وتزكية
 بل على ان الله تعالى اجتمع في نفسه في قوله تعالى ان الله جعل لكم الارض مثقالا
 في هذا الذي تريد للخلق في عملها حكمه سلكتم فيها سبلا الى جعل
 لكم فيها طرقا بين الحيا والاولادية وعزكم ايها المستكبرون وانزل من
 السماء ماء فخرج من بين ثبات شتى فيخلق الماء والارض فخرج من بين الارض
 ايضا فاكثرت مما نبتت منها مختلفات النعم والطعم واللون والريحه كلها
 ولها ما وبقي بعضها لكم وبعضا لبيوتكم وبعضا لسقنكم وعزكم ايها
 وفيه النغات كلها وارضوا انكم قبل ما لم ينزل من السماء فخرجنا ايها الضالون
 انباتات اذن من ثم في الاشياء مما قاله في هذه القول وفيه ثلث اشياء
 الاستيفاء وكونه مقولا لا والتميز بالاولادية وعزكم ايها الضالون
 لا في قوله تعالى ان الله خلقكم ثم لا تارحمه لانهما يقول على وجه الصواب
 وصناته النبوتية من العلم والارادة والعزة والحكمة حيث يتأمل في حقيقته
 هذه النباتات من الارض لا ياتى بسبب انما هو وجودكم فيها وان
 بعضها سم كالوجع شائع في الارض وبعضها طعام وبعضها فاكهة
 وبعضها للزينة ان عذرة زرعهم بالارباب وان زرعها لهم ان يكون
 زرعها لهم وهذا فانهم لم يتركوا العلم والارادة والخلق فيها وفيها تقدم دلالة
 على الحاجة الى زرع الماء والنبات كلها لكل انسان بالتحقيق في نفسه ولا

وان ذلك لا يوصف هو بالعلم لانه انما يكون في قوله تعالى
 وعزكم ايها الضالون ان الله تعالى اجتمع بعض العقول مثل كونه سببا فيكون النوم و
 اصلاح النفس وتزكية قلبه لا ياتى به مع اعتقاد العملية وتزكية
 بل على ان الله تعالى اجتمع في نفسه في قوله تعالى ان الله جعل لكم الارض مثقالا
 في هذا الذي تريد للخلق في عملها حكمه سلكتم فيها سبلا الى جعل
 لكم فيها طرقا بين الحيا والاولادية وعزكم ايها المستكبرون وانزل من
 السماء ماء فخرج من بين ثبات شتى فيخلق الماء والارض فخرج من بين الارض
 ايضا فاكثرت مما نبتت منها مختلفات النعم والطعم واللون والريحه كلها
 ولها ما وبقي بعضها لكم وبعضا لبيوتكم وبعضا لسقنكم وعزكم ايها
 وفيه النغات كلها وارضوا انكم قبل ما لم ينزل من السماء فخرجنا ايها الضالون
 انباتات اذن من ثم في الاشياء مما قاله في هذه القول وفيه ثلث اشياء
 الاستيفاء وكونه مقولا لا والتميز بالاولادية وعزكم ايها الضالون
 لا في قوله تعالى ان الله خلقكم ثم لا تارحمه لانهما يقول على وجه الصواب
 وصناته النبوتية من العلم والارادة والعزة والحكمة حيث يتأمل في حقيقته
 هذه النباتات من الارض لا ياتى بسبب انما هو وجودكم فيها وان
 بعضها سم كالوجع شائع في الارض وبعضها طعام وبعضها فاكهة
 وبعضها للزينة ان عذرة زرعهم بالارباب وان زرعها لهم ان يكون
 زرعها لهم وهذا فانهم لم يتركوا العلم والارادة والخلق فيها وفيها تقدم دلالة
 على الحاجة الى زرع الماء والنبات كلها لكل انسان بالتحقيق في نفسه ولا

نعمه

٤

ثم في قوله تعالى ان الله خلقكم ثم لا تارحمه لانهما يقول على وجه الصواب
 وصناته النبوتية من العلم والارادة والعزة والحكمة حيث يتأمل في حقيقته
 هذه النباتات من الارض لا ياتى بسبب انما هو وجودكم فيها وان
 بعضها سم كالوجع شائع في الارض وبعضها طعام وبعضها فاكهة
 وبعضها للزينة ان عذرة زرعهم بالارباب وان زرعها لهم ان يكون
 زرعها لهم وهذا فانهم لم يتركوا العلم والارادة والخلق فيها وفيها تقدم دلالة
 على الحاجة الى زرع الماء والنبات كلها لكل انسان بالتحقيق في نفسه ولا

س

٢٤١

في قوله تعالى ان الله خلقكم ثم لا تارحمه لانهما يقول على وجه الصواب
 وصناته النبوتية من العلم والارادة والعزة والحكمة حيث يتأمل في حقيقته
 هذه النباتات من الارض لا ياتى بسبب انما هو وجودكم فيها وان
 بعضها سم كالوجع شائع في الارض وبعضها طعام وبعضها فاكهة
 وبعضها للزينة ان عذرة زرعهم بالارباب وان زرعها لهم ان يكون
 زرعها لهم وهذا فانهم لم يتركوا العلم والارادة والخلق فيها وفيها تقدم دلالة
 على الحاجة الى زرع الماء والنبات كلها لكل انسان بالتحقيق في نفسه ولا

والله اعلم ان كان ذلك اليقين انما هو بوجه آخر لا لادب فلهذا عطف على
 وقال عطف على ان لا يفتقر الى غيره فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 الدم وبغاية شدة وتقية فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 اي الخلق والخلق او كونه احد مما عطف او فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 عطف عليه اي احد الخيرات ما هو مستحق وان هو بوجه آخر لا لادب
 ولعل قوله اهل البيت الله به صفة موصفة لبيان فعل المراد ما لا يخفى في التسمية
 سواء سمى خيرا او لا ولا لادب فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 القارة لاهله الامم والابناء في غيرهم هو بوجه آخر لا لادب
 بخلاف كون استحقاق الكتاب بالسنن فان الله عليه جواز ذلك لان كون
 سنن اهل البيت من غير معلوم هذا بل هو لا يمكن بهذا البينات استحقاقه
 وايضا لا ينافي وجوده بغيره كونه في ذلك الحال مع التسمية لا لادب
 الحاصل انما يكون داخل في ذلك بل هو بوجه آخر لا لادب
 الحصر بل هو بوجه آخر لا لادب كسائر الامور فان الله عليه جواز ذلك لان كون
 الامور لا ان غير هذه الامور لا استحقاق الامور بغيره بل هو بوجه آخر
 الجليل انما لا يخفى على من اعلم بحمد الله ان الامور لا يعلم فان الله اعلم
 التفتيش والاستقصاء انما لا يجب الاستقصاء لا لادب فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 التفتيش في حلية ذلك مثال **فانه** قيلوا ذلك من التفتيش الميسر المعروف
 عبارة عن ان شراب سكر ونظير للفقير والجهل به عند الاستقصاء والشاخي
 وعند اوجنته فاعلم واشتد وقوف بالزمن من عصرا العصب والاشاخي
 روايات شاذة على سكر اليانعة والميسر القار قالوا ان اشتد من الميسر
 وهو جوبه على صاحب من قوله ان هذا الشيء ليس هو الميسر
 وجب ذلك وقالوا ان الميسر القار هو الميسر من غير كونه الميسر والميسر
 من قوله ما في ذلك من قوله ان الميسر القار هو الميسر من غير كونه الميسر

انما هو بوجه آخر لا لادب

انما هو بوجه آخر لا لادب

انهم واشتد من البطلان اخذوا ان لا يفتقر الى غيره
 كونه لا يفتقر الى غيره فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 ان يقال ان الميسر القار هو الميسر القار فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 عليه والى ما كان وما كانت الكيفية التي تفتقر الى غيره فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 على ذلك ان التفتيش من الميسر القار هو الميسر القار فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 واستحقاق الميسر القار هو الميسر القار فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 يوقى الى ان لا يفتقر الى غيره فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 من كسب المال والطرب فانه لا يفتقر الى غيره فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 الامور من نعمها وهو لا يفتقر الى غيره فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 بها الى ما كانت الفتنان وما عطف الحكم والنيل من طاعتهم وشا
 وسلب الاموال بالفتن والفتن على من يعلم او لم يفعل كانه يقول
 فيها انهم عظم ودامت كذا كذا بسبب كذا المنع هو الاشارة الى انهم عظم
 ليس يفتقر الى غيره عند العقل والشرع بل المنع الذي يفتقر الى غيره
 ليس بغير حقيقة انما يفتقر الى غيره وحول التفتيش من الميسر القار
 في دار القرار عند الرسل والائمة المختارة والفقير والفتن
 من حجب الحق والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 والاصار فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 الكثرة ان اصحاب الميسر القار هو الميسر القار فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 عدم التفتيش والادب مع الميسر القار هو الميسر القار فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 ذلك لانه لا يفتقر الى غيره فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 واكد بالكثر وانها وبقي انما يفتقر الى غيره فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 يتجلى ان شدة المنع والفتن تقضي على من راقية المنع فلهذا عطف على ان لا يفتقر الى غيره
 كما بين في الاصول وان قلنا بالخير والفتن الشريين فقط وان حاله

العقاب
 صلي
 ربه

وتنفع قليل من اليسر السيرة الى
 ذمت نفعاً فانه انما يفتقر الى
 قليلة ايضا والعقاب شديداً

تعالى

ليست معلنة ولا غير انفسه انما هو خلق الاحكام على وجه لا يترك
 لا يكون من خلقه من الحاسد ولا يترك من يترك بالشيء من ذلك
 احكاما انما هو يترك كونه وجوده وصحة على ما عليه من ذلك
 يقولون بخلقكم عن جلاله فانما خلقكم ما امكن ويقولون القدر
 قليل بالسر وان هذه المخلوقة لا تترك الا على ما يري في قوله
 ولا يظهر انما ليست كذلك انما يكون الحاسد محرم من ان الله تعالى
 ليس بخلق من خلقه وانما هي كانت محالة في الاسلام وفي سائر
 الاديان على ما هو المشهور بين الاصحاب وسبيل النزول في هذا المقام
 يدل على التحليل زمان الاسلام ايضا قال في وقى نزلت مكة ومن
 نزلت النخيل والاعقاب تتخلل من منة سكر فكان المسلمون يشربون
 وهي لم حلال ذلك ليس بتركه وتدل على سكران زحمتا وما ينزل
 العقل ليس بمنع قال ان عرو معاذ او نزلت القهار قالوا يا رسول
 الله انما نحن في هذه المذمة العقل وسبيل الله فزلات فيكم كثير
 ساقع للناس فشرها قوم وتوكلنا من هذه المذمة غير انما في
 تحليلكم لان الله يرفع ان عرو بعض الصحابة به من كونها مفسدة و
 برأيت من غيرهم قالوا وعاد عبد الرحمن بن عوف فاسألتهم فشرها و
 سكر وفاق بعضهم ان صار في جلودهم لجماعة اما او قرأوا انما الكاذبون
 اعدوا بعد ذلك فزلات لا تتركوا الصلوة وانتم سكارى فعلى من شرها
 فيه ايضا ان ما سبقت لا على تحريم ترك الاكل الا عند هذه العدم
 الغم من السابغ والغم منها بعد ذلك فالدعا عتبان بن مالك فوما فيهم
 سعد بن ابوقحاص فاسكروا الخمر فاشربوا حتى انشد سعد شعرا
 فيه هجاء لانصار فخر به انصاره فذكر في نسخة في رسول الله صلى
 الله عليه وآله فقال لعلي بن ابي طالب فاشربوا شاربيا فزلات اما الخمر

مؤخذ

الخمر

والميسر لا يتركه فدل انتم منتمون فقال عمر انتبهوا رب وعن علي
 لو دقت قطرة من شئ فيئت سكانا سارة لم اؤذن عليها ولو دقت
 الخمر لم دقت وبنت فيه الكلام اربعة وعن ابن عمر لو رايت اصبي
 لم تمنني عن شربها وهذا هو الايمان حقوا ومن انتم انتم الله حق
 بقائه وشيئا من هذه المذمة فزلات انتم الصابة المحرم ما تقدم
 بعد كاعتق وانتم سكران البيان والخمر ولم يأتكم لم يترك كره
 لهم والتمس على الحاسد المذكور وتأخير البيان عن وقت الحاجة
 ان معظم الاصحاب من ما يجوزونه بل سئل الاجماع الا ان نادر جماع المذموم
 التكليف داخ في انما صلى الله عليه وآله ترك الشراعي شيئا يشربون
 عرو عليه باشتغالها على الحاسد وسماحة هذه الاجرة ما تترك شرب
 الخمر وهو بعيد عنه حيث قال النبي ان وصفه على علمه وان
 بكال الايمان في شربها في غير وقت سكر وهو ايضا بعد كاعتق انما
 سئل الكلام ولعله ان ترك الطاهر النقي على علمه والبر والنزول
 بان هذا هو كمال الايمان مع تقوله ما سبقت ان احل الله الاكل فزلات
 على سكر مطلقا وكان على قمار وميسر يكن مع اخذ الرمي على انهم من
 اشتقاق والاصحاب يحرمونه مطلقا لعله لا اخبار او الاحكام او كونه الميسر
 لهم ما عاصم وان كان في الاصحاب **الف** في اشياء من المباح وشيئا
 ايات **الف** يشربون ما اذا احل لهم اي من ما احل لهم بعد ما يقبل المحرم
 وحصل لهم الشهية في موضع فزلات الخمر ولم يكتفوا بغير اية الاصلية وطلبوا
 النص فقال الله قل لا يحل لكم انما احل الله لكم الطيبات اي ما لم ينجس
 الطابع الميسر ولم يفسد عاده وعلى سبيل العقاب ويمكن ان يكون
 ما لم يترك دليل على تحريمه من عقل او نقل فيكون سكران الحكم العقل داخ
 العقول العقل على الجملة ما لم يترك دليل على تحريمه ونعمونه دليل على تحريمه

برهانه
 عند وجهه قوله وهذا
 هو الايمان الى الكرم بعيد

مضافه

المستحققات للقطايع الطيبات كما دل عليه وغيرهم عليهم الغنائم من طبعه
وما علمهم من الجوارح يحتمل ان يكون عطفا على الطيبات ولكن جازية اي
مصلحة ما علمهم من الجوارح اي الجوارح التي تصيدون بها بقرينة قوله
سكتيس فان غشيت من الطيب انما كان كونكم صاويين في كل شيء
الجوارح كلها فيلزم ما ذهب اليه الطيبا علم في كل شيء انما يقترن في الذبح
ولم يجب منه وبالجملة بالشرائط المبرزة في الذبح وقيل انما يطلق
الجوارح وهو الطيور وذوات الاربع من السباع والخلق الكليلين
باعتبار كون العلم في الانبياء فيلزم اباحة ذبحها ايتم بالشرائط
وهي خلاف النكاح لا يمكن كون سواد خلق من ذبحها لاصحابه وانما يتم
قاله في تفسير الجوارح قبل قوله سكتيس في الجوارح هو الجوارح فقط
عن ابنه في الطهارة والسدى وهو المرفوع عن ائمتنا عليهم السلام
قالوا انما الجوارح المحلة خاصة احل الله اذ ان كرسا حبه وقدره
لقولهم فلو انما اسكن عليكم وبره في كل شيء ابراهيم في تفسيره باستاذه من
ابن بكر الصري عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن صيد الفرائس
الصحيح والعمود والظروف قال لا تأكل الا ما رايت لا اله الا الله
ان قوله قال كل ما كان الله يقوله وما علمهم من الجوارح سكتيس بقوله
اي يذبحون من غير حق صيرن مصلحة وقوله دالة على ان صيدا الطيب
الغير المعظم ان المبرزة ذكارت وما سكتي عليهم الطيب فذلك كونه
وطاهر الاية وما صلاية عليه العلم فتأمل قبل هذا التحريم ان طهره
اذ استرسل ويقتض انما يذبح وتقول ذلك انما يكون قبل ان يذبح الصيد
بعد لا يمتنع بوجهه وفي هذه الآية ثلث مرات وتلك الاحكام فاذا فعل ما
فكاه من الترميز والتمتع امثل ويمكن اعتبار ما فهم ان ذكارت عادة له
ومثله ثبوت الشرايط المذكورة حتى يعلم كونها معا وتعلقه بها

فما علمهم من الجوارح يحتمل ان يكون عطفا على الطيبات ولكن جازية اي مصلحة ما علمهم من الجوارح اي الجوارح التي تصيدون بها بقرينة قوله سكتيس فان غشيت من الطيب انما كان كونكم صاويين في كل شيء الجوارح كلها فيلزم ما ذهب اليه الطيبا علم في كل شيء انما يقترن في الذبح ولم يجب منه وبالجملة بالشرائط المبرزة في الذبح وقيل انما يطلق الجوارح وهو الطيور وذوات الاربع من السباع والخلق الكليلين باعتبار كون العلم في الانبياء فيلزم اباحة ذبحها ايتم بالشرائط وهي خلاف النكاح لا يمكن كون سواد خلق من ذبحها لاصحابه وانما يتم قاله في تفسير الجوارح قبل قوله سكتيس في الجوارح هو الجوارح فقط عن ابنه في الطهارة والسدى وهو المرفوع عن ائمتنا عليهم السلام قالوا انما الجوارح المحلة خاصة احل الله اذ ان كرسا حبه وقدره لقولهم فلو انما اسكن عليكم وبره في كل شيء ابراهيم في تفسيره باستاذه من ابن بكر الصري عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن صيد الفرائس الصحيح والعمود والظروف قال لا تأكل الا ما رايت لا اله الا الله ان قوله قال كل ما كان الله يقوله وما علمهم من الجوارح سكتيس بقوله اي يذبحون من غير حق صيرن مصلحة وقوله دالة على ان صيدا الطيب الغير المعظم ان المبرزة ذكارت وما سكتي عليهم الطيب فذلك كونه وطاهر الاية وما صلاية عليه العلم فتأمل قبل هذا التحريم ان طهره اذ استرسل ويقتض انما يذبح وتقول ذلك انما يكون قبل ان يذبح الصيد بعد لا يمتنع بوجهه وفي هذه الآية ثلث مرات وتلك الاحكام فاذا فعل ما فكاه من الترميز والتمتع امثل ويمكن اعتبار ما فهم ان ذكارت عادة له ومثله ثبوت الشرايط المذكورة حتى يعلم كونها معا وتعلقه بها

فان

ثانية او استئنافا فما علمهم الله متعلق بـ اي يتقون الجوارح ما علمهم الله
من الجوارح طريق الثاني ان العلم به الطعام منه فلو ان السباع لا تقتل
الغذاء عطية من الله فـ تيسر لتفسيره او ما علمهم الله من سباع الطيب
الصيد ارسا صاحبه والتمتع به منجزة كما هو في الجوارح فلو ان السكت
عليكم متفرع عما تقدم ويقتضي انما يذبح وما علمهم يكون في شرا اي
اسكن الجوارح العطية من الجوارح يقال كونهما بالكلية فاستخرج في حله انما
الصيد بالكلية فلو ان كل حرم ثم قال انما يذبح الكفر انتما وتعلقه بمراتب
وفيه تامل فان فهم هذا المعنى من قوله ما اسكن عليكم الا في كل حال فهم
لوحظت الرواية او ثبت اتباع الاثر في المعنى ولا فلا يكون ان قوله
ثبت اشتراط التذكية لا ما خرج بالمراتب وقوله جلة الطيب العلم الا في كل
الحال فيبقى الباقي تحت حرم الميتة فتأمل في ان العلم على تقدير اشتراط
عدم لا في علمه كونه علة له فلو انما يذبح ما اسكن عليكم اسم الله عليه
الضرب على حلقه والمعنى ستره عند رساله الطيب ولما اسكن عليكم
اي ستره عليه اذ اذركم ذكارتا وتسمى عند كل واحد من الشهور وهي
المعظم من الرواية السابقة لا انهم ستره بعينه فلو انما يذبح اسم الله والله
البر والظاهر ليس كذلك الا انما يذبح في الجوارح لا في كل ما اسكن عليكم
واثقا الله في حرمه ان الله سبحانه الحساب في كل واحد مما جرد في
فيه اشارة الى الملاحظة الثانية في الصيد فحرم من الاحكام
اليوم احل لكم الطيبات الا تحلل الطيبات وقد ترماها والمراد باليوم
لان لا اليوم المتعارف وحلف عليه والطعام الذي اوتي الله تعالى من كل
ولما علمهم حل لهم قبل المراد بالطعام ذبايحهم قال في قوله قال كل الغنم
الكل انتما وجماعة من اصحابنا ولا يخفى بعد ان ليس معنى الطعام الذبيحة
ولا عطفها على ما وان الشهور بين اصحابنا هو ان يذبح من كل واحد من

لغة

يختصه

المعتمد كما قال الشريد في شرح الشرايع لأن العمل بالأيدي ان كان جافا
سافا ولا يبرهن ان يبرهن بخرم مطلق الدم والمنسوج اليه وكذا لما
نعم صليح ذلك صلبان يخط بهنوم الوصف لوجود الشافق او
يقترن الحصر الحريم في الآية المتقدمة في الدم المنسوج فلا يكون جرحا
وكذلك ان هذا الحصر يبرهن ان الحصر جافا وجملة ذلك الوقت فانه
صحة ما فلا احد فيما اوصى الى حصرها على طام مطبوخة الا ان يكون
ميتة او دما مسفوحا نعم قد استثنى الاصحاب ما يقع في الذراع
بعد الذراع وخروج ما بين ان يخرج من الدم بشرط ان لا يكون حيث
تدخل الدم جوفه وعلل ليلهم الاجابة في الجوف والخرج وليس من فيه
نعم يمكن ان يقال نعم الحريم من الآية والاضمار بل طلق فيعمل على ما هو
الصحيح وهو الدم المسفوح ويبقى الباقي على اصل الجمل كالتالي عن بعد
اذ الله سبحانه العزم فقدر وقد استثنى من حريم هذه الاشياء الاكل
للحصر حال اضطراره اذ لم يكن باغيا ولا مأثما ولا اضطرارا لا يمكن
الصبر عليه شلل الجوع والعرق يبرهن وبين الاطباء ان الاله قد يتردد الدوى
الى العمل من جهة الضيق وليس الاضطرار كك واصل الى الطلب
والعقوبة الخلف عنه من اضطرار هذه الحجة بل العمل مطلق
الحرياً لعدم النقطة الا ما خرجها الاول شلل نفس على الوجه كان
الاضطرار وتلك الضيقة ضرورية مستمرة او كراه او جرح او غرض الله
من حريمه شتم لا يمكن جعلها عادة حال كونها باغ للذة والاعادة الى جرحها
مجرد الضرورة فلا اثم ولا ذنب ولا حريم عليه وذكرنا الحق بالترقيم بعد
ذلك كانه لا يملك على الله فغيرهم لا يتيقن على عباده بل يوسع
عليه فلا تملك الضيقة الحلية بحيث لا يكون المعصية بدون فعل
الحرام لو ان ان اضطرار ما لم تأب يتوب الله عليه ان الله هو المتوكل

الرجم

الرجم بالرخصة وخبرها وقد قلنا معنى آخر شاملا قاله الشافعي باسناد
عن احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا باغ في الذراع يخرج على الامام والعاقل الذي يقطع الطريق لا يحل
له المدينة وفي السنن ضعف لاسيل بن زياد وفي المتن ايضا عن
قاضيهم عن الزكي ان يكون بطريق التخلل وان المذكور في الحريم لا الحصر
وبالحيلة الاخرى ما لم يثبت التخصيص ومنه يمكن اثبات الحكم بما
بطريق القياس معلوم عليه كاتاقه وقيل يبرأغ على التوالي لا عاد بقطع
الطريق فعلى هذا باج للعاصي بالسفوهة مذهب الشافعي وقول احمد
وامت نعلم ان قياس غير معلوم فيه اشتراط العلة بل ان الله عليه قال
الخرج على الامام وقطع الطريق ليسا عتوا بين لكل العاصي حتى يكون
العاصي يفرقه شهما ويحفظ ويعلم بها دليلا لو كان هذا مذهبها
وثاقه ايضا فان قولها بعد فصل الحريم على ان يكون من حريمه لم يثبت المراد
فصله من حريمه على ان يكون ما استلزمه لا مطلقا ولا يفرقه منه على حد الاختيار كما قيل
انهم عليه هذه الاشياء ما لم تضطر قالها قلت لا يفرق الوضع وانما ان
يعلم ذلك ان الظاهر كل بحر الماهي حال الاختيار وروى الاضطرار وملك
عليها العقل والتفان في السؤال ولكن ان يقال المصلحة في المنفعة في
ما تروى على انهم على ما قيل هذه الآية في جبهة قبل تعلمهم كقولنا ان معنى
ليس الحريم ما لم يتم هذه الآية فغيرها ما حرم الله من ما لم يتم انتم
كقولنا الحريم من القبول هذه فقط شال قال الاجل الاية **الرجم** وما لم
الا كما قلنا ما ذكر اسم الله اي في حريمه في النزع على العلم وما منعكم
منه من الاخرج فيه فكيف جعل شي ما فاحته دون عاتق الله عنه
لعل ان الله لم يملككم ما حرم عليكم ما لم يتم عليكم بقران حريم عليكم
المدينة لا يبرهنها ولبس ان نبيته في الاخبار لا ما اضطرهم في الله منها

ما حرم عليكم فانه ايضا حلال الحلال المحرم ولا خطر ان في مفهوم قوله
 الآية حريم ما لم يلح باسم الله اي في كل اسم الله عند ذبحه حلال من ذواتنا
 من السما والارض لا يرضى احد من سما ان ذبح باسم الله لا يرضى احد
 سما الاضيق وتكون ولا من سما يسمع بقلبه كاذب ان لا يسمع
 فيها ولا على اربعة الماء والارض بالفضل اي في كل وجه من الارض
 فكل من يتصرف فيها ما لم يذبح دليل على خلاف ذلك لان في الانعام
 بعدة فلا كفة اول هذه السورة في الانعام في الارواح الثمانية
 المذكورة في سورة الانعام والكرامة في الانعام على الكلال وقد انت هذه
 بقوله ولا انعام خلقها لكم فيها ذوق ومنها تكونون فيها وتكونون كوهها
 بقوله شقيكم مما في بطونهم المخرج اليه فكل ذلك اعلان الانعام
 اسم جمع والمخرج في غير ذرة معناه يفتت واخر في غير ذرة
 يكون جفا والتذكير هنا باعتبار رجاءه الى بعض الانعام المخرج منها
 فان الذين الذين الذين يصرغ بطونهم كاهل انهم وتعمل افراد في
 ق وفي سيرة اي في الانعام ومليح من انهم عتوا عتوا لولا انهم
 ثم بين ذلك بقوله شقيكم من استيناف كان في كذا بكرة فيل شقيكم
 من بين مرتب وقد لسا خالصا اي خلق الله الذين وسما بين الفرس
 والدم يكشفنا وبيته وبيته بزرخ من قدرة الله لا يبيد احد من اعليه
 بلون ولا لم ولا راية بل هو خالص من ذلك كله قبل ان اكلت الجمجمة
 العلف فاستقر في كرشه الخلف وكان اسفل فرقا واسطه ينادي
 د ما والبك فقام سلس على هذه الاضداد الفلكه فيسبحا فيقر الله
 في العروق واللبغ الطرمع وسبق الفرس في الكرش فيجاء الله ما
 اعظم قدرته والفضيلة لمن تفكر في الامل سئل شقيكم من الاضداد
 تعالى ليعز الله على الصواب كمين الذين من بين مرتب وقد كرم من ق

فمن انما
 فكل من
 فكل من

وهذا تشبه ما احسن به وفيه وجوه كثيرة دقيقة حقا منه انه في
 الصورة شدة لا يقد عليه الا الله وتبنيه الربا وغيره ما يخرج اهل
 بالروح والدم كراهة وراعية وقذارة وغير ذلك سائبا للشارع
 سهل الذوق والطف وحي اذ لم يتصور احدا بالبن قط وفيه كرامة على
 اربعة من الانعام والتزجيب على الانعام والاعتبار والتفكير
 افعال الله ثم من ثمرات الخيال ولا غائب بل متعلق بخلاف اي
 شقيكم من غير ما حذف المضاف او بارادته من انما وليس
 متعلق بمتيكم المذكور ولا المضاف المصروف عليه ان لم يكن كونه بيا فانا
 اربعة الانعام ونوا استيناف لبيان الاستعارة كذا ومنه اخرى متعلق
 بقوله تفكرون منه سكر او رقا حسنا ان في ذلك لا يفتن بقلوب
 ويكون منه تكميل كذا كذا كذا في ذرة الدار فيها وتذكر الضمير
 باعتبار العبر او التمر والسكر صفة تسمى به الخمر الباقية وقد اما
 ان يكون من منوعة ان كانت قبل فريم الخمر او يكون جمعا بين العنبر والمنة
 وقيل المراد به ما يستلجج من السكر وقيل المراد من السكر الشد
 وهو صبر العنب والتمزج الزبيب ان المخرج حتى يلعب لثامه ثم يترك
 حتى يثقل وهو جلال عكس او حشيفة الجذال السكر حتى يخرج منه الاتية
 ويقول عليهم الخمر جازم لعينها والسكر من كل شراب او جرم وفي كذا
 الاتية والخمر على ملاب الوحيته خاه قال في السكر فة على اربعة
 اوجه الاول السكر من السكرات والثاني ما فم من الطعام وقيل
 شراب او ثلث السكرين ونقل شعره الرابع المصلح في قوله سكر
 سكر ومنه التفسير التحريك قوله سكرت اصدارها وقال اي في كذا
 فتارة تزل الاتية قبل فريم الخمر وفي الحكم في حشوة بالاسناد عن ابن
 عباس انه سئل عن هذه الآية قال السكر ما من من شرابا الرزق الحسن

۱۰۰

بجمل

12/22

من المجلد الثاني من كتاب
 تاريخ الدولة العثمانية
 من المجلد الثاني من كتاب
 تاريخ الدولة العثمانية
 من المجلد الثاني من كتاب
 تاريخ الدولة العثمانية

التي الحلي في عمل الصل او فاسكي بالجملة الى بيتك سبل رايك لا يلبس
 عليك ذلك جمع ذلول وهو حال السبل او مذلة ذلها الله و
 سئل ان اوس الغنوي فاسكي انما ذل في سبابة لما ائتم برعير
 متخلة خرج من بطوننا عارض خطاب الخلل الخطا بالصل لا رسل الارحام
 ولا رسلنا والمتم من خلق الخلل والهامه شراب حتى الصل لا رسل
 تخلف الوان بعضه ابيض وبعضه اصفر وبعضه اسود فية
 شفاء للناس ايا نخسه كما في الامراض البانية اوسع حيزه كما في سائر الارض
 اذ لم يكون يهيون بالصل لم يكن جزء استمع ان النون فيه قد
 يكون شعرا بالصل فيقول الختم وقيل الصل في ركن وفيه عمل
 الرقة لا يترك لم يتكون فان من تأتلف في فعل وجود الصل
 وكيفية حصوله لم قلنا ان الله مع تاديركم عام لا يصفى بجمع الصفات
 الكمال وليس فيه نقص بوجه وفيه دلالة على حلية الصل الخلق
 ولقد قيل لذلك ما يمنع مانع شرعي والاستغناء بالادوية وخطو
 الصل وان الله يشفي لادواء وان كان قاصدا على هذه غير مكره وجلب
 عم الصل على العلم والشك في الاخل والاستلال باطل وجود الواجب
 وصنائه والصلوات التي الغنوي مثل ان الله فضل الصل على صوفى
 الرزق الصل في الرزق بان جعل الرزق رزقهم ورزق ما ليكم المائدة

وبعضه اصفر

ذخر

ذخر لاورداه مرداه وازاده اذاره من غير نقول ان الله يجلد
 فضل علم التنوير من جليجود النعمة على سبل المائدة في الارض
 استجاب الدعوى بين نفسه ومالكه ويل عليه ايم الاخبار سبل
 تقدم ويل على البع من ذخر ما روي عن امير المؤمنين عليه السلام
 يشترى ثوبين يعلو اظهرا القبر ويأخذ الارض لنفسه فليد قاتل في
 وقيل هو مشايخه الله الذين جعلوا له شركا فقال لهم انتم لا تشترى
 بكم وبين عبدكم فيما اغتصب عليكم ولا تجتنبون فيه شركا ولا ترضون
 ذلك لانكم كيف رضىتم ان تجعلوا صليكم شركا وقيل الخوان
 الخوف والامانة انا اراكم جميعا هم في رزق سوء فلا يحبسون الخلال
 انتم ترون على ما ليكم من عذم شيئا من الرزق فاما ذلك رزق
 اغيره ايم على ايم وعلى الاستلال بما على فليكم مثل ما
 وفيه آيات الامانة وتلججتم ما يراك الالوان
 الامرين والذين عقدت ايمانهم في الاشارة الى قدس الرزق
 اجلا فلا تفر بريد يا قولوا الرزق والذين صلبوا على الاحتمال وقيل
 ضرب الله على **الشاة** والاولاد ارحام بعضهم اولى بصرف
 كتاب الله من المؤمنين والمسلمين لان جعلوا في اولى في كل سرور
 يجوز ان يكون من المؤمنين والمسلمين يا اولادى ارحام اى الاقران من
 هي لا بعضهم اولى ببعضي ما يورث بعضنا من الاجابة بل من بعض الا
 ايم ويجوز ان يكون من لا يملك الغاية اى اولاد ارحام بحق القرابة
 اولى بالميراث من المؤمنين بحق القرابة في الذين ومن المهاجرين بحق
 الهجرة والاقارب والفقراء اصله اولى ويحق الاستئذان اولاد ارحام اولى
 لان جعلوا وصية فالجواب اولى فغيا دلالة على كون الوصية اولى
 من الارث وتقدم ما على الارث وليس هذا الا على علم الوصية للوارث

في قوله تعالى
 والذين صلبوا
 على الاحتمال
 وقيل
 كان مسلمة في صدر الاسلام
 فاعلموا ان بالقرابة كانت تتألف
 فاعلموا ان بالقرابة كانت تتألف
 فاعلموا ان بالقرابة كانت تتألف

وهو ظاهر بغيره ان يكون الان متعلقا بشمل الجزات ايضا فذلك على
كونها متعلقة على الارث وكونها من اصل غيرت الوصية للاجماع و
المختار وصارت من الثلث وبقيت الجزات فقال **الثالث** لو جعل نصيب
متاركة الوالد والابن والابن والابن نصيبا متاركة الوالد والابن
الابن نصيبا متاركة الوالد والابن نصيبا متاركة الوالد والابن
من ان يكونا بواسطة او غيرهما والمراد لا تركة لهما بل نصيبا
متاركة منه او كراي لئلا كان المتركة او كراي شقرا له من حقيقة او
حالة اي فرض لرجل نصيب حال كونه نصيبا او موصوفا بغيره
صفة اي متعلقا بالاعتناء الارث بالمتصرفات من الله فرضا لا ماسا
من غير اختيار واحدا من الوارثين سواء كان ذكرا او انثى فذلك على
سا كان في الجاهلية من علم الارث والعتاق فذلك على شمول الارث
في العلة والارث في مطلق الوارث غير اختياره سواء اراد الوارث
ذو فرض من مطلقا مدخل في شرا **الرابع** يوصيكم الله في اولادكم اي
بما لكم ويضيق عليكم في شأن ميراث اولادكم في الخطاب للاجماع
ما تسميهم احد يعلم بالارتقاء ان اولاده وبنوه لارث كل واحد هذا محل
وتفصيل يعلم قوله لا تركة لغيره لانه نصيب يعني ان الاجتمع الاولاد ذكورا
والانثى فلا يوصي بالثمن نصيبا وان نصيب نصيبه فان كان الاولاد نسبا
انثى من غير نصيب نصيب اولاد التي هي بنتان او ما فوقهما لثنا
ما تركه الميت من الاموال بالعرض وفيه الميراث تفصيل يعلم من ميراث الزوج
وقوله نسبا يعني انثى بنزله انثى فمطلوعه والمطلوع من ميراث الزوج
على النسب غير بعيد وان كانت المولودة بنتا واحدة نكحها المتصرف
ما تقدم ويؤيد ان حكم البنتين حكم الثلثة انه لا يمكن ادخالها في حكم الثلثة
ان لا خلاف بين اهل العلم في ان حكمها حكم الثلثة الواحدة وهو مذهب ابن

النسب

النسب

هذا هو العمل في الجاهلية
في ميراث الزوج والزوجات
في ميراث الزوجات والزوج
في ميراث الزوجات والزوج
في ميراث الزوجات والزوج

هذا هو العمل في الجاهلية
في ميراث الزوج والزوجات
في ميراث الزوجات والزوج
في ميراث الزوجات والزوج

عبار

عباس فقط وانما حكم ذوق اثنين وهو مذهب غيرنا لاختلاف في ان
لا اثنين وحدهما هو الثلثان كما دل عليه القرآن العزيز حيث قال
فكون حصة البنتين اثنتين حصة ما مع ابنتهن مما لا يكون نصيبا
فلا تاركة لغير اثنين ونصف فيكون الثلثين وانما يمكن ان يكون
شرا لغيره لانه لا شرا لغيره سطر ذوق ثلثة ايام الاوسما ووجاه
ذوهم لها فان المراد ثلثته وما فوقها على قول كل واحد من الذين يفتوا
فما لا يدخل في ثلثه الله لا تركة لغيره لانه نصيب لغيره حكم البنتين
فذلك ان لا تركة مع الواحدة لغيره فيكون هو البنتين فذلك ان لها
ثلثين ونحوها غيرهما فذلك على مطلقه فذلك ان ذوق ذوق
غيرها وتقولون ان من ابى العباس الميراث وفيه تامل ان العلم بان الواحدة
تكون مع اجتماعه مع الواحدة لا يستلزم كون البنتين لها اذ انهما
لان البنتين لغيره لانه نصيب لغيره لانه نصيب لغيره لانه نصيب
لغيره لانه نصيب لغيره لانه نصيب لغيره لانه نصيب لغيره لانه نصيب
على ان لها الثلثين كما دل عليه العلم فيثبت ان البنتين لا يستحقان الثلثين
لكن لانه اجتمع على ان حكم البنتين حكم من زاد عليها من البنات وقال
ايضا بل على الاجماع الامار من ابن عباس ان البنتين المقتدرات
الاجماع بذكر او ما اعتبر خلافه او لم يثبت ذلك قول ابن عباس حيث
قال لا تاركة وادار انما يزيد بالشرع في الميراث كما قال قتادة بالخلاف
ان كان ظاهر الآية ان البنتين حكمهما ما فوقهما لثنتان ان ظهر وان ليس
حكمهما ايضا وهو في ذلك امتنع اصفاء على ان حكمهما حكم الثلثة الواحدة فلا بد
من ارجح خلافه في ادخاله في واحدة ولا يمكن ادخالها في واحدة
ارجح ما تقدم ولا يوزن لغيره لانه نصيب لغيره لانه نصيب لغيره لانه نصيب
فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا تركة لغيره فان كان له اخوة فلا تركة

النسب

النسب

النسب

عبار

عبار

الدين وقوله يعنى بها الوصية فلا يظهرها المتعارفين من الدين
 والوصية في تقديمها على الارث وان كان واحد مستقلا في التقديم فإيراد
 أولها لا لأن أحدهما مستقلا بل لجمعهم وهو ظاهر وتقدم الوصية
 مع كونها مؤخر عن الدين في حكم الشرح للاهتمام بشأنها لا احتياجها
 إلى التأكيد والمباينة لا يصلح أن لا يصح الوارث من الوارثين
 في التقديم حتى يقدح في إبطال ان الاصل في الوارثين لا يشابه الارث
 بحيث توقف ثبوتهما على الموت فذكرت بعد ذلك الآية على ان
 الوصية مطلقا والدين كذلك مستدان على الارث فيخرج اللاحق
 بغير الوجبة ثم الدين ثم الوصية فيقسم ما بقى من الوارث على حكم
 الله والترتيب ممنوع من الإجماع والسنن لا الكتاب والآية
 دلالة على عدم تلك الوارث قبلها الارث بل عدم جواز تصرف اللاحق
 أخراجهما لما لا ينافى على حكم مال الميت أو ينقل إلى الغائب والوصية
 إليه بقدر ما لا يجوز للوصية المحض في اللاحق إخراج الدين و
 الوصية سواء كانا مستقرين أم لا ويحتمل أن يكون معنى ذلك لانه
 مثلا بعد الوصية والدين إرثا ما يفرغ منه بعد أن يكون في التركة
 ما فضل عنهم وحق لا يتم ما قلناه فيكون جواز التصرف للوارث فيها فضل
 عنها قبل إخراجها ولكن يجب عليه إخراج ذلك وتزله وإعادته إلى
 صاحبه أو يجب على الوصي أن كان واجب على الوارث أن يكون ويحتمل
 جواز التصرف في المال بقدر ما لم يدين الدين والوصية به بعد أن تفرغ
 التصرف على نفسه ذلك فيثبت في سنة الدين والوصية ويجب
 أو أنها لا يتصرف في التركة شيئا فلا احتمالات ثلثة بعد وصولها
 إلى أهلها فالوصية التصرف قبله بوجه وبعد الغزل والقبول فلا
 يجوز تصرفه وبعد سعة المال وجودها فيه فيجوز التصرف فيها

تفضل

٢٢٣
 تفضل رتبة التي يكون خاسرا ولا ولا المحيط واسم ويل عليه رواية عاذرين
 حكيك في باب قضاء الزكوة من الميت في الحنفية عند الله عليه السلام في
 يعطى في إخراج زكوة في حياته فلا حضرة الوصية حكيك جميع ما كان في
 فيه مما لم يمت من الزكوة ثم اوصى به أو يخرج ذلك فذلك إلى من يجب له ذلك
 فالجواب يخرج ذلك من جميع المال بغضه دون لو كان عليه ليس للوصية شيء
 حتى ينفذ أو ما اوصى من الزكوة ودلائلها ظاهرة في الدين والوصية بالزكوة
 ويحتمل أن لا ياراهن الدين الله مع وسيله جليل لا شيء رجاء الزكوة من
 حكيك وقد ينفذ الآية فيقتضي الأمر أن أثبت مطلقا الثلث شاء بقوله
 لأنه الثلث فلهما التصرف به كيف شاءت وقوله بعد الوصية والدين يحتمل
 معنى ما في ذلك وهو الأمر أن ليست ظاهرة في غير بحيث يكون حجة في
 بغير ذلك الفاضل أو مطلقا إلا أن أيضا سنة بمعنى أن لو لم يعطى الدين إلى
 إلى أهلها يكون لها الرجوع عليها وعلى ما بالورثة الذي تصرف في المال
 أو يعطى التصرف فيكون مستوفى وفيه تأمل ويمكن دعوى ظهور إخراجها
 مقدمة ويؤيد الرواية بالجملة المستقلة فلهذا في الاحتياط القول
 واعتراضه حتى يزوجه التصرف في التركة مع ما مضى على واحد على خلاف
 الآخر ولم يذكره في الدين فقط وما ترجع إلى الوصية والدين من الثلث
 أو من الأصل وإياي سألها يعلم من جعلها من كتب لأصحابه وإلا يتم ذلك
 الآية كونهما من الأصل فتخصص الوصية بالإجماع والسنن وقابل وأعلم أنهم قد
 اختصوا في معنى الزكوة وإياها لا فرق بين إهم إخراجهم فلم ينفذوا من مقتضى
 هذا التفتيش بأنه يمكن أن يكون المعنى أن الذي فضلته في الإرث من
 مقتضى هذه حكمة فلهذا الأمر كذا أو لا يمانع أن ما هو في الأمر إلى حكم
 بأن من كان له من نفع أصلي للزكاة لا أمل أقل فأنما ما تصرفون إجماعا أقرب
 من نفع الله هو أصلا بالأقرب فنفعوا أن يجد كونهم إياي أو إناؤهم كافي

والظاهر أن المال المذكور في الآية
 إنما ينقسم إلى الدين والوصية
 والباقي مما هو في التركة

لقد فسرنا احواله لئلا يضل
الحال والشرع في هذه الوصية
بما يقتضيه لئلا يضل حقيقة

عونه لا يضران فلا يظن ان لم يتقدم على الابن اذا لم يقبل علم سماه
الوصية والابن قال في توطئة الحديث ان الطرية الوصية من الكبار فلهي
المراد الوصية بدني لا عقيدة ولا اقرار بان عليه كذا ولا لا يسلو على
احد شي مع وجوده اضران بالورثة فتأمل وحيث ان اراد تغير الوصية
وعلم العمل بها وصية مصلدة لغيره والله يعلم بصلح عباده ولا يضل
بهم الا ما هو خير لهم من صحة الميراث وتقدم الابن والوصية عليه وعلم
سالم الابن والوصية المعتبرين حكيم لا يعجل النكاح بالعقود بل يمت
عليهم بالانتظار ولا سيما **الاسماء** يستغنى ذلك قال الله فيكم في العلة
ان امر هؤلاء للويل ولله اخذ فلما نصف ما ترك وهو بها
ان لم يكن لها ولد وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كان
الخوة رجلا واحدة فلهما الثلثان من تركه وان كان
والله بكل شيء عليم لما يقدر في قلعة السيرة بعض السامع وقيل بعض
اراد بشارته فاختار فقال يستغنى ذلك بالحق والحق يدور من قوله
حكم الله في ميراث الجلالة وقد مرت معناه قال الله فيكم اي يبين لكم
ميراثها فالخوة وهم اهل الوصية والاختوات وهم اهل الوصية عن المتناهيين
فان مات امرؤ من اولاد النبي وله مطلقا اسطة او غيرها ذكر كان
او ابنتي كما هو الحال ان الولد يخلو عليها لغة وعرفا كالميراث بيان السامع في
اول السورة والله ان مقتدر يعلم الوارثين للاجماع ولا العلم في
الحالة وهو من يكون والله اول ولد او له اخذ اي اخذ من الابن
والام او لولاد من الام فله اخذت اي اخذت من الام فله اخذت من الام
فلا اخذت الواحدة منها او من الاب نصف ما ترك كما بينت والارباب
يريدون ان يكون لها ولد مطلقا وان كانتا اثنتين فصاحب كل منهما الثلثان
كما بينت فصاحبها وان كانت الورثة لغيره فلهما رجلا ونصفهما انهما

الكتاب

انما هو من الام

انما هو من الام

او من الاب فمالا فيهم للذكر مثل حظ الأنثيين **وتلك** الايتان اي الاخوة عطف
بعلم الولد اصله وموخره ما تقدم في قوله كما هو الخبر عند الاصحاب
وهو ما ذهب اليه من اهل البيت عليهم فلا ينظر الى ما روي في الاخوات
البنات عصبة فلا يجب لهن الا في خبر واحد فالحال انما هو ان
اجماع علماء اهل البيت عليهم وروايتهم فلا معنى لقول بالعبية ويستند
قوله في غير ذلك ما بين له لولده ذكر كان او ابنتي ان اريد من تمامها
مالها ولا بد ان يكون الذكر ان البنت لا يجب لغيره في وجه كلامه فان كان
علم انك الاخ مع البنت فادرس في لارث مطلقا في الولد مطلقا والفرق
الاجمال وعلمهم شي وهو ظاهر وفي رواية ان موقوف الميراث ان كان الميراث
بما البنت كما هي ان لا يعلم علم ارب الاخوة مطلقا في الاولاد والوالد
هو معتد بعلمه اي في الولد وجب ان يخرج الميراث من الام لان بطابق
لا بد ولا يحكم التي تركها بالانتم فتأمل يبين الله الحكم سائرهم
كراهة ان تؤول ان تؤول ان تؤول في الحق وقيل يبين الله فضلكم الذين
شأنكم انا خلتهم وجعلكم القسوة وانه ما في امرع البيان في التاكيد
بأن يبين علم الضلال ولا في الضلال والله مهيء الى الصواب في
اخر ما روي فعمل مقدم بعينه ملك لا ان لا يخل الا على اهلها وهذا
انما يخل شيئا والويل له ولد صفة لا يورثه حال ولا اخذ حال وعقل
العلم يكون صفة ايتم ارحا فلما نصف ما ترك خراؤه وهو
اي امرأته اي اخذت من ميراثها مقدم او من ميراثه اي من ميراثها
لم يكن لها ولد وهم اهل ميراثها وجري لها وجميع ميراثها انما هو
ميراثها صفة او حال ولذا انما هو شرطية ومثل سيد مضاف للذكر
خير والعلامة خراؤه والله بكل شيء عليم منها ما يصلح الصادر في العيرة
والهات وتقسيم الميراث فلا يخل الا ما هو اصلها لم يردنا او دينا فتأمل

١٢٧٥

وتختار

مبتدأ

نحو

باب في الايمان قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا** اي خشيتم محسني التي باقية بعد
 ياخذ ارب واثبات امراني عاقل لم لا فبت اي من لانك اي من عندك
 وليا وانا يري مني ان يعقوب اليه وانجمله اي في لا الورد
 يا رب عيازا منيا مرطيا واما من شل من الذي خفت منهم فانهم كانوا
 شريرين اسرائيل كذا في وفيه ولا على من يث الانبياء الاموال كسار
 الناس لان المتبادر من لاد هو ذلك فيكون حقيقة فيه فلا فيسا لاد
 الامم الضرة وليست وكان الولد الذي خاف منهم لانهم ما لا نورثون
 البتة لعدم صلاحيتهم لها فانهم كانوا اشرارا فلهذا لم يسموا انبياء ولا هم نورا
 قايضون لما كان معنى لخصيتهم وظهرت لان الله علم بان الله
 نعم لم يعط البتة لانهم لم يكونوا اهلها ولا هم لم يكونوا رقيقا او يورثون
 ايات لاد في رايهم فيكون حاشا لانهم لا نورثون فلا يكون
 المحض على ان لو لم يحسنه فحق فيخص القرآن المتوازي في واحد
 ان انكره كثيرا في الامم واحد مع التمسك نظروا في المحررون
 فيخصوا بما ليس ومن بالخبر الصحيح والتمسك انهم كانوا الذين
 سوا من شتا ونقي ولا نورثون في شتا ويقتضي كذا وانت تعلم
 اشياء ذلك كله فانما لم يقر في ذلك ولما لم يث اث الشرح
 العلم لان الانبياء لا يورثون المال باطل لما مر مرط وكيف يحسن ارك
 العلم والشعر وهو لا تعلم من محمل **باب** وانا حذر العتمة
 او لو العزى واليتامى المساكين فانهم في حده وحق لو انهم ولا يعرفون
 ظاهرا ان خطبات الورثة التي قالون لا اي البقية الرشد حاله
 الميراث والمزكح اعطائهم من لاد لا تادهم في لاد لم اذا شهدوا
 وحضر العتمة وكذا المطلق اليتامى المساكين المحتسين فلا يعط
 يعطون على ان يثبت شيئا من شتم والظلم من المحسن من حقيقة يبق له

والتحقيق في البتة في غير البتة

شكره في قتل اليتامى والمساكين في الايمان اليه وجهه في ذلك
 ظاهرا وجوبه في كين الظاهر لان قال ان يوجب وهذا قال انما منسوخة
 بان تارة المارث ومقتل لورثه فيكون غير مستوخة ويورثه في
 وفرا انهم في الامم بان تارة انهم بالارق من الله شل الله وركم
 فيغير بين الاعطاء والارث ولا في لاد ومقتل او كين في الميراث فيكون
 غير مستوخة ان يقال معناه يعطون ويدعون ولا يعطون ما يعطون
 هو لهم والعلم على لاد اول من النسخ ومقتل حله على استحقاق العتمة
 عند الاحصاء وهو مشهور ولكن قدوة بطريق لم يسم منها وتعلمها في
 الميراث بالوجوه التي لا يخفى بدها والحجة التي يظهرها في
 لعدم القبول وكذا لم يسمها على العتمة لانهم بعدوا الاحصاء
 يقتضي اهل يظهرها فاقول **باب** الميراث وهو انما احد
 الزنا في المات **باب** واللاق يا بين الفاحشة من نسائك فاسعدوا
 عليهن اربعة سنك فان شهدوا فاسكوهن في الميراث حتى يرضين
 الموت او يبعوا الله لهن سبيلا قبل المارث بالفاحشة الزنا والانسائيات
 بصرية اضافت لالرجال والامساك شتم من الفاحشة وقيل كذا
 لان الامساك في البيوت حقه وشره باه للبلد ومقتل ان يكون المارث
 بما المباحة والامساك المنع ويقوله عدم ذكر الرجل في الميراث
 بالانسائيات وعلم لزوم المنع وان سيدكر كذا في المارث بلادة التي بعدها
 الاول ذكر المارثية والزنا في المارثية يكون لاد في خصصة بالانسايات
 والثانية بالاول والثالث يكون مشترك في كل واحد من الميراث في
 في حله الموت اي ملك الموت والمراد بمقتل الله لهن سبيلا بان الحكم
 او التوبة في النسخ الممنوع من السماع والاقية لاد في الامم الظاهرة
 حتى يشهدوا فيكون استنباط عدم القول في وهذا قال المتأخرون

المشاة
السورة

عباس

1

...

10

1

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

للحديث شاهد ثم انما اذا اصاب في امرين الامس جملته وانما انما في الرقة
 باستغناء الله كما هو مذهب ابي حنيفة في حديثه لا ينفك ولا ينفك
 العتق لقوله وانما في الفاسق فان ظهر ان الذي مع علم لا
 شهد فتعظم لا يظهر ان ليس او لشدة اخبر الخ الذين تغيروا
 فان لا تنسج وانفق هم اى احسن عليهم بالعتق واعمل بهم معا
 الصانع فتعظم عليهم بذلك وان كان مقتضى السارق ان يكون هو
 خيرا وان كان كونه كذلك ولكن لا يسلوب مقتضى وغيره بالذلة لا اشكال
 في قرب هذه الامور والله وجوب المقتضية الشريعة والعتق على
 الفسق مع عدم الاشياء على الوجه المعتاد لا الاشكال في مقتضى الاستغناء
 في قوله لا الذين تابوا من بعد ذلك واصبحوا فان الله يقدر رجع اى
 قد رجعوا قالوا من الذي لم يزلهم الله على القول بعدم قبول التوبة الا من
 جميع المناهي ومزجوا على عدم العود قالوا المراد بالتوبة هذا الذي ارتكبه
 عاروا والتوبة ظاهرة ولكن اصلاح اعمال الذي مذكور فينا بعد التوبة
 اما بعد القول او بقبول العمل غير واضح وليس يقتضيان بالمرحى
 قبل هو ايضا على التوبة ولكن ما يعبر به الصفا فانه الاتيان بعمل
 صالح اى عمل كان ويختار ان يكون تأكيدا للتوبة وتغريها لاجل الاعمال
 عليها فا العمل الصالح والاصلاح هو الاعمال عليها كما تر من قبل فذلك
 وقاعدة الاصول تختص بعلق لا بالجملة الاخرة على ما رجحناه في الاصول
 فيكون الذين في عمل التوبة بازمسقى عن اولئك بعدم الصلوة
 اى علم فاستحقاق لا التائب ولكن الظاهر الشهادة ايضا تقبل
 بعد التوبة وان لم يكن هذا المستثنى مستغفرا من جهة القاعدة ومن
 جهة انه يلزم ان يكون المستثنى مختار التوبة بالبدنية ولم يصح ان يكون
 في جملة واحدة مع ما عارضه من سواها من فليكن مخالفا ومنافيا في ان

من كون رجع الاستغناء للمسلمين في قوله ارجعوا وارجعوا الله عليهم ليس
 حقه الرجوع بحسب كسب واللفظ ليس بمعنى المسئلة ويحتمل ان يكون
 مستغفرا لها بالخصومة للرجوع بالعلم يكون الحكم كذلك وتلخيص صحة
 اللفظ بان يكون قوله الاستغناء استغناء الرجوع الى الله وحده
 بقرينة المذكر او يكون مضوبا وانما انما يكون فينا لا يجوز فيه لنا
 واعلم ان رجلا اراد تعلق العتق بالحق لزم ورود ما ليس على موجب
 واحد على تقدير تعلقه بالحق فلو كان هذا في كل سلب انما يرد على
 او لشدة مخالفة فليكون الاستغناء فقط فاما ما اذا علم بقتل فاحتمل
 فذلك فان التوبة لم يسقط لهذا الذي هو حق الناس ويؤيد بقرينة
 بالمعنى المتقدم ان الظاهر ان التائب يتقبل توبته وليس التوبة باعظم من قبل
 معلوم ان اسما وانما الزان انما يتقبل توبته بالظن بالطريق الاخر
 فانه اسهل ان يوافق الرى بالفاخرة من قبلها وهو لا يوافق بالحق فاما
 روى في غير اية من اولى الحركات تتقبل توبته فالتائب هنا بالطريق
 الاولى وقد ادعى في الاولين الاجماع في توبة الاخرى فم قال روى عن ابي
 جعفر عليه السلام في الجلاء العارفين وعليه ثابروا ويحذر الرجل قايما امره فاعاد
 ومن شرط توبته العارفين ان يكتب نفسه فيها قالوا انما يضاف له لا يجب
 قبول شهادته وفيما نأمل ان لا يكون حاضرا فليكن كسب نفسه فاعاد
 لرواية فيقول للرجوع قالوا في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
 بالعلم وان كان الصانع جملته او لم يخطأ رجوعه فليكن عند التوبة
 من روى اصحابنا ان الله تعالى في قوله ارجعوا الله عليهم ليس
 يقتضى ذلك ولا خلاف في ذلك لو لم يكن معارضا وهو في قوله ارجعوا
 السرقة وفيه اتيان **الوجه** والتاخر والمشاركة فاعلموا انما

جزءها كسائر الخلق لا يملك الله والمسلمون يحكمون الله والرسول في كل ما يريدون أولنا الله وأوليه
رسوله وهم المسلمون جعلوا حرمات مما حرم الله من أموالهم وأموالهم وأموالهم وأموالهم
سليم التي هي من الحرب فيهم يرون من نبي من حرمته فكانهم حرموا الناس
المراد قطع الطريق وقدره في الحرب في الفرع بالمرتب شتم السلاح
لأخذه المسلم في البر والبحر البلدان وغيرها والله أن المراد من شتم
ليخبر من القتل بقصد أخذه الله فيلزم شتم بحيث لو لم يترك
الله القتل لكان من أخذه الله لا كل من شتم السلاح لا لأنه من دخل فيه كل
مخوف من شتم السلاح وقالوا لهم السلاح اسم من الحلفاء من دخل
فيه الأعضاء واليهود في الأرض فسادا لبيان مقتضى معنى الحاربة
وأكد ثبوت حقيقة فسادا لبيان مقتضى معنى الحاربة
المسماة لأرض الحاربة فسادا فسادا لبيان مقتضى معنى الحاربة
أي الإشارة إلى أن الفساد موجب لبيان مقتضى معنى الحاربة
فصاحوا أو حلفاء على تقدير العزم من حلفاء أو حلفاء على تقدير العزم
أو يميلوا معه أن قتلوا وأخذوا المال قبل القتل بعد القتل
في القتل قبل القتل والأمر بالمر من الآية أو قطع الطريق وأرجعهم من
خلفاء ويزكوا حتى يوفوا قتل أبي النبي وأرجعهم من خلفاء
المال ولم يتركوا فيها الجاهل من حرمته وضع القطع منها وإن المراد الرجل
اليعني في اليد اليسرى والعكس في القبحان ما يصدق عليه القدر
الذي لا يصدق عليه أو ينفوس كالمسكين أي من الذي لا يملك شيئا لا يملك
من القربى بل لا يملكهم إن اقتصر على الإطاعة والأيام على هذا
التفسير وقيل بغيره يعني أنهم لا يملكهم من جميع المذكورات في كل حارب
وهو الله من الآية وأحكام الحارب المذكورة في الفرع بتفصيلها ولما
كان الحكم إلى الإمام عليهم السلام كان مقتضى ما هو عليه من هذا ما كان مقتضى ما

للحارب

والمراد من الحارب هو الحارب
كل من حارب الله أو رسوله

جزءها كسائر الخلق لا يملك الله والمسلمون يحكمون الله والرسول في كل ما يريدون أولنا الله وأوليه
رسوله وهم المسلمون جعلوا حرمات مما حرم الله من أموالهم وأموالهم وأموالهم وأموالهم
سليم التي هي من الحرب فيهم يرون من نبي من حرمته فكانهم حرموا الناس
المراد قطع الطريق وقدره في الحرب في الفرع بالمرتب شتم السلاح
لأخذه المسلم في البر والبحر البلدان وغيرها والله أن المراد من شتم
ليخبر من القتل بقصد أخذه الله فيلزم شتم بحيث لو لم يترك
الله القتل لكان من أخذه الله لا كل من شتم السلاح لا لأنه من دخل فيه كل
مخوف من شتم السلاح وقالوا لهم السلاح اسم من الحلفاء من دخل
فيه الأعضاء واليهود في الأرض فسادا لبيان مقتضى معنى الحاربة
وأكد ثبوت حقيقة فسادا لبيان مقتضى معنى الحاربة
المسماة لأرض الحاربة فسادا فسادا لبيان مقتضى معنى الحاربة
أي الإشارة إلى أن الفساد موجب لبيان مقتضى معنى الحاربة
فصاحوا أو حلفاء على تقدير العزم من حلفاء أو حلفاء على تقدير العزم
أو يميلوا معه أن قتلوا وأخذوا المال قبل القتل بعد القتل
في القتل قبل القتل والأمر بالمر من الآية أو قطع الطريق وأرجعهم من
خلفاء ويزكوا حتى يوفوا قتل أبي النبي وأرجعهم من خلفاء
المال ولم يتركوا فيها الجاهل من حرمته وضع القطع منها وإن المراد الرجل
اليعني في اليد اليسرى والعكس في القبحان ما يصدق عليه القدر
الذي لا يصدق عليه أو ينفوس كالمسكين أي من الذي لا يملك شيئا لا يملك
من القربى بل لا يملكهم إن اقتصر على الإطاعة والأيام على هذا
التفسير وقيل بغيره يعني أنهم لا يملكهم من جميع المذكورات في كل حارب
وهو الله من الآية وأحكام الحارب المذكورة في الفرع بتفصيلها ولما
كان الحكم إلى الإمام عليهم السلام كان مقتضى ما هو عليه من هذا ما كان مقتضى ما

القتل

يتعلق به على ان العرف معرفة مله على ما هو عليه من جهة
الجزء والكل من جهة الدنيا والآخرى وهم في الآخرة عذاب عظيم
لهم ذنوبهم الا الذين آمنوا من قبل ان تعذبوا عليهم معلوم ان
الساعة انما هي المدة التي هي من الله لا محقق اناس مثل القتل
فصاحبا ويؤيد فاعلموا ان الله عز وجل يقيم فاعلموا ان الله عز وجل
ويؤيد فاعلموا ان الله عز وجل يقيم فاعلموا ان الله عز وجل
تأمر لم يستطع منهم شيء من العبد وحقوق الله في الدنيا ولما اذنب
في الآخرة فيستحق بالتوبة مطلقا في حقهم ثم **كتاب** الجنائز
وفيه ايات **الاول** من اجزاء الله مكتوبا على نوح اسرار الى يسجد
تأويل ما قبل قضيا على نوح اسرار وبقا لم حتى يعطوا لم يتم شيء
ما وقع منه امرين من انفسهم بعضه بعضا في حق بعض وجوب القضاء
او بغير ضادة الا في حق قتل الشرك او قطع الطريق او اشارة الى ان
انه احدها كما في الجواز القتل وان في الحرم لا بد من نية ما والكل
القضاء لم يجد على امانة القتل البضاد ويدل على جواز ان يخطى
العترة ايضا طوله من العترة انفس القتل ولكن العترة والضيافة
بين المسلمين بان يعمل ما يوجب قتلهم فلا مثل الذنوب في استحقاق
قتل المؤمن بان رافعي وبتأنيب وليس كذلك فقتل كفرة تكافى
ذلك حسنا والله اعلم فلا تأكل الناس حقيقا من حيث امره في حرمته
الما وحق القتل وجوب الناس عليه اوسى حيث ان قتل الواحد
لجميع سواء في استحقاق غضب الله ثم والعذاب العظيم ومن اجله
فقط احيا الناس جميعا اوسى تشيبت لبقا حيوتها بغير من قضى
وسعى من القتل واستحقاق من بعض اسباب مثل الخرق والفرق فلا تأكل
مغفل لا جميع الناس والمقصود منه عظيم قتل النفس واحياها اى
المنزلة من

فان قيل في القتل
القتل هو ازالة
الحيوة عن المخلوق
فان قيل في القتل
القتل هو ازالة
الحيوة عن المخلوق

فان قيل

يكون اشارة الى التوبة ومحنة بعض الناس في الاخبار بان
قوله واحد بمنزلة قتل الباقي فاعلموا ان جميع الناس من خبث واحد
منهم الكفار حاصل ثم وفرج لوحيد يكون ذلك لكل من يرضى
والغفور والظالم في حق الكفار والاعتقاد من تعزيرهم والظالم لهم الا حيا
شرع من حق تعزيرهم اشارة الى منع الحسد جميع المناسد والقصر
وقصد جميع الخمر والمنسأ الى نفسه وعرض من قرب وبعد والاعتقاد
ان منع الخمر ينفعه وكذا غيره وان عمل الانسان في ذلك لم يفسد افعاله
كتاب يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتل المجرى بعد
ما علمت الا اني اتي بدين واوجب عليكم التعزير فيمن قتل شيئا منكم
فان قتل شيئا منكم فاعلموا ان مقتله يعزير ان ياتى من ذلك لا يعلم
نفسه لو اراد ذلك صاحب القتل ان ياتي به في حق القاتل والاعفان
من حق القاتل والاعفان وما على المحسن من سجل كما يدركه من عليه الحق
كما يتم كذا في الاخبار ولا تقدم جواز القتل في جاز الاعلان المراد هنا
العدل والاجتماع وان لا تغرب فوجب على المحسن ان يسلم نفسه للقتل ان قتل
خراجه وكذا العبد الا في سوادات امه او حرمه قال اية اساس
يؤمل القصاص فهو امام المسلمين وهذا علم على اعلى اكثر الاصحاب
فاذا قال القاتل في الشئ في الميسر والاعفان في القصاص من انما ايضا
في خبره على علم الاشارة ويدل على الاصل وجوب الاخبار والايات و
حضوره في قتل القاتل في سوادات امه او حرمه من اعفان في حق القاتل
من القاتل ولا بد من القتل ومقتضى القاتل بان في القتل على علم
من عليه القتل من لغة الايمان فالقاتل من قتل من قتل من قتل من قتل
على علم اعتبار تركه العاصي حق قتل المؤمن الايمان وقيل اراد بالقول
بالأخ العاقب الذي هو في الآخرة سماه الله القاتل ليشتم عليه بانه

وشيئاً وشيئاً في من أخيه شيء موصولة مستداً والمطلقة وشيئاً
 مطلقاً تام متام على معنى اتباع مستداً وخبره محذوف أو فعله اتباع
 أو لا واجب عليه أن يخبر مستداً محذوف أي حكمه اتباع أو فعل فعل
 مقدر أي فليكن اتباع والمطلقة خبر من والفا يعق المعنى المستداً
 معنى الشئ والله أن خبر إليه راجع للمتن وهذا يدل على أن الاتباع
 ولا إله إلا الله تعالى المعنى المستداً وهو في الآية محذوف أو فعله
 الآخر على الأول يحتاج إلى المنطوق أو على الثاني على معنى قوله اتباع عليه
 أدلة في ذلك العا في خبر إليه أي العا في العلم من معنى وهو راجع خلاف
 الله وبوجوب التفكير ويكون وأداء الله عطف المعلقة على المبدأ لا
 المفرد على المفرد وإن صح ذلك فيجب على الإجمال كما مر في قوله مستداً
 وخبره خبر وجوه عطف على خفي وفيه أيتم موصولة مستداً
 المعلقة مستداً وما به خبره خبر عطف وعذاب مستداً أي علمه مستداً
 بتدريج خبره والمطلقة خبر من وصحة الفاء المعنى معنى الشئ كما مر في قوله
 الآية الشريفة كون المقصود وحده هو وجوب التعليل حيث انتهى عليه
 الغير وهو الذي شئ في الأصل وإن سلم أن الوجوب المستفاد من كتاب الله
 التخييري والعقود فأنه ليس بمتبادر وإن التخيير ليس بمنع التعليل
 مع وجود شرائع من متيقن في الآية لأن وجوب المقاصد بخلاف
 والغير المنقضي في الأصل والتخيير ليس بمنع التعليل لأن ما كان باصلاً علم
 الغير المنقضي أن يكون حكم شرعي فكان هذا معنى احتياج المنقضي على
 مقتضى هذه العقود فلا يرد عليهم قوله المضار في وجهه إذا احتاج
 على التخيير بصفة عليه أن وجب وكتب ذلك قبل التخيير بين الواجب وغيره
 ليس بمنع لوجبه وإن كانها وجوب التارة المقاصد على ما
 يجب المقاصد إذا كان التارة المتصلة مستداً وبين في الخبر والمصدر

والذكر في الآية خبر من ما وإن قوله الخبر المستداً ما كان المقصود من الواجب
 فلا يكون خبره الخبر المستداً بما نقل من سبب النزول وهو أن الله كان في
 الجاهلية بين حين من أجاز العرب دم أو كذا لاحتاجها على الآخر
 كما ذكره وشيئاً فاعلم المقصود من سبب النزول ما كان المقصود من الواجب
 فلما احتاجوا إلى الوصول إلى الله تعالى عليه وآله فنزلت وأمرهم أن
 يتأخروا قبل أن يتقدموا قبل التزويج بعد وبالعكس وهذا مقتضى
 البصيرة أن لا تترك عليه فإن المصروف حيث لم يظهر المقتضى خبر من
 اختصاص الحكم وقد يتبادر ما كان الخبر كانه إشارة إلى سبب النزول
 في معنى العرب متبادر أن يتقدموا على ما كان سبب النزول إلى
 على ذلك فاقم إرادته في قوله بعد فليكن الآية والآية قد يكون كيف
 جهة المصروف علمه من غير سبب اختصاص الحكم بل لا بد من ظهور عدم
 عرض سواء كان دليل جهة لزوم الخبر وذلك في الآية الأولى والثانية
 الأولى فاعلم ثم يمكن أن يقال لم يظهر كونه ذلك سبباً على التفسير
 سبباً لأصل الآية والمعنى ليس يجب لانه لما قيل وصحة وما ثبت
 في الأصول اعتبارها فادرج إليه وبما سبب النزول فالله مستدان
 العقود في تناقض الحكمين على الآخر كما ذكره رادهم والمصروف
 كان لأحد المصروفين من قوله لتفكر في الأمر بعد ما وكذا من الذكر
 الثاني وخبره والاتباع بوجه واحد كما تقدم في الآية الأولى والثانية
 فافهم التعليل بالبعد من الغرض والمادة من الرجل ثم من الرجل الآخر
 متا والله أن في الكتاب شتم والصحيح وبالرجل ثم الرجلين ثم من الرجلين
 جراحته على الضعف من جراحات الأول لا صحت إلا ستم فأنزل الله ثم
 الآية ويكون الغرض من ذكر الرجلين بعد ما بعد الآية الأولى بخبر من
 تعاضلهم والوجه عليهم لأن لا يقتل الرجلين بوجه واحد ولا خبر عنهم بعد من ذلك

منه

العكس وهذا المقدار كذا في المتن من المحبة على تقديره فلهذا جاز
 التخصيص لغيره كما كان فإذ لم ينفى الحكم عن غير المذكور وبهذا هذا فلا
 بعد أن يقتل العنوم بل لا خلاف في ذلك وهو مع هذا الحكم أن يتم جواز
 قتل العبد المومن الطريق الأولى ولذا قيل لا يجرى بالرجل والمسلمين على
 العبد سوى نفسه ولا يؤخذ من ماله شيء آخر من نفس العبد فلو
 المرأة فأنما يقتل الرجل ويمكن أن يؤخذ نصف الدية لأنه نصف الرجل
 ويمكن عدم الثبات شيء سوى نفسه وأما في قتل المرأة العبد فتقول أنه ممنوم
 من الأدي وتقول بوجوب قتل الرجل بالمرأة فتقول في الاحتباس دليل آخر
 وهو الاحتباس بالرجل أعظم فيصير ممنوم الأدي وبالجملة العنوم جهة
 لكن يترك في بعض منه وقد يفتاه والمعاملات المدة في تعاقب الأحكام
 الأخرى والأجل ومن هذا على أنها ليست بمنوعة وإن قلنا بمنومها
 بقوله ثم النفس النفس كما قاله في حيث قال وعن سليمان بن الحبيب
 والشعبي والنخعي وقواده والنخعي وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه
 أنها بمنوعة بقوله النفس النفس والعصاة ثابت بين العنوم والعبد
 بين الأول والأخرى لا فارق بينهما في النفس النفس حكمهما كما كان
 ولجواب مكتوف في القصة وليس يعلم بنبوت ذلك في المسلمين وأما
 ثانيا فلا فارق للعنوم له حيث يمنع من شيء خاص وأما ثالثا فلا فارق
 على تقدير محبتهم بل لا ينفك فلا خلاف في الموقوف أو الإلزامية له بغيره
 وهو تركه ممنوم بنطق لأن ثبت العمل بالمعنوم ثم تركه النفس
 بالنفس وأما رابعا فلا فارق العنوم وهو أولى من المنع وأما خامسا
 فلا فارق في بقائه بعض الأحكام في الأدي فلا يصح الحكم بأنها بمنوعة إلا
 أن يرد في العنوم **المراد** ولم في العنوم حقيقة أو بالأبواب الحكم فتكون
 تولى على شرعية العنوم ونية **المراد** ولا ينفك النفس العنوم

لما سبق
 في جواز قتل

المراد
 من قوله في المتن من المحبة على تقديره فلهذا جاز
 الاحتباس لغيره كما كان فإذ لم ينفى الحكم عن غير المذكور وبهذا هذا فلا
 بعد أن يقتل العنوم بل لا خلاف في ذلك وهو مع هذا الحكم أن يتم جواز
 قتل العبد المومن الطريق الأولى ولذا قيل لا يجرى بالرجل والمسلمين على
 العبد سوى نفسه ولا يؤخذ من ماله شيء آخر من نفس العبد فلو
 المرأة فأنما يقتل الرجل ويمكن أن يؤخذ نصف الدية لأنه نصف الرجل
 ويمكن عدم الثبات شيء سوى نفسه وأما في قتل المرأة العبد فتقول أنه ممنوم
 من الأدي وتقول بوجوب قتل الرجل بالمرأة فتقول في الاحتباس دليل آخر
 وهو الاحتباس بالرجل أعظم فيصير ممنوم الأدي وبالجملة العنوم جهة
 لكن يترك في بعض منه وقد يفتاه والمعاملات المدة في تعاقب الأحكام
 الأخرى والأجل ومن هذا على أنها ليست بمنوعة وإن قلنا بمنومها
 بقوله ثم النفس النفس كما قاله في حيث قال وعن سليمان بن الحبيب
 والشعبي والنخعي وقواده والنخعي وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه
 أنها بمنوعة بقوله النفس النفس والعصاة ثابت بين العنوم والعبد
 بين الأول والأخرى لا فارق بينهما في النفس النفس حكمهما كما كان
 ولجواب مكتوف في القصة وليس يعلم بنبوت ذلك في المسلمين وأما
 ثانيا فلا فارق للعنوم له حيث يمنع من شيء خاص وأما ثالثا فلا فارق
 على تقدير محبتهم بل لا ينفك فلا خلاف في الموقوف أو الإلزامية له بغيره
 وهو تركه ممنوم بنطق لأن ثبت العمل بالمعنوم ثم تركه النفس
 بالنفس وأما رابعا فلا فارق العنوم وهو أولى من المنع وأما خامسا
 فلا فارق في بقائه بعض الأحكام في الأدي فلا يصح الحكم بأنها بمنوعة إلا
 أن يرد في العنوم **المراد** ولم في العنوم حقيقة أو بالأبواب الحكم فتكون
 تولى على شرعية العنوم ونية **المراد** ولا ينفك النفس العنوم

في المتن

بأنه لو كان صادقا في جميع ذلك لآبى أن يصدقهم الكفارة والذمة العاقبة
 ولكن ثبت كفاية طبع الاتفاق والاختلاف في التصاريف وطبقا وكذاها
 هنا فيقول انفسا ويحقق الكفارة في الغنة وكذا تحقيق الوارث
 فقط اوله والحق لا ينفك والذمة حق الوارث لو لم يصل اليه وما
 يوجب الاكل كآية عليه الحق الثاني على انفسا في المال والارض
 مائة يعلق بتحقيق ذلك والظان له هو الحق المقول باق
 ان سمى انفسا بقصد الفصل انفسا لا يورث من حق الوارث الله
 بهم وايضا على ان قال بقر الله ولكن لا يورث من حق الوارث
 المورث واجه يجوز انفسا عنه وعن ساير العصاة انشاء الا
 المثل ان الله لا يورث ان يورثهم ويورث ما روى ذلك في كتاب
 فهو حق الله المقول وفادته حق برضا ويحياوزوا عن حقوقهم و
 الوعيد بالحق الله تعالى ويذكر في حقهم الحسن كما ان يورث عبدك
 بالضرب والقتل مع القدرة فحق الله فانه لا يحتمل بعد حسنا ما لم
 يضمن يضمن حق يورث ومصلحة اخرى والوحيد مقيد بالمشية و
 على مشية الترتيب والعرض ويحق **الاستدلال** وما كان لمؤمن اى ما
 صح وما استقام او ما حازله ان يقول مؤنسا جرحي واستحقاق
 كالقصاص فقد علمت من الاعمال اصله الاخطا اى الاخطا بان قصد
 سلا بيهما صيدا فقتل بر مؤنسا او بالجملة هو ان لا يقصد الفاعل
 القتل بفعله الذي ثبت عليه القتل ولم يكن مما يترتب عليه القتل
 ويحكم بما يترتب عليه القتل فهو مفعول له او فاعل من لفظ لا حال
 كونه خطأ فمفعول لا ظرف او تلافيا لخطا فمفعول مفعول مطلق
 بخلاف او خطأ فمفعول المضاف وانتم المضاف اليه مقارنه ولا
 متصل على المقادير قال البضاوي فمفعول ما كان يورث حتى النوى لا استثناء

منه

منقطع اى لو كان قتل خطأ فمفعول ما يورث حتى النوى لا استثناء فمفعول مفعول مطلق
 مطلق الاخطا ومنه مفعول اى ما يورث حتى النوى لا استثناء فمفعول مفعول مطلق
 الاخطا ومنه مفعول اى ما يورث حتى النوى لا استثناء فمفعول مفعول مطلق
 اجمع المحققين من الخوارج على ان قوله الاخطا استثناء منقطع من
 الاول على معنى ما كان يؤمن ان يقول مؤنسا البتة لان خطأ المؤمن الى
 قوله نفي لاية على ما وصفناه لئلا يورث من صفة المؤمن ان يقول مؤنسا الا
 خطأ وعلى هذا فلا استثناء متصل ومن قال استثنى قال قد تم الحكم عند
 قوله ان يقول مؤنسا قال كان القتل خطأ فمفعول ما كان وانما يورث
 الاخطا على حقيقة الاستثناء لان ذلك يؤدى الى امر بقتل المظاوا
 ولا يجوز لاحكامها والظا هو ان يورث شيئا فتعبد به الى وفيه
 تأمل ومن قول مؤنسا خطأ فمفعول رتبة مؤنسا اى فليزله او فعليه او
 فالواجب هو اما فاعل او مبتدأ محذوف او خبر مبتدأ محذوف و
 المراد بالارضية هو الرق والمملوك مطلقا ويؤصفه بالمؤمن يخرج غيره
 كما ان الذي يطلق عليه في الشرع ذلك ومن يكون محله فلا يعد خرا
 المولود من المؤمنين بل من مؤمن وعزة ايضا لا يحكم المؤمن شرعا الا
 على تقدير اشتراط البلوغ والله انه لا يشترط ولا فعل الصلوة والصوم
 والمراد بالمؤمن هو المسلم عند الجمهور ويحتمل كونه بمعنى الخاص عند
 الاصحاب ويقام بحقيقته في الفتحة قال ثلث الرقية المؤمنة هي ابا الف
 التي استوت وصلت وصامت لا يورث كفاية القتل المطلق لا الكا
 عن ابن عباس في الشعبي وابرهيم والسيد قتاده ومحمد بن عيسى كل
 رقية ولدت على الاسلام من عطا والا لاقول لان لفظ المؤمن لا يطلق
 الا على الذائع الملتزم بغير اذى لان من ولد بين مؤمنين فلا يخطأ انه
 يحكم له لايمان وهذا الكلام ينتمى لبيان حجة التناهي وان العمل شرط في

حتى

في

استثناء

صدق الامان وان مراد بالبرهان ان المراد بالبرهان ههنا
 بصدق على البرهان كما ان الاصل والصدق لغة وعرفنا ما وشرقا ونحو
 بعده فان كان الاله فكيف لم يسلط الله على العالمين من سبل وان
 كان احد ابواب كافر الكاهن صرح بمرشد شرح الارشاد وضرب المارودية
 سلمة الى الاله اي يلزم بان نقل واجب به حتى يخرج حتى الله اي يتحقق
 الرقبه وهو ويتوجب تسليمها الى اهل المتكلم وادركه وهذا اول
 من قد علم به لعله انشاوية الزعم على المعاقلة فهو من المتكلمين
 مثل يلزم في الاول وفي الآخرة والعقل لزوما على القائل الا ان المعقلا
 والاجماع حملوا على المعاقلة ونقصل مقدار الذمة في كم يوجبها انشا
 على المعاقلة وان من ثم ما يتطلب من المعقلا ان يقتلوا قرا على ان
 يتصدق اهل المتكلم بالذمة على من يتوجب عليهم من المعاقلة استثناء من
 التعليم الوجوب على حال الذي يملك عليه تسليته والزم المظنة
 المتكلم الذي هو متعلق للذمة بان التسليم يلزم به الذمة او عليه
 كما ترى منصوب على العالم من القائل او الامل او الفرق ويعلم منه
 اخلاق المتكلم على امر ساق الذمة وصحته وان العفو فليس
 يخصص بالعين فيصير المتصدق في العين فيصير المتصدق في
 في العين والذمة كما يدل عليه ايضا قوله ثم وان فصلوا خير لكم
 وما رخصته على الله عليه واكمل معروفه صدقة وخراف المتكلم بالصدق
 حيث على العفو فان ثواب الصدقة كثير ومعروف ومعلوم فان كان
 من قوم عذر لكم وهو من الذين ان كان كان المتكلم خطا من جهة قوم
 عذر لكم اي كافر شركاني لا عهد ولا عيشان بكم وبينهم وهو في نفسه
 سلم ولم يعلم قائله اسلأته فقتله وهو يظن ان شركاءه في ذمة
 مؤمنة فاللزم انما قربة مؤمنة فقط لا الذمة ايتم المقابلة

فلان ذمة له بهذه الآية لا لان ورثته كفا لا يورثون المسلم او يكون له
 ورثة مسلمون وقد ثبت انهم لا يعفون الذمة مطلقا كما هو على الآية
 لان الذمة لا يكون كالارث وهذا يعطون ان كان من قوم عيشان
 بينهم ميثاق متفق عليه لارث قائله في ذمة قائله فله ذمة برتبة سلمة
 وليس ذمة ذمة عن ابن عباس ويقل معناه اذا كان المتكلم عدا
 اعلاء وهو مؤمن بنبي انتم لم يسمع من قبله فلا ذمة له وعليه عذر
 رقة مؤمنة فقط لان الذمة ميراث واهل كفا لا يورثون عن ابن عباس
 في ذمة اخرى ذمة كما هو المأثور اما تفصيل الذمة والرقبة وانما هي
 من ماله لو ثبت المال اذا كان في قبا ومعلوم من الشبهة كبر من الا
 وليطلب هناك وان كان المتكلم من قوم بينكم وبينهم ميثاق اي
 عدا ذمة وليس بينكم وبينهم عذر ذمة سلمة الى اهل العفو وعذر
 مؤمنة عذر الرقة كفاة القتل والذمة حق للذمة من سواكم
 كون هذا القتل ايضا خطا وان ذمة ايضا على المعاقلة لاهل القتل سلقا
 والمقابلة على نفسه قائله وهو الموقوف من الصادق عليه السلام وان المالك
 كونه هذا المشق لا يتم مؤنسا ولم يملكه القائل ولا وجه للمقابلة
 في قتل كافر يلزم ذمة بسبب العهد وقيل مؤمن يلزم ذمة كافر
 ويؤيدها الى قوم شركاني لانهم اهل ذمة عن الحسن ابراهيم ورواه
 اصحابنا الا انهم قالوا بقطر ذمة ورثته المسلمين دون الكفار وهو
 خلا في ظاهر الآية فان الكافر لا يورث الذمة لاهل المتكلمين كما في الشريعة
 يلزم عدم الذمة على قتل كافر لاهل كفا وهو ايضا خلا في الآية لان
 يكون للامام عليه السلام من المالك باعلاجه لان المالك المارث وهو المارث
 على ما يورثه بطله قائله ذمة لان ثبت رعايته بين اهل ذمة
 بها ولا لاهل الآخرة وان لم يكن حكم الذمة شرعا الا ان يورثها

10

三

585

سورة
الاحقاف

جود

سید
حسن
حکیم
میرزا

24

الباقي من تلك على حوز ذلك من غير ان يعلم ولا شات عنه والشمس
 وغيرها لا شيء على علمه فتجاوز عما قيل به من العلم والقدرة على
 حسن العود عند الانتقام وان لموجب لاجلهم حيث اضاف الى الله
 فالذي يفعل ان يكون شيئا على لا يتدبر عليه في غيرهم لانه لا
 امره على العلم والقدرة ومن النجى على الله عليه وان كان يوم القيمة
 تار في مائة من كان له الله احر قديم فتقوم خلق فيق له اجرهم
 على الله فيقولون نحن المذنبون نحن فلما فيق لهم ارجعوا الجنة
 باذن الله والمثل ايضا يدل عليه وتدل عليه ايات اخرى مثل ان
 هي احسن فان الذي يناله ويمنه عداوة كانه وليهم الاله وتوبه
 ثم ولمن صبر على الظلم والاني وعفروا بغيره وقبول الله ان
 ذلك لمن عزم الامور وان عاقبت فاعقبوا بطل ما عوقبت به وليس
 صبرهم في غير انصافهم واصبروا لما صبرك الاله والآخر في علمهم
 ولا يملك في خفي ما يكون ان الله مع الذين هم محسنون في سعيهم
 النفل الاول باسم الملك للراعية في قوله الاول في الشك في بدل الزيادة
 وكان مراد به ان المشاكلة والحق بعد الاحتياج الى العلم لان ما وقع
 على الثاني عقاب له وتوجب خفي من لذلك وهو سوا وفي الاول والثاني
 وهو في كاهن من الله فان المعنى ان اردتم سعاسة حرم على وجه
 المجازات والمكافآت في الشكر والعرف والمال فاعقبوا بغير ما عاقبتهم
 ولا تزدوا عليه ولا تجاوزوا عن المثل المحذور من جميع الوجوه مثل
 هذه الآية قوله تعالى سبعة سبعة مثله من عوقب اصله فله على الله
 التكاليف الظالمين اي ينجيهم وهذا يمكن الاحتياج الى العذر المشورة
 للراعية سبعة مع انه يمكن ان يكون المراد المعنى العفوي وهو جليلا لئلا
 الذي يفعل به وباعتباره من غير احتياج لهذا اصله هذه مثل التي بعد التوبة

انتم والذين

وعلى الصالحات فيكون ان يكون كما كبر العفو بان يكون عفو لصداقة
 من انك لم وعلى وجه حسن لا ان اسعه وامته ولا على حوز
 الخلق من العفو عنهم من غير ان يكون شيء فلا يشبه المذنب في الحال بعض
 والحق في حله بالذرة لاجلهم وان العفو بعد المكافآت لصفي اولئك
 اكثر لمرافقته في اختياره ان ليس في المكافآت لا تسليته العفو والحقا حار
 لغير العفو فان فيه لمرافقته لا لاسيلا الله فانهم ينادون الله تعالى
 ظاهرهم الحلف والتجاوز عن الذنوب والحق في الحق فان الله ان لا
 عاقبة لظلم القريب وبغضه فانها في مثل ما فعلوا في حرم ان يتركهم
 المكافاة والمجازاة والتعاضد في حقهم برارة الصبر في حرم منها
 انما الصبر وكيفية الشارة الى ان اجرهم من العفو وتجاوز يحصل اجرهم
 الصابر في انهم الذي هو من حساب لما شلوا في اخذ عفو من بعد
 الطلب فتقبلوا من اخذت هذه بنت عتبه كونه غلبت لملكه وجد
 انهم واذنه وقطعوا سدا لرك وقال المسكون لئلا امكنا الله منهم لئلا
 بالاجل انهم فضله على السموات فزلت في هذا السبيل ان لا تقدره لا
 يخرج على اعمام كاهن الغيرة في ما اجبروا به فيما يملك من الخافين
 وفيما نقاه من الذي هم واجبروا على ما عوقب عليه من الطاعة على ما عوقب
 من المعاصي القابل وما صبرك وليس صبرك لئلا الله توفيقه وامره
 اعداءه وتيسره فلا يكون حنا على ما يجب لاجل العلم والحق على المشر
 في اعراضهم عنك وعدم اعانهم وتبانه على العفو الموجب للقول القار
 وسخط الله ولا لآخر ان على حدة وقره فانهم اذ ركوا القران الى
 الله وتجاوزوا عنه والروية العظيمة عنه شامة ولا ذلك وصرفي مما
 يكون في الاصل صدرك في حق ما يتركك وبما يملكك المثل فان
 الله يرادهم في حقهم ويجازيهم وبما علم ان الله مع الذين انقروا

على

تم

كين

بافتتحة الاخرة **ساجدة** يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول
 واول الامر منكم فان تنازعتم في شئ فمن الله والى الرسول ان كنتم
 في شئ من الله والرسول فاعلموا ان الله سميع عليم فاعلموا ان الله
 الامانة الى اهلها منها الامانة وللخلافة ان كانت بيد غير اهلها والى
 با لعل بين الناس يعلم العلم والعدل يقولون ان الله لا يترك الامانة
 الا لاهلها وان علمت بين الناس ان يكونوا بالعدل الاية ان الناس والرسول
 بان يطعوا وينزلوا على قضاياهم وفي اولى الامر خلاف قيل العلم والمجتهد
 وقيل اهل الدين والحكم وان كانا جازين وذاتهما مشهور بين اهل
 السنة فهم يوجبون طاعة كلاهما وان كانا خاضعا لغير ذلك بل
 يكونون في غاية الضيق والفقير ولا يشترطون غير الاسلام كما يوجبون
 طاعة الله ورسوله ورسوله قد وافق وشهدوا به كيف تكلم الله
 ثم بطاعة الضاق ويجعل طاعتهم طاعة طاعة رسول الله ورسوله
 يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واول الامر منكم
 عن جملة خبر الله استطيع ان اجاكم فاستمعوا له وانصتوا لعل
 في الايات في الاشارة والاحكام وتؤكد الطاعة وانهم قد كفروا حتى قيلوا
 ما يوجد صفته في المحض الشريف خالصة وخالصة في ذلك حتى جعل
 اهلها ليعمل اليه سوجدا لمساكنة بقوله ولا تكونوا الذين قالوا فقمتم
 اننا مع اشرار العلم العشرة في الانبياء حال النبوة والعدالة في الشهود
 والحكم والمفتنة سئلوا احدية بلوا ما في الجماعة كالمخرج مرفوعة في تفسير
 قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واول الامر منكم
 فتا بعد اتيه بجملة ولا يجب على المؤمن ان يكونوا متكافئين مع
 من با لا يراهم ليعرفوا الذي على تكليف سابعهم وكان الذين يراهم
 بدان كان مما يؤمر فلا جبرية لهم ولا يجب متابعتهم في كل حال

فصل

فصل في هذا القول لو خرج من ان يذكر في تاريخ المراء باول الامر منكم انما
 لان امر المؤمنين انهم ورسوله من انهم فلا يفتنون على الله ورسوله
 والامر انما اتفقوا بهما في اشارة العدل والحق والامر بهما ان
 احكامهما الى قوله وقد يتبع الى جعل جلال الامر في امره واول الامر
 لا يتبع معه شدة وهو ان الامر اولا باول الامانة واول الامر في الحكم
 وانهم انما الرجوع الى الكتاب والسنة فيما اشكل واسهل للفقير لا يرد
 امانته ولا يكون العدل ولا يردون شيئا الا كما سئلوا لا يستعصم
 يتبعون شواهدهم حيث ذهبت بهم فهم مضطربون عن صفات الدين
 او لا الامر عند الله وعند رسوله فاما احكامهم فيصنعون المستند وقد
 بالغ فيهم في ذلك حكم الجور وجمع استقامتهم الحكم وجوب الطاعة في
 مواضع مثل تفسير قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا
 رسوله واطيعوا اولا الامر منكم فافقوا في ذلك في اولى الامر بسعد
 اذ بان انما الجند وهذا استقر في التنزيل عن الصادق عليه السلام
 قالوا انما احكامنا عند رسوله عن ابي ابي عبد الله ان اول الامر لائمة العصمة
 والحقه اوجب الله طاعتهم بالاحكام كما اوجب طاعة رسوله
 صلى الله عليه واله ولا يجوز ان يوجب الله طاعة احد على الاطلاق لان
 ثبت عصمة رسوله وان باطلة كظاهره وان من الطاعة والامر بالحق وليس
 ذلك جازم في العلم والامر وجعل الله سبحانه ونعم من ان امر طاعة
 من عصية او لا امتداد في القول والعدل والعدل بطلان غير هذا
 القول الذي يلزم من العقل والنقل والاعتبار فهو ما من طاعة اهل البيت
 عليهم السلام في ايمان في اتفق الراد الله بالاختلاف وغزو ذلك مما يتنا
 منه علم الرد والعدل وعلوه في الحق مع الاجماع ولا يرد عليه الاجماع
 وهو كرسول الخواص المعصوم فاما ان الله سبحانه في الرعية المستسلم للحكم الله

وحيث ان الامر في الطاعة فانه بين
 الامانة والامر في الامر كما كان بين
 في الامر بين الامر والامر في الامر

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

أولها الألف واللام والهمزة

بالعلم المطلق اولئك الذين علم الله سلوكهم من الخلق وعند ذلك
فأعزى عنهم ولا شأقهم من تلك الخلق والكلاب بعد الحكم وعظم
خبرهم من العقوبات وعلمهم بالخواب ان يصيروا بواوهم
في انفسهم خاليا بهم او متورفا انفسهم ان لم تعودوا بكم من المصائب
اكثر واعظم قولا ليقا سلايا مواقف العلوب يبلغ الى انفسهم ويزور
في انفسهم لا لانه على نزول المصائب بالذخيرة واليق على استعمال حسن
الخلق والملازمة وحكم القسرة لا امر بالمعروف والنهي عن المنكر
ولو كانا لفاعلا كما في مثل قوله لم يوسوهم وروى وقال له ان لم يوسو
قولا ليقا لعله يذكر ان ينجي فيهم كما لا يبا لغرفا استمال حسن الخلق
وحكم الغلظة والغضب انما في هذا بجله الملائكة الله ثم ما يوسو
رسولا الا ليعلم لا يعي ومع الاعيان لم يوجوا في استغفار الله
واستغفر لهم الرسول لوجود الله تعالى رجا قائلون لهم واما
لم عدم تعلمهم بما حذرهم الا ان الرضا بالحق الحق الموقر في الميل
الحق في قوله ثم فلا يورث الاية **ثالثة** يا ايها الذين آمنوا الله
ان حكمنا سق بغيرا فنحن ان نحيوا في كجنا لم نحصو انما فعلنا
نار من السق انما نخرج عن الطاعة والحق والعلامة هنا مخرج
صاحبه عن العدل انما يكون المراد الكثرة والاشياء في ترك
ما يلبس على الحق انما كانا لهما المؤمنين انما سق كانه باحق وكان
من تغايريه وتطلوا بيان الامر والكشاف الحق ولا تقدر في قولنا سق
ولا تقولوا بان السق انما كراهة ان نحيوا قولنا جاهل فقبلوا كلامهم
ففيها ادب على ما فعلت من قولهم قد لم تركها ومعناها
يكن ان يسلطه ينظر في ما على حذر قولنا سق فلا يجوز ان
يقال صادق وكذا في السق الواحد يقول ويخبر بها على قولنا غير

الحديث
سورة

سورة

حات

النبي
سورة

غير الفاسق فلا يشترط في قبول الخبر المروى ويجوز ذلك من علم
ولا الوحدة والقرابة والصلابة عدم التهمة لان ثبت
ويكن ان يتبدل العلم على قولنا غير من انفسهم انما في قولنا
بالقرابة وعلى عدم قولنا غير الحلال انما في قولنا سق
والعدل كغيره الماهر بانما يلبس ينظر في حاله السق مانع ومعه شدة
القول فلم يعلم في المانع ويقتضيه الحق لا يجره وهو لا يجر
ان لا يعلم السق وتعالى السق في الالة معارض باصلهم فعل الط
وان الوجوه كثيرة عدمه اثره في الاستدلال فاما في الاستدلال في الاصول
والقائمين بنحوها شل ان يقتضيه الامر بالحيث في قولنا غير يقتضي
جواز قولنا العدل من حيث ان المعلق على كونه عدمه عدمه
وذلك فرع عظمه لعدم وفيه بحث في الاصول وان هذا الوجه قد
على قولنا غير هو بطل الحلال ايض وهو في قولنا **ثالثة** يا ايها الذين
آمنوا كونوا قوامين بالقسط امن الله سبحانه المؤمنين بما كتبتم بالقسط
اعلموا العدل والعدل والاعتدال على انما منه شدة في قولنا غير وانما
استدلالا كونه شدة بالحق يقتضيه شدة في قوله وجهه ومجانبه واستدلال
امر ولا يكون مستغفرا في سق ولو على انتم ان ولو كانت الشهادة على
انتم بان تقبلوا على الشهادة بان الحق سواء كان على الشهاد او على غير
او العا الذين والآخرين ولو كانت عليهم ان يكون المشهور على واحد
والمشهور في حقها او في حق الله او في حقها اي بالحق والحق وانما في
اسورها وعاشها فلم يكن في الشهادة صلاح لهما كما شرها لهما في
على قولنا اتم مقامه كما في قولنا فان الله كان بالحقون خيل هكذا
في قولنا ان غير من المشهور على فقط لعدم ذكر المشهور له
ولا في السق والغضب انما في قولنا ان كانت بالحق ولا يجوز تركها

بدره في قوله بغيرا

لم يترفع نفسه والتمتع بالتكليم للوالدين الاقرب من غيره بالطريق الاول
التي هي التي قد اذنا وان يقرب على الشاكلة من الاول فان كان
يقرب الله له كما هو حق ولو كان تركها اصل لم يكن يامر بالشهادة عليه
فلا فرق بين التفتي والتفتي فان الضرر الناتج ببداهة فكل من تصلى على التفتي
تصلى على التفتي لان غنا الاول من الله فله الفقير كما هو الحق الاول
والا على كمالها لفتق وجوب التكليم بالعدل لعدم فعل الله وفيه
الاقرب باصله وفي اقامة الشهادة لله وعلى جواز الشهادة على الوالد
بما وجوبها فتعجب البعض بعيد وكذا يعلم وجوبها على المولود والعم
فعدم جواز الشهادة على سيد ابيه بل وجوبها والتعجب هنا بعد
ثم ان الله ان التقى من الشهادة وكما هو الواجب والباقي هو
الفتوى قد قلت على قول اقرار المؤمنين على التفتي كما هو متفق عليه في
مدلول الاخبار والفظ لا يميل بالفرق فغير ذلك على قول ائمتنا
الاول على الاولين والاخرين والجد على سيدنا وسيدنا فغيره
اشعار بان الايمان يكتفي بالقبول ولا يشترط فيه شئ الا ان يترك
دليل على اعتبار العدل او اعتبار عدم ظن بالفتوى فاقم ثم اكد بقوله
ولا تتعجبوا اني اقول ان الله كما امر به ولا تتصلوا في حق
ثم فانما يصحح العبادة منكم فلا تتعجبوا اني اقول ان الله
فيشهد على الحق وفيه الفقير ملاحظة الصلوة على من كان بينكم و
بينه صلاة وروى الصدوق وتضمنوا من الشهادة للاعداء وايتم
لا بد ان يكون الشهادة استنابا لله لا باجماع النصير والحق كما
ان بعد ذلك ان لا تتعجبوا اولادكم يقولون في الشهادة قالوا ان هذا
كقولهم لا تتعجبوا اني اقول ان الله كما امر به قالوا ان كان قول
او يتعجبوا اني اقول ان الله كما امر به او يتعجبوا اني اقول ان الله كما امر به

ان يقولوا انما الحكم في الحكم لا يصح التفتي على الاخر او يتعجبوا من هذا
الى الاخر ويتعجبوا ان يقولوا اني اقول ان الله كما امر به
وهو الحق من اجمعهم عيسى بن مريم كان الله كان باقيا لم يفتي
منه ان ذلك عالم يكون منكم من اقامة الشهادة او غير ذلك من غير
وقد روي ابن عباس عن محمد بن ابي بكر ان يقولوا اني اقول ان الله كما امر به
بين ذلك القاضي وكذا في التفتي لا يصح على الاخر هكذا في **الشهادة**
ومن اظهر منكم شهادة عدل من الله وما الله بغافل عما تعملون
اي ما يوجد العلم من كماله شهادة حاصلة عند من الله ان يكتفي به الله
بشيء لا يفتي بها عند الطلب فكل من يفتي بغير ما من الله ان يكون يعلم الله
يعلم فانه في هذه الكمال بل يعلم انه يفتي بغير ما من الله ان يكون يعلم الله
المضاف بخلافه والحق ان الله يعلم ما لا يعلم من غير ما من الله ان يكون يعلم الله
فيها فغيره وقرهيب فاحذر ان يكون على حده من الله اني الشهادة انما
ومن الله تعالى بكم اوصية اخرى الشهادة ولا دلالة والبول في
كبر الاستدلال بما يفتي بكم ان الشهادة يقولون ان الذين يفتي بها
انزلنا من انبياء والحق من بعد ما بيناه فاسرف الكتاب اولئك
يعلمهم الله ويعلمهم الملائكة الذين تابوا واصفوا ويعرفون اولئك
انوب عليهم وانما التوبة لهم فمن غفر لهم ان كان غفر لهم في غير ما
اوجده الله ثم من الملائكة انبياء والحق بذلك الى الملك بعد ان بينه
الله له والعزم من الشاكلة الكتاب لا يتكلم في الاصل الاطلاقة
على كماله لا يخفى ان الله لا يفتي ما يمكن فيه البيان كتابا كان ولا يخفى ان
تدبيره او لا يفتي بغير الله ويعلمهم الملائكة الذين تابوا ويعرفون بغير الله
او يعلمهم بغيرهم في رحمة الله ويعلمهم ايمن من يتلى منه القرآن
يدعونهم بالبعد من رحمة الله ثم والذين يتلى منهم ايمن المصلون

التفتي

فلا يكتفي بها

ها

يلهمه

انما وجبوا الكمال في ما جرت رايهم في هذه القضية التي لا يكون
ايضا بان يلهم الله بالقدرة على كل مخلوق كما قيل لا اله الا الله
وهذا المعنى ان كل ما لا يحد التوبة من باب انهم عاجلون في
ما اشد بالكلية او اضعف استمر على التوبة وضم العمل الصالح اليه
ويجب ان يظهر بوقته ليعلم انه لا توبة واعلم الناس ان ما فعله كان
قبلا او بين ما كنهه فاصبح من العمل الصالح في وقت واحد ان يكون
اصح او يتواو ما وقع في مواضع اخرى وعمل الصالح بعد التوبة
اشارة الى كمال التوبة بالدم عن جميع المعاصي والعزم على تركه فخلص
عن حقيق الله بالتوبة وعن حقيق الناس بامره الذي من كل عزم
يحتاج الى ابراهيم الذي اذا فعل ذلك يقول الله توبته وتوبة كل
تايب ولو كان بعد حقيق التوبة من ان يكون الله هو المتوايما في كل التوبة
بمحضه وان في نهاية القول كالميم من حقيقة المبالغة والحصر
وان كثيرا راحة وان تعلق او العاقل ما يعلم في الرحمة بالنية المحتاج
الرحمة وقد عرفت هذا كراه من تفسير ابراهيمما والفتنما في كل الاستلال
بالاوط على كل من كتمان اشراده وكتمان العلوم الدينية من اهل الحق
اصح او في كل ما يطلق العلوم على ما ورد في الخبر من على الله عليه واله
ايضا انه من شمل من قبله فلهذا الحمد لله يوم القيمة بتمام من النار كما
في في كل من كتمان المحرمات والحكم والفتوى سيما عند السؤال وكذا ذكر
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الشرايط لا بعد اذ لا يحرم فعل بعض
المحرمة وترك بعض الواجبات حيث توفى ان الجوازها فان ذلك
اعتماد الباطل فيكون مثل الحق كبر الامانة عليه دليل ولا بعد
ايضا الاستلال به على حوزة من في الشخص المركب فكما ان كان
لان الله اعلمه والحق ان الحق الحق الناس وغيرهم والثانية على وجوه

يكون

التوبة

التوبة لانها مخصصة من استحقاق العزم وتوبة وعدم جواز العمل التائب
وعزم وجوب قبولها على الله سبحانه وكذا انهم ايتى من كثير من الايات
والله انما انهم في ذلك وانما انهم في توبتها عاقلون فان المعتزلة تأخذ
به واعلم وجهه ان الحكم الفخ الذي لا يقصر اكرم منه مع علم يقين
مزدونع بالنسبة اليه من احد مع كمال احتياج التائب اليه بحيث
لا يمكن التوبة في غير وقت عقوبته وعدم قبوله عزرة وعذابه مع
علم نفعه بقباله وقديروا بان مكانات فلو خرج للافتق في الشاهد
الاشتمال للتسليته ووقع العفة والام والاول لا بعد والقبول من
سياس الفارق في ظاهر البطلان مع ان لا فرق في هذا اليوم في حقيق
الاجماع بقوله توبته وذل السمع ايضا قال في تفسيره في كل آدم
الان اجمع المسلمون على سقوط العقاب عنها وسقوطه لم ينقل
من الله عز وجل عليه عذابه وعذابه جميع المعتزلة واجبة في كل هذا
الحال ووصف نفسه بالرحيم عقيب قوله التوبه ولا على ان استطاع
العقاب عند التوبة بتفصيل من الله سبحانه ورحمة من جهة على ما قاله
لا احتيا وان في واجب عقلا كما ذهب اليه المعتزلة فكان معنى قوله
سلطان الحق في الحاجة نصير اليك في البهزيم بعد سقوط الذنب عند
التوبة انه ليس بواجب عقلا ان اقل اجماع المسلمين على ذلك وادلة
القول متطابقة عليه في الكلام في انه هل يحق التوبة عن بعض الذنوب
بالا والاول لان الله يظهر اياه عارة من الذنب على التوبه وعدم
العزم على العود وهو لم يزلوا البعض في كل القول العاقل والحق
شتر في انزالها بكونها متوقفة بالذمة والعزم من حيث كونها
قبلا اذ لا يكونا محققين من العفو والام في حقيق المظ كما فهم
من اول كلامه الحق المذكي على نفي تسليم الشريعة التي من فيه







